مجلة تصدر عن:

شركة المدى

للصحافة والإعلام

الناشر / المدير العام

مصطفى الحمارنة
mustafa@al-sijill.com

المستشار القانوني

جهاد الشريف

المدير الفني

سلطان إبراهيم عبد

العنوان

79 شارع وصفي التل (الغاردنز)
بناية دعسان - الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب. 4952
الرمز البريدي 11953
تلاع العلي، عمان

هاتف
00962 6 5536911
00962 6 5549797

فاكس
00962 6 5536991

البريد الالكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الالكتروني
www.al-sijill.com

أربعة أسابيع ص 6

أبرز أحداث تموز/يوليو 2009 مغطّاة بإيجازٍ وافٍ، ليتسنّى للقارئ الاطّلاع على بانوراما الشهر.

قارئ/كاتب ص 14

"وارد" مجلة السجل.

منابر للوجاهة بعد فقدان مواقع الوظيفة ص 25

ظاهرة تشهدها البلاد، تتمثل في محاضرات ومقابلات فُرسانُها رؤساء وزراء سابقون. عطاف الروضان تدرس إطار هذا النشاط ودلالاته.

مشروع "الضمان": صمّام أمان للأجيال المقبلة ص 30

يشهد مشروعُ قانون جديد لـ"الضمان" جدلاً ساخناً. محمد علاونة، يستعرض آراء مؤسسات مجتمع مدني حول المشروع الذي يستهدف وقف نزيف صندوق "الضمان".

تسميم عرفات: تشخيص بنكهة سياسية يكشف شرخاً فتحاوياً ص 58

اتّهامات "موثّقة" في توقيت مشبوه، ومن قلب عمّان، نكأت جرحاً لم يندمل لدى الفلسطينيين. سعد حتر يلقي أضواء جديدة على هذا اللغز المحيّر.

فك الارتباط مع الضفة الغربية: جرح مفتوح ص 20

عقدان ونيّف مضت على قرار فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الفلسطينية المحتلة. حسين أبو رمان يرصد تطور هذا الملف وتداعياته.

استطلاع غير مهني رغم أهمية نتائجه ص 28

أربع صحف يومية واجهت البرلمان باستطلاع إلكتروني "جيّشَ" الناس. ثمين الخيطان يبحث في مدى التزام هذه الأداة بمعايير الحيدة والموضوعية.

البورصات العالمية": أساليب عدّة والتحايل واحد ص 54

قضية الشركات التي ادّعت التعامل في "البورصات العالمية" ما زالت تتفاعل. محمد كامل يرصد أساليب مختلفة للتحايل على المواطن بحجّة "استثمار" أمواله.

قمة عدم الانحياز: مفهوم لم يفارقه الالتباس ص 65

ربما يكون حان الوقت لوقفة مثل تلك التي وقفها جمال عبد الناصر للتفكير في معنى "عدم الانحياز". صلاح حزين يتتبّع مسار الحركة بعد نحو نصف قرن على تأسيسها.

ملف العدد

فضاء مفتوح باتجاهٍ واحد ص 35

قوى تقليدية تحتلّ الفضاء المدني
- محمد محي الدين ص 36

تشريعات للتقييد لا للتنظيم
- السّجل - خاص ص 38

أنصار التغيير شركاء أيضاً في تغييب المرأة
- دلال سلامة ص 40

التكنولوجيا: أداة تقدُّم، وتخلُّف أيضاً
- ليلى سليم ص 42

أحاديث في السياسة على أغاني أم كلثوم
- حسين أبو رمّان ص 44

مواهب تألّقت ومَرافق باتت نقاط إشعاع
- محمد جميل خضر ص 46

تعليمات "الشوفير": تفضّل اقعد قدّام!
- أمجد ناصر ص 48

النقّال يحلّ مكان الحاسوب
- مهند صالح ص 49

المضافة، المقابر، و"الحسين الثقافي"
- أحمد أبو خليل ص 50

قهوة في مضارب من الحجر
- منصور المعلا ص 51

مساحة حرّة

الجدل حول البرلمان ظاهرة حيوية

محمد مصالحة، الأمين العام السابق لمجلس النواب، يرى أن الوقت قد حان للبحث في ما آلت إليه صورة المجلس لترقية أدائه.

ص 16

شأن اقتصادي

تعديل قانون الضمان.. استحقاق متأخر

التأجيل لم يعد مقبولاً في قضية كان لا بدّ من البتّ فيها منذ سنوات. هذا ما يخلص إليه إبراهيم سيف.

ص 52

أفق

طروحات حول الديمقراطية والليبرالية

تطوّر الديمقراطية باتجاهٍ مضادّ للمؤسسات الحديثة، وعملية بناء الأمة، يحوّلها إلى ثقافة استهلاكية. هذه المعضلة يناقشها عزمي بشارة.

ص 62

عين ثالثة

العرب والذخائر العنقودية

دعوة يوجّهها جو ستورك، للنشطاء في العالم العربي، كي يحثّوا حكوماتهم للتوقيع على ميثاق 2008 للذخائر العنقودية.

ص 66

المعوقون عقلياً: عالقون في الوسط

أُسَرُهم عاجزة عن رعايتهم، ومراكز الإيواء قاصرة عن قبولهم. دلال سلامة ترصد معاناة ذوي الإعاقات العقلية الشديدة.

ص 70

ارتفاع الأسعار هل يمكن كبحه؟

بدأت النقابة العامة لتجّار المواد الغذائية الحديثَ عن خطوات لمنع ارتفاع الأسعار. علا فرواتي تستعرض الجهود المبذولة على هذا الصعيد استعداداً لقدوم شهر رمضان.

ص 74

الليبرالية الجديدة وصناعة الجمهور

فيصل درّاج يناقش طروحات ثلاثة كتب تعالج صناعة العقول المستقيلة، أو ما دعاه تشومسكي "صناعة الإذعان".

ص 82

فائق ورّاد: نهلَ أفكار التقدُّم في مدينة محافظة

المناضلُ الشيوعي، يؤكد في مذكراته أنه ليس نادماً على خياراته الفكرية. أحمد ماضي يقلّب صفحات الكتاب، متوقفاً عند أبرز المنعطفات في مسيرة ورّاد.

ص 84

علي الجابري: السيرة القرمزية

كان رحيله مأساوياً، لكنه حاضر بيننا بإبداعه التشكيلي. هيا صالح زارت المعرض الذي تنظمه مؤسسة علي الجابري للتراث الإنساني ويضم مجموعة من أعمال الجابري، وكتبت عن الدافع وراء إنجاز أمل غندور كتاباً عن هذا الفنان.

ص 86

استطلاعات الرأي العام أداة معرفية تقيس نبض المجتمع

محمد المصري، باحث في مجال استطلاعات الرأي. يحاوره حسين أبو رمّان حول تجربة مركز الدراسات الاستراتيجية في التأسيس لهذا العلم في البلاد.

ص 88

ضانا: سيمفونية الطبيعة

ص 100

هناك، ينفتح المشهد على فضاء تزيّنه تعرّجات وتضاريس تبدو وكأنها وجوه لأبطال من الأساطير. علا فرواتي زارت ضانا، المحمية والقرية، ودوّنت انطباعاتها.

أبو الطيب.. علامة فارقة في تاريخ الرياضة الأردنية

منذ يفاعته، أدرك أن الرياضة قَدَرُه، وها هو بعد أكثر من نصف قرن، ما زال مخلصاً لها. محمد الفرواتي التقى محمد جميل أبو الطيب، أحد صانعي الرياضة في الأردن.

ص 102

العاهل الإسباني وزوجته يحطّان في عمّان

حلّ العاهل الإسباني خوان كارلوس وزوجته الملكة صوفيا، ضيوفاً على الملك عبداللّه الثاني وزوجته الملكة رانيا، وذلك خلال عودتهما من زيارة رسمية إلى أستراليا باتجاه مدريد.

فقد هبطت طائرتهما في مطار الملكة علياء ظهراً، وكان في استقبالهما في المطار الملك عبداللّه الثاني والملكة رانيا، اللذان اصطحباهما في «هيلوكبتر» إلى بيت الأردن.

وبعد استراحة لم تتجاوز ساعات معدودة، عادا بـ«الهيلوكبتر» إلى المطار.

لم يحضر أيُّ مسؤول من الجانبين اللقاء، الذي وصفه دبلوماسي غربي في عمان بـ«العائلي والحميم»، نظراً للعلاقة التاريخية الوطيدة التي تربط العائلتين المالكتين.

عجلون: منطقة تنموية سادسة

قرار مجلس الوزراء بعدّ عجلون منطقة تنموية بعد 19 يوماً من إعلان الملك عبد اللّه الثاني عن ذلك، يعني أن عجلون أصبحت المنطقة التنموية السادسة في البلاد.

هذا القرار داعب آمال كثير من أبناء المحافظة في الحصول على فرص عمل، بخاصة أن معدل البطالة وصل هناك إلى 17 في المئة للّذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة.

عجلون، ورغم أن الفترة الزمنية التي تم تحديدها بعشرين عاماً لتكون جاهزة، يُتوقَّع لها أن تكون تجربة ناجحة، لتوافر البنية التحتية الأساسية من طبيعة سياحية وأماكن أثرية، على خلاف المناطق التنموية الأخرى، إذا ما استُثنيت العقبة التي يتصدر برامج تنفيذها إنشاء مناطق صناعية وحرفية، وتحتاج لبنية تحتية وتكاليف إضافية، بحسب رئيس مجلس مفوضية المناطق التنموية صالح الكيلاني، الذي يؤكد أنها تحرز تقدماً ملموساً وتسهم في العملية التنموية في البلاد، في إشارة منه إلى أن العمل يسير بحسب الخطة الموضوعة بما يتعلق بالبنية التحتية.

شركات عربية عدة، بخاصة من الخليج، أبدت استعدادها الجدّي للاستثمار في عجلون، بعد أيام قليلة من الإعلان عنها منطقةً تنموية، بحسب الكيلاني.

مسؤول سابق في وحدة استثمارية كبرى في البلاد، كشف أن الحكومة تتفاوض مع مجموعة استثمارية خليجية كبرى أبدت رغبتها أخيراً بتنفيذ مشروع سياحي في المحافظة. المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه لحساسية موقعه، يقول: «المجموعة الخليجية ترغب بالاستثمار ضمن قاعدة الأمير محمد الجوية في غابات عجلون، لإنشاء مشروع سياحي مميز على أرض مساحتها 400 دونم».

قاعدة الأمير محمد الجوية البالغ مساحتها 2000 دونم، خُصصت لإقامة مدينة سياحية تكون نواة لتطوير وتحسين واقع المحافظة، إلى جانب 23 مشروعاً اقترحتها خطة لتطوير جبل عجلون تشمل مليون دونم.

الخطة التي وضعتها الحكومة في مطلع تموز/يوليو 2009 تتضمن تأسيس شركة تطوير جبل عجلون، ومقترحات لإقامة عشرات القرى السياحية، وست مدن سياحية، وتنمية مداخل المنطقة، واستثمار قرى قائمة تتسم بطابع معماري فريد وبمواقع مميزة، أو تطويرها أو إعادة إعمارها.

تحتاج المنطقة إلى بليون دينار على الأقل لاستثمارها فقط في الفنادق، وذلك من دون احتساب ثمن الأرض، علماً أن قطاعات أخرى، بخاصة قطاع التطوير العقاري، من المتوقع أن تستقطب حجمَ استثمارات مماثلاً.

وكي تتمكن المنطقة من استيعاب الطلب على السياحة، فلا بد من تأمين 200 غرفة جديدة سنوياً، بحيث تتمكن خلال ثلاثة عقود من توفير الحد الأدنى من الغرف المطلوبة التي يصل عددها إلى 5 آلاف غرفة، مع العلم أن المنطقة يمكنها استيعاب نحو 14 ألف وحدة فندقية.

الخطة تشير إلى العامين المقبلين بوصفهما فترة ضرورية لتجاوز حالة الركود، يتلوهما 3 إلى 4 سنوات يجري خلالها تنفيذ المشروع المتكامل الأول من نوعه (المدينة السياحية في عنجرة)، التي ستكون كافية لإنشاء الفندق الأول في المنطقة مع حلول العام 2014، وذلك مع تزويد السوق بحوالي 900 غرفة بحلول العام 2019.

مع توافر نحو 900 غرفة، يكون هذا المشروع قد زود منطقة عجلون بنسبة 25 في المئة من إمدادات الفنادق فيها خلال السنوات العشرين المقبلة.

يُذكر أنه تم إطلاق منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في العام 2001، إضافة إلى أربع مناطق تنموية على أسس تكاملية تركز على الاستغلال الأمثل لمميزات التفاضلية التي تتمتع بها منطقة دون أخرى، حيث أعلن عن إنشاء منطقة الملك الحسين بن طلال الاقتصادية في محافظة المفرق العام 2006 ، ثم منطقة إربد الاقتصادية التنموية، ومنطقة معان الاقتصادية التنموية العام 2007، ومنطقة البحر الميت التي أطلقت في 18 أيار/مايو 2009.

ردّ حاسم على هتافات إقليمية

البيان الذي أصدره الأمير علي، استنكاراً للهتافات التي تخلّلت مباراة الفيصلي والوحدات، يوم الجمعة 17 تموز/يوليو، يحمل أكثر من دلالة، بخاصة أن الأمير عند إصدار البيان كان يمارس مهامه نائباً للملك الذي كان في رحلة خارج البلاد.

الأمير أكد في بيانه أن «الوحدة الوطنية هي خط أحمر، نحرص دوماً وبتوجيهات من قيادتنا الهاشمية على عدم المساس بها أو الاقتراب منها». واستنكرَ وشجبَ «الهتافات الإقليمية والعنصرية التي صدرت عن نفر من جمهور النادي الفيصلي خلال المباراة»، في الوقت الذي أبدى فيه سروره لـ«التصرف الحضاري لجمهور نادي الوحدات خلال المباراة، والتزامه بالروح الرياضية».

تدخُّل الأمير، الذي يرأس اتحاد كرة القدم، بهذا الشكل الحاسم، يوحي بأن صانع القرار السياسي في الأردن يتجه لحسم هذه القضية الإشكالية، لتخفيف الاحتقان الداخلي.

كانت المباراة، تخلّلها في مشهد يتكرر عادةً، هتافات عنصرية وإقليمية شديدة النبرة، لم يتردد المشجعون في إطلاقها وبـ«الصوت العالي».

المباراة التي أقيمت على ستاد الأمير محمد في الزرقاء ونُقلت تلفزيونياً على الهواء مباشرة، بـدأت في السابعة مساء، وفي الوقت نفسه شهدت المدرجات التي اكتظت بالجمهور، هتافات كانت تعلو وتيرتها على إثر أيّ احتكاك بين لاعبي الفريقين، إلا أن التصعيد بلغ ذروته في الربع الأخير من وقت المباراة، حين انهال مشجّعو الفريقين بهتافات استفزازية، طالت بعضهم بعضاً.

الهتاف تركّزَ أولاً على تشجيع اللاعبين، وعندما بدأت المباراة تتجه إلى النتيجة السلبية، بإخفاق أيٍّ من الفريقين في إحراز هدف، هتف جمهور الوحدات للقدس، بالقول: «اللّه عبداللّه والقدس عربية»، ما دفع جمهور الفيصلي للرد: «اللّه عبداللّه والقدس هاشمية».

وسرعان ما تولّى جمهور الوحدات الدفّة بالهتاف للأمير حسين، ولي العهد، بالقول: «واحد ثنين، إحنا نحبك يا حسين»، فما كان من جمهور الفيصلي إلا أن أطلق العنان لحنجرته في هتافات مضادة، مثل: «هيّوه هيّوه.. الفريق الهامل هيّوه.. هيّوه الفريق اللي باع بلاده هيّوه.. هيّوه الشعب الهامل هيّوه..».

في الأثناء، قام طفلٌ يجمع الكرات من خارج أرض الملعب، برمي الكرة بعيداً عن أحد لاعبي الوحدات، ما دفع جمهور الفيصلي إلى الهياج تأييداً للطفل، فوجد حكم المباراة نفسه مضطراً إلى التصرف بما يمليه عليه الموقف، فرفع الكرت الأصفر بوجه الطفل!

الأمر لم ينتهِ عند هذا الحد، فقد ألقى مشجعو الفيصلي بكرة حارقة إلى أرض الملعب، حجبُ الدخانُ المنبعث عنها الرؤية، وأتبعوها بمئات عبوات المياه والأحذية.

رجال الدرك تدخّلوا عندئذ، إذ توجّهوا إلى جمهور الفيصلي، وطالبوهم بالتزام الهدوء.

من جهته، أصدر النادي الفيصلي بياناً صحفياً شجب فيه الهتافات المسيئة من «الفئة المندسّة من جمهوره»، وأصدرت أندية الدرجة الممتازة بياناً دانت فيه «تصرفات جمهور الفيصلي». كما قرر اتحاد كرة القدم، تغريم النادي الفيصلي بمبلغ خمسة آلاف دينار، وتمنى على إدارة الفيصلي «اتخاذ ما يلزم.. لمنع تكرار تلك الهتافات».

جائزته 25 ديناراً بدلاً من 25 ألف

شكّلت هيئة مكافحة الفساد، واللجنة الأولمبية، لجنتَي تحقيق في قضية شبهة الفساد التي لاحقت نتائج يانصيب رياضي تديره شركة **رانـدوم جيمز**، وذلك بعد أن ادّعى شاب نُشرت صورته على أنه الفائز بالجائزة الكبرى، 25 ألف دينار، أنه وقع ضحية عملية احتيال.

وكان حسام قمش، 20 عاماً، فجّر مفاجأة كبيرة، عندما أعلن أنه لم يتسلم سوى 25 ديناراً من أصل 25 ألف، قيمة الجائزة.

قمش نُشرت صورته في صحف محلية على أنه الفائز، لكنه أبلغ موقع **عمون** الإخباري، أن أشخاصاً التقاهم وسط البلد، عرضوا عليه 25 ديناراً مقابل نشر صورته في الصحف على أنه الفائز بالجائزة، وأنهم وقّعوه على أوراق، اتضح بعدها أنها تنص على تنازله عن الجائزة.

موقع **عمون** كشف أن الشركة التابعة للمشروع الوطني لتطوير الرياضة الأردنية «رياضة»، «يملكها نجل مسؤول كبير»، تناقلت تقارير صحفية بعدها أنه أمجد الذهبي، نجل رئيس الوزراء نادر الذهبي، ما أدى إلى تفاعل القضية. فقد عقد مدير الشركة برنار عمون، مؤتمراً صحفياً، قال فيه إنه «لا علاقة لأمجد الذهبي بالشركة من قريب أو بعيد»، وأنه فقط «صديق شخصي».

مدير الشركة أفاد، وفقاً لما نشرته صحيفة **الغد**، أن قمش جاء إلى مكتب الشركة، وأبرزَ البطاقة الرابحة، يرافقه تاجر يانصيب مستقل يُدعى جوني إمسيح، قال إنه اشترى البطاقة من قمش، وبناء عليه تم تسليم الجائزة إليه، بعد أن وقّع قمش على تنازل عنها.

إمسيح روى في المؤتمر الصحفي نفسه، حكاية مختلفة لكيفية حصوله على البطاقة. فبحسب تغطية **الغد**، قال إمسيح إنه اشترى البطاقة التي تُصرف قيمتها على أقساط لمدة 50 شهراً، من بائع يانصيب مصري، مقابل 10 آلاف دينار نقداً، وإنه عرض على قمش الذي صودف تواجده في محله التجاري، أن يظهر في وسائل الإعلام بدلاً من المصري الذي رفض ذلك.

رئيس هيئة مكافحة الفساد، عبد الشخانبة، صرّح لـ«**السجل**»، أن «التحقيق ما زال جارياً، ولا يمكن الإدلاء بأي معلومات إلا حين استكماله»، وقال إن ذلك سيكون «قريباً جداً». في حين لم تتمكن «**السجل**» من الحصول على تصريح من اللجنة الأولمبية حول القضية.

سيف أميناً عاماً لـ«الاقتصادي والاجتماعي»

اكتملت تشكيلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعيين أمين عام له، هو إبراهيم سيف، في 14 تموز/يوليو 2009، وتسمية أعضاء هذه الهيئة الذين يمثلون العمال، أرباب العمل، الحكومة، ومؤسسات المجتمع المدني، بمعدل 11 ممثلاً لكل طرف، بعد أن قررت الحكومة تعيين عبد الإله الخطيب رئيساً للمجلس أواخر أيار/مايو.

شغل سيف منصب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وقبلها كان باحثاً اقتصادياً في المركز، نال درجة الدكتوراه من جامعة **لندن**، وتولى تدريس مادة اقتصاديات الشرق الأوسط في جامعتَي **لندن** و**يال** (الولايات المتحدة)، وعمل مستشاراً لعدد من المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية.

وهو زميل منتدى البحوث الاقتصادية، وعضو في شبكة التنمية العالمية، وتتمحور أبحاثه حول اقتصاديات الشرق الأوسط، والتجارة الدولية، وبرامج التعديل الهيكلي في الدول النامية، مع التركيز على الأردن.

عمل في العامين الأخيرين باحثاً في مؤسسة **كارنيجي**، ونشر عدداً من الأبحاث حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، قبل انتقاله من مقر المؤسسة الإقليمي في بيروت ليشغل منصب أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

من أبحاثه: "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الصناعية المؤهلة"، "آليات تكيف الطبقة المتوسطة في الأردن خلال الفترة 2002 – 2006"، "استجابة الدول العربية للأزمة الاقتصادية العالمية". وهو متزوج، وله ابن وابنة.

يحظى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من حيث فكرته ومهامه، بدعم الاتحاد الأوروبي، الذي رصد 20 مليون يورو لتمويل أنشطته. وتعود جذور تجربة المجلس في أوروبا إلى مشروع الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الذي أطلقته منظمة العمل الدولية العام 2000، وتبنته أكثر من 50 دولة في العالم. وقد انضم الأردن إلى المشروع في أيار/مايو 2003.

ناقل البحرين: تخطي الأزمة

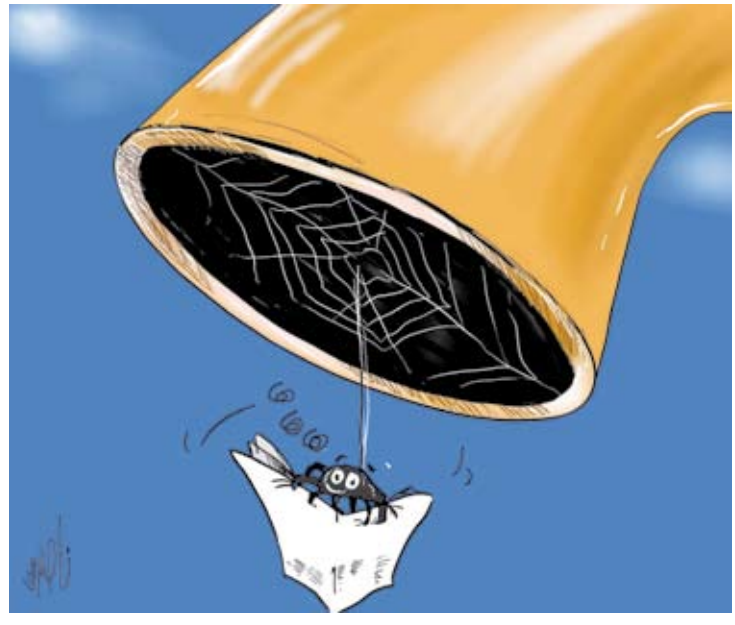

بانعقاد اجتماع اللجنة التوجيهية الخاصة بمشروع ناقل البحرين في عمّان في تموز/يوليو الفائت، تكون آخر «الأزمات» بين بعض أطراف المشروع قد وجدت طريقها للحل.

الأزمة الأخيرة، نشأت بين الأردن وفلسطين، أما الخلفية فإسرائيلية. ففي حزيران/يونيو 2009، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بالاستيلاء على ما مساحته 139 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية الممتدة من منطقة القدس إلى شاطئ البحر الميت، تمهيدا لإلحاقها بأراضي مستوطنة **معاليه أدوميم** المقامة على أراضي مدينة القدس الشرقية.

هذه التصريحات استفزت المسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية، فما كان من رئيس الوزراء سلام فياض إلا أن هدد بمخاطبة البنك الدولي مطالباً بسحب تمويل المشروع إذا ما مضت إسرائيل في تنفيذ قرارها.

الأردن الذي يعول كثيراً على المشروع، فوجئ بالتهديد الفلسطيني الذي من شأنه على الأقل، تعطيل المشروع، فالبنك الدولي هو الممول الرئيسي للمشروع الهادف إلى شق قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت، بما يؤدي إلى إعادة إحياء البحر الميت الذي تتعرض مياهه للجفاف بوتيرة متسارعة، وإلى توفير كميات من المياه العذبة يستفيد منها كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل.

الجانب الفلسطيني أكد على لسان كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، أن الأردن لم يكن مستهدفاً بأي اتصال بين السلطة الفلسطينية والبنك الدولي، موضحاً أن الخطوة الإسرائيلية المعلنة كانت تعني تجريد الفلسطينيين من أي أراض لهم مشاطئة للبحر الميت، ما يعني أن إسرائيل سوف تحرم بقرارها المزمع، فلسطين من أي فائدة من المشروع، فتنفيذ مثل هذا القرار يعني شل المشروع تماماً من خلال استبعاد أحد الأطراف الثلاثة التي ستستفيد منه.

في الاجتماع المذكور، نقل الأمين العام لوزارة المياه الفلسطينية شداد العتيلي رسالة شفهية من الرئيس الفلسطيني ورئيس حكومته إلى الحكومة الأردنية، أكدا فيها التزام الجانب الفلسطيني بالاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المشاطئة لمشروع ناقل البحرين. وأكد الجانب الفلسطيني «التزامه باستكمال تنفيذ دراسة الأثر البيئي والجدوى الاقتصادية للمشروع».

حملة ترويج سياحية عبر فضائيات عربية

بدأت مجموعة قنوات **العربية** و**إم بي سي** هذا الصيف، بثّ إعلانات ترويجية لمواقع سياحية أردنية، في حملة تقول الحكومة إنها تهدف للتخفيف من الآثار المحتملة للأزمة الاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في البلاد.

الحملة التي تستمر حتى نهاية العام الجاري، تستهدف مواطني الخليج العربي وبلاد الشام، إذ كشفت دراسة أجرتها هيئة تنشيط السياحة أن قنوات **العربية** و**إم بي سي**، هي الأعلى مشاهدةً في دول المنطقة، وفقاً لما صرّح به لـ«**السجل**» مدير عام الهيئة نايف الفايز.

الفايز رفض الكشف عن تكلفة الإعلانات المتلفزة، مشيراً إلى أن الهيئة استثمرت في الحملة بـ«الطريقة الصحيحة».

تشمل الحملة جوانب مختلفة للسياحة في الأردن، مثل: المواقع الأثرية، والسياحة العلاجية، والاستجمام والمغامرة. ويرى الفايز أن التركيز في فصل الصيف هو على «السياحة العائلية» التي تلقى رواجاً خلال عطلة المدارس.

الفايز قال إنه لا يمكن التنبؤ بعد بأعداد السياح القادمين إلى الأردن هذا الصيف، بينما تتوقع إدارة السير استقبال حوالي 700 ألف سيارة من دول الخليج العربي.

«ليس هناك منافسة من وجهات سياحية أخرى في المنطقة، مثل: مصر، وقبرص وتركيا، لأن كلاً منها لديها منتجات سياحية مختلفة عما هو موجود في الأردن»، يوضح الفايز، مؤكداً: «نحن متميزون في منتجنا، ونريد إيصاله للمشاهدين والزوار».

معارضة «سيداو»: زوبعة في فنجان؟

شنّ مفتي المملكة نوح القضاة، هجوماً عنيفاً على اتفاقية «القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» **سيداو**، ودعا مجلسَ النواب إلى الوقوف ضد أيّ محاولة لتعديل قانون الأحوال الشخصية بما ينسجم مع الاتفاقية الدولية، مؤكداً أن «ما حرّمه الشرع لا تحلّه المعاهدات، وما أباحه الشرع لا تحرّمه هذه المعاهدات».

هجوم القضاة أتى في سياق الحملة التي يشنها إسلاميون على الاتفاقية في أعقاب رفع الحكومة في شباط/فبراير 2009 تحفُّظَها عن الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة، التي تنص على «منح الرجل والمرأة الحقوق نفسها، في ما يتعلق بالتشريع الخاص في حرية الأشخاص، وحرية اختيار مكان سكناهم وإقامتهم».

تصريحات مفتي المملكة استدعت تصريحات أخرى كان أدلى بها رئيس لجنة علماء الشريعة الإسلامية إبراهيم زيد الكيلاني، خلال مؤتمر صحفي عقده حزب جبهة العمل الإسلامي في نيسان/إبريل الفائت، دعا فيه «وجهاءَ العشائر والعلماء ووسائل الإعلام والنواب والأعيان، للدفاع عن أعراض الأمة وشرفها». الكيلاني وصف المدافعين عن الاتفاقية بـ«المأجورين الذي يتلقون دعماً من السفارات الأجنبية». أما النساء المدافعات عن الاتفاقية فهن، بحسب تعبيره «مفتيات من طراز جديد، ويفتين على الهوى الأميركي، ويتلقين أموالاً على ذلك».

الأردن كان صادقَ العام 1992، على الاتفاقية التي تعدّ أول معاهدة دولية متكاملة للحفاظ على حقوق المرأة، وكانت أُقرّت العام 1979، ودخلت حيز التنفيذ العام 1981. لكن الأردن أبدى تحفظَه على بعض مواد الاتفاقية: المادة الخامسة عشرة، والمادة التاسعة التي تنص على منح المرأة جنسيتها لأبنائها، والمادة السادسة عشرة التي تنص على مساواة المرأة بالرجل في الزواج والعلاقات الأسرية.

يرى عدد من منتقدي المعاهدة أن المصادقة عليها تمت بفعل ضغوط خارجية، مارستها «الدول المانحة، وصندوق النقد الدولي»، بحسب رئيس منتدى الوسطية للفكر والثقافة مروان الفاعوري في تصريحات صحفية له نشرها موقع **بوابة المرأة** الإلكتروني، لكن وزير الدولة لشؤون الاتصال والإعلام نبيل الشريف، نفى ذلك، في تصريحات لوسائل الإعلام.

في المقابل، دعا ناشطون الحكومةَ إلى مزيد من الانسجام مع المعايير الدولية بما يتعلق بحقوق الإنسان، إذ دعت الأمين العام للّجنة الوطنية لشؤون المرأة أسمى خضر، إلى رفع التحفظ أيضاً عن المادة التاسعة، مستغربةً أن يتحفظ عليها بعضهم بدعوى منع اختلاط الأنساب، في حين أن الجنسية هي «علاقة قانونية بين الفرد والدولة».

هناك من يرى في الهجوم على الاتفاقية مجرد «تهويل»، وبحسب رئيس مركز الأردن الجديد هاني الحوراني في مقالة له في **الغد** فإنه، ليس أكثر من «زوبعة في فنجان».

حراك أهلي لمناهضة عمليات إزالة أرحام المعوقات

تشهد ساحة حقوق الإنسان في البلاد، حراكاً أهلياً، بعد إعلان المعهد الدولي لتضامن النساء، تشكيلَ «تحالف مدني للدفاع عن حقوق ضحايا الإهمال والتدخل الطبي المخالف للأخلاقيات والأصول المهنية»، على إثر جلسة نقاشية بعنوان «مدى شرعية عمليات استئصال أرحام المعوقات» عقدها المعهد في 30 حزيران/يونيو الفائت.

هذا التحالف، وفق ما أفادت به المنسقة العامة للمعهد الدولي لتضامن النساء أسمى خضر، لـ«**السجل**»، سيصل إلى العائلات التي تخضع بناتها المعوقات لعمليات استئصال أرحامهن، وسيتم توعيتها. كما سيدفع باتجاه توفير البيئة المناسبة للعائلات التي لديها فتيات معوقات، وإخضاع كل حالة يطلب ذووها «استئصال رحمها»، للجنة طبية، تدرس الحالة، على أن تكون «العملية» هي الخيار الأخير والاستثنائي.

هذا ما أكده مقرر اللجنة الوطنية للأخلاقيات الطبية مؤمن الحديدي، الذي شدد على أن استئصال أرحام المعوقات عقلياً «غير مسموح بالمطلق»، مستدركاً أن كل حالة لا بـدّ أن تُـدرس على حدة». لذا وافقت اللجنة بحسبه، على إجراء العملية لفتاة واحدة من أصل ست فتيات، تقدمت عائلاتهن بطلب لاستئصال أرحامهن مؤخراً.

مـن جهته، عـارض أستاذ الشريعة الإسلامية محمود السرطاوي، إجراء العملية، بوصفها تتعارض مع «مبدأ حفظ النفس الإنسـانيـة» الـذي كفلته الشريعة الإسلامية، وبقية الشرائع السماوية، ودعا خلال الندوة التي أقامها المعهد الدولي لتضامن النساء، مؤسسات المجتمع المدني إلى التكاتف من أجل إنشاء مؤسسة خيرية تكون «وقفاً» للمعوقين، وتقدم الدعم المادي لعائلاتهم.

كان رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين الأمير رعـد بن زيـد، أوعـز في 28 حزيران/يونيو، إلى لجنة المرأة في المجلس، بدراسة الظاهرة. فيما تؤكد أمين عام المجلس أمل نحاس أن «الاستئصال» لا يَحُول دون الإساءة للفتاة، بل يمنع ظهور تلك الإساءة.

الأخطاء الطبية: كثرة الشكاوى وغياب التشريع

كشف مصدر طبي أن الأخـطـاء الطبية تقتل 80 شخصاً سنوياً في الأردن. وقال المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه، في تصريحات لصحيفة «الدستور»، يوم 9 تموز/يوليو الفائت، إن العام 2009 وحده شهد تحويل 46 شكوى إلى القضاء بهذا الخصوص، وأن الأضـرار راوحت بين الوفاة والإعاقة الدائمة.

جـاءت هـذه التصريحات فـي الـوقـت الـذي أثبت فيه التقرير النهائي المتعلق بوفاة دينا عبد العال، 21 عاماً، وجود إهمال من العاملين في مستشفيَي البشير، والأمير حمزة، اللذين راجعتهما الراحلة ليلة وفـاتـهـا، وكـانـت تعاني من آلام حادة في البطن، من دون أن يتم إجراء أي فحوص لها، ليثبت بعد وفاتها أن في أمعائها ما مـقـداره لـتـران مـن الـدم نتيجة نزيف داخلي. في حين صرح وزيـر الصحة عيد الفايز أن القضية أحيلت إلى القضاء، وأن أي إجراءات بحق المقصّرين ستكون مرهونة بحكمه.

كـــان يـولـيـو/تـمـوز الفائت شهد سلسلة من الحوادث المشابهة التي دفعت مواطنين إلى التقدم بشكاوى بهذا الخصوص.

الطفل صهيب الحداد، 13 عاماً، حُوّل في سيارة إسعاف من مركز صحي أبو نصير إلى مستشفى الجامعة الأردنية، بعد أن شُخصت حالته بتضخم الزائدة الدودية، ووُضع في الانتظار ثمان ساعات، ما أدى إلى انفجار الزائدة قبل أن تُجرى العملية له، وحدوث تسمم في المعدة.

كما تقدمت عائلة علي الخريشا بشكوى مماثلة. الخريشا، مدرّس في جامعة اليرموك، دخل إلى مستشفى الملك عبد اللّه لإجراء بتر لأصابع قدمه اليمنى التي تعاني من الغرغرينا، وتوفي نتيجة جلطة وهبوط في القلب، تقول ابنته الطبيبة المقيمة في ألمانيا إن ما حدث له كان نتيجة «سـوء في التحضير للتخدير». وتقدمت عائلة كامل الحسيني، 67 عاماً، بشكوى أيضاً. إذ أدخل الحسيني إلى مستشفى الأمير حمزة لإجراء عملية «فتاق»، وتوفي.

وهناك الشاب مجدي عماري، 28 عاماً، الذي توفي بعد ساعتين من إجـراء عملية جراحية تجميلية لفكّه، في عيادة أسنان في الزرقاء.

يفتقر الأردن إلـى تشريعات للتعامل مع الأخطاء الطبية، إذ يتم التعامل مع «المتهمين» قضائياً. وشهدت البلاد توقيف أطباء على ذمة قضايا مقدمة ضدهم. وفي العام 2008 كسب والد طفل أدى خطأ طبي إلى فقدانه ذكورته، قضية ظلت متداولة في المحاكم ثماني سنوات. ونَال تعويضاً مقداره 281 ألف دينار.

هذه التداعيات فتحت باب النقاش مجدداً حول مشروع قانون المساءلة الطبية الذي يتم تداوله منذ سنوات، ورفعته وزارة الصحة مؤخراً إلى رئاسة الوزراء، تمهيداً لعرضه على مجلس النواب، لكن الوزارة عادت وسحبته خلال حزيران/يونيو الفائت، لإعادة صياغته، بالتعاون مع نقابة الأطباء، في الوقت الذي صرح فيه وزير الصحة أن القانون سيكون جاهزاً في نهاية العام الجاري لعرضه على الجهات المعنية لإقراره.

شُبهات حول شحنة عجول

بعد قراره بمنع دخولها، وإلزام الشركة المستوردة بإعادة تصديرها، عاد وزير الزراعة سعيد المصري عن قراره، وسمح لشركة كبرى متخصصة باستيراد اللحوم بإدخال شحنة من العجول المجمدة الأسترالية، شريطة «حصر استخدام تلك اللحوم بمطاعم ومنشآت الشركة المستوردة دون غيرها، وعدم تداولها لتجار التجزئة والقصابين».

وزارة الزراعة كانت صرحت في البداية أنها منعت دخول الشحنة البالغة 78 طناً، وتبلغ قيمتها نصف مليون دينار، لأنها أولاً وصلت على شكل ذبائح كاملة مجمدة، الأمر الذي يخالف القانون الذي يقضي بوجوب كونها مقطّعة، والأمر الآخر هو أن وزنها يثير الشبهات، حيث يراوح وزن الواحد منها 15-21 كيلو غراماً، في حين أن وزن العجل ساعة ولادته يكون في حده الأدنى 35 كيلو، وهذا يعني أنها أجنّة لعجول غير مكتملة النمو، وأنها في الغالب نواتج ذبح الأمهات.

الوزارة عادت عن قرارها بعد أن شكلت لجنة فنية خلصت إلى أن الذبائح عبارة عن «ذبائح عجل رضيع كامل بعظم مجمّد»، وهي صالحة للاستهلاك البشري، وأنها «مكتملة النمو وغير ناقصة».

رجوع الوزارة عن قرارها، وتأكيدها أن المنع سببه خشية بيع هذه العجول إلى أشخاص يقومون بإذابتها وبيعها على أنها لحوم طازجة، أثار شكوكاً نيابية، ما دفع لجنة الزراعة في مجلس النواب إلى الاجتماع مع وزيرَي الصحة والزراعة، ومدير عام مؤسسة الغذاء والدواء، والمطالبة بـ«تعليق إدخال الشحنة لحين فحصها مخبرياً»، حيث تم تشكيل لجنة فنية جديدة ضمّت مندوبين عن أمانة عمان ومؤسسة الغذاء والدواء ووزارة الزراعة، خلصت في تقريرها إلى أن الذبائح «صالحة للاستهلاك البشري».

المهندس الزراعي عبد الشكور جمجوم، قال لـ«**السجل**» إن إطلاق مصطلح «العجول الرضيعة» على الشحنة المستوردة ليس صحيحاً، لأن العجل ساعة ولادته يراوح وزنه بين 35 و45 كيلو غراماً، أما العجول التي تزن بين 15و20 كيلو غراماً، فإنها أجنّة من أبقار ميتة، أو أنها عجول وليدة شديدة الضعف، وحتى هذه -يضيف جمجوم- «لا يصح إطلاق مصطلح العجول الرضيعة عليها، لأن العجل الرضيع المعدّ للاستهلاك يكون عمره بين شهرين وثلاثة، ويراوح وزنه بين 80 و100 كيلو غرام».

ألبان طازجة مصنوعة من حليب مجفف!

أعلنت وزارة الصناعة والتجارة عن نيتها التنسيب إلى رئاسة الوزراء بفرض ضريبة مبيعات نسبتها 4 في المئة على الحليب المجفف، وذلك كإجراء لحماية مزارعي الأبقار الذين تشهد منتجاتهم من الحليب الطازج ركوداً، نتيجة انخفاض الطلب عليه من مصانع الألبان.

المصانع تُقبل على استخدام الحليب المجفف في منتجاتها، لانخفاض سعره مقارنة بالحليب الطازج، وفقاً لما تضمنته شكوى رفعتها نقابة الأطباء البيطريين إلى رئاسة الوزراء أواخر حزيران/يونيو الفائت.

الشكوى ذكرت أن مزارع الأبقار في البلاد، التي تضم ما يزيد على 60 ألف رأس، يمكنها تلبية «احتياجات مصانع الألبان المحلية التي تصنع اللبن واللبنة والجبنة البيضاء بنسبة 100 في المئة»، ولكن «انخفاض سعر اليورو ساعد على تخفيض أسعار الحليب المجفف، وبدأت المصانع في استخدامه في إنتاج الألبان المحلية».

المشكلة، بحسب منتجي الحليب الطازج، بدأت أواسط تموز/يوليو 2008، عندما سمحت وزارة الزراعة لمصانع الجبنة القابلة للدهن باستيراد الحليب المجفف، بعد أن كان استيراده محصوراً بمصانع الشوكولاته والبوظة والحلويات. هذا القرار جاء في أعقاب مطالبات من أصحاب مصانع، قالوا إن هذا النوع من الجبن لا يمكن تصنيعه من الحليب الطازج، وهو ما نفاه المهندس الزراعي ومدير مزرعة أبقار في الغور، حسين مسلم، في تصريح لصحيفة «الغد»، 16 حزيران/يونيو الفائت، مؤكداً إمكانية تصنيع الجبنة القابلة للدهن من الحليب الطازج.

تجاوزات مصانع الألبان، وفقاً للشكوى، تتعدى التسبب بـ«خسائر جسيمة» للمزارعين نتيجة الإحجام عن شراء منتجهم، إلى بيع المستهلك ألباناً «مغشوشة»، عبر إيهامه أنها «مصنّعة من حليب طازج، في حين أنها مصنّعة من حليب بودرة».

رحيل «طبيب الفقراء» نبيه إرشيدات

برحيله في دمشق، يوم الخميس 23 تموز/يوليو 2009، تكون صفحات الحياة التي عاشها نبيه إرشيدات بطولها وعرضها، قد طُويت للأبد.

نُقل جثمان الراحل وشُيع في إربد، حيث كان في وداعه عدد كبير من وجهاء المحافظة، إضافة إلى سياسيين بارزين من تيارات سياسية مختلفة.

وُلد إرشيدات في إربد العام 1922، اختطّ طريق العمل السياسي المعارض منذ يفاعته، إذ تتلمذ إبان كان طالباً في مدرسة السلط على أفكار التحرر ومعاداة الاستعمار، وتأثر بمعلميه من الروّاد التربويين الأوائل، مثل: حسني فريز، ومحمد أديب العامري، ثم انضم إلى مجموعة صبحي أبو غنيمة ليجد نفسه عندما التحق بجامعة دمشق. قريباً من الحزب الشيوعي في سورية ولبنان.

والده عبد الرحمن إرشيدات، أحد صنّاع مرحلة التأسيس للدولة الأردنية، وكان وزيراً في حكومات الملك المؤسس، وعضواً في مجلس الأعيان، وأحد الأوصياء على العرش، إثر المناداة بالحسين ملكاً وهو دون السن القانونية. لكن ابنه نبيه ذهب باتجاه آخر، مدافعاً عن الأفكار التي آمن بها. إذ اعتُقل ونُفي مرات عدة، إلى أن استقر به المقام في دمشق، وهناك شغل موقعاً قيادياً في الحزب الشيوعي، إلى جانب عمله طبيباً، وكان يُدعى «طبيب الفقراء»، لعلاجه الكادحين في عيادته دون مقابل. وما زال كثير من معاصريه يروون القصص عنه وعن حسّه الإنساني في هذا الشأن.

ساهم في تشكيل الخلايا الماركسية الأولى في الأردن، التي تمخض عنها الحزب الشيوعي الأردني لاحقاً، وفي العقود الأخيرة، رغم أوضاعه الصحية، « لم يقطع نبيه صلته بالنضال، وأبقى على علاقاته مع الحزب، وظل ماركسياً ملتزماً، يكتب داعياً للديمقراطية والتنوير الثقافي»، وفقاً للأمين العام للحزب الشيوعي الأردني منير الحمارنة الذي يضيف: «لم يبخل الراحل بخبرته الثرية، على رفاقه في الحزب، وساهم، بشكل مباشر، في تعزيز وحدة الشيوعيين في البلاد».

«المالكين والمستأجرين»: إقرار التعديلات بعد 9 أعوام من الجدل

أقر مجلس النواب في 22 تموز/يوليو 2009 مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين للعام 2009، بعد جدل دام أكثر من تسعة أعوام حول آلية إخلاء المأجور ووقته، ونسب الزيادة على الإيجارات، والتفريق بين عقود الإيجار لغايات السكن وعقود الإيجار لغايات غير السكن.

رغم التعديلات الجذرية التي أوصت بها اللجنة القانونية وتم إقرارها، مثل تأجيل إخلاء المأجور في حالات معينة حتى الأعوام 2011 و2012 و2013 بدلاً من اعتماد إخلائه في نهاية 2010، إلا أن صناعيين ما زالوا يرون أن هذه التعديلات «غير عادلة»، بينما أبدى تجار تأييدهم، ولكن بشكل متحفظ، على القانون.

كانت غرفة صناعة عمّان قدمت للّجنة اعتراضات عدة على مشروع القانون قبل إقراره، أبرزها قِصر المدة التي تعطي المالك حق إخلاء المأجور، وخلال فترة محدودة تراوح بين 30 و60 يوماً، من دون قرار من القضاء والمحاكم، وهي فترة قصيرة لا يستطيع الصناعيون والحرفيون الإخلاء خلالها، بحسب ملاحظات تقدمت بها غرفة صناعة عمان، وبخاصة في ما يخص نقل وفك وتركيب الآلات والماكينات التي تحتاج لخبرات وإمكانيات فنية وهندسية وكهربائية.

غرفة تجارة عمان مثّلت التجار، و.أوضحت في ملاحظاتها محدودية الآثار السلبية للقانون على القطاع التجاري الذي يتكون من نحو 72 ألف شركة ومؤسسة، بحيث لن يتجاوز عدد المتضررين نسبة 10 في المئة، وبإجمالي نحو 7 آلاف شركة ومؤسسة على أبعد تقدير. لكن الغرفة أبدت تعاطفها تجاه ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة، الذين ترى أنهم يشكّلون نحو 80 في المئة من سكان البلاد، لذلك عارضت الغرفة نسب الزيادة في الإيجارات.

القانون أعطى حق زيادة بدل الإيجارات على المستأجرين بنسب محددة خلال فترة الإمهال والتمديد، إذ تم رفع قيمة العقود ما قبل العام 1975 بنسبة 5 في المئة مضروبة بعدد سنوات إشغال المأجور، والعقود ما بين 1975 و1990 بنسبة 3 في المئة مضروبة بعدد سنوات الإشغال تحتسب حتى العام 2010، وبنسبة 1 في المئة للعقود المبرمة من العام 1990 وحتى العام 2000 مضروبة في عدد سنوات إشغال المأجور. وتم إمهال عقود الإيجارت السكنية ما قبل العام 1970 لتنتهي في نهاية العام 2010 ، وما قبل العام 1975 لتنتهي بنهاية 2011، والعقود المبرمة ما بين بداية 1975 ونهاية 1984 لتنتهي بنهاية 2012، وللعقود المبرمة بين بداية 1985 ونهاية 1989 لتنتهي بنهاية 2013، وللعقود المبرمة بين بداية 1995 ونهاية آب/أغسطس 2000 لتنتهي بنهاية 2015 .

وصنّف القانون المعدّل للمالكين والمستأجرين 2009، الإيجارات إلى سكنية، وغير سكنية (صناعية، تجارية، خدمية...) ، إذ راوحت الفترات والمهل المعطاة بموجب القانون لإنهاء عقود المستأجرين وإخلاء العقارات (التي تم استئجارها في الفترة ما قبل 1970 وحتى العام 2000) على اختلاف فئاتهم وتصنيفاتهم، بين سنة واحدة وخمس سنوات، تبدأ مع نهاية العام 2010، وتنتهي بنهاية 2015.

شربل.. رحل ولم يعتزل الحياة

قبل أربعين عاماً، حمل مشعل الهلسة «شربل» بندقيته، والتحق بالثورة الفلسطينية مقاتلاً في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

الدراسة في ألمانيا لم تكن إلا محطة على هذه الطريق، هجرها بعدما ضيق الموساد الإسرائيلي الخناق عليه.

ارتبط مصيره بمصير الثورة، عاش لحظات الانتصار والانكسار، وتنقل في المنافي من اليمن إلى الجزائر، ذاق مرارة السجن والمعتقلات الإسرائيلية، وأمضى أكثر من عام ونصف العام في معتقل أنصار، اعتقدت عائلته خلالها أنه شهيد في معارك جبل لبنان.

بعد خروجه من معتقل أنصار حيّاً، ظلت والدته المرحومة أم فيصل تردد: «طلع من فم الموت».

لم نكن نتصور أن من تجاوز كل هذه الصعاب سيموت يوماً، لكنه رحل قبل أسابيع بعد صراع بطولي مع مرض السرطان.

الوصية تقليد الأغنياء يفصّلون فيها أملاكهم، ويوزعون التركة على الورثة، أما الفقراء فلا يتركون وصية، فهم لا يملكون.

شربل خالفَ التقليد وترك وصية.

آمن شربل أنه يمتلك كنزاً ثميناً يستحق أن يوصي به، هو بالنسبة إليه: الوطن.

«لن أورثكم أملاكاً، لأنني أفتخر بأنني من الفقراء، لن أورثكم سوى كنز ثمين وغالٍ هو الوطن»، يقول شربل في وصيته.

لم يهزه الموت، رغم قناعته بأنه وشيك، ظل يحتفل بالحياة حتى اللحظة الأخيرة، لا بل بعد موته أيضاً: «سأبقى متمسكاً بما حلمت، ولن أعتزل الحياة ما دمتم فيها أنتم أحياء».

شربل، صديق الصغار قبل الكبار في قريته حمود، عاشق الحياة حتى الجنون، ورفيق الكلاشنكوف إلى آخر يوم.

كل ما حلّ بالثورة الفلسطينية من نكسات، لم يهز قناعته بـ«الخط الثوري السليم».

ظل ممسكاً بالبندقية وسط غابة من الرايات البيضاء، كان صوت رصاصات الكلاشنكوف آخر ما طربت عليه آذانه قبل أن يوارى الثرى.

رحل شربل تاركاً الوطن وفلسطين في عهدة الأحياء.

فهد الخيطان

جورج حداد: ملاك مقدسيّ

حين قال جورج حداد في مقابلة صحفية إنّه يقرأ لإبراهيم سكجها كلّ يوم، اتّصلت به وسألته: «أنسيت يا أبا أدونيس أنّ إبراهيم مات قبل خمس عشرة سنة»، فردّ بضحكته المعروفة: «ولك يا فصيح كان عليك أن تفهم، فأنا قصدتك أنت، لأنّني ما زلت أقرأ إبراهيم في كتاباتك».

في يوم قرأ لي ما لم يعجبه من موقف، فاتّصل معاتباً، وقال بما يشبه الغضب: «ولك يا باسم إنت ابن إبراهيم، فلست أنت صاحب القلم فحسب، بل عليك أن تفكّر مليون مرة قبل أن تكتب، لأنّ الحفاظ على اسم الرجل المحترم أوّل مسؤولياتك». وفي يوم آخر كتبتُ: «في بيتنا حرامي»، فكتب في اليوم التالي: «في بلدنا لصوص»، مميّزاً بين حرامي يسرق القليل لسبب الحاجة، وسياسيين يسرقون الوطن لأجل السرقة.

لم يكن مسيحياً، بل قدّيس من أولئك الذين شقّوا في البرّية طرقاً تُرشد الناس، ولم يُكن مسلماً، بل شيخ طريقة تستعيد أوّل أربعين سنة من النقاء والصفاء، ولم يكن أردنياً، بل نبع سلطي أبدي يأتيك بالزُّلال، ولم يكن فلسطينياً، بل كان فلسطين الآتية من رحم سورية، ولم يكن إنساناً، بل ملاك سماوي عاش على الأرض في غفوة الشياطين..

جورج حداد، اسم محايد لرجل كان يمكن أن يعيش ويمضي كغيره من الناس، لكنّ أبا أدونيس كان يخلق في كلّ خطوة نمطاً، ويؤسس في كلّ موقف مواقف، ولا أظنّ أحداً عرف عنه زلة لسان، أو شطحة قلم، وسأختلف مع كلّ من سيكتبون عنه بأنّه كان قومياً سورياً، لأقول إنّه بدأ كذلك، ولم ينتهِ عمره إلاّ رجلاً يمثّل ضميراً عربيّ القلب واللسان، إنسانياً في شموله الدنيا ومن فيها.

أبا أدونيس، يا أبا أدونيس الحبيب، من مسيحيتك الخالصة كتبتَ أنّ العهد الجديد ليس جزءاً من القديم المزيّف، المزوّر، وحين كانت روما تتزلّف لهم كنت تُعلن بلسان الشرق أنّ: لا، فرأس يوحنا المعمدان ما زال حاضراً.. وحين ظلّت الوحشية تُحطّب زيتون القُدس لنار الشيطان كُنت تصرخ: هُم الشياطين.. وقد كُنتَ الملاك المقدسيّ، في زمن لم يعد لقُدسنا فيه من مُخلّص، ولا من حبيب.

باسم سكجها

إلى الصديق غازي أبو جنيب الفايز.. مع الحبّ

اتصل الصديق غازي أبو جنيب الفايز بـ«**السّجل**»، عاتباً، غاضباً، شاتماً، ومحبّاً في آن واحد. والسبب تقريرٌ نُشر في العدد الأول من المجلة بعنوان «مناطق في قلب البلاد خارجة على القانون».

الصديق غازي استنتج أن التقرير يستهدف الإساءة لبلدة اللُّبّن وأبنائها، بخاصة آل الفايز. وقد حاولتُ جاهداً إقناعه، بوصفه أولاً قارئاً ومثقفاً، ولكونه صديقاً أكِنّ له الاحترام ثانياً، أن الهدف من التقرير ليس الإساءة إلى البلدة وأهلها بالتأكيد، وأن كل متتبع لمسيرة «**السّجل**»، صحيفةً ومجلة، يعرف أنها مطبوعة ذات لون وطعم ونكهة، وأنها تؤمن بالمساواة والمواطنة. وفي الوقت نفسه، هذا لا يعني إعادة صياغة التاريخ، والتنكّر للأوّلين، أو لإسهامهم التاريخي في بناء البلاد وحمايتها. فأهل اللُّبّن وأم رمّانة والقسطل وأم العمد وزيزيا من آل الفايز، أدّوا دوراً أساسياً في التصدّي لهجمات «الإخوان» على البلاد في العام 1922، وشكّلوا في العام 1924 عاملاً حاسماً في منع وصولهم إلى العاصمة الفتية عمّان آنذاك.

أكدتُ للصديق غازي، وهو في أعماقه يعرف ذلك، أننا في «**السّجل**» لم نقصد الإساءة للأهل في اللُّبّن، وإذا كان هنالك من آل الفايز من شعر بذلك، فأنا على استعداد للتوجُّه إلى منزل الصديق، لأقدم اعتذاراً شخصياً له.

تقبّلَ غازي ذلك، والأحسن من ذلك كله أننا بقينا أصدقاء.

مصطفى الحمارنة

الجمارك: قصة نجاح

عندما تأسست دائـرة الجمارك الأردنية قبل خمسة وثمانين عاماً، كان الإحصاء والرقابة وفرض الضرائب على المستوردات من أهم واجبات تلك الدائرة. ومع تحديث الدولة وسيرها في ركب التطوّر الحضاري والتكنولوجي، تطوّرت هذه الدائرة، حتى أصبحت مثار اهتمام وثقة واحترام مثيلاتها عربياً وإقليمياً ودولياً، نتيجة تعديل تشريعاتها لتنسجم مع متطلبات العصر على الصُعد الاقتصادية والتنموية المختلفة. وقد سجّلت دائرة الجمارك أهم إنجازاتها بانتخابها نائباً لرئيس منظمة الجمارك العالمية، ونيلها جائزة التميز الحكومي.

في خطوة سبقت مثيلاتها في المنطقة؛ انتقلت دائرة الجمارك الأردنية إلى ذروة تفوّقها عبر اهتمامها بتطوير كوادرها، وتدريبهم، وتثقيفهم بدورهم الريادي، ليكونوا بحجم النظرة إليهم، فتم إلحاقهم بالدورات التدريبية المختلفة لتأهيلهم؛ حتى أصبحت هذه الكوادر بخبراتها المتفوقة محطّ اهتمام وجذب واحترام يدانيه اعتزازهم بالانتماء لجهازهم ولدولتهم، فلم تعد وضيفة الجهاز فقط استيفاء الرسوم والضرائب وتحصيل الإيـرادات للخزينة كما كان. في السابق، بل زاحمَ الجهاز ليثبت وجوده بوصفه واحداً من أهم أجهزة الدولة مالياً واقتصادياً، لأنه منوط به حماية واردات الدولة عن طريق تحصيل الضرائب الجمركية على البضائع المستوردة، وتشجيع الاستثمار، وضبط الغش التجاري، ومحاربة القرصنة والتزييف بتطبيق المعايير الدولية للإجراءات والضرائب الجمركية، وإشاعة ثقافة التميز بتبني مبدأ الشفافية وتبسيط الإجراءات الجمركية، عبر اتباع إجراءات رفع كفاءة رجل الجمارك، والاهتمام المتزايد بمهارات الموارد البشرية التي تشكل العمود الفقري للجهاز.

وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية **wto**، فإنه من المفروض أن تلغي الدول الموقّعة على هذه الاتفاقيات دوائر وأجهزة الجمارك فيها، وأن يصبح دور تلك الأجهزة العمل على مكافحة التهريب والتهرب الضريبي، وحماية الملكية الفكرية ومحاربة القرصنة، ومراقبة التبادل التجاري، وحماية الاقتصاد الوطني، ومنع القرصنة والتزييف، ومكافحة الغش التجاري، وتشجيع الاستثمار، مما دفع لإنشاء أكاديمية الجمارك التي جاءت تلبية للدعوات المكثفة بأنّ لا يبقى نظام الجمارك نظاماً خاصاً، وأن تتسارع وتيرة العمل لإلحاق هذا الجهاز المهم بوزارة الداخلية.

عمار الجنيدي

أمة لا تقرأ

منذ عقود طويلة ونحن نقرأ مقالة واحـدة بأقلام كثيرة، تأخذ كلماتها عنواناً واحداً: «أمة لا تقرأ». وتلك للأسف كانت عبارة «موشيه دايـان» في توصيف الأمة العربية، ويتناقلها باستمرار كتّابٌ وناشرون وورّاقون وموزعون عرب كلما تأملوا في بياناتهم المالية.

فـي مـعـارض الـكـتـاب، على مساحة الوطن العربي، تتكرر المقالات غير الواقعية في الصحف وفي الخطب، وينسى الكتّاب أنهم بالأمس القريب والبعيد، كتبوا مقالات حقيقية عن نسبة الذين لا يقرأون ولا يكتبون في العالم العربي، ونسبة فقراء ما تحت الحزام، وأن البحث عن قراء يبدو غير مُجْدٍ، في ظل ارتفاع عدد الباحثين عن رغيف، أو شربة ماء صالحة للشرب، أو عمل، أو دواء.

القراءة ليست ترفاً، فالجائع لن يقرأ، وكذلك الجاهل. والذي يعود لبيته في منتصف الليل بعد عناء يوم قاسٍ من العمل، يفضّل أن يحمل لأولاده ربطة خبز وما تيسر من الطعام، على أن يتأبط كتاباً من الشعر أو الهجاء أو دراسـات عن كيفية إنقاذ الأمة وتحقيق الوحدة. لن يقرأ الجائع، وكذلك الخائف، والغارق بالديون واليأس والفقر والبطالة.

أعيدوا يا أولي الأمر ويا ساسة الأمة وأعلامها، ترتيبَ المقاييس والمعايير، لتجدونا أكثر شعوب الأرض قـراءة، وهـذا مثبت بكلام اللّه سبحانه وتعالى، لقائد ومخلّص ومعلّم هذه الأمة محمد صلى اللّه عليه وسلم، في مستهل الرسالة بكلمة: «إقرأ».

جمال إبراهيم المصري

مهنية عالية

تلقيت العدد الأول من «**السجل**» بعد تحويلها إلى مجلة. ولقد سعدت بتصفح موادها ومقالاتها وتحقيقاتها. وأحب أن أسجّل هنا، المهنية العالية، والتفوق، والإبداع في اختيار المواد وطريقة عرضها ومتابعتها. وأعتقد أن هذه المجلة سيكون لها شأن كبير في عالم الصحافة الأردنية.

أهنئكم وأتمنى لكم التوفيق والنجاح، ولـ«**السجل**» الغرّاء دوام التقدم والازدهار.

نادر الحوراني

نقلة نوعية

نقلة نوعية في مسيرة الصحافة الأردنية لامست القضايا الحقيقية التي تهم طبقات المجتمع جميعها، بعيداً عمّا اشتُهرت به مجلات أخرى من ترفيه وسواه. «**السجل**»، عبر تبويب يعكس مهنية عالية لدى القائمين عليها، طبعت بصمة خاصة تفرّدت بها عن التجارب الأخرى ومنحتها خصوصية محلية.

رغم أن هنالك جدلاً لم يُحسم بعد في أهمية توظيف الصورة المحلية، إلاّ أن عدم تشدد «**السجل**» للأخذ بهذا الاتجاه، لم يشكل عيباً، لا بل على العكس، فإنّ توظيف الكاريكاتير و**الفوتومونتاج** لم ينطوِ على مبالغات مهنية تقلل منَ صدقية هذه المجلة.

بطبيعة الحال، فإنّ «**السجل**» أعلنت منذ عددها الأول أنها صحيفة المثقفين والنخب. وعليه، فإنّ اللغة الراقية والنخبوية التي تستخدمها المجلة تعفيها من تهمة الشعبوية التي حاولت، منذ البداية، النأي بنفسها عنها أو سقطت في وهدتها مطبوعات أخرى.

أبارك للقائمين على المجلة هذا الإنجاز المهني الراقي.

ناصر قمش

إنجاز كبير

تلقّيتُ ببالغ السعادة والاعتزاز، العدد الأوّل من مجلّتِكم الرائدة. وهو إنجاز كبير، مضموناً وشكلاً. وكما كانت صحيفة «**السجل**» ذروة من الذّرى الصحفية في بلدنا، فإنّني لعلى يقين من أنّ مجلة «**السجل**» ستصلُ هي الأخرى إلى ذروةٍ سامقة، بهمّتِكم وهِمّةِ الطاقم الكفؤ الذي يعملُ فيها.

فأهنّئكم من صميم القلب، وأهنّئ أسرةَ «**السجل**»، وأهنّئ أنفسنا على هذه المجلّة رفيعة المستوى. ولا أنسى أن أشيدَ إشادةً خاصّة بالمقالةِ الأخيرة في العدد المعنونة «الهاشميّ الذي ترجّل بنُبْل».

وفّقكم اللّه ورعاكم؛ متمنّياً لكم ولأسرةِ المجلّة دوامَ العطاءِ المثمرِ الخيّر. وسَلِمتُمْ..

هُمام غصِيب

رغيف طابون ساخن

تناولت مجلة «**السجل**» صباحاً، رغيفَ طابونٍ ساخناً تلذذتُ بطعمه واحترقت.

وقلت: سلِمتْ يدُ الحجّة التي خبزته باكراً، وقدّمته لي على عجلٍ طازجاً شهياً.

أدهشتني الصراحة والشفافية في تناول قضايا مجتمعي المتعَب، فكانت التحقيقات والمقالات تختفي وراء قطعة من **الشيفون** المذهّب، تلمع في الذاكرة، وتعيدنا إلى مواقف كنا نحاول تناسيها قبل نسيانها.

لم تترك المقالات «شروي ولا غروي» كما يقول المثل، إلا وتحدثت فيه، سخّنته قليلاً ليعطي مذاقاً أدبياً سياسياً آخر. لكنني، في نهاية المطاف، اكتشفتُ أن أنامل أفكاري قد احترقت بعد تناول الرغيف الساخن، فقد فتح المواجع وكشف ألماً قديماً.

حقائق مرّة، ووضع ما زال بحاجة لأن تطرق «**السجل**» معظم أبوابه، ليتلذذ القارئ ويحترق مجدداً.

سميرة ديوان

شكراً على التزامكم

أهنئ أسرة مجلة «**السجل**» بصدور العدد الأول الذي وصلني صبيحة الثاني من تموز/يوليو، بوصفي مشتركةً فيها. كم سررتُ بمستوى المواد الصحفية المطروحة في «**السجل**» من حيث جرأتها، تنوعها، دقتها، طريقة معالجتها، وكذلك الإخراج الفني لها، ما عكسَ صورة جميلة عن المجلة التي تبشّر بأن لها مستقبلاً قوياً في عالم الصحافة الأردنية.

يسرني كذلك أن أسجل لكم شكري وتقديري لالتزامكم بوعدكم للقراء، حين وعدتمونا بأن إصدار العدد الأول من مجلة «**السجل**» سيكون في تموز/يوليو 2009، بعد توقُّف «**السجل**» كصحيفة، لأسباب مادية، أتمنى أن تتخطوها في «**السجل**» كمجلة.

شكراً لأنكم صدقتم في وعدكم، وأعدتم لنا «**السجل**» التي سأحرص على متابعتها كل شهر، وكذلك الاحتفاظ بأعدادها في مكتبتي، لأنها جديرة بالاقتناء وتستحقه.

عبير هشام أبو طوق

أسلوب شيّق

نبارك لكم انطلاقة مجلة «**السجل**»، وقد أُعجبت كثيراً بالأسلوب الجديد والشيق لنشر المعلومة. ولأنني أعمل في مجال الرياضة، فقد شدتني مواضيع الرياضة، وأشكر محمد الفرواتي على حواره مع ضيف العدد الكابتن محمد أبو العوض.

نأمل لـ«**السجل**» أن تبقى نبراساً للصحافة العربية والمحلية.

عبد الحكيم حفار

الأفكار المبدعة لا تقتصر على الكتّاب المحترفين. هذه الأفكار قد يطرحها مواطنون عاديّون؛ خبراء، مهنيون، سياسيون، موظفون، أو رجال دولة لديهم ما يقولونه. مع كل عددٍ من «السّجل»، هناك قضية جديدة يطرحها ضيفٌ جديد على هذه المساحة الحرة.

الجدل حول البرلمان ظاهرة حيوية

محمد مصالحة*

«يستطيع البرلمان أن يفعل كل شيء، إلا أن يحوّل الرجل إلى امرأة أو المرأة إلى رجل».

R. Jennings

احتدامُ الجدل عبر وسائل الإعلام وتعليقات الكتّاب واستطلاعات مراكز الأبحاث حول مجلس النواب وأدائه ودرجة الرضا العام عن هذا الأداء، يجب أن لا يؤخذ من زاوية أن ثمّة حملة لاستهداف هذه المؤسسة المهمة بين مؤسسات الحكم في الدولة، والرغبة في تشويه صورتها. فالأمر ليس كذلك للأسباب التالية:

- البرلمان مؤسسة شعبية منتخَبة، ينظر إليها الناس على أنها طوق النجاة ومستودع الأمل ومدرسة لترسيخ قيم العدالة والمساواة والنظافة، وإيثار الصالح العام على الصالح الشخصي.

- أيُّ ضعفٍ في سويّة العمل البرلماني، بخاصة في مجالَي التشريع والرقابة، سيولّد مزيداً من السطوة والخلل والتفرد في عمل السلطة التنفيذية، وربما تغييب القانون وأحكامه في التعامل مع قضايا المواطنين والمصالح العامة.

- المواطن الذي يعاني من البطالة والفقر أو عدم المساواة أو هضم حقوقه أو تحميله بالأعباء الضريبية أو ملاحظته لضروب الفساد التي قارفها مسؤولون ولم تطالهُم يد المحاسبة، سوف يتوجه حتماً إلى البرلمان أولاً، أملاً في حل هذه المشاكل وسواها، وحين لا يجد ضالته هناك، فسوف يُصدم ويفقد الثقة في هذه المؤسسة التي انتخبها وعلّق عليها آماله الكبار.

لكل هذا وغيره الكثير مما لا يتسع له المجال، فإن النقاش الحاد وعالي النبرة لا يطال مجلس النواب، بل تتوجه سهامه أيضاً إلى الحكومات بالنقد والمحاسبة تبعاً لمستوى الحرية المتاحة عبر المنابر التعبيرية، كما أن النقاش وبأية صفة أو طريقة جرى فيها بين النخبة الحاكمة وجمهور المحكومين، يعبّر عن الرغبة في المشاركة التي يطالب فيها الشعب عبر ما يُسمّى «التنمية السياسية»، كما يعبّر أيضاً عن حيوية المجتمع والطاقة الاستجابية للتعامل مع مخرجات مؤسسات الحكم وقراراتها وسلوكاتها إزاء المواضيع العامة.

ما يثير القلق لدى الرأي العام، هو ذلك الإحساس الذي يصل إلى درجة الإيمان لدى بعض الذين في مواقع المسؤولية، بما فيها المؤسسة البرلمانية المنتخبة، بأنه منزّه عن النقد، وأنه لا يتقبل من أحد أن يحاسبه أو يتعرض لأعماله وأدائه في العمل العام، متناسياً أن من يحتل الموقع العام والمسؤولية هو موضع مساءلة دائماً عبر كل الوسائل المشروعة قانونياً، وأنه وسط معمعة «عمل سياسي» تتصادم فيها الآراء والمواقف والمصالح، وفي هذا الوسط تتم العملية السياسية محدثةً صراعاً وإرهاقاً قد لا يتحمله بعضهم.. وهنا ليس أمامه سوى أحد هذين الخيارين:

- الاحتمال والتعايش والتفاعل الإيجابي مع ما يتعرض له من جانب الرأي العام والناس ومراكز الدراسات والبحث ووسائل الإعلام.

- الارتحال عن هذه المواقع العامة غير المريحة وذات المركب الصعب الذي لا يتحمله بعضهم.

إن القناعة الشعبية المتولّدة على صعد مختلفة وتبعاً لرصد مسيرة العمل النيابي في البلاد، وعلى مدى أربعة مجالس نيابية، قد انتهت إلى وجود ضعف شديد في أداء المجلس وقدرته على الرقابة والمحاسبة، وتسجيل الكثير من المثالب على هذا الأداء جعل المواطن يتساءل دائماً عن جدوى وجود مجالس كهذه، تحتويها الحكومات أو تسترضيها، ولا تلاحق بعض قضايا الفساد رغم تشكيل لجان تحقيق حولها، وتمنح الثقة للحكومات، وتقرّ الموازنات العامة بأغلبيات ساحقة!

ولأن القناعة المتحصلة سلبية لدى الرأي العام عن صورة المجلس النيابي على هذه الشاكلة ليس المجلس الحالي فحسب، وإنما مجالس سبقته أيضاً- فإن الوقت قد حان للبحث في ما آلت إليه صورة المجلس لترقية الأداء، وتنظيم مكانته ودوره بين مؤسسات الدولة، تأسيساً على ما كانت عليه مجالس نيابية سابقة من عمر الدولة، كانت على مستوى الندّية للسلطة التنفيذية باستجواب الوزراء وسحب الثقة منهم، أو طرح الثقة بالحكومات.

بغير ذلك، فإن ثقة المواطن كناخب ومشارك، سوف تتراجع، إن لم تكن تراجعت فعلاً، وفقدَ المواطنون الرغبة في الذهاب إلى صناديق الاقتراع، مما يعني خفض المشاركة المأمولة. وهذا ما يتطلب بالضرورة البحث في ثلاثة عوامل تسهم في صنع المخرج البرلماني أو المؤسسة النيابية:

* مراجعة قانون الانتخابات العامة.
* مراجعة قانون الأحزاب السياسية.
* ومراجعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والمواد الناظمة لكل منهما في الدستور والتشريعات ذات العلاقة.

على مدى سنوات مضت، أُعدّت عشرات الدراسات ونُظمت ندوات بمساعدة مؤسسات بحثية وأكاديمية محلية ودولية، حول المسألة البرلمانية تحت عناوين: التنمية السياسية، والتحديث السياسي، وبناء قدرات البرلمان والأحزاب، وتشريع قانون عصري للانتخابات، وتعزيز دور المجتمع المدني. خلاصات هذه الدراسات متاحة. وقد ارتكزت مكونات بعض الوثائق الوطنية، مثل الأجندة الوطنية، و«الأردن أولاً»، والميثاق الوطني، على هذه الأدبيات السياسية التي تشكل قاعدة للاسترشاد بها من جانب المشرعين وصانعي القرارات، وصولاً إلى ما يساعد في تطوير تجربتنا السياسية وتقوية المؤسسة البرلمانية ووظائفها.

بغير ذلك، فإن العملية السياسية ستتسم بالجمود والضعف، وتولّد مؤسسات برلمانية صُوَرية تهدر بها أو من خلالها طاقة الدولة ومواردها، ويتهدد الاستقرار الأمني والاجتماعي فيها.

*** الأمين العام السابق لمجلس النواب**

DAIKIN

أنظمة التكييف والتدفئة اليابانية

هل أنت مستعد لراحة من نوع جديد؟!

- نظام لبث الرطوبة المنعشة
- تغذية متجددة بالهواء المنعش
- هواء نقي
- نظام لسحب الرطوبة الزائدة
- توفير في الطاقة من ٣٠٪ – ٥٠٪

مكيفات دايكن اليابانية، المكيفات الأولى في العالم، والتي تمتاز بصوت هادىء للوحدة الداخلية والخارجية، وبتناغم لتغيرات درجات الحرارة للوصول إلى درجة الحرارة المثلى وفلاتر ذات تقنية عالية لإزالة دقائق الغبار و تفكيك الروائح المزعجة كما يمنع تكاثر البكتيريا والفيروسات لضمان هواء نقي.

ATG® المجموعة الفنية العربية
HVAC Systems أنظمة التدفئة والتكييف

DAIKIN CHAPPÉE WIRSBO
uponor UNIPIPE HEWING GIACOMINI
EBERLE Salmson ACASO AB ENIX atherma McQuay

لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة معارضنا أو الاتصال على هاتف : ٠٦ ٥٥١٧٧١١ - www.atgco.com

الأمير حسين ولي العهد.. الثامن:

ملء الفراغ ووقف الجدل حول مسار انتقال العرش

السجل - خاص

تسمية الأمير حسين ولياً للعهد في 2 تموز/يوليو 2009، جاءت إقـراراً أمر واقع لجهة مسار انتقال العرش في سياق الدستور. على أن هذا المرسوم، أو ما يُعرف في الأردن بـــ«الإرادة الملكية»، الذي صدر بعد خمس سنوات على رفع ولاية العهد عن الأمير حمزة بن الحسين - أحد أخوة الملك الأصغر منه سنّاً - يحمل في طيّاته توجهاً لتأهيل الأمير الشاب على درب أبيه، وإعادة تفعيل «ولاية العهد» كتفاً بكتف مع رأس الدولة.

يتجلّى ذلك في نص مرسوم تعيينِ الأمير قبل أيام من عيد ميلاده السادس عشر. حيث أمر الملك بأن يُمنح نجله الأكبر «جميع الحقوق والمزايا المتعلقة بولاية العهد».

تلك «الحقوق والمزايا» غير محددة في الدستور النافذ منذ 1952 في عهد الملك طلال، إذ لم يرد فيه أيُّ تفصيل يمنح حامل لقب «ولي العهد»، أيَّ استحقاق أو امتياز. بل تأتي، بحسب العرف، عبر تكليفات متواترة من الملك إلى ولي العهد الذي يحمل لقباً شرفياً بعيداً عن السلطة التنفيذية، على ما يرى المؤرخ والأكاديمي علي محافظة، موضحاً: «ليس لولي العهد أيُّ صلاحية تنفيذية، إلا بما يكلّفه الملك بذلك».

يستذكر محافظة كيف لجأ الحسين لمخاطبة رئيس الـوزراء زيد الرفاعي العام 1985، حتى يتمكن الأمير الحسن بن طلال من تشكيل لجنة مهمتها إصلاح التعليم العالي. «في ذلك الوقت ناقشني الأمير حول تشكيل لجنة، بعضوية وزير التعليم العالي ناصر الدين الأسد وأنا حين كنت رئيساً لجامعة مؤتة» الفتية آنذاك. وقبل الشروع في العمل «اضطر الأمير للطلب من الملك تسطير كتاب رسمي لرئيس الوزراء بمقتضى الدستور».

منذ نشأة الإمارة العام 1921، مروراً باستقلال المملكة 1946، لم تشهد ولاية العهد تفاعلية وانخراطاً في شأن الدولة والمجتمع، كما شهدت حقبةُ الأمير الحسن بين العامين 1965 و1999.

تعيين الحسن، وكان في السادسة عشرة من عمره، جاء وسط اضطرابات في الإقليم وقلاقل داخلية، دفعت الملك الشاب إلى اختيار شقيقه الأصغر، بدلاً من نجله البكر الذي لم يكن تجاوز الثالثة من العمر آنذاك.

استدعى ذلك تعديل المادة 28 من الدستور المتصلة بصلاحيات رأس الدولة، بإضافة الفقرة التالية إلى بندها الأول: «على أنه يجوز للملك أن يختار أحد إخوته الذكور ولياً للعهد. وفي هذه الحالة تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إليه»، طبقاً للنص الذي ورد في الجريدة الرسمية، عدد 1831، بتاريخ الأول من نيسان/إبريل 1965.

كان ذلك التاريخ مثار تندر الأمير لاحقاً، في إشارة إلى توافقه مع كذبة نيسان.

الـمادة 28 نفسها، تعني أن ولايــة الملك محسومة بالنص الدستوري للأمير حسين، وأن تسميته ولياً للعهد جاءت لتثبت هذا الحق.

كان الحسين قبل أسبوعين من وفاته في السابع من شباط/فبراير 1999، نقلَ ولاية العهد إلى نجله البكر الأمير عبد اللّه، الذي عيّن فور تسلّمه سلطاته الدستورية، أخاه الأمير حمزة ولياً للعهد. واستمر الأمير حمزة في هذا المنصب خمس سنوات.

الملك عبد اللّه الثاني اختار مناسبة الذكرى العاشرة لتوليه صلاحياته الدستورية، ليعيّن نجله الأكبر، الأمير حسين، في المنصب نفسه.

ولـي العهد الجديد يعيش مرحلة اليفوع بتفاعلية وحماسة. ويقول عنه أقرانه إنه شديد النشاط و«عشري»، كما ينفذ أوامر هيئة التدريس مثله مثل أيّ طالب آخر، وينخرط في أنشطة غير منهجية، بما في ذلك تقمص شخصيات مهنية، مثل العاملين في المطاعم وغيرهم. يقول جَدّ أحد أقرانه في مدرسة **King's Academy** النخبوية، إن الأمير الفتى لم يفلح في جولة انتخابات أمام حفيده لفرز هيئة إدارية للصف.

بعد أن زار البابا بندكتوس السادس عشر الأردن في أيار/مايو الماضي، كتبت الملكة رانيا العبد اللّه على موقع **Twitter** الاجتماعي التواصلي: «تغلبت حتى أقنعت الأمير الحسين بارتداء بدلة رسمية لهذه المناسبة».

منصب ولاية العهد كان قائماً عرفاً في الحياة السياسية، رغم عدم وجود نص في الدستور يحدد صلاحياته ومهامه. إذ كان الأمير محمد، الشقيق الوسط بين الحسين والحسن، ولياً للعهد منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، حتى العام 1962، الذي شهد ميلاد الأمير عبد اللّه، النجل الأكبر للملك الحسين.

الملك المؤسس عبد اللّه الأول عيّن نجله البكر طلال ولياً للعهد. وحتى اغتياله في تموز/يوليو 1951، كان الملك يفكر بتغيير الولاية، بسبب «مشاكل مع نجله، وبداية ظهور أعراض المرض عليه»، بحسب مؤرخ في السياسة الأردنية فضّل عدم نشر اسمه. لكن خيارات الملك كانت محدودة، بوجود شقيق وحيد للأمير طلال، هو الأمير نايف.

عقب اغتيال عبد اللّه الأول، تسلّم طلال الحكم حتى آب/أغسطس 1952، حين قرر مجلس النواب آنذاك أنه «غير مؤهل»، فانتقلت الراية إلى الحسين، بعد بضعة أشهر تولّى خلالها مجلس وصاية إدارة شؤون البلاد.

ولي العهد الجديد يعيش مرحلة اليفوع بتفاعلية وحماسة

في عقده الأول، استبق الملك عبد اللّه الثاني الجدال المتصل بمسار انتقال العرش، ربما تحاشياً لتكرار تجربة الحسين والحسن. وقد نفذ ذلك على مرحلتين؛ الأولى إعفاء أخيه الأمير حمزة من ولاية العهد بعد خمس سنوات على تعيينه، والثانية تسمية الأمير الحسين لهذا الموقع، منهياً فراغاً وتساؤلات على مدى خمس سنوات أخرى. وبذلك يصبح الأمير حسين بن عبد اللّه ولي العهد الثامن منذ تأسيس الدولة.

جائزة الملك عبدالله الثاني إبن الحسين للإبداع

يعلن مجلس أمناء الجائزة عن فتح باب التقدم للمشاركة في الدورة الخامسة (٢٠٠٩ / ٢٠١٠) في الموضوعات التالية :-

١. حقل الآداب والفنون في موضوع " أدب المذكرات والسيرة الذاتية "
٢. حقل العلوم في موضوع " بحث تطبيقي في الطاقة المتجددة " .
٣. حقل المدينة العربية في موضوع " حلول مرورية مبتكرة "

ويشترط في النتاج المقدم ما يلي :-

١. ان تتوافر فيه الأصالة والتميز، وأن يتضمن إضافة حقيقية في مجاله .
٢. أن يكون منشوراً أو مشروحاً باللغة العربية أو مترجما إليها .
٣. أن لا يكون قد فاز بجائزة محلية أو عربية أو دولية .
٤. أن يكون المتقدم أحد مواطني الدول العربية والمقيمين فيها .
٥. يتم ترشيح الأفراد عن طريق المؤسسات والهيئات ذات العلاقة .

التعليمات :

١. يقدم من العمل المرشح للجائزة خمس نسخ ترسل الى مكتب جائزة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للإبداع / أمانة عمّان الكبرى .
٢. لا تعاد الأعمال الى مرسليها سواء فازت بالجائزة أو لم تفز .
٣. يوقع المشارك على تعهد بأن العمل المشارك لم يفز بجائزة محلية أو عربية أو دولية.
٤. يقوم المشارك بتعبئة نموذج طلب الاشتراك بالتنسيق مع مكتب الجائزة .

تتكون مفردات الجائزة مما يلي :

١. شهادة بإسم الفائز وعنوان الموضوع أو العمل الذي أهّله لنيل الجائزة .
٢. مكافأة نقدية مقدارها خمسة وعشرون ألف دولار لكل موضوع من مواضيع الجائزة .
٣. رصيعة ذهبية عليها شعار أمانة عمّان الكبرى وإسم الجائزة .

تسلم الترشيحات والأعمال في موعد أقصاه ٢٠٠٩/١٢/١٥
الى أمانة عمّان الكبرى – مكتب جائزة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين للإبداع
الدائرة الثقافية – عمّان، ص . ب ١٣٢ تلفاكس ٤٦٢٤٧٤٨
البريد الالكتروني: amman1909@hotmail.com

1909 مئوية امانة عمّان الكبرى 2009

مجلس الأمناء

«العدل العليا» حائرة بينه وبين سيادة «القانون»

فك الارتباط مع الضفة الغربية: جرح مفتوح

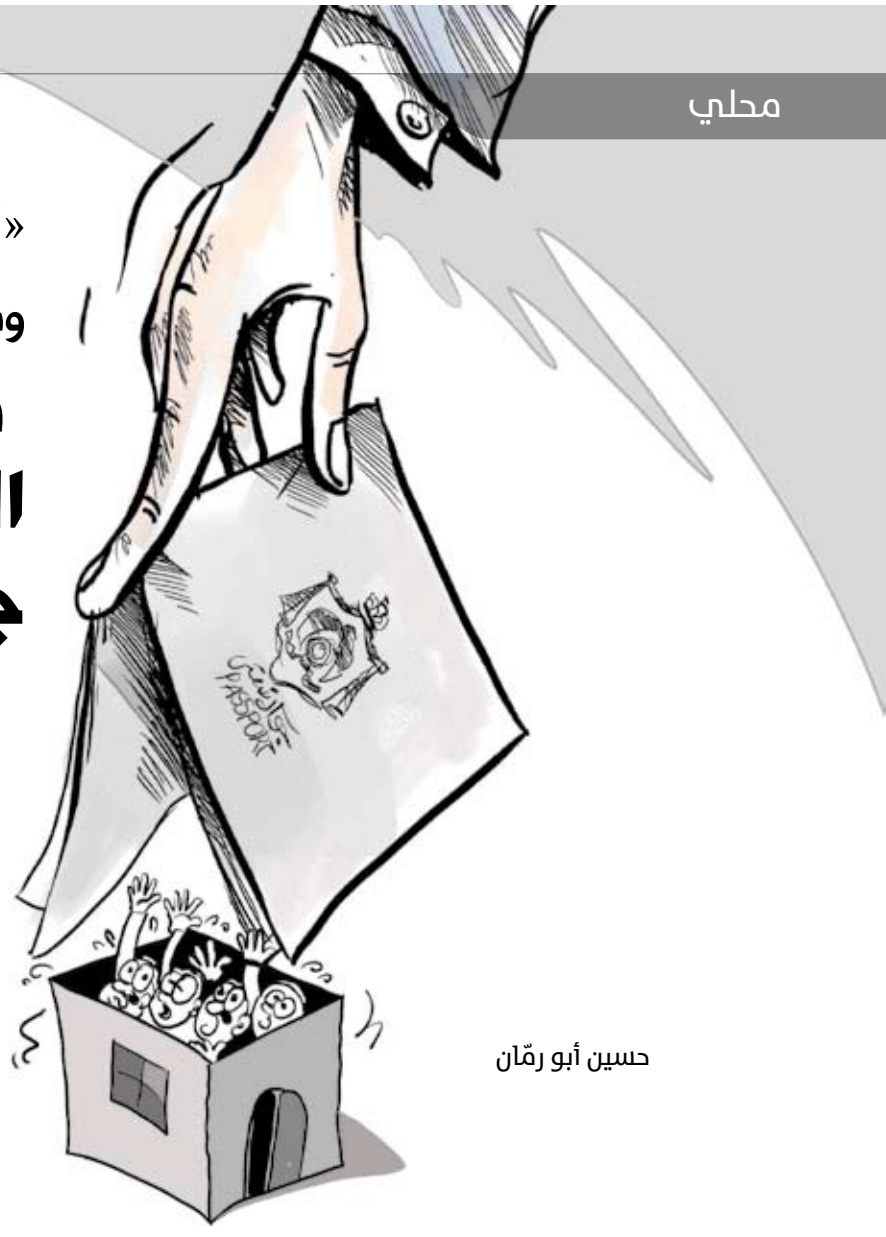

حسين أبو رمّان

عقدان من الزمان ونيّف مضت على صدور قرار «فك العلاقة القانونية والإدارية» مع الضفة الفلسطينية المحتلة تحت ضغط جملة عوامل إقليمية، وما زالت تداعيات هذا القرار تتفاعل حتى الآن في ما يخص «التوسع» في تطبيق تعليماته على فئة متزايدة من مواطني الضفة الغربية كانوا يقيمون خارجها قبل صدور القرار في 31 تموز/يوليو 1988، ما يفقدهم جنسيتهم الأردنية.

فك الارتباط قرار سياسي ليس له أي صفة تشريعية سواء كانت دستورية أو قانونية، مع ذلك فهو في الظروف التي اتخذ فيها، مثّل إجراء اضطرارياً وضرورياً، استجابة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، وتفادياً للاصطدام مع الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في كانون الأول/ديسمبر 1987.

> **«فك الارتباط» قرار سياسي ليست له صفة دستورية أو قانونية**

المسألة لا تكمن في قرار فك الارتباط بحد ذاتـه، في الحدود التي رسمها خطاب الراحل الملك الحسين يـوم 31 تموز/يوليو 1988، وإنما في تطبيق «التعليمات» التي صدرت عن رئيس الـوزراء يـوم 20 آب/أغسطس 1988، و«التوصيات» المكملة لها التي أعدتها لجنة برئاسة وزيـر الداخلية، ووافـق عليها رئيس الوزراء يوم 28 كانون الأول/ديسمبر 1988.

المحامي رجائي الدجاني الـذي كان وزيـراً للداخلية في حكومة زيـد الرفاعي إبـان فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، وساهم في وضع تعليمات فك الارتباط، حاجج في حوار مع «**السجل**» في مناسبة سابقة «بأن هناك تعسفاً في تطبيق التعليمات بما يخرِجها عن إطارها الأصلي الذي وُضعت فيه»، لافتاً إلى أنه تم عرض هذا الموقف في الديوان الملكي بين يدي رأس الدولة الذي أمر بتشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة الأمر. لكن اللجنة المؤلفة من طاهر المصري رئيس الوزراء الأسبق، والوزير الدجاني، ومدير المخابرات السابق محمد الذهبي لم تجتمع.

المركز الوطني لحقوق الإنسان تلقى العام الفائت 30 شكوى تتعلق بالحق في الجنسية وامتلاك أوراق ثبوتية، مقارنة مع 64 شكوى تلقاها العام 2007. المركز أوضح في تقريره، أن هذه الشكاوى اشتملت على انتهاكات بسحب الوثائق الرسمية، مؤكداً أن سحب هذه الوثائق «عدا كونه مخالفة دستورية صريحة وانتهاكاً للمعايير الدولية، فإنه تترتب عليه آثار سلبية»، منها؛ إهدار الحق الإنساني، والحرمان من العمل وكسب العيش.

في الاجتماع الذي عقدته يوم 16 تموز/يوليو 2009، لجنة الحريات العامة في مجلس النواب مع وزيـر الداخلية نايف القاضي، قـدّم الوزير كشفاً يبين أنه تم منح بطاقات جسور خضراء بدل الصفراء لـ 2017 شخصاً خلال السنوات 2006 - 2009، ما يعني أن هؤلاء حصلوا على جـوازات سفر مؤقتة بـدلاً من حصولهم على جنسية وجواز سفر عادي.

هذه المعطيات تؤشر إلى طبيعة المشكلة، بما لها من أبعاد تاريخية وسياسية ودستورية وإنسانية، وهـي تحتاج إلـى معالجة حتى لا

يبقى الجرح نازفاً، وفي جميع الأحوال، فإن المصلحة الوطنية تقتضي أن لا يتم تحويل البحث عن حل إلى «تسميم» المجال العام وتراشق إعلامي وتبادل اتـهـامـات. وكـم تـبـدو بعض «المعارك» باهتة، لدى ملاحظة أن «الضفة الشقيقة» ما زالت تحت الاحتلال!

الأسابيع القليلة الماضية شهدت سخونة في تناول هذا المـلـف. ولـئـن ظـهـرت مواقف وحـوارات يدافع فيها أصحابها بـ«شراسة» عن رؤاهـم، مثل الحوار الـذي دار بين الكاتبين الصحفيين: خالد محادين وفهد الخيطان، إثـر مقابلة أجرتها **العرب اليوم** مع وزير الداخلية نايف القاضي (24 حزيران/يونيو 2009)، فإن أفواجاً من الناس تجتاح المواقع الإلكترونية لتبث كلاماً يجعل من الهويات الفرعية منصات إطلاق لما كان يدعوه النائب الشيوعي السابق عيسى مدانات بـ«العنعنات الإقليمية».

رجائي الدجاني

التصدي للإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأراضي الفلسطينية المحتلة من أهلها، ومساعدة الأشقاء الفلسطينيين على الثبات والصمود في أرضهم، أحد ثوابت السياسة الرسمية الأردنية، لكن شكوى بعض الأردنيين من أصل فلسطيني من شمولهم بتعليمات فك الارتباط دون وجه حق، أو إثارة هذه المشكلة في الصحافة أو مع منظمات حقوق الإنسان، ليس مبرراً لتحويل هذه القضية إلى مدخل للنفخ في «فزاعة» الوطن البديل، إذ من المفترض أن ما يعني الإدارة الأردنية، في نهاية المطاف، هو الالتزام بسيادة القانون.

أي مراجعة لقرار فك الارتباط باتجاه حسم الجدل الدائر حول ترجماته ضمن صيغة قانونية محددة وشفافة، تستدعي التوقف أمام عدد من المحطات السياسية على امتداد العقود الستة الماضية، أهمها «وحـدة الضفتين»، والمناخات التي حكمت صدور قرار فك الارتباط.

الدجاني: تعسّفٌ في تطبيق تعليمات فك الارتباط أخرجها عن إطارها الأصلي

عدنان أبو عودة، المستشار السياسي للملك الحسين خلال السنوات 1988-1991، ووزير البلاط 1984-1988، واكب من قرب المرحلة التاريخية الحساسة التي بدأت بإعادة مجلس النواب التاسع وإجراء انتخابات تكميلية العام 1984، وأفضت إلى تسليم راية إنهاء الاحتلال في الأراضي الفلسطينية التي احتُلت العام 1967 إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

أبو عودة، المهندس الفعلي لمفهوم فك العلاقة القانونية والإدارية، يشدد على أن الانتفاضة التي اندلعت يوم 8 كانون الأول/ديسمبر 1987، مثّلت العنصر الحاسم في التوجه الجديد، عادّاً إياها أهم حدث فلسطيني بعد وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال.

يذكّر أبو عودة أن قيادة الانتفاضة أصدرت نداءها رقم 11 يوم 10 آذار/مارس 1988، الذي طالب بتشديد الضغط على «جيش الاحتلال والمستوطنين والمتعاونين وموظفي النظام الأردني»، ودعا النواب الفلسطينيين في البرلمان الأردني «أن يستقيلوا فوراً ويتحالفوا مع شعبهم».

تعليمات قرار فك الارتباط الصادرة عن رئيس الوزراء في 1988/8/20

«1- تيسيراً لمصالح الإخوة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، لقد تقرر منح جوازات سفر أردنية للراغبين منهم صالحة لمدة سنتين.

2- يعتبر كل شخص مقيم في الضفة الغربية قبل تاريخ 1988/7/31 مواطناً فلسطينياً وليس أردنياً .

3- يعطى أبناء الضفة الغربية المحتلة جوازات سفر مؤقتة صالحة لمدة سنتين بموجب نفس الوثائق التي كانت معتمدة لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة قبل قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.

4- على كل شخص يرغب في الحصول على جواز سفر أردني مؤقت أن يتقدم بنفسه إلى دائـرة الجوازات العامة ومعه الطلب والوثائق المعتمدة، ولا تُقبل الطلبات من غير صاحب الشأن شخصياً.

5- تُعتمد الوثائق المطلوبة للحصول على جواز السفر المؤقت المصدقة من دائرة الأوقاف في الضفة الغربية المحتلة فقط.

6- تبقى جـوازات السفر الصادرة قبل تاريخ 1988/7/31 سارية المفعول لحين انتهاء مدتها، وتعدَّل المدة لتصبح سنتين عند مراجعة حامليها لدائرة الجوازات العامة لإجراء أية معاملة على الجواز مهما كان نوعها، وفي هذه الحالة يتم إصدار الجواز المؤقت دون استيفاء الرسوم القانونية.

7-لا تسري هذه التعليمات على المواطنين الحاصلين على لم شمل العائلات ويحملون بطاقات جسور صفراء أينما كانوا ويعتبرون أردنيي الجنسية.

8- يستمر تجديد جوازات السفر المؤقتة لحامليها من رعايا قطاع غزة بحيث تكون صالحة لمدة سنتين فقط.

9- التوقف عن إصدار جوازات سفر مؤقتة جديدة لرعايا قطاع غزة من مضى على انتهاء جوازات سفرهم سنة أو أكثر.

10- يستمر صرف جوازات سفر مؤقتة لمدة سنتين للأشخاص المدخَلين في جوازات السفر التي مُنحت لأبناء قطاع غزة.

11- تتوقف دائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة عن إصدار دفتر العائلة لمواطني الضفة الغربية المحتلة.

12- تعتبر جميع دفاتر العائلة الصادرة عن دائـرة الأحوال المدنية لحامليها من سكان الضفة الغربية المحتلة لاغية، ولدى مراجعتهم للدائرة لإجراء أية معاملة يوضع عليها ختم الإلغاء، وتمتنع الدائرة من إجراء أية إضافة أو تظهير عليها اعتباراً من تاريخه.

13- تبقى دفاتر العائلة والبطاقات الشخصية بحوزة حامليها بعد انتهائها وتُعتمد كوسيلة إثبات شخصية.

14- تُعتمد شهادات الميلاد أو الوفاة أو الـزواج أو الطلاق أو حصر الإرث إذا كانت مصدّقة من دائرة قاضي القضاة في الضفة الغربية ومصدّقة كذلك من دائرة الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية.

15- يبقى العمل سارياً ببطاقات الجسور الخضراء أو الصفراء، على ألاّ تجاوز الزيارة لحامل البطاقة الخضراء شهراً واحـداً، ويستثنى من ذلك الفئة والأشخاص العاملون في الخارج والمرضى القادمون للعلاج في مستشفيات المملكة».

البنود الأخرى، 16-22 ليست ذات صلة بموضوع الجنسية والأحوال المدنية وجواز السفر.

منذ احتلال الضفة الغربية العام 1967 وصدور قـرارَي مجلس الأمن 242 و338، سعى الأردن بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية المتاحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية. وفي واقع الحال، كان هناك تنافس بين الدولة الأردنية وبين منظمة التحرير الفلسطينية حول من هو المخول باستعادة الأراضي المحتلة، واستمر هذا التنافس دون توقف حتى العام 1988.

الحسين: إجراءاتنا تتصل بالأرض الفلسطينية وأهلها، وليس بالأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة

اصطدمت مساعي الأردن لاستعادة الضفة الغربية بالتعنت الإسرائيلي من ناحية، وبقرار قمة الرباط العام 1974 الـذي اعتمد «منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني»، وهو ما أكدت عليه القمم العربية اللاحقة.

خـلال فترة التنافس بين الأردن ومنظمة التحرير على التمثيل، أقامت إسرائيل 72,2 في المئة من مجموع المستوطنات المقامة في الضفة الغربية على امتداد السنوات 1967 - 2007، والبالغ عددها 144 مستوطنة.

لكن أبو عودة يشير إلى أن التطور الحقيقي هو أن الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، الذي كانت تصفه تحليلات غربية بأنه شعب وديع، يثور هو بنفسه للمرة الأولى منذ 1967 ضد الاحتلال، بينما كان التفكير السائد أن التحرير سيتم على أيدي منقذين من خارج الحدود. وبالتالي كان لا بد من إفساح المجال أمام الانتفاضة ومنظمة التحرير لتحمّل المسؤوليات في المرحلة الجديدة.

الفقرة المفصلية في الخطاب الملكي حول فك الارتباط يوم 31 تموز/يوليو 1988، ركزت «على أنه ينبغي أن يُفهم، بكل وضوح ومن دون أي لبس أو إبهام، أن إجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية، إنما تتصل بالأرض الفلسطينية وأهلها، وليس بالمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية بطبيعة الحال، فلهؤلاء جميعاً كامل حقوق المواطنة، وعليهم كامل التزاماتها تماماً مثل أي مواطن آخر مهما كان أصله».

بهذا الخطاب آثر الملك الحسين أن يتحمل وحده المسؤولية عن هذا القرار.

مروان دودين، الذي كان وزيراً لشؤون الأرض المحتلة العام 1988، رد على سؤال لـ«**السجل**» إن كان لديه تفسير لماذا لم يطلب الأردن من مجلس نوابه العاشر الذي كان يتكون من ممثلي الضفتين قبل حلّه عشية قرار فك الارتباط، أن يتخذ هـو، أي المجلس، قـراراً بفك الارتباط؟ دودين أجاب بأنه ليس لديه معلومات، لكنه أضاف بنبرة واثقة: «أعتقد جازماً أن الحسين، رحمه اللّه، ولأسباب ضميرية، ما كان ليقحم ممثلي الضفتين في اتخاذ قرار بإنهاء الوحدة التي قرّرها آباؤهم العام 1950».

أما في ما يخص وحدة الضفتين، فإنه بصرف النظر عن الانتقادات التي وجهتها بعض الفصائل الفلسطينية لهذه الوحدة، وبخاصة بعد العام 1970، حين وصمتها بأنها «ضم وإلحاق»، حتى إن مفكراً مستنيراً وعروبياً مثل إدوارد سعيد كان له موقف سلبي منها، إلا أنها كانت وحدة فعلية بين شعبين شقيقين جارين. يشهد على ذلك أن دولة الوحدة حققت اندماجاً اقتصادياً وسياسياً على مستوى النخب والقوى الاجتماعية، بحيث بات الذي يوحد الناس أو يفرقهم هو مصالحهم الاقتصادية وتوجهاتهم السياسية والأيديولوجية، وليس انتماءهم إلى شرق النهر أو غربه. هذه الوحدة وُلدت في ظروف إقليمية صعبة، لكنه جرى تعميدها بتوافق شعبي في فلسطين والأردن، محطاته الحاسمة؛ مؤتمرا أريحا ونابلس، وقرار مجلس النواب الأردني حول وحدة الضفتين يوم 24 نيسان/إبريل 1950.

رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار فك الارتباط، وشمل ذلك منظمات مثل الجبهة الديمقراطية التي عدّت هذا الإنجاز السياسي لقيادة الانتفاضة «قـوة دفـع جديدة للنضال الفلسطيني ولهذه الانتفاضة بالذات». وبدأت منظمة التحرير تعد العدة لإعلان الاستقلال.

أبو عودة: الانتفاضة الفلسطينية أهم حدث فلسطيني منذ احتلال الضفة

ياسر عرفات، أعلن خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر الـذي عُقد في الجزائر، «قيام دولة فلسطين على أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف» في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988. وسمح الأردن بإقامة «سفارة دولة فلسطين» في عمّان.

وباستثناء بعض القوى السياسية المتناغمة مع فصائل فلسطينية، فإن القوى الأردنية التاريخية من إخوان مسلمين وشيوعيين وقوميين، عارضوا

◄ عدنان أبو عودة

فك الارتباط، محاججين بأنه غير دستوري.

تلا فك الارتباط أيضاً إلغاء الأجهزة الحكومية في الضفة الغربية باستثناء المديريات التابعة

توصيات لدراسة القضايا المستجدة

◄ توصيات اللجنة الـتـي شكّلها وزيـر الداخلية لدراسة القضايا المستجدة نتيجة تطبيق ومراقبة تعليمات فك الارتباط، ووافــق عليها رئـيـس الـــوزراء بتاريخ 1988/12/23:

«1- أن يُسمح للزوجات الالتحاق بالأزواج المقيمين في الضفة الشرقية والإقامة معهم، وأن تُصرف لهن بطاقات إحصاءات جسور صفراء بدلاً من الخضراء، ويطبق ذلك على الأبناء القاصرين.

2- أن تعالَج قضايا حَمَلة التصاريح المنتهية (ولتاريخه) من أصحاب البطاقات الصفراء أو الخضراء والذين انتهت تصاريح العودة التي بحوزتهم نتيجة الإهمال أو بقصد. وفـقـدوا حقهم فـي الـعـودة إلى الضفة الغربية، وعلى النحو التالي:

أ- أن يطبَّق قانون خدمة العلم على الأشخاص المطلوبين للخدمة.

ب- أن تُصرف جوازات سفر لمدة سنتين للأشخاص الآخرين غير المطلوبين.

10- على أن يُستثنى من ذلك أي أردني يحمل جنسية مزدوجة، وتطبق عليه كافة التعليمات والقرارات السابقة الأخرى».

البنود: 2 -ج، 3-9، تتعلق بالإقامة والتنقل والعمل.

مروان دودين

لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ودائرة قاضي القضاة في القدس. كما أنشئت دائرة الشؤون الفلسطينية، ورُبطت بوزير الخارجية. وتم الاستغناء عن وزارة شؤون الأرض المحتلة التي كان يشغل حقيبتها مروان دودين.

دودين أوضح لـ «السجل» أنه كُلّف بمعالجة ملف الموظفين التابعين لنظام الخدمة المدنية في الضفة الغربية باتجاه ترتيب عملية الانفكاك مع مراعاة البعد الإنساني في ضمان حقوقهم. وبيّن أن الموظفين الذين قضوا في الخدمة 20 سنة فأكثر، أحيلوا على التقاعد؛ والذين أمضوا في الخدمة 15 سنة فأكثر، أحيلوا على الاستيداع، أما الباقون فقد مُنحوا مكافأة نهاية الخدمة.

ومثلما أبقى الأردن على مسؤوليته عن الأماكن المقدسة في القدس تجنباً لأي فراغ يمكن أن تستغله إسرائيل، حرص عند توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية العام 1994، على أن تنص المعاهدة، على احترام إسرائيل لـ«الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس»، وأن إسرائيل ستعطي عند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي «أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن».

في ضوء مقاصد الملك الحسين من فك الارتباط، وحقيقة أن الفلسطينيين قد حصلوا على الجنسية بقوة قرار الوحدة وليس بأي طريق أخرى، فإن تطبيق تعليمات فك الارتباط، ينطوي على التباسات ذات صلة بالمفاهيم من ناحية، وبالقضاء بوصفه مرفقاً للعدالة من ناحية أخرى.

على صعيد المفاهيم، تصر وزارة الداخلية على الحديث عن «تصويب أوضاع المخالفين لتعليمات فك الارتباط»، وتنفي أن يكون هناك سحب جنسية. هذه المقاربة تتجاهل حقيقة أن قرار فك الارتباط قد جرّد جميع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية قبل يوم 1988/7/31 من جنسيتهم الأردنية دفعة واحدة، إعمالاً للمادة الثانية من تعليمات فك الارتباط. ومع ذلك، فقد جرى التسليم بأن هذا الإجراء السياسي أملته مصلحة الشعب الفلسطيني. ولا أحد يرغب في إعادة طرح ذلك على بساط البحث. إنما المشكلة تتعلق بمن كانوا يقيمون خارج الضفة الغربية، وكيفية تطبيق التعليمات عليهم. فمن كان اليوم أردنياً من أصل فلسطيني، وغدا في اليوم التالي يحمل جواز سفر مؤقتاً، فقد تكون وزارة الداخلية صوبت وضعه، لكن بالنسبة له فإن جنسيته الأردنية تكون قد سُحبت منه.

حتى إنه ليس دقيقاً القول إنه «فقدَ جنسيته»، لأن فقدان الجنسية له شروط تحددها المادة 18 من قانون الجنسية رقم 6 لسنة 1954 وتعديلاته.

الكاتب فهد الخيطان، علّق على المقابلة مع وزير الداخلية نايف القاضي في مقالة له، مستخدماً مصطلح «التجنيس»، و«منح الجنسية لنحو 20 ألف شخص مقابل تصويب أوضاع ألف شخص».

ما يجب قوله هنا إن «التجنيس» لا ينطبق على الفلسطينيين الذين كانوا جزءاً من وحدة الضفتين. فهؤلاء حصلوا على الجنسية استناداً إلى قرار الوحدة، وإذا ما سُحبت من أحدهم جنسيته الأردنية تنفيذاً لتعليمات فك الارتباط، ثم أعيدت إليه بالاستناد إلى هذه التعليمات نفسها أو بقرار قضائي، فإنه والحالة هذه يكون قد استعاد جنسيته، لأن «التجنس» أمر مختلف وينظمه قانون الجنسية في مواده 12-14.

شروط فقدان الجنسية الأردنية

تحدد المادة 18 من قانون الجنسية الأردني لسنة 1954 وتعديلاته شروط فقدان الجنسية على النحو التالي:

«1- إذا انخرط شخص في خدمة عسكرية لدى دولة أجنبية دون الحصول على ترخيص أو إذن من مجلس الوزراء الأردني وأبى أن يترك تلك الخدمة عندما تكلفه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، يفقد جنسيته.

2- لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يعلن فقدان الأردني جنسيته إذا:

أ- انخرط في خدمة مدنية لدى دولة أخرى وأبى أن يترك تلك الخدمة عندما تكلفه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الخدمة بها.

ب- إذا انخرط في خدمة دولة معادية.

ج- إذا أتى أو حاول عملاً يعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها».

القوى السياسية «التاريخية» الأردنية عارضت قرار فك الارتباط

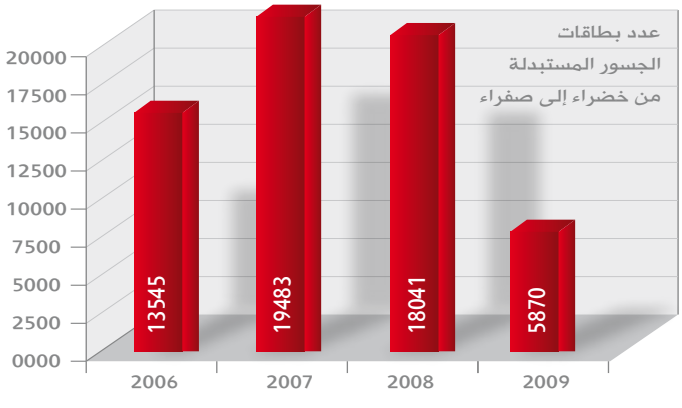

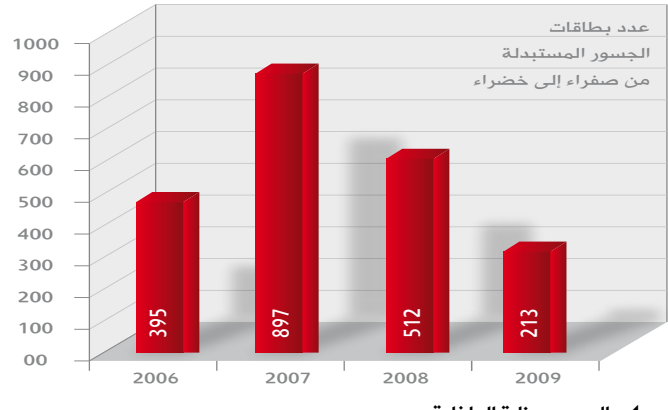

المصدر: وزارة الداخلية

وفي موضوع منح الجنسية «لنحو 20 ألف شخص»، فالحقيقة أن الوزير لم يقل ولا مرة واحدة إن وزارته منحت الجنسية أو أعادت الجنسية لأي كان، بل تحدث عن تحويل البطاقات من خضراء إلى صفراء، وهذا يعني أن هناك اختلافاً في «المفاهيم».

أبو العثم: ما ينظّمه المشرّع بقانون لا يجوز تنظيمه بأداة تشريعية أدنى

أما محكمة العدل العليا، فقد أظهرت تبايناً لافتاً في تعاملها مع قضايا الجنسية ارتباطاً بفك الارتباط. وراوحت قراراتها بين ردّ دعاوى لمستدعين سُحبت منهم جنسيتهم الأردنية، لأنها عدّت القرارات المطعون فيها من أعمال السيادة، وهذا هو الغالب في قراراتها، وبين إلغاء القرارات المطعون فيها وإعادة الجنسية لأصحابها.

المحامي المرحوم إبراهيم بكر، أورد في دراسة له حول «أعمال السيادة وقرارات نزع الجنسية الأردنية...»، صدرت عن المؤسسة الصحفية الأردنية **الرأي**، ست حالات، في السنوات 1991-1994، استقر رأي المحكمة فيها على رد هذه الدعاوى بدعوى عدم الاختصاص، وتأييد إجراءات وزارة الداخلية من منطلق أن فك الارتباط من أعمال السيادة.

بالمقابل أورد بكر أربع حالات خلال السنوات 1993-1995، أيّدت فيها المحكمة إلغاء القرارات المطعون فيها، ووافقت «الأحوال المدنية والجوازات» في ضوء ذلك، على إصدار جواز سفر عادي لكل واحد من المستدعين.

وتكرر الاختلاف في قرارات المحكمة في السنوات اللاحقة. فقد استعرض وزير الداخلية الأسبق رجائي الدجاني في ورقة عمل قدمها في مجمع النقابات المهنية يوم 24 شباط/فبراير 2008، ست حالات لأشخاص سُحبت منهم جوازات سفرهم العادية خلال السنوات 1997-2002، ورأى أن محكمة العدل العليا أنصفت أربعاً منهم طعنوا بقرار سحب جنسيتهم، فيما اختلف اجتهاد المحكمة في قضيتين أخريين، حيث أيدت سحب جواز السفر العادي لكل من المستدعيَيْن.

المحامي فهد أبو العثم، القاضي السابق في محكمة العدل العليا، ووزير الشؤون القانونية السابق، علّق على تكرار صدور قرارات متناقضة عن المحكمة بخصوص الموضوع نفسه، موضحاً أنه إذا اتخذت المحكمة قراراً بهيئتها العادية المؤلفة من خمسة قضاة، وجاءت هيئة أخرى عادية مؤلفة من خمسة قضاة، واتخذت قراراً مغايراً، فإنه «يتعين على محكمة العدل العليا أن تنعقد بدعوة من رئيسها كهيئة عامة من تسعة قضاة، وتدرس القرارات الصادرة في الحالتين الأولى والثانية، وتُصدر رأياً ملزماً بشأنها».

أبو العثم أكد أنه ما دامت الجنسية رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة، فإن قانون الجنسية هو الذي ينظم كيفية اكتسابها وأسباب فقدانها وشروط استردادها، حتى «إذا تحققت لشخص ما أسباب تمتعه بها فلا يُحرم منها ولا يفقدها إلا إذا توافرت شروط فقدانها المنصوص عليها في القانون».

فهد أبو العثم

وفي حين دعا أبو العثم إلى ملاحظة أن تنظيم الجنسية وفك الارتباط ذو علاقة مباشرة مع «وطن محتل من عدو» يسعى لترحيل أهله وإبعادهم، إلا أنه يرى أن قرارات محكمة العدل المتعاقبة «والتي قضت بحجب الجنسية الأردنية عمن كان في فلسطين قبل 1988/7/31، قد جانبت صحيح القانون»، مفسراً أن تنظيم أمور الجنسية يجب أن يكون «متوافقاً مع القانون».

القضاء الإداري غاب عن فرض الرقابة على تطبيق تعليمات فك الارتباط

ويشدّد أبو العثم على ما يعده من المسلّمات، من أن «ما يتم تنظيمه بقانون لا يجوز إلغاؤه أو تعديله إلا بقانون، وأن ما ينظمه المشرّع بهذه الأداة لا يجوز تنظيمه بأداة تشريعية أدنى»، مستخلصاً أن أمور الجنسية لا يجوز تنظيمها بقرار أو تعليمات، و«أنه ما كان للمحكمة أن تطرح حكم القانون جانباً لتستعيض عنه بنص قرار أو بنود تعليمات».

يتضح مما سبق أن محكمة العدل العليا تنأى بنفسها عن أن تفرض رقابتها على تطبيق تعليمات فك الارتباط، فهي إما أن تحكم بعدم الاختصاص من منطلق «سيادية» قرار فك الارتباط، أو أنها لا تعترف بهذه التعليمات من منطلق أن ما يعنيها هو تطبيق قانون الجنسية. لذلك فإن الحل الذي يريح الجميع هو «قوننة» تعليمات فك الارتباط، بحيث تصبح خاضعة لرقابة القضاء الإداري.

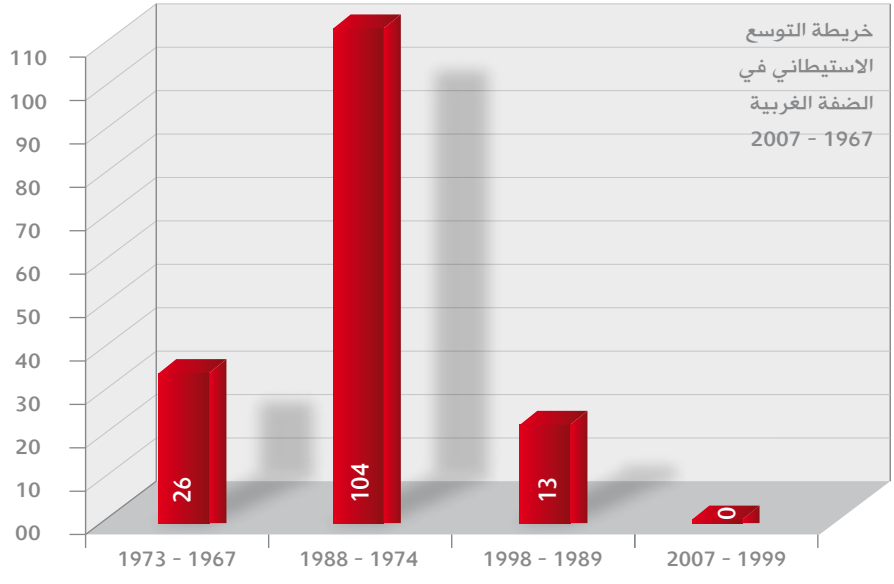

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السلطة الوطنية الفلسطينية

دولتك عندك اليوم محاضرة بنادي صيفي لتعليم السباحة !

محاضرات ومقابلات فرسانها رؤساء وزراء سابقون

منابر للوجاهة بعد فقدان مواقع الوظيفة

عطاف الروضان

بات مألوفاً أن يصادف المرء إعلاناً عن محاضرة يلقيها رئيس وزارء أسبق من «العيار الثقيل»، بدعوة من منتدى شبابي في قرية بالشمال، أو يلقيها رئيس وزراء سابق لم تمضِ سوى سنوات قليلة على مغادرته الدوار الرابع، في نادٍ رياضي في إحدى قرى الجنوب.

كما أنه ليس مفاجئاً، ما تحظى به هذه المحاضرات من تغطيةٍ إعلامية «على مقاسها»، بحسب تعبير صحفي فضّل عدم نشر اسمه، نظراً لـ«تواضُع ما تشتمل عليه من أفكار، وعدم تقديمها جديداً». لذلك، تكتفي مواقع إلكترونية في العادة ببثّ خبر مقتضَب حول محاضرة من هذا النوع، أو تمنحها صحيفة يومية زاوية «مهمَلة»، وربما «تتكرم» مطبوعة أسبوعية، فتنشر مقتطفات من محاضرة «دولته»، كما يرى ذلك الصحفي.

تلك المحاضرات، تضاف إليها مقابلات صحفية مع رؤساء الوزراء السابقين، تشترك في عزوف الجمهور عنها، وفي «تنطّعها» لمواضيع كبرى، وتناولها لقضايا عامة وفضفاضة. واللافت أنها بدأت تتزايد في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ.

«فرسان» هذه المحاضرات، بعضهم ودّع كرسي الوزارة باستطلاعات رأي لم تكن لصالحه، وبعضهم الآخر اتسمت فترة حكومته بأزماتٍ متتالية لم يتبين حتى الآن أيٌّ منها تلك التي أطاحت بوزارته، في حين تميزت مرحلة بعضهم الثالث بأداء باهت، وأثر لا يُعتَدّ به.

أصحاب الدولة السابقون، ممن دأبوا على إلقاء هذه المحاضرات، سواء بمبادرات فردية، أو استجابة لدعوات من فعاليات شعبية أو شبابية، كما اتفق على تسميتها، تصدّوا لمواضيع شائكة ومن الوزن الثقيل، مثل الهوية، وقضايا الإقليم، والأخطار المحدقة بالأردن والقضية الفلسطينية وغيرها في الإطار نفسه. هذه المواضيع، على أهميتها، تسحب البساط وبعنوة، من تحت أقدام قضايا أخرى ملحّة، وبعضها متركّز في الشأن الداخلي، ثمة إجماع أنها تماثلها أو تزيدها أهميةً.

«فرسان» هذه المحاضرات، بعضهم ودّع كرسي الوزارة باستطلاعات رأي لم تكن لصالحه

في 17 أيار/مايو الفائت، ألقى رئيس الوزراء السابق معروف البخيت، محاضرة بعنوان «الأمن الوطني وانعكاساته على الأمن الاجتماعي»، في قاعة دير اللاتين في محافظة عجلون. وفي 20 من الشهر نفسه، ألقى رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الروابدة محاضرة في كلية معان الجامعية بعنوان «الشورى والديمقراطية». فيما ألقى رئيس الوزراء الأسبق فايز الطراونة محاضرة في 13 حزيران/يونيو 2007 بعنوان «الاعتزاز الوطني» في المعهد الدبلوماسي.

«لم يتخذ أيّ رجل دولة سابق من هؤلاء وسواهم موقفاً تجاه قضايا تمس حياة الناس اليومية أو التغيير الاجتماعي في البلاد»، يقول أكاديمي فضّل عدم نشر اسمه، لعلاقته الخاصة بعدد من رجالات الدولة السابقين.

الأكاديمي يصف هذا السلوك بأنه «فرصة للهروب من الخوض في التفاصيل المهمة، نحو فضاء سهل، تمثله القضايا السياسية العامة»، ويستدرك بالقول: «نعم، الأخطار المحدقة بالأردن من الضروري التنبّه والتنبيه إليها، لكن من الضروري أيضاً أن يتحدث رجال الدولة بخبراتهم، حول مشاريع قوانين حساسة تهمّ المواطن أكثر من غيرها، مثل: مستوى المعيشة، تطوير الجامعات، توفير فرص عمل، وسوى ذلك من قضايا خدمية مهمة»، مضيفاً: «غالبيتهم يهدف من هذه المحاضرات، إلى دغدغة مشاعر الناس، ومحاولة القول: نحن هنا».

يدلل الأكاديمي على ما ذهب إليه بالقول: «لـم يتناول أيّ رئيس وزراء سابق في أيّة محاضرة أو لقاء له، قانون الضمان الاجتماعي، أو مشروع قانون الضريبة، أو قانون الجمعيات. وهي تستحق مناقشةً تفصيلية، وموقفاً إزاءها، يبخل هؤلاء في تقديمه، أو أنهم غير قادرين على ذلك».

محافظة: التوجُّه نحو القضايا العامة جزء من «برنامج تلهية المواطن»

الـمـؤرخ والأكـاديـمـي علي محافظة يرى أن السياسيين «لا يجرؤون على الخوض في القضايا الداخلية، وإبداء رأيهم فيها، لأن ذلك يُلزمهم ويُعَدّ حجّة عليهم». ويصف التوجُّهَ نحو القضايا العامة بأنه جزء من «برنامج تلهية المواطن» عن مشاكله الحقيقية الملحّة ووسائل معالجتها. ويعتقد محافظة أن السبب الأساسي لهذا التوجه، هو «الشعور العام بالفراغ السياسي والفكري في البلاد، وغياب دور الأحزاب والبرلمانيين الذين من المفترض أن يملأوا هذا الفراغ».

الباحث المتخصص في الشؤون الأردنية محمد البدارين، يتفق مع طرح محافظة، ويصف ما يحدث على هذا الصعيد بأنه «محاولة لتلميع الشخص والتذكير بأنه موجود»، لذلك «لا تختلف المحاضرة هنا عن مناسبة عزاء أو جاهة عرس في بعض الأحيان».

يضيف الـبـدارين أن استسهال الخوض في القضايا الخارجية الكبرى، مرتبط بحرية الصحافة، ودورها في تشكيل فضاء عام في البلاد، وإتاحة المجال بأن تكون قضايا مختلفة مثار نقاش عام.

ويوضح أن ما يحدث حالياً «تكرارٌ لما كان يحدث في السابق، فقد كان صحفيون وسياسيون كُثُر يتهربون من الحديث عن قضايا حساسة ومهمة للناس، مثل التعليم والبطالة وغيرها، نحو قضايا عامة محسومة أقل تكلفة، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وموقع الأردن في الإقليم، وتحديات الوطن البديل، وهو ما يتكرر الآن بصور مختلفة، عبر ما هذه المحاضرات والطروحات لرؤساء وزراء سابقين وكثير من السياسيين».

يرى البدارين أن الحديث في كثير من هذه القضايا «عام ومتوقّع وغير مكلف»، بينما «ثمن الخوض في القضايا الداخلية مرتفع»، فمن يتصدى للحديث عنها سيتعرض لأسئلة محرجة، وفي حالة رؤساء الوزراء، بحسب البدارين، فإن هؤلاء «سيتعرضون للمحاسبة والمساءلة حول أدائهم ودورهم في معالجة قضايا مختلفة في فترات ولايتهم، وبالنسبة لبعضهم، يشكل هذا الأمر ورطة كبيرة».

اللافت أن أكثر رؤساء الـوزراء السابقين، تحرُّكاً في هـذا المجال، ونشاطاً في حضور الملتقيات في عمّان والمحافظات، هم الذين نالوا نتائج متدنّية على صعيد مستوى الرضا الشعبي عن أدائـهـم، وفقاً لاستطلاعات رأي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية. ومن أبرز هؤلاء: عبد الرؤوف الروابدة ومعروف البخيت.

فقد أظهرت نتائج استطلاع الرأي بعد مضي عام على تشكيل حكومة البخيت، أن الحكومة، من وجهة نظر العينة الوطنية، فشلت في معالجة قضايا الفقر والبطالة، وتحسين مستوى معيشة الفرد، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، ومحاربة الفساد، والعمل على إنجاز قانون أحزاب ديمقراطي. إذ كانت نسب النجاح 28 في المئة، 31 في المئة، 35 في المئة، 38 في المئة، 41 في المئة و46 في المئة، على التوالي.

إلا أنه يُسَجَّل للروابدة، أول رئيس حكومة في عهد الملك عبداللّه الثاني، بأنه الوحيد من بين أقرانه، الذي ما زال يترشح للبرلمان دورة بعد أخرى، ويفوز، فقد انتُخب نائباً لخمس مرات بدءاً من المجلس الحادي عشر العام 1989حتى المجلس الحالي الخامس عشر الذي انتخب العام 2007.

كما أن حكومة الروابدة التي شكلها العام 1999 واستمرت حتى العام 2000 نالت ثقة عالية من مجلس النواب، 66 من أصل 80 نائباً.

لكن ثقة المواطنين في تحمُّل حكومة الروابدة مسؤولياتها، انخفضت في استطلاع أجري العام 1999 بعد مضي مئتي يوم على تشكيل الحكومة. إذ تراجعت النسبة لدى العينة الوطنية من 43,6 في المئة إلى 33,7 في المئة، ولدى قادة الرأي من 38,8 في المئة إلى 29,5 في المئة.

البخيت الذي كُلّف بتشكيل الحكومة العام 2005، خلفاً للأكاديمي عدنان بدران، استمر برئاسة الحكومة حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2007. وقد يعود عدم خوضه في القضايا المحلية في محاضراته، إلى اعتقاده بأنها قد تنشئ جدلاً وتثير تساؤلات حول دور الحكومة، أيّ حكومة، ومدى قدرتها على التصدي لهذه القضايا. وحاله في ذلك حال كثير من السياسيين في البلاد، يُجمعون على قدسية الولاية العامة للحكومة.

إلى ما سبق في حالة البخيت، هناك تأثير خلفيته العسكرية الحذرة المحافظة التي لم تؤثّر فيها تجربته الدبلوماسية الشيء الكثير، واستمر الإعلام بتلقيبه بـ«الجنرال»، رغم ترؤسه مرحلةَ الانفتاح الاقتصادي في الأردن التي قادها ما عُرفوا بـ«الليبراليين».

عبد الرؤوف الروابدة

في مقابلة مع **الرأي** في 19 أيار/مايو 2009، تنصل البخيت من مسؤولية حكومته في ما شاب الانتخابات البلدية والنيابية اللتين أُجريتا في خريف العام 2007 من اختلالات، محمّلاً جهات أخرى مسؤولية ما حدث، وقال: «الانتخابات البلدية كان هناك مشاكل، كونها أول انتخابات تُجرى بعد دمج البلديات، وهناك موروث متعارَف عليه في هذا المجال بالتداور بين العشائر في تسلُّم البلديات، لذلك حصل توتر اجتماعي نتيجة عمليات الدمج التي ضمت عشائر متعددة». وتابع البخيت: «انتخابات مجلس النواب، هناك تيار جديد اسمه تيار الأثرياء الجدد، وهم حضّروا أنفسهم جيداً للانتخابات، ونحن لم نستعد لذلك جيداً».

البدارين: لا تختلف المحاضرة هنا عن مناسبة عزاء أو جاهة عرس

أما فيصل الفايز، فإن طرحه العام الذي يتركز، في جوهره، على الهاشميين ودورهم، يعود إلى أن خلفيته السياسية تشكلت نتيجة خبرته الطويلة في التشريفات الملكية والديوان الملكي، إذ لم يعمل في أي موقع آخر غيره قبل أن يتوجَّهَ للدوار الرابع، ويُكَلَّف بتشكيل الحكومة للفترة ما بين تشرين الأول/أكـتـوبـر 2003 ونيسان/إبريل 2005.

معروف البخيت

الفايز رفع شعار الإصلاح الإداري والسياسي، وأنشأ وزارة خاصة هي وزارة التنمية السياسية، إلا أنه لم تكن ثمة نتائج ملحوظة لحكومته، في الوقت الذي شهدت فيه فترة ولايته معركةً مع النقابات المهنية بسبب التوجه لإصدار قانون جديد للنقابات المهنية يمنعها من مزاولة النشاط السياسي.

المصري: رؤساء الوزراء السابقون يطلقون تصريحات رنّانة، شبيهة بتصريحات زعماء المعارضة

حمزة، أربعيني يعمل موظفاً في شركة خاصة، يرى أن هذا الحراك «جيد»، لكنه يستغرب «ان تمنح الدولة منبراً للسياسيين بعد خروجهم من السلطة، فيُتاح لهم تلميع أنفسهم مجدداً، أو الاعتذار عن فترة عملهم في الحكومة، أو إلقاء اللوم على آخرين، في حين أنه كان لهم في السابق منبر للعمل لم يستغلّوه».

الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية محمد المصري، يرى أن أحاديث رؤساء الوزراء تأتي بعد «فترة صمت على الأغلب»، لأن الواحد من هؤلاء «يشعر في البداية أنه لم يكن قادراً على الإنجاز عندما كان يتحمل مسؤولياته رسمياً، لكنه يبدأ بالتحرر من هذا الصمت عندما يراقب إنجاز من يتسلم الموقع بعده، فيرى أنه لم يختلف عنه كثيراً».

يتابع المصري بالقول: «يطلق رؤساء الوزراء السابقون تصريحات رنانة، شبيهة بتصريحات زعماء المعارضة الذين لم يصلوا يوماً إلى الحكم، ويتناسون أنهم كانوا في مواقع متقدمة في الحكم»، الأمر الذي يثير، بحسب المصري، التساؤل حول سبب هذا الظهور لرؤساء الوزراء السابقين، وهل هو «تلميع للشخص نفسه، أم محاولة لتبييض صفحته وسجله الذي لم يزخر بالكثير؟».

يلفت المصري إلى ما يدعوه «واقعاً يسمح بهذه الظاهرة وتناميها»، يتمثل في «غياب مجتمع مدني وأحزاب فاعلة، وتيار سياسي يستند إليه السياسي الذي أصبح المجال أمامه مفتوحاً للحديث العشوائي، وفي اتجاهات مختلفة، دون خشية من مرجعية سياسية أو إعلام أو قوى شعبية تحاسبه على ما أنجز وعلى ما قال أو ما سيقول».

فيصل الفايز

وتيرة هذه المحاضرات زادت في الأشهر الأخيرة، حيث نشرت صحيفة **الدستور** مثلاً، سلسلة لقاءات مع رؤساء الوزراء السابقين: عبد الرؤوف الروابدة، علي أبو الراغب، فيصل الفايز، طاهر المصري وعدنان بدران، لـ«الاستماع إلى آرائهم ومواقفهم حيال قضايا راهنة»، بحسب الكاتب في **الدستور** عبدالله القاق في مقالة له في 13 أيار/مايو حملت عنوان «لماذا أثارت إسرائيل قضية الوطن البديل الأردني للفلسطينيين حالياً؟».

يقول مصدر أمني شدّد على عدم نشر اسمه، إن «الأردن يسعى إلى تمتين جبهته الداخلية، بخاصة في الظروف المتوترة في الإقليم، التي تُبرز التحدي الأهم، وقدرته على تمتين جبهته الداخلية، لذا فإن على هؤلاء السياسيين، نتيجة اطلاعهم على حقائق وخفايا عديدة، أن يساهموا في التصدي لهذه التحديات».

المصدر نفسه، ردّ على سؤال لـ«**السجل**» حول وجود تنسيق مسبق بين رؤساء الوزراء السابقين وجهات أمنية أو حكومية، بخصوص المشاركة في محاضرات كهذه، فقال إنه لا يستبعد ذلك، وأضاف: «أحياناً تتم بتنسيق، وأحياناً أخرى بمبادرات فردية»، مشيراً إلى أنها في الحالة الأخيرة «قد تكون مزعجة للسلطة أحياناً، بسبب كونها مغرقة بالتلميع الذاتي ومحاولة إثبات الوجود». يختم الضابط بالقول: «بعضهم يتناسى حقيقة غير معلَنة، لكنها راسخة في النهج الملَكي الحالي: في قيادة الحكومات المجرَّب لا يُجرَّب مرة أخرى، فمن يُمنح الفرصة لقيادة دفة الحكومة مرة، من المستبعد أن يُمنح فرصة أخرى لإعادة الكرة، فالأصل هو العمل والإنجاز عند نيله تلك الفرصة».

أكاديمي: هذا السلوك فرصة للهروب من الخوض في التفاصيل المهمة، نحو فضاء سهل، تمثله القضايا السياسية العامة

الكاتب الصحفي فهد الخيطان يتفق مع هذا الطرح، إلا أنه اختتم مقالة نشرها في **العرب اليوم**، 23 أيار/مايو الفائت، بعنوان «رؤساء الحكومات السابقون.. مغزى الحضور الإعلامي المكثف»، بقوله: «أعتقد أنهم على صواب، فمن حق كل سياسي يحمل برنامجاً أن يسعى للوصول أكثر من مرة إلى موقع صناعة القرار لتطبيق برنامجه». إلا أن الكاتب استدرك قائلاً: «مشكلة السادة أصحاب الدولة أنهم يفضّلون اللعب المنفرد، ويريدون السلطة بأقصر الطرق، فبدلاً من أن تصبّ برامجهم وأفكارهم وتجاربهم في تأسيس أطر سياسية منظمة، يكتفون بتحويلها إلى وسيلة خاصة للوصول إلى مواقع القرار. فنمضي في الدوامة نفسها، نُدوّر الأشخاص والكراسي من دون أيّ جديد».

صحف تواجه البرلمان بسلاح جديد:

استطلاع غير مهني رغم أهمية نتائجه

ثمين الخيطان

انقشعت السحابة التي خيّمت على أجواء العلاقة بين الصحافة والنواب في حزيران/يونيو الفائت، تاركة وراءها نتيجة استطلاع إلكتروني غير علمي تؤيد حل البرلمان، ما يطرح تساؤلات حول مدى التزام أربع صحف يومية بمبادئ الحياد، الدقة والموضوعية عند إجراء الاستطلاع.

يرى إعلاميون ونواب وخبراء في استطلاعات الرأي، أن يوميات: **الغد، العرب اليوم، الرأي** و**الدستور**، دخلت في معركة مع السلطة التشريعية تتعلق بالمصالح المالية لهذه الصحف، بعيداً عن أهداف مهنة الصحافة في نقل الحقيقة والتعبير عن نبض الشارع، مستغلّةً غضب فئات شعبية مختلفة من أداء غالبية أعضاء المجلس النيابي.

غير أن إدارات تلك الصحف عدّت الاستطلاع خطوة ضمن مشروع التصدي لما وصفته «محاولة النواب ليّ ذراع الصحافة»، مع التشديد بأنها رمت إلى «إظهار الاستياء الشعبي» من مجلس النواب. فقد أجاب 95 في المئة من أصل 184,409 مشاركين، بـ«لا»، عن السؤال: «هل تؤيد استمرار مجلس النواب الحالي؟»، في حين اختار البقية: «نعم». ولم يشتمل الاستطلاع على خيار «لا أعرف»، الشائع في الاستطلاعات بعامة.

العبادي: الاستطلاع جزء من الفزعة؛ المتعارف عليها أردنياً ساعة الغضب

الاستطلاع ونتيجته أثارا سخط نواب رأوا أن الصحافة لجأت إلى أداة غير علمية لحشد الرأي العام ضد السلطة التشريعية، في حين يفتقر البرلمانيون إلى وسيلة تواصل مع الشارع، الأمر الذي يعزز من الهبوط الظاهر في شعبيتهم بين الناخبين.

«إنه جزء من الفزعة؛ ردة الفعل المتعارف عليها أردنياً ساعة الغضب»، يقول النائب ممدوح العبادي لـ«**السجل**»، مقللاً من أهمية هذا الاستطلاع أمام «استطلاعات علمية» غطت نتائجَها وسائل الإعلام، كان مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، أجرى اثنين منها، بينما أجرى مركز القدس للدراسات استطلاعاً ثالثاً.

فقد أعلن مركز الدراسات الاستراتيجية مطلع الصيف الجاري عن نتائج استطلاعَيه –كلٌ على حدة– حول نسبة الرضا عن أداء النواب، كشفت أن 53,4 في المئة من الرأي العام و71 في المئة من قادة الرأي، «غير راضين» عن أداء المجلس، بعد عامين على انتخابه في عملية اقتراع اتُّهمت حينها بحدوث حالات تزوير.

بُعيد نشر نتائج الاستطلاعَين، ردّ النواب مشروع قانون تقدمت به الحكومة تضمّنَ تخفيض الضريبة التي تُقتطع من إعلانات الصحف لصندوق دعم الثقافة، والبالغة 5 في المئة، بعد أن كانوا وعدوا بتخفيضها. تراجُع النواب عن وعدهم أثار حفيظة إدارات الصحف الأوسع انتشاراً في البلاد، فسارع رؤساء تحريرها إلى إعلان مقاطعتهم أخبارَ المجلس النيابي، وإطلاق الاستطلاع الإلكتروني، الذي خُصصت الصفحة الأولى في كلٍّ من الصحف الأربع، للإعلان عنه، ودعوة القراء للمشاركة فيه.

لاحقاً، نجحت محاولات مصالحة بين النواب

والصحفيين، تكللت في ولائم أقيمت بعد تدخُّل «العُقّال» لطي صفحة الخلاف.

الطـويسي: جاء الاستطلاع في ظل عدم رضا عن أداء النواب

باحث أردنـي يعمل في مجال استطلاعات الرأي، شكك في «واقعية النتيجة» التي وصل إليها سؤال الصحف الأربع. الباحث الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، أوضح لـ«**السّجل**» أن صيغة السؤال يمكن أن توجِّه المستجيب إلى إجابة معينة، في حالة الاستطلاع الذي يتكون من سؤال واحد. وأضاف أن العينة في استطلاعات كهذه لا يتم اختيارها وفق أصول علمية، مؤكداً في الوقت نفسه أن نتائج استطلاعات مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، ومركز القدس للدراسات، حول تقييم أداء المجلس النيابي، «دقيقة وعلمية».

الباحث نفسه قال إن الشكل الذي صيغ فيه استطلاع الصحف، يجعل كل من يعارض مجلس النواب يهتم بالتصويت فيه، لإظهار انحدار شعبية المجلس، بما يعني أن الاستطلاع جرى توظيفه في إطار المعركة القائمة بين الطرفين.

يضيف الباحث: «من يمتلك وجهة نظر قوية ضد المجلس، سيجيب عن السؤال بالتأكيد، أما من يؤيد المجلس أو لا يكترث بالأمر، فقد لا يشارك بالضرورة في الاستطلاع». ويذهب إلى أن «عدم الإجابة هو بحد ذاته إجابة»، مشدداً على أنه كان ينبغي أن يضاف خيار «لا أعرف» إلى الإجابات المتاحة.

برهومة: الاستطلاع كان فصلاً من فصول المواجهة بين الطرفين

المدير العام لمركز **إبسوس** للدراسات، فرع الأردن، مصطفى الطباع، يرى أنه لا تأثير لصيغة السؤال في اختيار أيٍّ من الإجابات أو في نتيجة الاستطلاع، بيد أنه لفت إلى أن العينة المستجيبة في حالة استطلاع الصحف «لم تكن عشوائية»، فـ«أحد أعمدة الاستطلاع العلمي الدقيق، أن تُتاح أمام الجميع فرصة متساوية ليتم اختيارهم للمشاركة».

يوضح الطباع لـ«**السّجل**» أن «النتيجة تمثل جزءاً من الجمهور الذي يقرأ الصحف عبر الإنترنت، ويهتم بمسألة الاستطلاع، وقرر أن يجيب عن السؤال»، مضيفاً أنه من دون الاطلاع على منهجية الاستطلاع وكيفية إعداده، لا يمكن الحكم على مصداقيته.

الاستطلاع استمر مدة 48 ساعة (21-22 حزيران/يونيو) أغلق بعدها الموقع الإلكتروني الذي صممته شركة متخصصة من أجل الاستطلاع.

تقدّر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نسبة مستخدمي الإنترنت في البلاد بنحو 26 في المئة من عدد السكان البالغ نحو ستة ملايين نسمة، فيما يقرأ الصحفَ اليومية الثماني قرابةُ المليون شخص يومياً، وفقاً لمصادر صحفية غير رسمية.

مراسل صحيفة **جوردن تايمز** الذي قام بتغطية مقاطعة الصحف الأربع للبرلمان، هاني الهزايمة، يرى أنه «ليس من حق الإعلام أن يقرر حجب أي نوع من الأخبار عن الرأي العام». ويضيف في تصريح لـ«**السّجل**» أن «استطلاع الصحف كان رسالة مفادها أن أكبر عينة من الناس في الأردن لا يريدون المجلس».

توظيف الاستطلاع بوصفه ورقَة ضغط على النواب، واستخدامه لتعبئة الرأي العام ضد المجلس النيابي، بدلاً من كونه أداة لمعرفة الحقيقة وقياس نبض الشارع، تصرفٌ وصفه رئيس تحرير موقع **عمون** الإخباري الإلكتروني، سمير الحياري، بـ«غير السليم مهْنياً».

«يجب أن يراعى التوقيت المناسب لأي استطلاع، وهو ما لم يحدث في هذه الحالة، إذ أجري الاستطلاع في فترة شهدت خلافاً بين الطرفين»، يضيف الحياري لـ«**السّجل**».

أستاذ الإعلام والدراسات الاستراتيجية في جامعة الحسين بن طلال، باسم الطويسي، يتفق مع الحياري في هذا الرأي.

يشرح الطويسي أن الاستطلاع العلمي هو ذلك الذي لو أجراه أكثر من باحث في أكثر من مركز في الفترة نفسها، فإنهم سيخرجون بنتائج مشابهة. ويقول: إنّ «معظم متابعي الرأي العام يتفقون على أن الشعور العام لدى الناس هو عدم الرضا عن مجلس النواب»، في إشارة إلى الانتقادات الشعبية بسبب امتيازات حظي بها النواب، مثل زيادة رواتبهم، إعفاءات ضريبية لشراء سيارات، حقهم في بيع هذه الإعفاءات، تأشيرات حج وعمرة يوزعونها على من يريدون من قواعدهم، فضلاً عن رحلات العمل خارج البلاد، ومبالغ مالية يحصلون عليها من الحكومة ليمنحوها لطلبة جامعيين يختارونهم.

غير أن الطويسي يرى أنه ما كان يجب على رؤساء التحرير «توظيف هذا الشعور العام في مواجهاتهم» مع أعضاء البرلمان. ويشير إلى أساليب في الاستطلاع تتّبعها وسائل الإعلام العالمية، مكلفة وغير موجودة دائماً في الأردن، من بينها الاستعانة بمراكز متخصصة في الاستطلاعات.

رئيس تحرير **الغد** موسى برهومة، يوضح لـ«**السّجل**»، أن رؤساء التحرير الأربعة عند مناقشتهم لصيغة السؤال في الاستطلاع الإلكتروني، رفضوا صيغة «هل تؤيد حل مجلس النواب...؟»، واعتمدوا بدلاً من «حلّ»، كلمة «استمرار»، لأن الأخيرة «أكثر إيجابية»، وبالتالي أكثر موضوعية، بحسب تعبيره.

«أردنا أن نُظهر أن الصحافة ليست الجهة الوحيدة التي تبدي استياءً تجاه أداء النواب، بل إن الشارع غير راضٍ هو أيضاً»، يقول برهومة، مؤكداً أن الاستطلاع «كان فصلاً من فصول المواجهة بين الطرفين». ويقرّ في هذا السياق: «تصرفنا بطريقة ربما تكون انفعالية أو تصعيدية، لكننا وجدناها سبيلاً سريعاً لحسم الأسئلة المتصلة بقدرة الصحافة على الدخول في مواجهات كهذه».

الصباغ: الأسئلة في الاستطلاعات الإلكترونية تُصاغ بطريقة «ملغومة»

المديرة التنفيذية لشبكة «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية» **أريج**، رنا الصباغ، ترى أن كلا الطرفين، الصحف الأربع والمجلس النيابي، يتحمل المسؤولية في ما حدث.

«النواب انعكاسٌ للمجتمع بإيجابياته وسلبياته، نحن لا نستورد نواباً من الخارج»، تقول الصباغ في حديث لـ«**السّجل**»، منتقدةً في الوقت نفسه طريقة صياغة الأسئلة في الاستطلاعات الإلكترونية التي وصفتها بأنها «ملغومة في كثير من الأحيان، فتأتي الإجابات ملغومة كذلك، لا تساعد صانع القرار على قياس الرأي العام».

غير أنها ترى أنه يجب عدم إلقاء اللوم على الصحافة وحدها، لأنه «ليس من المعقول أن يحاسب البرلمان كل وسائل الإعلام على آراء عدد محدد من الصحفيين».

في المحصلة، ترى الصباغ أن ما حدث هو نتيجة تراكمات قانون انتخابي «تم تفصيله» لإبقاء النائب في خانة القضايا الخدمية بعيداً عن السياسة، بالتوازي مع عدم توافر ثقافة صحفية «راقية» في الأردن ودول المنطقة، حيث «الصحافة المحترفة تعدّ ترفاً في كثير من الأحيان».

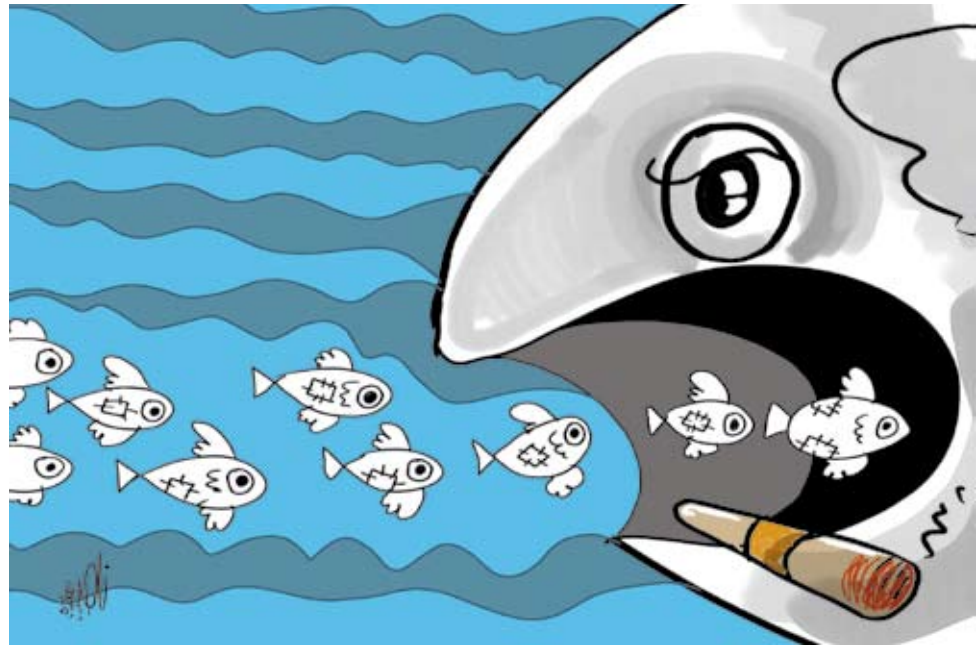

يشهد جدلاً ساخناً ولقاءات مكثفة حوله

مشروع «الضمان»: صمّام أمان للأجيال المقبلة

بعد عمله خبيراً في البنك الدولي، قرر عمر الرزاز، العودة إلى البلاد، ليتسلّم منصب المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي.
الرجل في نهاية الأربعينيات من عمره، يمتلك خبرة، ويتمتع بسمعة دولية جيدة، وقد توصّل إلى أن القانون الذي يحكم المؤسسة التي تدير أكبر صندوق ادخاري في البلاد تقدَّر موجوداته بـ 4.4 مليار دينار، يحتاج إلى إصلاح جذري.

محمد علاونة

الرزاز، تفاجأ بأن الاتجاه نحو إصلاح ما يصفه بـ«الاختلالات الخطيرة»، قُوبل بمعارضة شديدة، وبتأييد أقل لمشروع قانون جديد ينظر به مجلس النواب حالياً، ويمكن أن تكون الموافقة عليه، بحسب الرزاز، خطوة أساسية لـ«وقف نضوب أموال صندوق المؤسسة».

الخلافات التي برزت على السطح، تتصل بسن التقاعد المبكر، إذ ما إن تم الحديث عن رفع سن التقاعد في مشروع قانون جديد من خلال زيادة تلك السن من 45 سنة إلى 50 سنة، حتى هرول مشتركون كُثُر في «الضمان» لطلب التقاعد قبل أن ينطبق عليهم القانون الجديد. هنالك أيضاً قضيتا التمثيل في مجلس إدارة الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي، واستقلالية قرار المؤسسة عن الحكومة.

الأمر الآخر الذي يراه الرزاز «خطيراً»، هو السقف المفتوح لراتب التقاعد، وتجاوُز راتب التقاعد، في بعض الأحيان، سقف 13 ألف دينار شهرياً، إذ يتقاضى نحو 100 شخص أكثر من 5 آلاف دينار راتبَ تقاعدٍ شهرياً، في الوقت الذي تصل فيه نسبة الذين يتقاضون راتباً تقاعدياً أقل من 300 دينار، إلى نحو 95 في المئة.

الرزاز، وفي سلوك غير مسبوق لمسؤول في البيروقراطية الأردنية، عقدَ أكثر من 150 لقاء مع فاعليات سياسية واجتماعية واقتصادية على مدار عامين، للاستماع إلى ملاحظاتها حول مشروع قانون الضمان الاجتماعي، وجال في المحافظات ليوضح «تلك الخطورة التي ينطوي عليها قانون الضمان المعمول به حالياً».

من النقاط التي أثارت جدلاً في مشروع القانون الجديد: تطبيق تأمينات جديدة، مثل: تأمين الأمومة، وتأمين التعطل عن العمل، والتأمين الصحي؛ تعزيز تدابير السلامة والصحة المهنية في المنشآت الخاضعة للضمان؛ توسيع مجالات الجمع بين الحصص المستحقة للورثة.

هذه البنود يتحمل تكلفتها أصحاب العمل من جهة، والمشتركون من جهة أخرى، لكنها تضمن

مدير «الضمان» عقد أكثر من 150 لقاء مع فاعليات سياسية واجتماعية واقتصادية على مدار عامين، للاستماع إلى ملاحظاتها

التوازن الاجتماعي والعدالة، كما يرى الرزاز الذي يحذّر في تصريح لـ«**السجل**»، من أن «رفض المشروع وعدم إقراره، سيكون بداية لنفاد مدخرات الأردنيين». ويضيف: «نقطة التعادل بين الإيرادات والنفقات التأمينية والإدارية ستكون في العام 2016، بينما ستتساوى الإيرادات التأمينية وعوائد الاستثمار مع النفقات الكلية للمؤسسة في العام 2026».

التقاعد المبكر، كما يؤكد الرزاز، «سيقلص من قوة العمل التي هي بالأصل من أدنى النسب في العالم». ويوضح: «الاعتماد على الآخرين في توفير متطلبات المعيشة أصبح أمراً لافتاً في البلاد، في ظل حقيقة أن مليون شخص فقط يعملون، من أصل 3 ملايين يشكّلون القوى العاملة».

هذا معناه أن نسبة العاملين من إجمالي قوة العمل، تبلغ نحو 33 في المئة، وهي «تعدّ الأقل في العالم مع استثناء دول الخليج»، وفقاً للرزاز. «في مصر تصل هذه النسبة إلى 55 في المئة، وتتجاوز في سورية 65 في المئة، وتبلغ في دول شرق آسيا 84 في المئة».

المعارضة التي واجهت مشروع القانون تبنّتها فئتان. الأولى وافقت مبدئياً على المشروع مع إجراء بعض التعديلات، وهي تضم شريحة واسعة تمثل مجالس النقباء والعمال، وأكثر من 50

منظمة وجمعية ومؤسسات مجتمع مدني، تقدمت بملاحظاتها على المشروع، وبالفعل جرى تصويب عدد كبير من مواد المشروع، بحسب الرزاز. أما الفئة الأخرى، فتنحصر في نقابة المهندسين، التي عارضت المشروع بالمطلق وطالبت برده.

الحكومة تعاملت بـ«خجل» تجاه شرح فوائد مشروع الضمان وإيجابياته. بل إن مساهمتها في الدفاع عن المشروع لم تتعدّ ذكرَه في سياق حديث عن مشاريع قوانين أخرى تقدمت بها الحكومة، وذلك خلال لقاء رئيس الوزراء نادر الذهبي برؤساء تحرير صحف يومية في حزيران/يونيو الفائت، عندما قال: «الحكومة فرغت من إعداد التشريعات التي سيتم عرضها على الدورة الاستثنائية المقبلة، ومنها مشروع قانون الضمان».

وزير العمل غازي شبيكات، الذي يرأس مجلس إدارة الضمان، دافع عن المشروع في لقاءين متأخرين؛ الأول عندما التقى اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب، والثاني عبر ما نشرته صحيفة «الرأي» على لسانه، في 18 تموز/يوليو 2009.

البشير: لا بُدّ أن يكون الممثّلون في المجلس من ذوي الخبرة، بخاصة أنهم سيديرون أموالاً بالمليارات

أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الفتاح الكيلاني، يرى أن كثيراً من مواد القانون «إيجابية»، بخاصة بما يتعلق بزيادة سن التقاعد المبكر من 45 إلى 50 سنة. وهو ما يدافع عنه الرزاز بشدة، في ظل الزيادة المطردة في أعداد طالبي التقاعد المبكر. يقول: «بلغت نسبة المتقاعدين مبكراً إلى إجمالي المتقاعدين خلال العام 2008 نحو 78 في المئة، وهي نسبة مرتفعة جداً، تثقل كاهل الضمان بنفقات تأمينية عالية ولفترات طويلة، وتؤدي إلى خلل في ميزان العدالة والتكافل الاجتماعي بين المشتركين».

نقيب المهندسين عبد الله عبيدات، الذي يتزعم المعارضة للمشروع الجديد، دعا من جهته، الحكومة ومجلس الأمة، إلى رد مشروع القانون لـ«تضمنه موادَّ تؤثر سلباً في الحقوق المكتسبة للمنتسبين للضمان».

قانون النقابات المعمول به، يحدد سن التقاعد للمنتسبين للنقابات بـ60 عاماً، بينما يكتفي مشروع قانون الضمان بـ50 عاماً.

عبيدات، الذي يعارض المشروع برمّته، بخاصة البند الذي يرفع سن التقاعد، يدافع عن سن التقاعد المعمول به حالياً في النقابات بقوله: «المقارنة هنا غير صحيحة وغير عادلة، وفيها تضليل للرأي العام، إذ إن المهندس حال انتسابه للنقابة يعرف شروط الانتساب والسن التي يمكنه التقاعد بموجبها»، في إشارة منه إلى أن هنالك شفافية لدى النقابات قبل انتساب الأعضاء إليها، وأن الذين يرغبون بالاشتراك في أحد صناديقها يعلمون أن سن التقاعد 60 سنة.

يضيف عبيدات: «المشكلة في مشروع قانون الضمان، أنه سيتم رفع سن التقاعد لمشتركين سابقين كانوا انضموا للضمان على أساس سن تقاعد عند 45 سنة. وفي هذا ظلم لهم».

في 22 تموز/ يوليو، طالبت نقابة المهندسين إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي بنشر الدراسة الإكتوارية السادسة التي تتعلق بالمركز المالي لمؤسسة الضمان الاجتماعي، «حتى يتسنى للمشتركين والمتقاعدين والمهتمين بهذا الشأن الاطلاع على تفاصيلها، بخاصة وأنهم أصحاب المال».

الدراسة صادرة عن الخبيرَين الإكتواريين ريوجون وأندرو، العاملين في منظمة العمل الدولية.

في رسالة إلى مدير عام الضمان، مرفقة بدراسة أجرتها النقابة للأرقام والمعلومات التي وردت في ملخص الدراسة الذي نشرته المؤسسة عبر وسائل الإعلام، قال عبيدات إن ملخص الدراسة الإكتوارية لا يقدم تصوراً كاملاً عن المركز المالي للضمان الاجتماعي، ما يستدعي نشر الدراسة كاملة على الملأ، ليكون بإمكان الجميع، وبخاصة النواب الذين يناقشون مشروع قانون الضمان الاجتماعي، الاطلاع عليها لإغناء مناقشاتهم.

وأشار إلى أن معارضة نقابة المهندسين والنقابات المهنية لبعض المواد الجديدة الواردة في مشروع القانون، وبخاصة رفع سن التقاعد المبكر والحسبة التقاعدية، انطلقت من التأثيرات السلبية لهذه التعديلات، على المنتسبين للمؤسسة من عمال وموظفين ومهندسين وغيرهم.

خلال الحوارات التي عقدتها مؤسسة «الضمان» مع أطراف مختلفة لمناقشة مواد المشروع، طفت على السطح قضايا كان من الضروري إجراء تعديلات على البنود المتعلقة بها، أبرزها تناقض المادة 86 في مشروع قانون الضمان مع مادة يشتمل عليها مشروع قانون ضريبة الدخل، المعروض أيضاً على مجلس النواب، حول إعفاء رواتب المتقاعدين العسكريين من الضريبة، بحسب الكيلاني، الذي يوضح: «تلك الرواتب معفاة في مشروع قانون الضمان، بينما خاضعة للضريبة في مشروع قانون ضريبة الدخل».

لكن الكيلاني الذي يؤيد مشروع قانون الضمان في معظم بنوده، يطالب بـ«مزيد من الدراسة والتأني»، قبل اعتماد راتب ثلاث سنوات بدلاً من راتب سنتين، ويرى أن هذا التوجُّهَ «غير عادل». ويبرر رأيه بالقول: «هنالك من ترتفع مستويات رواتبهم بشكل مفاجئ عندما ينتقلون من مؤسسة إلى أخرى».

عمر الرزاز

مدير «الضمان» من جهته، يرى أن هنالك إمكانية لتعديل المادة، واحتساب راتب التقاعد على أساس سنوات العمل كافة، مع مراعاة مستوى الرواتب لدى تلك المؤسسات التي انتقل إليها العامل، لضمان عدم رفع بعض الأشخاص لمستويات رواتبهم فجأة، وقبل التقاعد بعامين.

أما النقاط الخلافية الأخرى المتعلقة بالتمثيل في مجلس الإدارة واستقلالية قرار المؤسسة، فيرى الرزاز أنه «من الصحي أن تساهم كل جهة من الجهات ذات العلاقة، في المجلس»، ويؤكد أن استقلالية القرار في المؤسسة عالجها مشروع القانون، عبر اشتماله على بند «يضع قرارات المؤسسة تحت التدقيق والمراجعة».

الآراء ما زالت متباينة حول أهمية التمثيل في مجلس إدارة الضمان، وحول اتباع مبدأ **الكوتا**، أو اشتراط الخبرة الاستثمارية لدى الأعضاء.

الشخشير: لمسنا من القائمين على إعداد المشروع تفهماً كبيراً للملاحظات النقابية

عبيدات يرى أن: «المشروع استثنى النقابات المهنية من المشاركة في عضوية مجلس الإدارة ومجلس التأمينات ومجلس استثمار أموال الضمان»، ويؤكد أن تمثيل النقابات في مجلس إدارة الضمان ضروري، ليس من باب **الكوتا**، بل من باب الخبرة، بخاصة أن «صناديق النقابات بيوت خبرة مشهود لها بالكفاءة، وتشكل ما نسبته 21 في المئة من إجمالي المؤمن عليهم»، بحسب تأكيده.

◄ عبد الفتاح الكيلاني

◄ عبد الله عبيدات

◄ محمد البشير

الخبير الاقتصادي محمد البشير، رغم تحفظه على عدد من بنود المشروع، يؤكد ضرورة أن يكون الممثلون في المجلس من ذوي الخبرة، بخاصة أنهم سيديرون أموالاً بالمليارات.

قضيتا التمثيل في مجلس الإدارة، واستقلالية قرار المؤسسة، طُرحتا في جلسة عقدها مجلس النواب في تموز/يوليو 2009، عندما أبدى مقرر اللجنة المالية في المجلس النائب يوسف القرنة تأييده لما ذهب إليه عبيدات، بالقول: «التمثيل يميل لصالح الحكومة»، وذلك في رده على النائب عبد الرؤوف الروابدة الذي كان له رأي مستقل ما بين المعارضين والمؤيدين لمشروع القانون، عندما قال إن التركيبة مقسَّمة بإنصاف بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال.

الروابدة في تلك الجلسة التي شهدت خلافاً حول التمثيل، رأى أن الاستقلال لا يكون عن الحكومة، والمطلوب هو «الاستقلال بالعمل والإنجاز».

رئيس مجلس النقباء نقيب الصيادلة طاهر الشخشير، قال لـ«**السجل**»، إنه لمس من القائمين على إعداد مشروع قانون الضمان الجديد «تفهماً كبيراً للملاحظات النقابية» حوله، متوقعاً أن يصار إلى تبني العديد منها.

النقابات المهنية طالبت بأن يتم اختيار أعضائها في كل دورة من دورات المجلس، بالتناوب والتوافق بينها.

الشخشير الذي يؤيد ما ذهب إليه عبيدات حول التمثيل، يرى أن النقابات المهنية، تشكّل 20 في المئة من سكان البلاد، بما تمثله من مهنيين وأُسَرهم، لافتاً إلى ما لدى النقابات من خبرة في مجال التأمينات والاستثمار بحكم وجود صناديق تقاعد في كل نقابة، بما يؤهلها لأن تُمثَّل بما لا يقل عن أربعة أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة.

وطالب النقابيون بتعديل المادة 12 المتعلقة باستقلالية مؤسسة الضمان، والحاكمية الرشيدة في أدائها، والحد من الهيمنة الحكومية على قرارها، وأن يتم تعيين المدير العام بإرادة ملَكية على غرار محافظ البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية، مشيرين إلى أن الضمان الاجتماعي لا يقل أهمية عن هاتين المؤسستين.

الموافقة على هذا الاقتراح، تتطلب تعديل المادة (9/أ)، بإلغاء أن يكون وزير العمل رئيساً للمجلس، ليصبح المدير العام هو الرئيس، وما يتطلبه ذلك من تعديلات في مواد أخرى من القانون.

مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان أيّدت مشروع القانون

الرزاز يتقبل معظم الملاحظات بإيجابية، كما يقول. ويزيد: «المصلحة العامة فوق كل اعتبار، ومعظم الملاحظات سيصار إلى دراستها بجدية. كل شيء قابل للتعديل».

نقابة المهندسين وصلت في رفضها للمشروع حدَّ تنظيم اعتصام في مطلع تموز/يوليو 2009 أمام مجمع النقابات المهنية، ولوّحت بأنها ستنظم اعتصامات أخرى.

الرزاز يخلص في حديثه لـ«**السجل**» إلى: «إما إقرار قانون يتوافق عليه الجميع، أو ترحيل الأزمة وعلى حساب الاستحقاقات». وهو هنا يشير إلى جهات لم يرغب بتسميتها، وصفها بـ«المتمترسة والمصعَّدة». يقول: «في بعض الأحيان، يكون الرفض لمجرد تسجيل موقف، وأحياناً لمسائل شخصية».

مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان اعتمدت موقفاً مؤيداً لمشروع القانون الذي قدمه الرزاز، في اجتماع تشاوري عقدته أكثر من 30 مؤسسة في 11 تموز/يوليو، وأبدت ملاحظات طفيفة، أبرزها استقلالية المؤسسة في اتخاذ القرار، دوّنتها ورفعتها لمجلس النواب.

المنسقة العامة للمعهد الدولي لتضامن النساء أسمى خضر، التي نظمت الاجتماع المذكور، ترى أن «هناك تعديلاً إيجابياً»، مرتبطاً بـ«اعتماد ستة أشهر كمدة قانونية لبدء الاشتراك بدلاً من عام».

تقول خضر لـ«**السجل**»: «كثير من النساء اللواتي عملن في مدارس خاصة، عقودهن لا تتجاوز 9 شهور، ما حرمهن من الاشتراك أو التعويض حين العجز والوفاة».

مشروع القانون أفرد إلى جانب تأمين الأمومة، فصلاً خاصاً بالتعطل عن العمل، بحيث تكون مصادر تمويله من الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل بنسبة نصف في المئة من أجور المؤمن عليهم، والاشتراكات الشهرية التي يقتطعها صاحب العمل بنسبة 1 في المئة من أجور المؤمن عليهم، إضافة إلى الفوائد والغرامات والمبالغ الإضافية التي تترتب على عدم التقيد بأحكام هذا التأمين، فضلاً عن أيّ مساهمة تُدفع من خزينة الدولة لتمويل هذا التأمين وريع استثمار الأموال المتأتية من هذه المصادر.

اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب، عقدت لقاءات مكثفة لغايات مناقشة بنود كثيرة في مشروع القانون. أبقت اللجنة على بعض المواد، فيما تم تعديل أخرى، لكن لم يتم إقرار المشروع في الدورة الاستثنائية، وأرجئت مناقشته إلى الدورة العادية المزمع عقدها مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2009، في الوقت الذي يؤكد فيه الرزاز أهمية إقرار مشروع القانون وإعطائه صفة الاستعجال، لوقف نزيف الصندوق الاستثماري للضمان.

السّجل - خاص

«الأرقام النافرة» تضع الضيفَ على أعتاب المعزّب

«أعمل في مبنى رقم 123».. هكذا وصف خالد لصديقه الذي لم يلتقِ به منذ أيام الدراسة الجامعية، مكانَ عمله، فيَ شارع وادي صقرة، المزدحم بالبنايات المتشابكة والمتشابهة.

هذه الدقة في الوصف، مكّنت الصديقين من الالتقاء بسهولة، خلال نصف ساعة، بعد أن وفرت أمانة عمّان الكبرى، منذ عامين، أكثر من 7200 لوحة إرشادية، وآلاف الأرقام النافرة على واجهات المباني في العاصمة.

في أوقات سابقة، كان وصول المرء إلى مكان ما يزوره للمرة لأولى، عملية تتطلب الكثير منَ الشرح والتوصيف: أبرز معْلم في المنطقة، اسم مطعم مجاور، شكل البناية.. إلخ.

سائق التكسي محمد عبدالله يرى أن عملية ترقيم المباني «ساهمت في تسهيل الاستدلال على المباني من خلال معرفة رقم البناية في أي شارع». يقول لـ«**السّجل**»: «أستطيع أن أعرف أين يقع المبني من خلال رقمه، وبالتالي أختار الوقت والمكان المناسبَين لإيقاف سيارتي بالقرب منه».

التلوث البصري في عمّان بات جزءاً من الماضي

خالد خلف، سائق تكسي يعمل في المهنة منذ عشرين عاماً، يرى أن «الغرباء عن المدينة» هم الذين يقدمون وصفاً استناداً إلى رقم البناية، في الغالب، بينما «يعتمد معظم أبناء المدينة على تسميات لشوارع أو ميادين تم تغييرها منذ زمن، إلا أنهم ما زالوا يستخدمونها».

يقدم خلف مثالاً على ذلك: «معظم الذين يركبون معي، يطلبون إيصالهم إلى شارع الجامعة الأردنية سابقاً، ولا يذكرون اسمه الحالي: شارع الملكة رانيا»، وهناك كثيرون ما زالوا يسمّون شارع وصفي التل باسمه السابق: الغاردنز، أو يريدون الذهاب إلى دوار الداخلية، غير آبهين باسمه الحالي: ميدان جمال عبد الناصر.

عملت أمانة عمّان منذ مطلع العام 2007 على تثبيت لوحات معدنية بألوان خضراء، تبين أسماء الشوارع وأرقام المباني القائمة فيها، بعد إزالة اليافطات واللوحات الإعلانية التي كانت تحتل مساحات واسعة من واجهات المباني والعمارات، وتشكل مشهداً مشوّهاً يتسبب في التلوّث البصري. وجرى تطبيق نظام ترقيم المباني «الأرقام النافرة»، حيث ثُبِّتَت أرقام معدنية باللون الأزرق لتسهيل الوصول إلى العناوين.

واستخدمت «الأمانة» آلية جديدة في توضيح أسماء الشوارع خلال العام الفائت، حيث تُثبَّت اللوحة التي تتضمن اسم الشارع، على عمود بشكل ماسورة، بقطر 8,5 سم، وارتفاع 3 م عن سطح الأرض، يشتمل على 6 لوحات موزعة على النحو الآتي: لوحتا تسمية باللغة العربية (وجهان)، ولوحتا تسمية باللغة الإنجليزية (وجهان)، إضافة إلى لوحتَي ترقيم المباني في الاتجاه المطلوب (وجهان).

تثبيت الأرقام النافرة على الأبنية التجارية والسكنية على الشوارع الرئيسية في العاصمة، يتوافق مع النظام الجديد للوحات الإعلانية الجديدة، الذي ابتدأ تطبيقه مطلع العام 2008 في مناطق العاصمة.

يهدف مشروع الأرقام النافرة إلى تسهيل استدلال المواطنين على عناوين عيادات الأطباء والمراكز الصحية والتجارية والمختبرات والمكاتب التي تشغل البنايات الموجودة في مناطق العاصمة المختلفة من خلال ذكر رقم البناء واسم الشارع.

وفقاً لهذا المشروع، يتم ترقيم المباني ابتداء من أقرب نقطة إلى مركز المدينة، بحيث تُعطى المباني التي تقع على يمين السائر وظهره إلى المركز أو النواة أو العنصر الطبيعي، الأرقامَ الزوجية المتسلسلة ابتداء من الرقم 2. وتُعطى المباني التي تقع على يساره الأرقام الفردية، ابتداء من الرقم 1 حتى نهاية الطريق المسمّاة، مهما بلغت الأرقام، ثم يُستأنف الترقيم وفقاً للنهج نفسه في نهاية الطريق المسمّاة التي تليها، بدءاً من الرقمين 1 و2.

وفقاً لمدير دائرة الترقيم والتسمية في أمانة عمّان، مروان عليان، فقد أنجزت «الأمانة» ما نسبته 80 في المئة من ترقيم الأبنية لمناطق الكثافة السكانية في العاصمة. ويؤكد عليان في تصريح لـ«**السّجل**» إنه «سيتم الانتهاء من تطبيق نظام التسمية والترقيم في مدينة عمّان بالكامل»، قبل نهاية العام الجاري.

مواطن في العقد الخامس من العمر، يقول لـ«**السّجل**»، إنه عندما كان يبعث رسائل لذويه أثناء دراسته خارج البلاد في السبعينيات، يستغرق العنوان منه وجه المظروف كاملاً: «تُسلَّم الرسالة إلى يد الوالد العزيز... جبل عمّان، الدوار الثاني، نزلة السفارة اللبنانية ثاني شارع على اليمين، قرب بقالة أيوب، عمّان، الأردن». هذا الوصف بات الآن مختصراً بفضل نظام الترقيم، ليصبح: 18 شارع سليمان المادبي، عمان، الأردن.

عام جديد

وهمتكم معنا بتلزم أكيد

ساهموا في توفير الحقائب المدرسية والقرطاسية وتوزيعها
على المدارس الاقل حظاً في عمّان

للاستفسار يرجى الاتصال بأمانة عمّان الكبرى

٠٦-٤٦١٩٩٦٨

فضاء مفتوح باتجاهٍ واحد

«الفضاء العام» أو «المجال العام» يجمع ويؤطر حركة الجماعات والمجتمع ككل، ويُعدّ معياراً لقياس ما تتمتع به أنظمة الدولة من مرونة، وما تتسم به الحياة العامة من حيوية. هذا الفضاء ظلّ موضعَ تساؤل لدينا في الأردن، منذ نحو عقدَين من الزمن على الأقـل، مع بـدء الانـفـراج الديمقراطي ورفع الأحكام العرفية.

ملف العدد الثاني من مجلة «**السجل**» يتناول هذه المسألة، في حدود ما تسمح به المعالجة الصحفية المقترنة بـأدوات البحث والتقصّي، وفـي سياق القناعة التامة بحق الأفراد والمجتمع عامة بفضاءٍ حُرّ تُزهر فيه المواهب وتزدهر عبره المبادرات، وينشط فيه الحوار والتفاعل بين شتى المكونات الفكرية الثقافية، بما يعكس التعددية القائمة في المجتمع.

وفيما يذهب رأيٌ إلـى التشكيك حتى بوجود الفضاء العام (المدني)، نظراً لاحتلال قوى تقليدية جهوية وعائلية يربطها رباطُ الدم ومسقطُ الرأس، مساحاتٍ واسعةً من هذا الفضاء، فإن ثمة رأياً آخر يرى بوجود هذا الفضاء، لكن مع جُملة من التقييدات المستندة إلى تشريعات، ما يجعل حياتنا أسيرةَ الجمود، نتيجةَ المراوحة بين النكوص والتقدم.

تذهب إحـدى الشهادات إلـى أن المجتمع في خمسينيات القرن الفائت وستينياته، كـان أشد حيوية مما هو عليه مع قرب نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، رغم وطأة الأحكام العرفية وأوامر الـدفـاع آنـذاك، وذلـك نتيجة انفتاحه على أفكار التقدم وانهماك أفراده وجماعاته بالشأن السياسي، في حين أن هناك من يرى أن المجتمع لم يفقد كامل طاقته الحيوية، وأن ازدهار الهيئات المدنية والمنابر الإعلامية والتعددية الحزبية والحراك النقابي والمبادرات الثقافية والمحافل المختلطة بين الجنسين، هي شواهد على هذه الحيوية الباقية، التي تفتح باباً لمستقبل واعد.

أيّاً يكن الأمر، فإن مهمة توسيع هذا الفضاء تظل رهناً بمبادرات قوى التغيير في المجتمع، وبالأخص القوى الشابة من الجنسين، في سائر المواقع والمناطق، وذلك في مواجهة النزعة المحافظة التي يزداد تفشّيها في المجتمع، وتجد لها غطاء وشفيعاً في النزعة الرسمية التقييدية، رغم ما يبدو من تعارض سياسي بين هؤلاء وأولئك. لنا أن نلاحظ كيف يلتقي المتعارضون على منعِ كتاب، أو على الحدّ من حقوق النساء.

وبهذا، فإن الملف، يجتهد في الإجابة عن سؤال حول حدود هذا الفضاء أو المجال العام، ولماذا كلما اتسع جانبٌ منه، ضاق جانبٌ آخر. عسى أن يتشارك قـرّاؤنـا وأصدقاؤنا معنا في مزيد من الأسئلة، يطرحها الواقع نفسه، لتلمُّس الإجابات الشافية عنها.

المجال العام في الأردن بين الوجود والعدم

قوى تقليدية تحتل الفضاء المدني

ليس المجال العام حديقة يلتقي فيها الناس للتسامر في ليلة صيف، ويتسع بضم مساحة إضافية لهذه الحديقة. كما أنه ليس مفهوماً يعبّر عن حالة نشأت مع ميلاد التاريخ البشري، بل تزامن تبلوره مع تكون المجتمعات والدول بشكلها الحديث، تعبيراً عن حيز افتراضي يلتقي فيه الناس، بوصفهم أفراداً للتعبير فعلاً وقولاً عن مصالحهم، من خلال تشكيلات ثقافية وسياسية واقتصادية تعكس حاجاتهم والديناميات الداخلية في مجتمعاتهم، وتنظيم العلاقات التبادلية بينهم وبين الدولة.

محمد محي الدين

المجال العام بهذا المعنى يمتد على مساحة مفترضة واسعة، تبدأ منذ لحظة خروج الفرد من عالمه ونشاطه الخاص، وتمحوره على ذاته لينخرط في نشاط وفعاليات مع أفراد آخرين، وينتهي لحظة وصوله إلى حدود مجال الدولة بأجهزتها وفعالياتها ونشاطاتها.

بذلك يكون المجال الواقع بين دائرتَي المجال الخاص ومجال الدولة تفاعلياً في جوهره، فاتساعه وفاعليته غير محدَدين مسبقاً، ويرتهن بقدرة الفرد وحريته في الانخراط في هذا الفضاء العام غير المحدد بقواعد تستثني بعضهم، وتحابي بعضهم الآخر، في إطار من غياب المراتبية، وضمان المساواة في الفرص وضمان سيادة القانون على الجميع، وبالذات على الدولة للحد من تدخليتها وهيمنتها. فالمجال العام ليس مجالاً عاماً ما لم يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، بل إن مدى اتساعه يرتبط بمدى تمتعه بالاستقلالية.

والمجال العام حيز تتسم به المجتمعات الحديثة، يقوم على ارتباط الأفراد في المجتمع الحديث مع أفراد آخرين، ثم السعي للارتباط مع جماعات في إطار من انتماءات طوعية حديثة قائمة على موقع الفرد في المجتمع، ومصالحه ومدى وعيه بهذه المصالح. فلا يمكن التحدث عن مجال عام يعبّر عن جماعات منظمة ومرتبطة بأجهزة الدولة، أو جماعات تحتل هذا المجال بفعل ارتباطها القرابي غير الطوعي. لذا فإن أهمية هذا الحيز تكمن في كونه إطاراً تفاعلياً تولد فيه

وجهات النظر العامة للمجتمع، وتبنى التوافقات، وفيه يتم التعبير عن مطالبات المجتمع وحاجاته، كما يمثل إطاراً لعلاقة تبادلية بين الدولة والأفراد كجماعات، بل إن هذا المجال يتسع لوجهات نظر محدودة التأثير، ولا تعبّر عن نمط عام، لكنه يتيح لأصحابها التعبير عن أفكارهم.

دينامية المجال العام واتساعه يعكسان حالة متقدمة من التشاركية، تصبح مصدراً أساسياً لإضفاء شرعية على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بصفة عامة، ومصدراً لشرعية الدولة وسلطاتها بصفة خاصة.

المجال العام ليس مجالاً عاماً، ما لم يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية

ولكون هذا المجال مرتهناً بعاملين أساسيين هما: سياق ميلاد المجتمع الحديث، وسياق ميلاد الدولة الحديثة، فإن قراءته وفقاً لذلك تصبح أكثر صعوبة في حالة الأردن. فالمجال العام في الأردن وفي الدول المجاورة هو حيز تشكّل حديثاً، مترافقاً مع نشأة المجتمعات الحديثة والدولة الحديثة، وكان بذلك عرضة للمؤثرات والعوامل التي أدت دوراً في نشأة المجتمع الحديث والدولة الحديثة، وهو سيبقى متأثراً بتطورات المجتمع والدولة.

والواقع أن الدولة الحديثة في الأردن، شأنها شأن كثير من دول العالم الثالث، لم تنشأ في ظل أسس موضوعية لميلاد الدولة، فلم تكن نتاجاً لتحولات اجتماعية واقتصادية فرضت ميلاد دولة حديثة تعبّر عن توازنات اجتماعية، وتمثل مصالح فئات وتيارات داخل هذا المجتمع. بل جاء ذلك في إطار تركيب هيكل الدولة الحديثة على إطار اجتماعي تم سلخه من محيطه الأوسع، وافتقد الشروط الموضوعية لإنشاء دولة حديثة بشكل تلقائي، كما هي الحال في الكيانَين الفلسطيني واللبناني، وإلى حد ما السوري، جاءت الدولة بهياكلها المختلفة أسبق على سيرورة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية. أي أن الدولة في تطورها الهيكلي كانت متقدمة على التطور الهيكلي للمجتمع في الأردن. هذا بحد ذاته –وخلافاً للنمط العام- أخل بعلاقة التأثير التبادلية بين الدولة والمجتمع، ووفر للدولة اليد العليا في صياغة المجتمع. وقد ساهم في استمرار هذا الدور الواسع للدولة شحُّ الموارد الاقتصادية والتبلور البطيء للطبقات والفئات الاجتماعية.

أما ميلاد المجتمع الحديث في الأردن، فلم يتم في سياق سيرورة اقتصادية واجتماعية داخلية، فهذا المجتمع اجتزئ من محيط أوسع هو المشرق العربي، الذي تحولت أنماطه الاقتصادية والاجتماعية نتيجة سيادة نظام رأسمالي وُلد في أوروبا واستُقبل في مشرقنا العربي. هنالك اختلاف جوهري في بنية المجتمع الذي نتج عن التحول الذي وُلد داخلياً في أوروبا، وذلك المجتمع الذي نتج عن استقبال بلادنا لهذا التحول. ففي الحالة الأولى نشأ ضمن صراع بين قوى حديثة النشأة وأخرى مساندة للأنظمة القديمة، وكانت نتيجته انتصار القوى الحديثة التي أسست إطاراً جديداً بما فيه الدولة الحديثة والتنظيم السياسي والمدني، القائم على مصالح فئات وطبقات اجتماعية. أما في الحالة الثانية التي تنطبق على المنطقة العربية، فقد أنتج التحول مجتمعاً مُركّباً، لم تتصارع فيه القوى القديمة مع القوى حديثة النشأة، بل تعايشت مع بعضها بعضاً. لذا لم تتحول انتماءات الأفراد من البنى القديمة إلى بنى جديدة، بل تعايش الفرد مع انتماءات متعددة الجذور، بعضها يمتد الى القوى الإرثية وبعضها الآخر في القوى الحديثة.

ولكون التحديث في الأردن، وربما نتيجة لخيارات الدولة في بناء شرعيتها، عملية اتسمت بالخجل دائماً، فقد ساهم ذلك في إرساء توازن أدى، في كثير من الأحيان، إلى ازدواجية فعل الفرد. لقد أنتجت هذه الحالة وضعاً ذا طبيعة خاصة، فمن ناحية هنالك مجالات تتجاوز حدود المجال الخاص للفرد، لكنها لا ترتقي لدرجة تكون فيها مجالاً عاماً رغم قيامها ببعض الوظائف الحيوية للمجال العام. ولعل أفضل مثال على ذلك هو دواوين وجمعيات العشائر أو منطقة الأصل، إذ أتاحت هذه المجالات للأفراد وبالذات الذكور منهم، اللقاء في إطار جمعي يعبّر جزئياً عن مصالحهم، وتتطور لتصبح حيزاً يتم فيه مناقشة العلاقة التبادلية بين هذا المجموع والدولة.

دينامية المجال العام واتساعه يعكسان حالة متقدمة من التشاركية

وبالتزامن مع تطوّر المجتمع الأردني خلال العقود الستة الأخيرة، وثراء مسيرته عبر دولة الضفتين أو الهجرات الفلسطينية المتتالية، انهمكت القوى الحديثة والقوى التقليدية في صراع دائم على استيعاب أثر هذه المتغيرات. لذا فإن التركيبة كانت على مستوى عال من التشوه البنيوي. بهذا لم يعد المجال العام هو الحيز الذي ينخرط به الأفراد بفعلهم الحر، فقد اتسع هذا المجال ليتم احتلاله من جماعات غير طوعية (قرابية، جهوية، ذكورية).

المجالات الموازية للمجال العام انتقصت من فاعلية هذا الأخير، وسلوك الدولة نتيجة ظروفها الإقليمية والدولية، وتحكّم رؤية وتركيبة النخبة السياسية، جعلها ذات نمط شبه تسلطي، يفرض العديد من القيود على حرية التنظيم السياسي والمدني مثل: قوانين الاجتماعات العامة، الأحزاب السياسية، الصحافة، الجمعيات، مع بناء قنوات تواصل مباشرة مع المواطنين من خلال الأطر الإرثية القائمة (عشائرية، جهوية، أطر تتعامل مع الجماعات بحكم مسقط رأسها). هذا الأمر

أزمة عدم بناء توافقات عامة، دفعت قطاعات المجتمع، للارتداد في انتمائها لجماعات تعبّر عنها

أدى إلى ضعف بنيوي وعلى مدى زمني طويل للمنظمات المدنية والسياسية، وأدى لضعف المبادرة في بناء تشكيلات، حتى وإن كانت ذات هيكلية فضفاضة. وساهم في هذا التعقيد أيضاً إمكانية انخراط الفرد في فضاءات تسمح له بالتعبير الجزئي، أو اقتحام الأطر الإرثية للمجال العام. بهذا أصبح المجال العام في بعض أجزائه مشوهاً، فالقوى التقليدية غير المدنية فاعلة فيه وتتنافس مع قوى حديثة قائمة. إضافة إلى الدور التدخلي للدولة في المجال العام، ووجود مجالات موازية متأهبة للمنافسة، قائمة على أسس تقليدية غير حداثية، بدلاً من أساس المصالح والوعي بتلك المصالح.

إن أزمة عدم بناء توافقات عامة بين قطاعات المجتمع، دفع هذه القطاعات للارتداد في انتمائها لجماعات تعبّر جزئياً عنها مثل بلد الأصل. لقد أصبح الانفصام نمطاً عاماً في الفعل المدني والسياسي، فالفرد ينخرط في نشاط مدني صباحاً وفي نشاط مناقض في إطار جماعته الإرثية مساءً. وتاريخ تطور المجتمع والدولة في الأردن يشير إلى ذلك بوضوح، ففي الفترات التي كانت تنسحب فيها الدولة من حضورها القوي في المجال العام، وتتيح للمواطنين الانخراط الحر في أطر تنظيمية أو تشكيلات غير هيكلية، يزداد المجال العام قوة. ويتيح الفرصة لنقاش عام مفتوح، ويعود إلى طرح أسئلة مهمة حول ماهية المجتمع وطبيعة التوافقات بين قواه، كما تطرح للنقاش العلاقة التبادلية مع الدولة، بل وتصبح شرعية الدولة مرتكزة على وجود المجال العام، وما يُنتجه من نقاشات.

تشريعات للتقييد لا للتنظيم

تسهم قوانين تنظم الحياة العامة في البلاد في تقييد الحريات وتضييق المجال على العمل العام من خلال التشريع، حيث تخلفت بعض تلك القوانين عن نظيراتها التي كانت تطبق في الأردن قبل أكثر من خمسين سنة.

السّجل - خاص

تسهم قوانين تنظم الحياة العامة في البلاد، في تقييد الحريات وتضييق المجال على العمل العام من خلال التشريع، حيث تخلفت بعض القوانين عن نظيراتها التي كانت تطبَّق في الأردن قبل أكثر من خمسين سنة.

انطلاقاً من هبّة نيسان 1989 وحتى إقرار قانون الصوت الواحد 1993 بعد مصالحة وطنية بين الحكومة وممثلي قوى المعارضة وفعاليات المجتمع الأخرى، جاءت في إطار الميثاق الوطني، وإلغاء الأحكام العرفية، وعودة الحياة النيابية بعد تعطيلها أكثر من عشرين عاماً، جاء قانون الصوت الواحد ليكون باكورة التراجع عن الانفتاح الذي لم يطل عمره. وقد تمكنت أحزاب كانت تسعى إلى إسقاط النظام في تلك الفترة القصيرة، وبخاصة الحزب الشيوعي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، من إيصال أعضاء فيهما إلى مجلس النواب، وبالتعاون مع نواب آخرين، تم تفعيل قانون محاكمة الوزراء، وتمت محاسبة وزراء ورئيس وزراء في تسع قضايا فساد في ذلك البرلمان.

في خضم ذلك التحول، تم اجتراح نهج رسمي يستند إلى تعديل دستوري أقر العام 1984 مكّن الملك من حل البرلمان، ما أتاح المجال أمام الحكومات إلى مراكمة قوانين مؤقتة لم تعمل البرلمانات المتعاقبة على مناقشتها.

ورغم أن تعديلات أُدخلت على القانون أُقرت العام 2001، ومنها خفض سن الانتخاب من 19 إلى 18 عاماً، وإشراك القضاء في مراقبة الانتخابات، إلاّ أن تلك كانت تعديلات طفيفة لم تغير في العيب الأساسي الذي يشكل صلب القانون الحالي، وهو مبدأ الصوت الواحد.

قانون الاجتماعات العامة سجّل تراجعاً كبيراً عن قانون العام 1953 الذي كفل حق الاجتماع للأفراد

يشكل قانون الاجتماعات العامة أحد أبرز أشكال التقييد، على الإطلاق، للمجال العام، حيث تبدي وزارة الداخلية، بعد الاستشارة الأمنية، موافقتها أو عدم موافقتها على أي نشاط.

هذا القانون غذّى تصوراً لدى العديد من المعنيين بالشأن العام في البلاد بأنه عامل أساس في المشاركة أو الإحجام، وبخاصة بما يتعلق بالنشاطات التي لا تحظى في الغالب بمباركة «الداخلية».

قانون الاجتماعات العامة سجّل تراجعاً كبيراً عن قانون العام 1953 الذي كفل حق الاجتماع للأفراد، وحصر الأمر في مجرد إشعار الجهات المختصة بذلك مسبقاً.

القانون ساري المفعول، الذي صدر مؤقتاً ضمن حزمة قوانين أصدرتها حكومة علي أبو الراغب في أثناء حل البرلمان العام 2001، وصادق عليه البرلمان العام 2004، اشترط الموافقة الخطية المسبقة من الحاكم الإداري.

شكّل قانون الاجتماعات العامة أحد أبرز أشكال التقييد على الإطلاق للمجال العام

القانون صدر بعد أسبوع فقط من حكم أصدرته محكمة العدل العليا أقرّت فيه بعدم دستورية ما قام به محافظ العاصمة، عندما منع حزب جبهة العمل الإسلامي من إقامة اعتصام جماهيري بمناسبة ذكرى إحراق المسجد الأقصى العام 2001، إذ قالت المحكمة في قرارها إنه «لا يوجد في قانون الاجتماعات العامة رقم 53/60، وكذلك في قانون الأحزاب السياسية رقم 92/32، ما يخول محافظ العاصمة إصدار أي قرار بالموافقة أو الرفض».

قانون الأحزاب الذي صدر العام 1992 يحمل هو الآخر سمة التراجع، القانون الأول صدر العام 1955، لكنه جُمّد في عهد حكومة إبراهيم هاشم بعد سنتين من صدوره، وهو تجميد استمر إلى العام 1992، حين أقر قانون الجديد في إطار التحول الديمقراطي، في عهد حكومة زيد بن شاكر، ولم يختلف في مواده عن قانون العام 1955 من حيث اشتراط عدم التمويل من جهات أجنبية وعدم مخالفة الدستور، لكنه رفع عدد المؤسسين من عشرة في القانون القديم إلى خمسين شخصاً.

الردّة الأكبر شهدها قانون العام 2007، الذي رفع عدد المؤسسين إلى 500، واشترط إقامتهم الدائمة في خمس محافظات، على الأقل، بأعداد يحددها القانون. ورغم أن قانون العام 2007، رصد دعماً مقداره 50 ألف دينار لكل حزب، إلا أن بنود الإنفاق لم تشمل تغطية الحملات الانتخابية، كما أنها ساوت بين الأحزاب في تلقي الدعم المالي بصرف النظر عن حجم الحزب وفعاليته على الساحة أو تركيبة أعضائه ونشاطاته. من القوانين الأخرى التي شكلت ما يمكن عدّهُ ردة، قانون المطبوعات والنشر. القانون المعمول به حالياً أحد سبعة قوانين صدرت ما بين العامين 1953 و2007، ويمكن عدّ القانون الأكثر ليبرالية من بينها هو قانون العام 1953 وقانون 1993؛ الأول صدر بعد سنتين من صدور الدستور الأردني، والثاني في إطار التحول الديمقراطي الذي شهده الأردن بعد العام 1989، وهو قانون ساهم، بشكل كبير، في ازدهار الصحافة ونشوء العديد من الصحف اليومية والأسبوعية، كما أنه استجاب جزئياً للمطالب التي برزت آنذاك بتقليص نفوذ الحكومة في الصحف، وذلك عندما قرر أنه لا يجوز أن تزيد مساهمة الحكومة على 30 في المئة في أي صحيفة، ولكن البند لم ينفّذ، وجاء قانون العام 1997 ليلغيه.

الانتقادات الواسعة لقانون 1997 قادت إلى تعديلات أدخلت على قانون العام 1999، إذ تم تخفيض رأس المال للصحف غير اليومية من 100 ألف دينار إلى 50 ألف دينار. وكفل حق المطبوعة في إبقاء مصدر الخبر سرياً، في حين كان يمكن إجبار المطبوعة على غير ذلك بأمر من المحكمة.

قانون الجمعيات الذي أُقر العام 1966، لم يكن مثالياً، فالجمعيات غير المرخصة تعرّض أعضاءها للملاحقة الجنائية والحبس لمدة عامين، كما أن للوزير حق رفض طلب التسجيل «وفقاً لما يراه مناسباً» دون إبداء الأسباب، وله حل الجمعية إن رفضت السماح لممثلي الوزارة حضور اجتماعاتها، أو الدخول للتفتيش في أي وقت.

الناشط الحزبي فاخر دعاس، يرى أن «القوانين الناظمة للعمل العام شكلّ من أشكال الأحكام العرفية»، فهي تعطي الحاكم الإداري السلطة المطلقة في الموافقة على عقد أي نشاط أو الرفض دون إبداء الأسباب، «فيما الأصل أن يكون دور الحاكم الإداري توفير الأمن لتلك النشاطات» كما يقول.

دعاس يرى أن اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية «وادي عربة»، هي السبب وراء تقييد الفضاء العام، كون تلك الاتفاقية لا تحظى برضا شعبي.

دعاس: اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، هي السبب وراء تقييد الفضاء العام

الناطق الرسمي باسم حزب جبهة العمل الإسلامي جميل أبو بكر، قال لـ«**السجل**»: إن القوانين الناظمة للعمل العام في البلاد هي «قوانين منع» وليست «قوانين تنظيم» وهي حسب تعبيره «سيف مُسلط على القوى الاجتماعية».

يستذكر أبو بكر أكثر من عشر فعاليات للحزب تم منعها بقرار من الحاكم الإداري في أكثر من موقع، ويرى أن «قانون الانتخابات وقانون الوعظ الإرشاد وغيرهما من القوانين تعمل على تضييق المشاركة في العمل العام». ويؤكد أن «هذه القوانين مكّنت النظام السياسي من إصدار القرارات دون مشاركة الناس». أبو بكر يرفض مقولة إن «حزب جبهة العمل الإسلامي أخذ الأرض»، بعد الانتخابات البلدية والنيابية الأخيرة، ويؤكد: «عقدنا العديد من الفعاليات، وأعلنّا رفضنا لنتائج تلك الانتخابات، بالانسحاب من انتخابات البلدية وإعلان موقفنا من الانتخابات النيابية».

القوانين الناظمة للعمل العام في البلاد سيف مُسلط على القوى الاجتماعية

منظمة **هيومن رايتس ووتش** أشارت في تقرير لها صدر العام 2007 إلى دراسة كان الباحث كريم البيار أجراها العام 2005 شملت قوانين منظمات المجتمع المدني في عشر دول عربية، وصف فيها القانون بأنه واحد من «أقدم القوانين العربية وأكثرها تعسفاً». بدلاً من أن يأتي مشروع القانون الجديد خطوة إلى الأمام، فإنه تمادى في التقييد عندما منع الجمعيات من الانخراط في أنشطة «سياسية أو طائفية أو دينية»، ومنعها من إنشاء فروع لها، كما أنه أعطى الوزارة الحق في أن «تنتدب أياً من موظفي الوزارة للإشراف بشكل دائم على أنشطة أي جمعية أو اتحاد في المجالات الإدارية والمالية، وذلك بوصفه مشرفاً أو مديراً». القانون الذي أثار جدلاً كبيراً شاركت فيه منظمات محلية ودولية، واستدعى انتقادات دولية، جعل منظمة **هيومن رايتس ووتش** تطالب بربط المنح والقروض المقدمة للأردن بمدى التقدم في احترام حقوق الإنسان. وسيُعرض القانون قريباً على مجلس النواب. ناشطون يقولون إنه ليس مُرْضياً، وإنهم بصدد حشد جهودهم لإعاقته.

يتساءل الكاتب جو ستورك عما إذا كان العديد من منظمات المجتمع المدني في الأردن التي تزعم أنها تقوم بحماية حقوق الإنسان وتروجها، قد أضاعت الفرصة للدعوة إلى مزيد من الحماية لأنها لا تعرف، أو أنها لا تولي المشاركة في صوغ سياسات حقوق الإنسان في البلاد، أيَّ اهتمام.

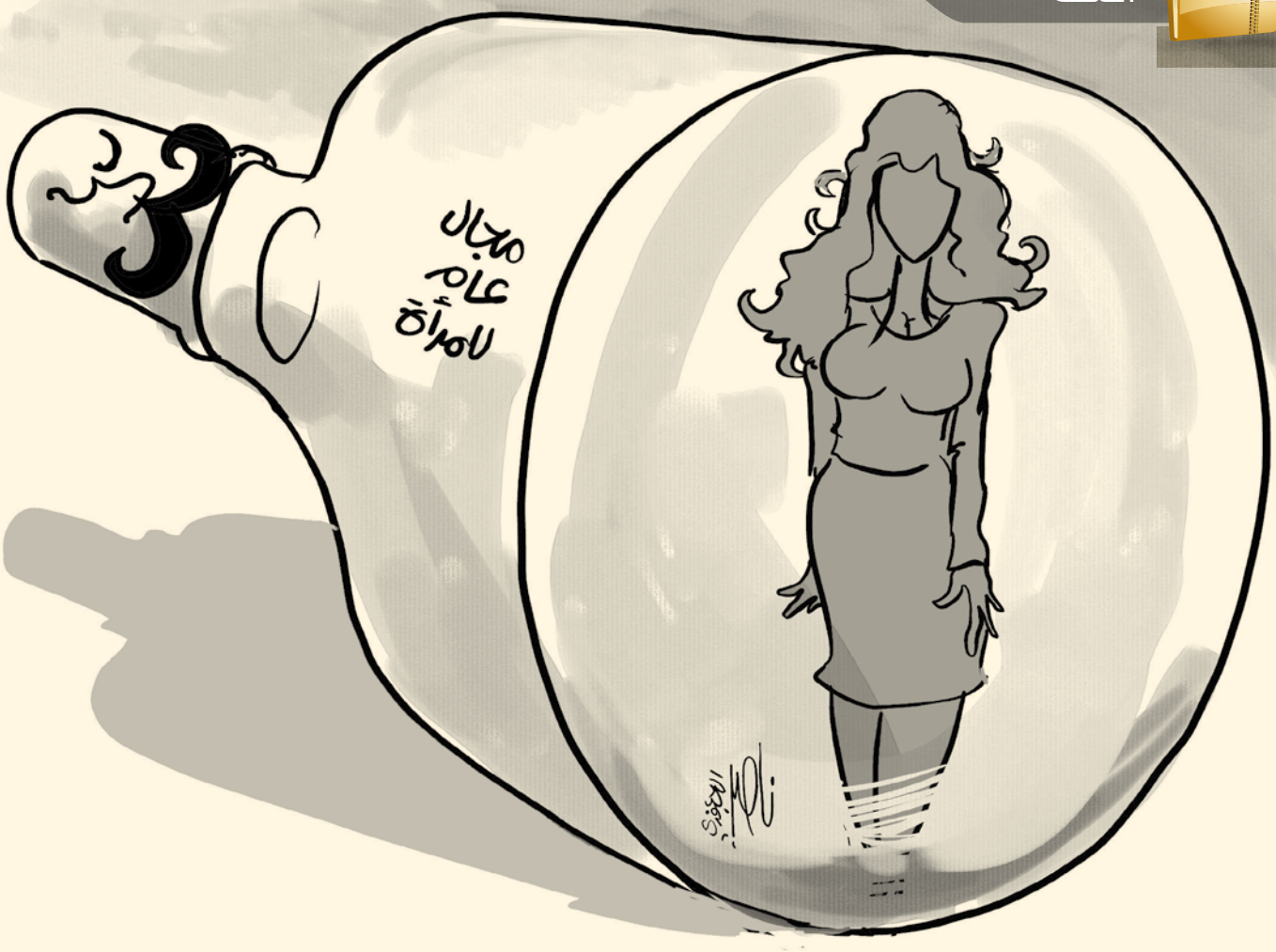

نصف المجتمع على الهامش

أنصار التغيير شركاء أيضاً في تغييب المرأة

يعرّف الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس، الفضاء العام بأنه «الحيز الذي يتفاعل فيه أفراد المجتمع المدني، ويسهمون من خلال تفاعلهم في تكوين رأي عام قوي ومؤثر بحيث يجعلهم مشاركين في صنع القرار، وتشكيل سياسات الدولة». هذا الفضاء، يقول هابرماس، إنه يجب أن تتوافر فيه «حرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحرية المشاركة في النقاشات».

دلال سلامة

ثمّة سؤال مُثار حول مدى الحضور أو الغياب النسائي، وإلى أي مدى ينفتح الفضاء العام في الأردن أمام النساء، وإلى أي حد، يمكن عدّهن مشاركات في صنع القرار، وصياغة السياسات؟ تذكر الأرقام الرسمية أن الإناث يمثلن 48,5 في المئة من تعداد السكان، وما نسبته 52,6 من عدد الملتحقين بالجامعات الأردنية، لكنهن لسن حاضرات في الفضاء العام بما يكافئ أعدادهن، ولا مستوى تعليمهن، كما تقول ناشطات، ويوافق على أقوالهن أكاديميون وعلماء اجتماع.

النقابات المهنية ربما كانت النموذج الأوضح دلالة على هذا الاستنتاج، فهذا الوسط الذي يتسم بمستوى عال من النشاط، لا تحظى فيه المرأة بحضور ملحوظ، إذ يبلغ مجموع المنتسبين للنقابات المهنية نحو 160 ألف منتسب، تمثل النساء منهم زهاء 28 في المئة. ومع ذلك، فإن المجالس النقابية لا تضم في عضويتها سوى 6 نساء فقط من أصل 123 عضواً؛ 3 منهن في مجلس نقابة الممرضين، و3 أخريات يتوزعن على مجالس الصحفيين والفنانين والصيادلة. هنا لا بُدّ من الأخذ في الحسبان ما تقوله عضو مجلس نقابة الممرضين كفاية الداوود، من أن قانون النقابة يقضي بوجوب أن يكون هناك عضوان في المجلس عن قسم القبالة، وبالنظر إلى أن القبالة في الأردن مهنة مقتصرة على النساء، فهذا يعني أن

هناك مقعدَين محسومان للنساء في كل دورة.

ناشطات خضن تجربة العمل النقابي يرين إن النساء لا يحظين بفرص متكافئة لخوض التجربة. المحامية سميرة زيتون، التي كانت مع إميلي بشارات الوحيدتين اللتين وصلتا في دورات سابقة إلى عضوية مجلس نقابة المحامين، تقول إن القيود المفروضة على المرأة تحد كثيراً من فرصتها في النجاح كنقابية. «العمل النقابي شاق»، تقول زيتون، «ويحتاج إلى وقت وجهد لا تستطيع توفيره امرأة تقع على عاتقها، إضافة إلى أعباء مهنتها، أعباء المنزل والأطفال إن كانت متزوجة، وفي ظل ثقافة ترى أن المنزل والأطفال مسؤولية المرأة في المقام الأول». زيتون التي تعترف أن ما ساعدها على خوض التجربة هو كونها غير متزوجة، وليس عليها القيام بالأعباء التقليدية للنساء، تشير إلى عوائق مجتمعية تقف أمام المرأة؛ «الطبيعة المحافظة للمجتمع لا تتيح للمرأة حرية حركة تتيحها للرجل، فالرجال يلتقون في المضافات ومجالس العزاء والأفراح ودعوات العشاء والغداء، ما يتيح لهم تكوين شبكة علاقات اجتماعية تشكل في ما بعد قاعدة انتخابية لهم، في حين تنحصر المرأة في دائرة ضيقة».

تستعيد زيتون في هذا السياق حادثة وقعت معها عندما توجهت إلى اجتماع انتخابي في إحدى المحافظات، وقد ضم الاجتماع نحو 400 رجل كانت هي المرأة الوحيدة بينهم. «في هذه المحافظة هناك 70 محامية لم تحضر منهن واحدة، كما أن أحداً من الحاضرين لم يحضر معه زوجة ولا أختاً ولا ابنة، كان هذا واحداً من أشد المواقف إحراجاً لي في حياتي».

ليس يبدو أن حضور المرأة في الحياة الثقافية أحسن حالاً، فهناك 70 كاتبة تقريباً، من أصل 650 كاتباً هم مجموع أعضاء الهيئة العامة لرابطة الكتاب الأردنيين، وصلت واحدة منهن فقط إلى الهيئة الإدارية الأخيرة.

الإناث يمثلن 48.5 في المئة من تعداد السكان، لكنهن لسن حاضرات في الفضاء العام بما يكافئ أعدادهن

فالوسط الثقافي، كما تقول الكاتبة سامية العطعوط، هو في النهاية انعكاس للمجتمع: «من الطبيعي أن يكون المشهد ذكورياً في طابعه العام». العطعوط التي تشير إلى أن حضور النساء في الفعاليات الثقافية أقل كثيراً من حضور الرجال، تعطي كمثال ملتقى السرد العربي الذي عقد العام الماضي، حيث شاركت 8 كاتبات من أصل 45 كاتباً شاركوا في الملتقى.

العطعوط تقول مع ذلك، إن المشهد «يسير نحو انفراج، ذلك أن التمثيل القليل للنساء سببه أنهن لم يخرجن إلى الحياة العامة إلا منذ عقود قليلة، في حين راكم الرجل تجربة كبيرة في المشاركة».

المضافات جزء أساسي من الفضاء العام، لكنها أماكن تغيب عنها النساء

«الأمر مرتبط بالجغرافيا»، هذا ما تشير إليه المخرجة السينمائية سوسن دروزة، فـ«النهج المحافظ أقل حدة في عمان الغربية، حيث المجتمع أكثر انفتاحاً، والعائلات توفر نسبة أعلى من التمكين الذاتي للنساء فيها». دروزة التي بدأت عملها العام 1989، وتجولت في مناطق المملكة المختلفة، تقول إنها لم تواجه معوقات في تجوالها حتى في المناطق النائية، ولكنها، كما تقول، لا تُعَدّ نموذجاً. «ربما كان للأمر علاقة بالكاميرا، لأن لها كما يقولون سحراً».

عامل الجغرافيا الذي ذكرته دروزة حدد علاقة المرأة بالمقاهي، التي تمثّل مفردة أساسية في الفضاء العام في أي بلد، وفي بعض البلدان شكلت نواة للتغيير.

جميع من التقتهن «**السجل**» أجمعن على أن ارتيادهن للمقاهي مرتبط بالمنطقة التي يقع فيها المقهى، فهن يذهبن فقط إلى مقاهٍ في عمان الغربية. أسيل 32 عاماً، تقول إنها تشعر أنها حرة فقط في هذه الأماكن: «رواد هذه الأماكن كل منهم منشغل بنفسه، فأجلس على راحتي، لا أشعر أنني مراقبة، كما هو الحال في أماكن أخرى في بعض مناطق عمان الشرقية أو ضواحي عمان».

تثني على كلامها عالية، 28 عاماً، التي تقول إن ارتياد النساء للمقاهي ما زال، في أوساط معينة، أمراً مستهجناً وخارجاً عن المألوف. وفي كثير من الأوساط هناك «شك في أخلاق» مرتادات هذه الأماكن، ما يجعل من الذهاب إلى مقهى في بعض الأماكن تجربة سيئة. «ذهبت أكثر من مرة إلى هذه الأماكن مع أصدقاء، وكنت ألاحظ أن الرواد الآخرين يواصلون التحديق فيّ، وفي إحدى المرات كنت مع صديقاتي وعندما طلبنا أرجيلة تحولت النظرات إلى تلميحات بذيئة».

إيميليا 53 عاماً، إيطالية متزوجة من أردني، وتقيم في عمان منذ 24 عاماً، تلاحظ باستغراب الطريقة التي انقسمت فيها المقاهي في الأردن؛ مقاهي المناطق المترفة المنفتحة اجتماعياً وتوفر للنساء جواً مريحاً، ومقاهي المناطق الشعبية الطاردة للنساء. إيميليا ترى أن هذا «ليس عدلاً»، في إيطاليا ارتياد المقاهي يشكّل جزءاً من حياتها اليومية، وهي حَرمت من ذلك لأنها، بخلاف الكثير من الأوروبيات المتزوجات من أردنيين، متزوجة من «أردني فقير». إيميليا ترى أن النساء في أحيان كثيرة «يتصرفن بضعف، وينسحبن بسهولة»، وتروي في هذا السياق قصة جرت معها حين كانت ذات مرة بصحبة ابنتيها في مجمع للباصات، وقررت أن تجلس في مقهى كل مرتادوه من سائقي الباصات والعمال، في الحال بدأت التعليقات البذيئة التي تمسها وابنتيها المراهقتين: «لم أسكت، قمت إلى هؤلاء الأشخاص، وتشاجرت معهم، وصاحب المقهى وقف إلى جانبي وطلب منهم المغادرة». وفي رأيها كانت هذه معركة كسبتها، لأنها عادت إلى هذا المكان أكثر من مرة، ولم يضايقها بعد ذلك أحد.

المضافات أو دواوين العائلات في الأردن جزء أساسي من الفضاء العام، لكنها في الغالب أماكن تغيب عنها النساء، رغم أنها تشهد، في أحيان كثيرة، اتخاذ قرارات مؤثرة، منها مثلاً اختيار المرشح الممثل للعائلة في المجلس النيابي أو البلدي.

تمثل النساء 28 في المئة من المنتسبين للنقابات، إلا أن المجالس النقابية لا تضم في عضويتها سوى 6 نساء فقط من أصل 123 عضواً

أماني 27 عاماً، تعمل معلمة، وتقيم في واحدة من قرى الشمال، تقول إن الرجال قبيل الانتخابات يجتمعون في المضافة للاتفاق على المرشح، وتجري مناقشات طويلة قد تستمر أياماً طويلة، قبل أن يستقر المجتمعون على رأي، وتكون النساء غائبات تماماً عن المشهد. «لا يجتمعن مع الرجال في المضافة، لأنها محرمة عليهن، ولا يجتمعن وحدهن لنقاش الأمر، بل تصلهن الأخبار بعد انفضاض الاجتماع من أقاربهن الرجال، في النهاية يبلَغن باسم المرشح الذي استقر الاختيار عليه ليقمن بعدها بالتصويت له».

فضاء الأردنيين الإلكتروني

التكنولوجيا: أداة تقدُّم، وتخلُّف أيضاً

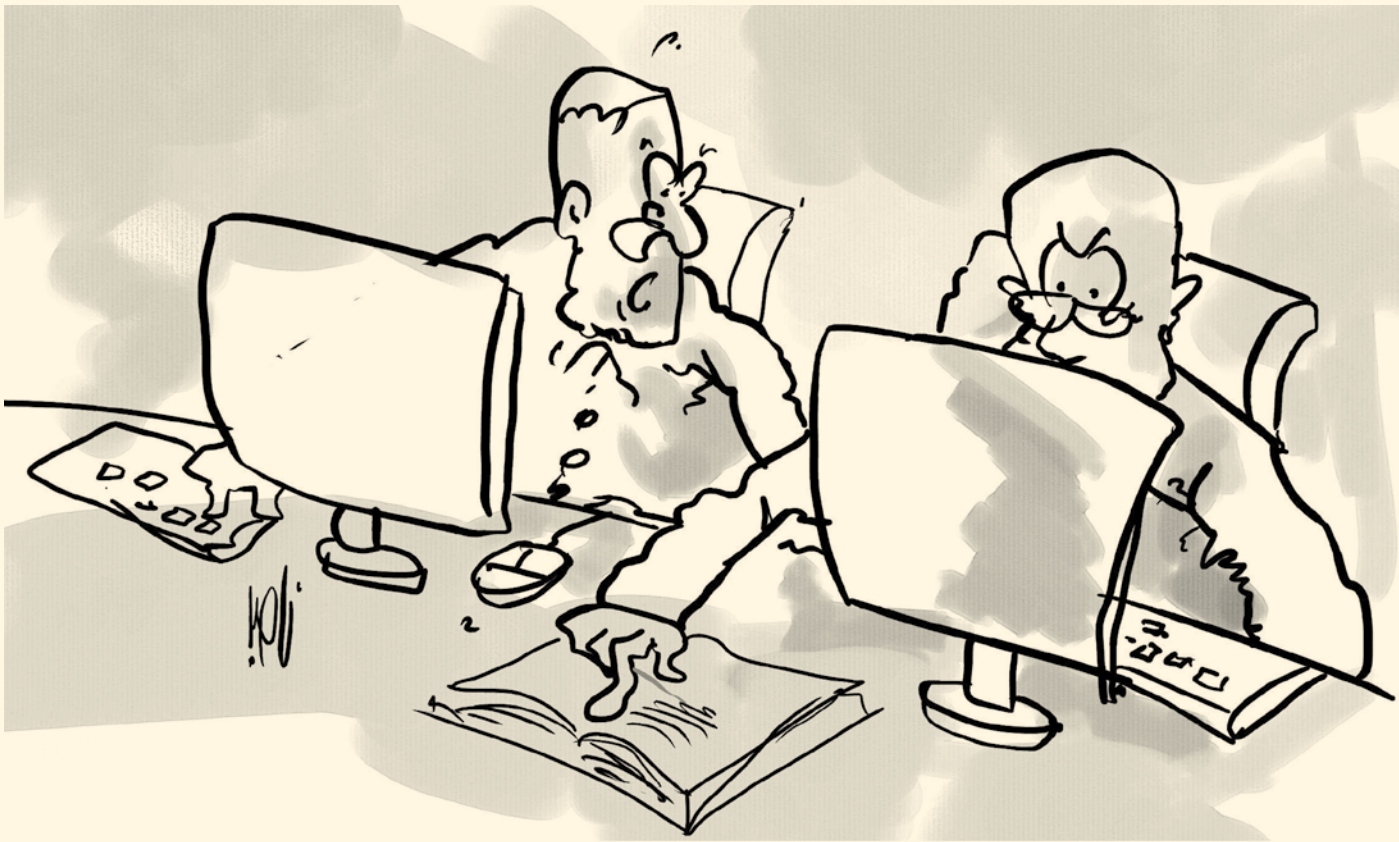

يا اخي لو موقع اليكسا برصد المواقع حسب المسبات بالتعليقات
كان موقعي بطلع الاول بالاحصاءات ..هيك مش عدل

فيسبوك، تويتر، مدونات، إيميل، يو تيوب، ومواقع إلكترونية تتيح لقرّائها التفاعل مع ما تعرضه وتبثّه، ومع بعضهم بعضاً.

هذه مكونات الفضاء الإلكتروني، الذي بدأ في السنوات الأخيرة يفرض نفسه بوصفه مكوّناً أساسياً من الفضاء العام في الأردن، فمقابل 5 في المئة تقريباً، ذكرت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أنهم يستخدمون الإنترنت في الأردن العام 2001، قفز الرقم إلى 36 في المئة العام 2009، وفقاً لدراسة أطلقت شركة الاستراتيجية للأبحاث والدراسات، نتائجها أوائل العام الجاري.

ليلى سليم

◄ الرقم الذي تضاعف أكثر من سبع مرات خلال ثماني سنوات، مرشح للوصول إلى 50 في المئة العام 2011، وفق خطة استراتيجية وضعتها هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

أرقام كهذه تعني أن قسماً مهماً من الأردنيين، قد زحف باتجاه هذا الفضاء الجديد نسبياً، والسؤال المطروح: كيف يتعاطى هؤلاء مع فضائهم الجديد هذا؟

أحداث عدّة أثارت التفاعل الإلكتروني بين الأردنيين بقوة هذا العام، يمكن عدّها مؤشراً يجيب عن السؤال.

أول هذه الأحداث هو العدوان الإسرائيلي على غزة، فقد شهدت ساحات الفضاء الإلكتروني حراكاً كبيراً، لم يقتصر على قيام الآلاف بالتعبير عن مشاعرهم تجاه العدوان، بل تعدى ذلك إلى استثمار إيجابي للإنترنت.

فقد قامت مجموعة من الشبّان والفتيات، باستغلال اليوتيوب، عندما قاموا بإنتاج وبثّ مجموعة من الأفلام القصيرة، وجّه فيها أردنيون من أعمار وشرائح مختلفة رسائل إلى الرئيس الأميركي أوباما، دعوه فيها إلى مساندة غزة.

في السياق نفسه، قامت محامية أردنية، هي ماري نزال، باستغلال **فيسبوك** لحشد ألف شخص في اعتصام جماهيري في شارع الثقافة.

في حين قامت أصحاب مدونة **حبر**، باستخدام مدونتهم للإعلان عن حملة لجمع تبرعات من أجل غزة، والترويج لها، واستطاعوا حشد 200 شاب وفتاة تقريباً، جمعوا خلال شهر واحد 6 آلاف دينار، وأكثر من 60 طناً من التبرعات العينية. في هذه الحملة، تعدّى الاستثمارُ الإيجابي للإنترنت حشدَ الناس لقضية غـزة، إلى «التقريب بين المتباعدين»، كما تقول مريم أبو عدس، واحدة من مؤسسي المدونة.

أبو عدس التي تعمل في «تطور»، مؤسسة مجتمع مدني، تقول إن الحملة كانت مثالاً على ما يمكن أن يقدمه الإنترنت، فمن خلاله تمّ جمع عدد كبير من الشبان القادمين من خلفيات اجتماعية وسياسية ودينية مختلفة، في مكان واحد، ليعملوا جنباً إلى جنب، الأمر الذي تحتاجه البلاد، حيث «يعيش الناس في ما يشبه الفقاعات، فالرجال منفصلون عن النساء، وعمّان الغربية منفصلة عن عمّان الشرقية، والإسلامي منفصل عن اليساري، وكل واحد من هؤلاء يلتقي، في الغالب، بالذين يشبهونه فقط، لهذا يحتفظ كلٌّ منهم بأفكاره كما هي». لكن عبر الإنترنت «بكبسة زر يمكنك التفاعل مع أشخاص مختلفين لم تكن لتلتقي بهم في حياتك العادية، تسمع منهم وتتقبلهم كما هم».

الإنترنت: حريةُ تعبير يرفعُ من سقفها حجبُ الهوية

«عجز المجتمع عن تقبل الرأي الآخر» هو ما يدفع هملر تايه، 22 عاماً، الذي يرتاد المنتديات الاجتماعية بشكل يومي، إلى أن يفعل ذلك باسم مستعار، فالإنترنت في رأيه لا يوفر لمرتاديه فقط سقف حرية أعلى بكثير من فضاءات التعبير التقليدية، لكنه يوفر أيضاً الحماية، بفضل إمكانية إخفاء الهوية. وهو أمر يؤكد عليه لؤي الجيوسي، 23 عاماً، الذي يقول إن الاتصال الإلكتروني أكثر تحريراً للمستخدم من أشكال التواصل التقليدية، مثل المقابلة الوجاهية والاتصال الهاتفي.

الحرية التي يوفرها حجب الهوية أسهم في نشوء مدونات اختفى أصحابها وراء أسماء مستعارة ليعبّروا عن أنفسهم بحرية. **I am freedom**، فتاة أردنية من إربد، 24 عاماً، تكتب عن كراهيتها لجوّ الإحباط والقمع الذي تعيشه في عائلتها: «كل يوم أفكر بالهرب أو الانتحار، وترْك هذه العائلة الفاشلة، والرافضة للتغيير في أي اتجاه إيجابي، وكل يوم يتضاءل تعلّقي بهم، حتى بأمي.. كل يوم أكون أقل عاطفة تجاهها وأقل شفقة على حالها».

في حين ينتقد شاب من عمّان في مدونته **رقصة الموت**، الانقيادَ وراء فتاوى الشيوخ: «أليس من الأفضل أن تؤدي عباداتك، وتكون علاقتك بربك نابعة من وازع داخلي من نفسك، من أن تنتظر قطيعاً لا يستأسد إلا على أفراده، ويحتاج دائماً لمن يقوده ويحركه؟».

أما **قصص من حياتي الخفية** فهي مدونة لأردني مثْلي، كتبَ في تعريف مدونته: «تحاول أن تشرح ما خشيتُ قوله طيلة سنوات مضت عن حياتي المثْلية، فهل تساعدني أصابعي؟».

هذا ما أتاح للكثيرين، بحسب رئيس تحرير موقع **البوابة** الإلكتروني محمد عمر، «فرصة للتعبير دون محاسبة أو خوف»، الأمر الذي جعل المدونات «ساحة لتحفيز النقاش حول الكثير من القضايا الحساسة، ومتنفساً لجماعات صغرى تطالب بحقوقها مثل مثليّي الأردن، الذين تجرأوا على التقدم بطلب تأسيس جمعية لهم».

لكن حرية التعبير المترافقة مع الحماية التي توفرها إمكانية إخفاء الهوية، التي سمحت بطرح قضايا حساسة، ومنحت كثيرين الجرأة للتعبير عن معتقداتهم، هي نفسها السبب في تحول الإنترنت، في أحيان كثيرة، إلى ساحة لممارسة «حرية غير مسؤولة»، كما يقول أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية سري ناصر، بحيث أصبح الإنترنت «أداة تحطيم لا بناء».

يتضح ذلك من السِّجال الذي دار حول قضية سحب الجنسية التي أثيرت خلال الفترة الأخيرة، فالتعليقات التي حفلت بها المواقع الإخبارية الإلكترونية، رأى كثيرون أنها كرّست الجهوية، وحوّلت هذه المواقع إلى ساحة حرب أهلية إلكترونية. هناك مثلاً أردني من شرق النهر يقول: «الأردن للأردنيين وبس. يا ريت يتم سحب الجنسيات من كل البلاجكة، يا ريت يسحبوها من تحت شواربهم»، فيرد عليه أردني من أصل فلسطيني: «بس رَبّي إنت شواربك يا عديم، إذا طلعنا بنخلّيلك العراقيين حبايبكم، وبتصيروا تلطموا زيهم».

في السياق نفسه، أثار خبر إغلاق مزارع للخنازير في البلاد بوفه إجراءً احترازياً ضد أنفلونزا الخنازير، تعليقات طائفية، مثل: «ما بربّي الخنازير إلا الخنازير»، أو «أقسم باللّه بننسى العالم وبنشتغل فيكو، إحنا في دولة إسلامية وبتربوا عنّا خنازير»، و«يجب على أهل الذمة احترام قوانين البلد الذي يعيشون فيه».

محمد عمر

ماري نزال

تعليقات المواقع الإخبارية: جهوية، عنف، وطائفية

أما أخبار مقتل الفتيات في جرائم الشرف، فأثارت تعليقات من مثل: «تسلم إيد النشمي»، و«اللّه لا يردها، بتستاهل»، و«الحمد للّه على كل حال، لسّاته في نخوة وشهامة».

رغم أن هذه التعليقات تجد، في الغالب، من يردّ عليها، إلاّ أن رئيس تحرير **الغد** موسى برهومة، يشير إلى أن ثمة «ميثاقَ شرف» يمنع المواقع الإلكترونية التابعة للصحف اليومية، من نشر التعليقات المشابهة، ويرى أن إفساح المجال لمن وصفهم بـ«الرعاع»، كي يقوموا بـ«تفريغ احتقاناتهم»، لا يدخل في باب حرية التعبير، «لأن التحريض على القتل، وإثارة النعرات الإقليمية والطائفية لا تقع تحت هذا البند».

الأردنيون في تفاعلهم داخل فضائهم الإلكتروني: إبداع ومبادرات وكسر للحواجز من جهة، وتكريس للجهوية والطائفية والعنف من جهة أخرى.

ناصر يرى أن الأمر ليس فيه تناقض، فالتكنولوجيا «ليست في حدّ ذاتها أداة للتقدم، والأمر يتبع الطريقة التي تُستخدم بها، ومثلما أن بإمكانها أن تقود إلى الأمام، بإمكانها أن تقود إلى الخلف أيضاً».

وعندك 4 قهوة سادة ونظام داخلي وورقة بيضا
لمحضر الاجتماع للرفاق ..قصدي الشباب على طاولة 5

لـم يشهد تـاريـخ المقاهي المحلية حدثاً أكثر أهمية من انعقاد المؤتمر الوطني الأول يوم 25 تموز/يوليو 1928، في مقهى حـمـدان، بعمّان بحضور 150 مـنـدوبـاً من الزعماء والشيوخ والمثقفين الذين انتخبوا حسين باشا الطراونة رئيساً لمؤتمرهم، وأصدروا ميثاقاً وطنياً للبلاد بُعيد دخول إمارة شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني.

المقاهي: أحاديث في السياسة على أغاني أم كلثوم

حسين أبو رمّان

بريشة علي الجابري

مقهى حمدان (سويّد)، أقيمت على سطح عدد من المحال التجارية عند نقطة التقاء شارع الشابسوغ بشارع الملك فيصل في قلب العاصمة عمّان، وكانت مبنية من الخشب والزينكو مع واجهة زجاجية واسعة، بحسب ما أفاد به الباحث فؤاد البخاري، من مواليد عمان العام 1936. يروي البخاري أن مقهى حمدان بقيت متميزة، إذ كانت ملتقى المثقفين والسياسيين والموظفين، يتابعون فيها الأخبار، ويتداولون في الشؤون العامة، ويستمعون لأغاني الأسطوانات، ويقص الحكواتي فيها خلال السهرات الرمضانية حكايات أبو زيد الهلالي، وعنترة وغيرها.

المقهى اختفت مع افتتاح شارع الشابسوغ في بداية الخمسينيات، وأقيمت لاحقاً في مكانها مقهى «كوكب الشرق» التي ما زالت تفتح أبوابها في المكان نفسه.

وسط عمان، وبخاصة في شارع فيصل، وفي الشوارع التي تلتقي معه أو تلك القريبة منه، عرفت عمّان العديد من المقاهي من أهمها: مقهى السنترال، التي افتُتحت العام 1948 وتكشف من شرفتها كل شارع فيصل؛ ومقهى «الجامعة العربية» المطلة على شارع الملك طلال والجامع الحسيني، والتي افتُتحت العام 1947، واتخذت من جامعة الدول العربية التي كانت تأسست حديثاً اسماً لها. وهناك أوجه تشابه كبيرة بين المقهيين من حيث طبيعة الموقع، وكذلك الجمهور الذي يتردد عليهما، وبخاصة الموظفون والمعلمون والمثقفون والسياسيون، بحسب ما يذكر البخاري، وزكي عبد المنعم، مدير مقهى السنترال الذي شرح لـ«**السجل**» في لقاء سابق معه أن المقهى أخذت تؤدي في السبعينيات خدمة استلام الأمانات القادمة من الضفة الغربية، ثم أصبحت حتى أواخر الثمانينيات مكاناً مفضلاً للقاء طلبة من الضفة الغربية في الجامعات الأردنية.

في العام 1957، تم تحويل مبنى في شارع فيصل من دار سينما كانت تحمل اسم سينما الفردوس إلى مقهى العاصمة. تحولت المقهى في وقت لاحق إلى ما يشبه ملتقى للمثقفين، حيث كان من روادها: رسمي أبو علي ومؤنس الرزاز. وقد أُغلقت في العام 1995. وتحوّلت إلى مقهى بلاط الرشيد بديكورات جديدة، وقد رثى أبو علي هذه المقهى في مقالة له تحدث فيها عن ظاهرة إغلاق شرفات المقاهي الشعبية في وسط العاصمة تباعاً، كما رثى الرزاز هذه المقهى في مقالة نشرها في صحيفة **الرأي**.

العام 1957، شهد إقالة حكومة سليمان النابلسي وفرض الأحكام العرفية ومنع الأحزاب

السياسية، ما زاد الرقابة الأمنية على الأماكن العامة، بما في ذلك منع الاستماع إلى محطة «صوت العرب» في القاهرة.

أما التطور الرئيسي الذي وقع في الدور العام للمقاهي بعد ذلك، فهو التوجه نحو إقامة مقاهٍ «برجوازية» الطابع، باتت تحمل مسمى «كافيه»، ترتادها العائلات، وكذلك الشبان والفتيات في المناطق «الراقية» من العاصمة، ثم في محيط الجامعات الرسمية، وبخاصة الأردنية في عمان، واليرموك في إربد.

بلدية عمان (وسط)، مقهى حمدان (أعلى اليسار). من مجموعة فؤاد البخاري 1940

العمد: الراديو كان سيد الموقف في مقاهي السلط

في مدينة السلط، شكّلت المقاهي متنفساً مهماً للموظفين والمعلمين والمثقفين والطلبة الخريجين في الأربعينيات والخمسينيات وما بعدها، ومكاناً لتداول الشأن العام الاجتماعي والسياسي، فتحولت المقاهي مصدراً من مصادر المعرفة، بالنظر لما يرويه بعض روادها عما سمعوه أو اطلعوا عليه في بلدان أخرى.

المؤرخ هاني العمد رسم لـ «**السجل**» لوحة تقريبية عن رواد المقاهي الرئيسية في تلك الحقبة. يرى العمد أن المقهى الأقدم والأكثر شهرة هي مقهى «نويران» التي كان يرتادها كبار الموظفين الذين دخل بعضهم النيابة والوزارة أمثال: عبد الحليم النمر، وصالح المعشر. وكانت أحاديث رواد هذه المقهى التي تقع بجوار منطقة «السرايا» وسط المدينة، تتناول وضع الحكومات وحرب 1948 وتداعياتها.

مقهى العاصمة في عمّان تحوّلت إلى ملتقى للمثقفين

أما المقهى التي نالت شهرة أكثر من غيرها خارج السلط، فهي مقهى أحمد، نسبة إلى أحمد المغربي، صاحبها الشاب الذي نجح في استقطاب فئة الشباب إليه من مثقفين وطلبة وخريجين. يعود تأسيس هذه المقهى إلى العام 1942، وقد افتُتحت في مدخل مدينة السلط في بناية لـ إميل الكرشة، أبرز رموز الحزب السوري القومي الاجتماعي في المدينة، قبل أن تُنْقَل منذ بداية الستينيات إلى مواقع أخرى، بحسب العمد.

كما انتقلت مقهى عادل، نسبة إلى عادل باكير، وهي من المقاهي الرئيسية، أكثر من مرة حتى استقرت في مدخل المدينة. اتسمت هذه المقهى منذ بداياتها بأنها مقهى العموم من الفئات الاجتماعية والعمرية المختلفة، يرتادها متقاعدون وموظفون وشبان.

ويشير العمد إلى أن الراديو بما يحمله من أخبار، كان «سيد الموقف». ويستثير أحياناً تعليقات فورية سلبية أو إيجابية على الأخبار. وكان لدى «نويران» بطارية احتياط يشحنها في عمّان، فيما كان المغربي يرفع صوت مذياعه أحياناً بقصد إشراك جيرانه في الجهة المقابلة في سماع أغاني أم كلثوم.

واشتهر في إربد منذ أواخر الثلاثينيات، مقهيان؛ «الكمال» لصاحبها مفلح السعد، و«المنشية» لصاحبها عادل سوسان (شامي الأصل)، بحسب ما يتذكر منصور السعد البطاينة، النائب السابق في مجلسَي النواب السابع والثامن (1962-1966). يروي البطاينة أن هاتين المقهيين كان يرتادهما الموظفون والمعلمون والناشطون السياسيون، وأن النقاش في الأمور العامة كان أمراً مألوفاً. وتحدث عن لقاءات في مقهى المنشية، جمعته مع محافظ إربد وقائد الشرطة، وكيف كانوا يناقشون احتياجات المنطقة من شوارع وخدمات. كما أشار إلى تردد نواب إربد آنذاك على مقهى المنشية، ومنهم إدريس التل، ونجيب ارشيدات.

ورداً على استفسار عن نوعية الفئات الاجتماعية التي كانت تتردّد على المقاهي، أوضح البطاينة أن من يرغب بدخول المقهى «لازم يكون معه فلوس». ما يفسر أنه في ذلك الزمان الذي لم تكن فيه النقود واسعة التداول بين الناس، كان الموظفون والمهنيون بفئاتهم المختلفة أبرز زبائن المقاهي.

ويبدو أن الثقل الكبير للبعثيين في منطقة إربد في أواسط القرن الماضي، كان له أثر مهم في تحفيز النخب على التداول في الشؤون العامة والسياسية في المقاهي وغيرها من الأماكن العامة. ويروي الكاتب، والدبلوماسي السابق، فالح الطويل، وقد مرّ في شبابه بتجربة الانتماء إلى حزب البعث، أنه «تحدّى» قائد منطقة إربد الذي مر بمقهى الكمال مع عدد من العسكر، قائلاً له: «نحن عندنا آراء سياسية، ونريد أن نعبّر عنها». ويستذكر الطويل: «لكن قائد المنطقة تجاهلني، ولم يُعِرْ كلامي أي اهتمام». ويضيف أن الشبان في إربد كانوا يلتقون في المقاهي، وبخاصة في الصيف، يتسلّون ويتحدثون في السياسة.

البطاينة: في إربد اشتهرت مقهى الكمال ومقهى المنشية

مدينة الكرك من بين الحواضر الأردنية في أواسط القرن الماضي التي «لم يكن لدى نخبتها ميل لتداول الأمور العامة في المقاهي». من أقدم المقاهي وأشهرها في الكرك مقهى «عودة اللّه»، بحسب المستشار العمالي السابق عبد الرحمن المجالي. يشبّه المجالي هذه المقهى بمقهى السنترال في عمّان من حيث تمتعها بموقع مطل وجذّاب، لكنه يؤكد أن المقهى الكركية كانت توفر فرص التسلية لفئات مختلفة من الموظفين والمعلمين والشباب، و«لم تكن جزءاً من المناخ الثقافي والسياسي».

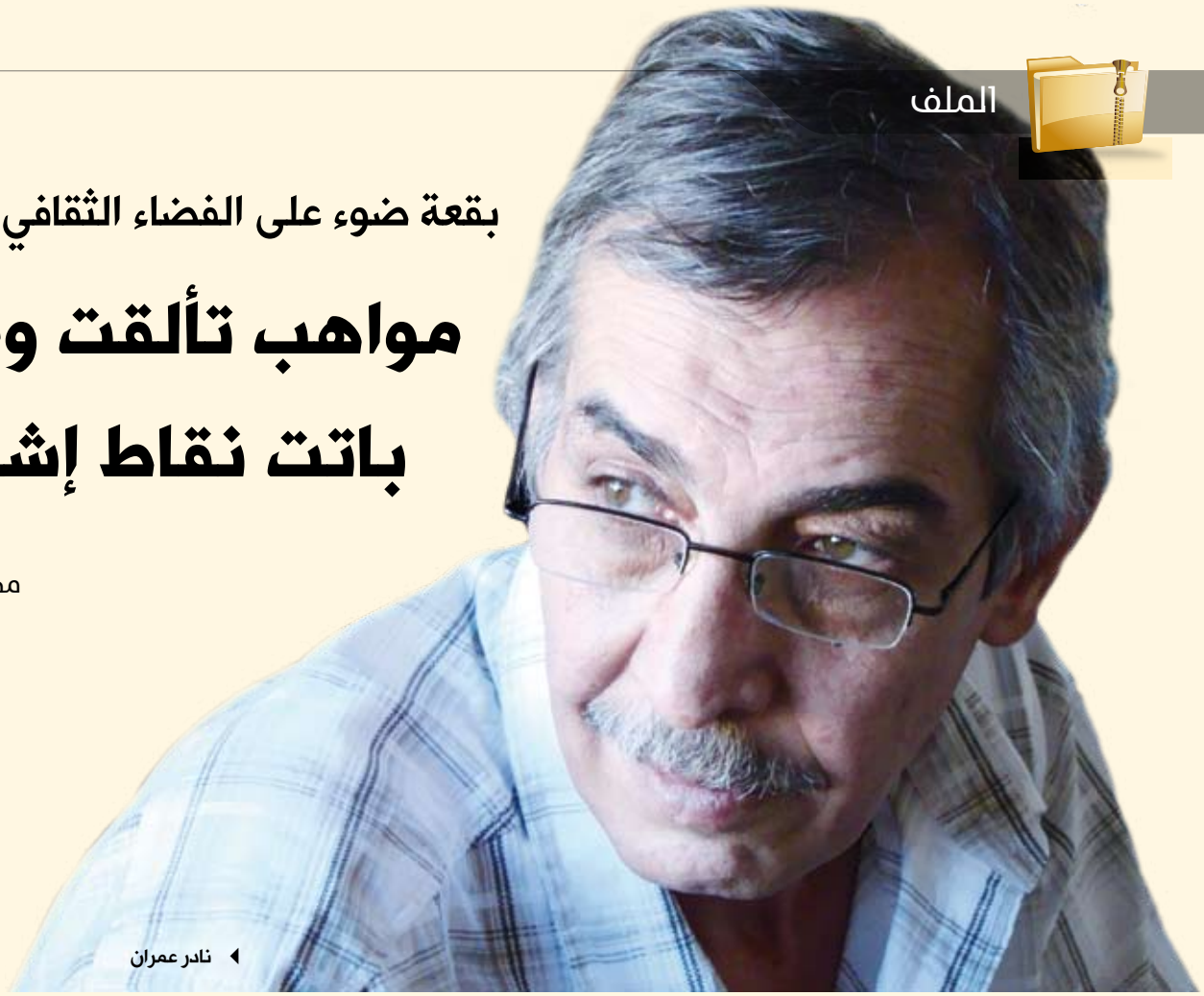

نادر عمران

بقعة ضوء على الفضاء الثقافي الخاص

مواهب تألقت ومَرافق باتت نقاط إشعاع

محمد جميل خضر

المغايرة والاختلاف، الأفق الجديد والفضاء الآخر، مفردات تشير بمجملها، إلى هاجس أساسي في عمل المبدع، أثناء انكبابه على مشروعه، تطويراً، وتحقيقاً لخصوصية ما، وتحركاً في مساحة مستقلة قد لا تنسف القديم والسائد، لكنها تعمل متحررة منه، ومنعتقة من سطوته الأبوية في كثير من الأحيان.

ليست مصادفة أن يتمكن فنان من طراز طارق الناصر، على سبيل المثال، من «فرض اسمه بقوة في طليعة كبار الموسيقيين العرب»، كما جاء في مدونة **بـرّه الشبابيك** المصرية، وأن يحشد حوله «قاعدة جماهيرية مصرية عريضة تهتف باسمه، وتتعطش لموسيقاه الخلابة، وتفتش بأثر رجعي عن إبداعاته السابقة».

في هذا الإطار المتعلق بالبحث عن فضاء خاص ومستقل، فإن الناصر يعدّ من أبرز رواد حركة التجديد في الموسيقى العربية المعاصرة. وهو موسيقي ومؤلف وموزع وملحن، ترك بصمة واضحة على الموسيقى التصويرية للأعمال والمسلسلات الدرامية العربية منذ بداياته العام 1993، ونقل تلك الموسيقى إلى فضاءات أرحب.

بدأت شهرته مع مسلسل «نهاية رجل شجاع»، الذي أخرجه نجدت أنزور عن رواية لحنا مينه، ومن ثم مسلسل «الجوارح». ومنذ ذلك الحين تبيّن الناصر نهجه في الخروج من الأشكال الثابتة للموسيقى العربية والشرقية التي اقترنت لفترة طويلة من الزمن بالشعر والغناء وبقوالب موسيقية محددة، ليختطّ بذلك أسلوبه الخاص والجديد في التأليف والتوزيع الموسيقي.

الإنجاز الأهم في مسيرته المغايرة، هو تأسيسه، نهاية الألفية الثانية، مع مجموعة متميزة من موسيقيين شبّان، فرقة «رم» التي اشتهرت باسم «رم- طارق الناصر»، فصارت تُعرف باسمه وأصبح يُعرف باسمها.

استقت «رم» محصولها المعرفي في حقل الموسيقى من الموروث الموسيقي المحلي والعربي المختلف، ومن اطلاعها على التجارب الموسيقية العالمية. واعتمدت في صياغتها لهويتها الموسيقية على بحث الناصر وتجريبه المستمرَّيْن في الموسيقى.

وخلال مسيرة ممتدة على مساحة 11 عاماً، وصلت مشاركات المجموعة نحو 132 عرضاً في مهرجانات ثقافية وفنية محلية وعربية وعالمية.

تبقى «رم» بالنسبة للناصر تجربة مختلفة ومساحة موسيقية حقيقية خاصة به، يتعامل معها دون محددات العمل التقليدية عند تأليف الموسيقى التصويرية وتوزيعها، يتجلى ذلك في العروض الحية للمجموعة بقيادة الناصر، إذ يصبح للموسيقى حضور آخر مختلف عن أي تسجيل.

ضمت «رم» خلال تجربتها حتى الآن 72 موسيقياً أردنياً امتزجوا بها وواكبوا تطورها، وغادرها بعضهم واستمر بعضهم الآخر معها إلى اليوم.

أما الفنان والمؤلف الموسيقي طلال أبو الراغب، فلم يحقق فضاءه الخاص إلا بعد سنوات من العمل المضني والمكابدة، وآلاف ساعات العزف والاستماع، ومئات الأعمال، وعظيم الصبر والجَلَد.

أبو الراغب يؤكد ذلك، ويرى أن البناء الذاتي المنهجي الطويل شرط أساسي لتحقيق مغايرة، وفرض هوية إبداعية مستقلة ومختلفة، وذات سمات خاصة بها.

وهو ما يفعله المبدعون والمتميزون في أي حقل. والمسألة بالنسبة له ليست مصادفة، وهي تتطلّب، إضافة للمهارة والموهبة، حصيلة معرفية غير قليلة، ورغبةً حقيقيةً بالتطور ورسم ملامح غير متكررة من الحضور والنبوغ.

ورغم ثقته بأداة قياس داخل أعماق المبدع،

فإن أبو الراغب صاحب التجربة الغنية، تأليفاً وتوزيعاً وتلحيناً، يفضّل الأخذ بأكثر من رأي في سياق الحكم على عمل ما من أعماله.

وهو يرى أن الفضاء الخاص يستحق كل هذا العَنَت، ويذهب إلى تحقيقه بحد ذاته، بعيداً عن توابعه من شهرة أو مال أو غير ذلك، وهذا كفيل بتحقيق سعادة داخلية عميقة لمن سعى إليه. وعن نفسه يقول: «أجد متعة في التحدي وفي التميز».

مساحة صغيرة يشغلها مسرح البلد، ويسعى لأن تكون متاحة للفنانين كافة

حقق أبو الراغب لنفسه مكانة، قد لا يكون أحد تعبيراتها سعة الانتشار والشهرة، لكن أبرز أركانها، إقرار أصحاب الاختصاص بتفوقه في ما أراد أن يتفوق فيه.

وكي يتحقق الفضاء على أحسن وجه، فلا بد من توافر شروط، غير تلك المتعلقة بالمبدع وحسن أدائه، كما يرى أبو الراغب؛ منها حسن التسويق، ووجود خطة إعلامية إعلانية شاملة ومدروسة، وتوافر ظروف ومناخات محيطة ملائمة.

معاينة آفاق فضاء خاص لا تقتصر على حقل الموسيقى، وقد تشكّل إدارةُ منبر خاص بالفنون على اختلاف أنواعها، إذا تميزت بالتجديد، وفي تحديدها طبيعة الجمهور الذي تستهدفه، نوعاً من أنواع البحث عن مغايرة، وعن فضاء خاص في إطار الفضاء العام.

وليست تجربة مسرح البلد، بإدارة رائد عصفور وسيرين حليلة، ولا تجربة غاليري «مكان» بإدارة علا الخالدي، ببعيدتين عن هذا السياق.

بعد سنوات من العمل في الثقافة والفنون في بيروت وعمّان، وأحاديث طويلة مع فنانين ممارسين، ورغبة في الانغماس بالموسيقى والعروض الأدائيّة، أسست علا الخالدي «مكان» في جبل اللويبدة، ليكون مساحة مفتوحة للفنون؛ مساحة مختلفة وبديلة عن الرسمي والتجاري والمؤسسي، وتتميّز بالبساطة والتنوّع. افتتحت أبوابه في نيسان/إبريل 2003 بفريق عَمَل يتكوّن من فرد واحد. انطلقت نشاطاتَه بأمسيّة استضافت الموسيقيّة مكادي النحّاس وجمهور من 40 شخصاً.

وعلى هضبة تطل على الوسط التجاري لمدينة عمّان، بمحاذاة درج قديم يصل ما بين جبل عمان/ الدوار الأول ووسط البلد، تقوم دار سينما فرساي، إحدى الشواهد الثقافية على تاريخ مدينة عمان، وهي ما زالت تعمل بآلات عرضها القديمة لغاية الآن. في العام 2004 أعيدت تهيئتها لتصبح مساحة فنية متعددة الاستعمالات، لكي تساهم في إعادة تشكيل النسيج الثقافي ولإنتاج الأنشطة الثقافية والفنية المختلفة.

مساحة صغيرة يشغلها مسرح البلد، ويسعى لأن تكون متاحة للفنانين كافة؛ بخاصة الشبّان، كي يتمكنوا من تقديم فنهم والرؤى الجديدة التي يحملونها، بما يشكل خطّاً جديداً أو بديلاً في الفن المعاصر.

منذ تأسيسها قبل أكثر من ربع قرن، سعت فرقة الفوانيس المسرحية إلى تحقيق مغايرة على صعيد الفن المسرحي: شكلاً ومضموناً. وتحركت في فضائها الخاص مقدمة في سياق ذلك أعمالاً مسرحية عديدة، اعتمد بعضُها التجريبَ منهجاً جمالياً، واستفاد من الموروث الإنساني في حقل أبي الفنون، وبنى عليه وفق رؤى إخراجية لم تستكن للعادي، ورفضت المكرّس.

طارق الناصر

طلال أبو الراغب

بحسب رئيس الفرقة ومدير مهرجانها السنوي (أيام عمان المسرحية) المخرج نادر عمران، فإن ارتياد فضاء له خصوصيته ويؤسس لاستقلاليته، لا يعني اجتراح قطيعة نهائية مع التراكم الإنساني الممتد على مدى عشرات القرون من المسرح، لأن الفنون، كما يرى عمران، تختلف عن المنظومات الفكرية العقائدية، التي لا يستقيم وجود بعضها إلا بقطيعة جذرية مع سابقاتها.

والفن المسرحي يستند بالضرورة إلى جذور، كما يؤكد عمران، والمغايرة ينبغي أن تتم من داخل المعايير العامة، وأن تتحصّن بهدف جمالي أخلاقي أو فكري ما، ومن المفترض أن تراعي مساعي الاختلاف، في التجربة الإنسانية بعمومها، وأن لا تُبنى على فراغ.

الإدارة غير التقليدية، بحسب عمران، تحرص على إشاعة أجواء دافئة بين ضيوف المهرجان، عبر إقامة الملتقيات وحفلات التعارف والتبادل الفني والسهرات المتكررة طيلة أيام المهرجان، وعبر تنظيم جولات سياحية وترويحية داخل عمّان وخارجها، كجزء من تعريف الضيف بالبلد الذي جاء يقدم فيه عرضاً مسرحياً، كما تعمل الإدارة غير التقليدية على تثبيت أبجديات احترام العروض الفنية، مثل منع دخول الجمهور إلى أماكن العروض بعد بداية العرض، منعاً للتشويش على فريق العرض بفتح الأبواب وإغلاقها.

حقك على راسي.. ارجو ما اكون ازعجتك.. اذا ما بيضايقك انا وصلت... ممكن انزل هون؟؟

تعليمات «الشوفير»:

تفضّل اقعد قُدَّام!

أمجد ناصر

في ظهيرة تموزية حارقة كنت أقف وزوجتي أمام الفندق. لولا موعد غداء في بيت صديق ألحّ، بشكل مزعج، على حضورنا لما غادرنا بهو الفندق المكيف. إنها ساعة الذروة. الشمس تقف عمودية فوق الرؤوس. أخيراً توقفت سيارة أجرة. فتحتُ الباب الخلفي وصعدنا، زوجتي وأنا، نقطر عرقاً. لم تتحرك السيارة. كان السائق ينظر إلينا من مرآته. لم أفهم. أعدت التأكيد على العنوان الذي نقصده، فقد ظننت أنه لم يسمعني أول مرة. قلت له: في إشي؟ فقال: إيوه في. فقلت: شو؟ فقال وهو يوالي النظر إليّ من المرآة: تفضل اقعد قدام! أدركت لحظتها لِمَ لم يتحرك السائق. فقلت له: هذه زوجتي وهذا دفتر العائلة. أخرجت دفتر العائلة، فعلاً، من حقيبتي وعرضته عليه. لكن السائق لم يعره اهتماماً. فقال وهو يواصل النظر إليّ من المرآة: دفتر عائلة ما دفتر عائلة ما بعرف. بدك تقعد قدام ولا بتنزل من السيارة؟ الحرّ الشديد وإصرار السائق على أن أجلس بجانبه كادا يفقداني أعصابي. تعرف زوجتي فورتي العصبية وتخشى عواقبها. تعرف أيضاً أننا لن نجد سيارة أجرة بسهولة، فقالت لي تفادياً للأسوأ: روح اقعد قدام.

خطر لي أن الأمر يتعلق بزوجتي، التي لم يصدق السائق أنها زوجتي رغم أنني عرضت عليه إثباتاً حكومياً على صحة زعمي لا يرقى إليه الشك، ورغم أن كل شيء فينا يدل على أننا طاعنان في الزواج والأمومة والأبوة.

حاولت أن أحلل موقف السائق. تصرفه لم يكن وليد لحظة مزاجية سيئة. الأمر، إذن، يتعلق بعرف. بعادة. وبجلوسي إلى جانب زوجتي في المقعد الخلفي خرقت عرفاً واجتزت حدود «المتواضع» عليه في المدينة التي غادرتها في وقت لم تكن فيه سيارات الأجرة شائعة، ولا أعرف، بالتالي، التدبير المناسب لاستقلالها.

في زيارتي صيف السنة التالية لم أصحب زوجتي معي. ذهبت لزيارة أمي في مستشفى عسكري يقع على أطراف العاصمة. نسيت موقف العام السابق وعلى نحو أوتوماتيكي جلست في المقعد الخلفي. لكن السيارة لم تتحرك. نظرت إلى مرآة السائق الأمامية. رأيته ينظر إليّ. لم تكن عيناه بضراوة سائق العام السابق. لكن موقفه كذلك. قلت له، وأنا أنظر إليه في المرآة: شو الحكاية؟ فقال: أبداً. فقلت له: بدك تمشي ولا شو؟ فقال: مش أحسن تقعد قدام؟ فقلت: لأ، مش أحسن. فقال: ليش حضرتك منرفز؟ فقلت له: شي بينرفز. فقال: ليش لا سمح اللّه؟ فقلت: لأنو حضرتك ما بدك تتحرك إلا إذا قعدت قدام، وأنا ما بدي أقعد قدام، شو رأيك؟ فقال: على راحتك. وانطلقت السيارة. لم تكن كلمة «على راحتك» نهاية المطاف. لم يقبل السائق الشاب، على ما يبدو، أن ينتهي الأمر بانتصار سريع لصالح الراكب الذي خرق عرفاً متواضعاً عليه، أو ربما أراد أن يعرف طينة هذا الراكب الجريء الذي قرر، عن سبق إصرار وترصد، أن يجلس في المقعد الخلفي. بدا لي أنه لم يصادف وضعاً كهذا من قبل. نظر إلي السائق الشاب من المرآة وقال: واضح إنو حضرتك مش من هون. فقلت له: ماذا تعني بذلك. فقال: مش من البلد. فقلت له باقتضاب: لأ، من هون. فقال: أكيد مغترب. وافقته على استنتاجه. تباسُط الكلام بيننا وهدوء نبرته دفعاني لاستقصاء جذر مشكلة جلوس الراكب في المقعد الخلفي في بلادي التي غادرتها منذ زمن طويل. قلت له: أنا بعرف ليش بدك إياني أقعد قدام. فقال: ليش؟ فقلت له: لأنو راح تفكر إنك شوفير عندي. فوجىء بكلامي. واصلت: إنت شو بتشتغل؟ فقال: سائق تكسي. فقلت له: تقصد سيارة أجرة؟ فقال: مثل ما بدك. فقلت: لأ مش مثل ما بدي. أولاً كلمة شوفير مش عيب. هاي شغلتك، وظيفتك اللي بتعيش منها. وعشان هيك إنت شغّلت العداد من أول ما ركبت، يعني بلّشت تحسب الأجرة إللي راح أدفعها إلك. فقال: ولو، السيارة على حسابك. أخبرته أن الأمر ليس خدمة شخصية. فأنا لا أعرفه. ولا هو يعرفني. وأن ما بيننا تعاقد محدود. هو يوصلني إلى العنوان الذي أقصده، وأنا أدفع له مقابل ذلك أجرته، وبما أنني استأجرت سيارته لفترة من الوقت، وبما أنها مرخصة قانونياً على هذا الأساس، فمن حقي أن أجلس في المقعد الذي يريحني. صمت السائق الشاب. ظننت أنني فزت عليه بالضربة القاضية. ولكن قبل أن أهبط من السيارة نصحني أن لا أدخل في هذا الجدل مرة أخرى، فليس كل السائقين «متفهمين» للأمر مثله!

زرت بلاداً عربية عديدة. لم تصادفني مشكلة أين أجلس في سيارة أجرة. طبعاً لا يمكن أن تصادف المرء مشكلة من هذا النوع في الغرب أو الشرق. لكن في عاصمة بلادي لم يتحول العمل، على ما يبدو، إلى قيمة بحد ذاتها. إنه ما زال مرتبطاً بأخلاقيات ريفية، أو بدوية، متجذرة، بسياق اجتماعي كامل يحضر فيه اسم العائلة أو العشيرة أو المكان الذي تحدر منه أبوه وجده. العاصمة صارت غولاً عمرانياً وبشرياً، متاهة من الطرق والجسور والأنفاق و**المولات**، لكنها مع ذلك لم تستطع أن تمدن، حتى الآن، سكانها الذين يتحدر معظمهم من جذور فلاحية أو بدوية. لم تصهرهم في مرجل اجتماع المدينة وقيمها رغم كل مظاهر التقدم العمراني مادية الطابع. لا يأنف الرجل أو الشاب أن يعمل سائق سيارة أجرة، لكنه في الوقت نفسه يرفض أن يدخل في التعاقد الاجتماعي والسلوكي الضمني الذي تفرضه عليه طبيعة عمله. فالجلوس في المقعد الخلفي لسيارة الأجرة يُعَدّ، في وضعية اجتماعية كهذه، إهانة شخصية: شو أنا بشتغل شوفير عند اللي خلّفك!.

النقّال يحلّ مكان الحاسوب

مهند صالح

في كتابه «الطريق السريع»، الصادر في أواسط تسعينيات القرن الماضي، تنبأ بيل غيتس بأن يحل جهاز الهاتف النقّال مكان عدد كبير من الوثائق المستخدمة في الحياة اليومية، مثل: جواز السفر، بطاقة الهوية، أرقام الهواتف الرسمية الضرورية، هواتف الأصدقاء وعناوينهم، بل وتذاكر السفر وسوى ذلك من وثائق، بحيث لا يحتاج المرء إلى حمل ما يزيد على هذا الجهاز لممارسة حياته اليومية.

اليوم، صدقت النبوءة إذ يبدو النقّال ضرورياً لغايات: التسوق، معرفة حالة الطقس، مواعيد عرض الأفلام السينمائية في دور العرض، ومعرفة مواعيد السفر.

وصلت نسبة مستخدمي الإنترنت عبر الهواتف المحمولة في المنطقة 40 في المئة من إجمالي مستخدمي الإنترنت

من خلاله يمكن تفقّد البريد الإلكتروني، ومعرفة الرسائل المهمة التي وصلت عبر الإنترنت، سواء كان حامل النقّال في الشارع أو في المكتب أو حتى أثناء سفره، لذا أطلق بعضهم على هذا الجهاز اسم «المكتب المتحرك»، نظراً لقلة تكلفته وسهولة حمله مقارنة مع أجهزة الكمبيوتر الشخصية، وللخدمات التي يؤديها.

ورغم انكماش حجم الهاتف النقّال يوماً بعد آخر، فإن مزاياه في ازدياد، من استخدام برامج التراسل الفوري **Chat** والتدوين، إلى الاستمتاع بملفات الوسائط المتعددة، ومشاهدة الأفلام، وتحميل أحدث الألبومات الصادرة لتكوين مكتبة موسيقية شخصية متنقلة.

احتل الهاتف النقّال مكانة كبيرة في مجال صناعة الإعلام والترفيه التلفزيوني أيضاً، فأصبح من السهل على المتلقي قراءة الصحف اليومية، ومتابعة النشرات الإخبارية، والوقوف لحظة بلحظة على الأخبار العاجلة عبر الرسائل النصية، ما دفع الشركات المنتجة والشبكات الداعمة، للتنافس في ما بينها لاستقطاب المتلقي.

البلوتوث من أكثر خصائص الهاتف النقّال استعمالاً، وهي تكنولوجيا متطورة تمكن من توصيل الأجهزة الإلكترونية، مثل: الكمبيوتر والهاتف النقّال ولوحة المفاتيح وسماعات الرأس، وتبادل البيانات والمعلومات من غير أسلاك أو كوابل. هذه الخاصية تلبيّ احتياجات العصر، وتقدم خدمة عملية وضرورية، فضلاً عن كونها وسيلة جديدة من وسائل الرفاهية.

وتعدّ **فيسبوك** و**يوتيوب** أكثر المواقع تصفحاً على الإنترنت عبر الهاتف النقّال، وذلك لسرعة تحميل مقاطع الفيديو، وسهولة عرضها وتصفحها.

وقد برز استخدام الهواتف النقّالة بصورة خاصة في التظاهرات والاعتصامات، إذ جندت فعاليات أردنية الرسائل القصيرة **sms** في التعبئة الإعلامية ونقل الأخبار والدعوة إلى التظاهر والتجمعات الاحتجاجية، كما حدث أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة، وبرع بعضهم في تجنيد الرأي العام بإيصال الرسائل القصيرة وتذكير المتعاطفين بما ينبغي فعله لوقف المجازر في فلسطين والعراق.

الهواتف النقّالة تولّت رصدَ أكثر لقطات المواجهة دارمية وتأثيراً أثناء الاحتجاجات، وأصبحت أفلام تلك الهواتف - العادية منها والمتطورة - البديل المرئي للرسائل والبريد الإلكتروني، واستطاعت أن تحل مكان وكالات الأنباء، بتحميل اللقطات والصور على الشبكة العكنبوتية، لتصبح في متناول العالم فور حدوثها.

ارتفاع نسبة الشباب في العالم العربي، وميلهم إلى السرعة في كل شيء، أدّيا إلى زيادة استخدام الهاتف النقّال الحديث، إذ يمكن من خلال هذا الهاتف، وبضغطة زر، معرفة أخبار العالم وإرسال مشاهد الفيديو، والرسائل القصيرة، والبريد الإلكتروني واستقبالها، إلى جانب تلقيّ الإعلانات، لتسحب هذه الهواتف السجادة من تحت قدمي الكمبيوتر المحمول.

وقد أظهرت نتائج استطلاع أجرته شركة أبحاث السوق **Real Opinions** التي تتخذ من دبي مقراً لها، ونشرت نتائجه في آذار/مارس الماضي، أن عدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط الذين يعتمدون على أجهزتهم المحمولة لاستخدام الإنترنت، في تزايد مستمر، وأن نسبة هذا التزايد بلغت 6,5 في المئة بين شباط/فبراير 2007، وشباط/فبراير 2008، إذ وصلت نسبة مستخدمي الإنترنت عبر الهواتف المحمولة في المنطقة 40 في المئة من إجمالي مستخدمي الإنترنت.

غير أن الحاسوب المحمول **Lap Top** ما زال يتربع على القمة من حيث نسبة من يتصلون بالإنترنت، إذ وصلت 81,35 في المئة، في حين تراجعت نسبة مستخدمي الأجهزة المكتبية إلى 58,93 في المئة مقارنة بنحو 63,5 في المئة في شباط/فبراير 2007.

«مضافة فهمي»: مقر حزبي علني في زمن العمل السري

شَكَّل عقد الثمانينيات، وبخاصة النصف الثاني منه، زمناً لعودة النشاط السياسي إلى مدينة الرمثا بعد انقطاع طيلة عقد السبعينيات. في ذلك الزمن عندما كان يجري الحديث عن العمل السياسي، تنصرف الأذهان إلى المعارضة فقط، أي إلى أحزاب العمل السري، إذ لم يكن نشاط المؤيدين للحكومة يندرج ضمن مسمى العمل السياسي.

من دون سابق تخطيط، وجد الشباب الحزبيون والنشطاء السياسيون أنفسهم في غرفة طينية متوسطة المساحة يقترب عمرها الآن من المئة عام، كانت الغرفة، التي ما زالت قائمة لليوم، في ما مضى مضافة لأسرة أحدنا، يدعى فهمي الزعبي. وأصبحت تُعرف في ما بعد بـ«مضافة فهمي» عند الحزبيين وأصدقائهم، وعند خصومهم أيضاً، وبخاصة الأجهزة الأمنية.

كان الحزبيون والسياسيون في الرمثا يشكلون «مجموعة واحدة». لم يكن التفريق بحسب التنظيم ضرورياً، فالناس يسمّون كل المجموعة «حزبيين» على العموم، وأحياناً يسمّونهم شيوعيين أو بعثيين، لكون هذين الحزبين الأشهر في ذلك الزمن، ولم يكن الإسلاميون آنذاك جزءاً من «الحزبيين» بحسب المعنى الرمثاوي للكلمة، وما زال الناس هناك يسمّونهم «الشيوخ»، ويندر أن يقال إنهم حزبيون.

لم يكن بمقدور أعضاء تنظيم معين الانفصال عن الآخرين. يذكر كاتب هذه السطور أنه عندما اعتقل فريد الذيابات، وكان ينتمي للجبهة الشعبية، قلنا لجماعتنا في الحزب الشيوعي إن الناس في الرمثا يعتبرون الجميع شيوعيين، ولن يكون مقبولاً التقصير بحقه أو القول إنه «ليس منّا»، ولم يكن الذيابات يجد الكثير من الحرج التنظيمي عندما يوصف بأنه شيوعي، ذلك أن الحاجة إلى الإفصاح عن التنظيم لم تكن ملحّة.

تتحول مضافة فهمي، مساء كل خميس وحتى الساعات الأولى من صباح الجمعة، إلى مكان عام للسياسيين، فالدخول إليها والخروج منها مفتوحان، ولا يحتاج الداخل والخارج إلى استئذان.

عضوية المضافة في أماسي الخميس تقتصر على الحزبيين وأصدقائهم من النشطاء السياسيين، وفي بقية الأيام، تعود إلى وضعها الطبيعي مضافة للأسرة.

الغريب أن بعض التحقيقات الأمنية تعاملت مع المضافة بوصفها مؤسسة، فكان مَن يستدعى إلى الأجهزة يُسأل عن سبب ذهابه، كما يُسأل عن سبب تغيبه أو مقاطعته للمضافة. وكانت المضافة أحياناً ميداناً لتحدي أجهزة الأمن، وقد طُلب من فهمي إغلاقها، غير أنه كان يرفض لكونها جزءاً من بيته، وفي كثير من الأحيان كانت سيارات الأمن ترابط أمام البيت بصورة علنية بهدف إخافة الحضور. وعندما تتأزم الأمور كنا نبحث عن مقر أكثر سرية، فنختار بيتاً آخر، لأن المضافة أصبحت مكشوفة.

جلسة المضافة تتناول كل القضايا، وكما هي العادة في النقاشات في الرمثا، فإن قمة الجد والنقاش الصارم تلتقي مع قمة الهزل والتهكم، ففي هذه المضافة تم الإعداد لكثير من نشاطات عُدّت آنذاك ممنوعة قانونياً، وفيها أيضاً رُويت أكثر الحكايات إضحاكاً وعلت الضحكات كما لم يحدث في مواقع أخرى.

أسرة فهمي ترحب بالوافدين إلى المضافة رغم تحملها كثيراً من العناء بسبب ذلك. واليوم ما زالت المضافة مفتوحة، غير أنها لم تعد تقوم بدورها السابق، وعندما نلتقي نتحسر: «سقا اللّه أيام المضافة».

أحمد أبو خليل

مقابر الرمثا ليست حيزاً عاماً بالضرورة

«أوصيكم أن تجعلوا قبري في الموقع الفلاني». مثل هذه العبارة تكفي للتأسيس لمقبرة جديدة في الرمثا. وفي كثير من الأحيان تعدّ هذه الوصية تأسيساً لمقبرة لعشيرة، وقد يتطوع أحد بالتبرع بقطعة أرض لتصبح مقبرة لموتى العشيرة.

لكن هناك من قد يطلب أن لا يُدفن مع فلان من أقاربه، وهذا يعني إمكانية تأسيس مقبرة أخرى لفرع آخر من العشيرة نفسها.

في الرمثا الآن أكثر من خمسين مقبرة، وبالطبع هناك مقبرة عامة جديدة، إضافة لمقبرتين قديمتين، غير أن هذه المقابر تُعَدّ عامة «أكثر من اللزوم».

مركز الحسين الثقافي، استبدال حيز عام بآخر

يعرف أهل عمان أن موقع مركز الحسين وبقية مباني الأمانة في منطقة رأس العين، كانت تشكّل حيزاً عاماً مفتوحاً للسكان طيلة عمر عمان الحديثة، وبقي الأمر كذلك حتى زمن قريب، حتى بدأ الاقتطاع التدريجي من هذا الحيز عندما أقيم مبنى الأمانة وقاعة المدينة، إلى أن تمت السيطرة على كامل الموقع مع اكتمال إقامة مركز الحسين الثقافي.

ضم الموقع أقدم مدينة ملاهٍ عرفها سكان عمان، وظلت الساحات إلى زمن قريب مليئة بالأشجار القديمة، بخاصة أنها تقع حول أحد عيون الماء، وظل ماء الينابيع يتفجر حتى أثناء إقامة المنشآت الحديثة، كما كانت تُنصَب فيها المراجيح وتُمارَس فيها الألعاب في الأعياد. كانت باختصار حيزاً عاماً شعبياً.

الموقع الجديد يُفترض أنه ضمن مشروع إحياء وسط عمان، لكن في المحصلة فإن الناس في مناطق رأس العين والجبل الأخضر ومنطقة نزال انكفأوا عنه، بعد أن كانوا أصحابه، ويندر اليوم من بينهم من «يقتحمه» في النشاطات التي تقام هناك، وكثيراً ما يتزاحم أبناء المنطقة المجاورة حول موقع النشاطات يسترقون النظرات إلى الداخل من خلف الواجهات الزجاجية الغريبة.

قهوة في مضارب من الحجر

منصور المعلا

يشكل تناوب تناول القهوة في كل بيت من بيوت القرية وفق برنامج غير منظم، إحدى سمات المجتمع الريفي في العديد من القرى.

«القهوة اليوم عند أبو ...» عبارة يرددها مسنّون في القرى التي يتم فيها تداول قضايا المجتمع المحلي، وهي، في الغالب، ذات صبغة اجتماعية تدور في فلك «التعاليل».

تتناول التعاليل أموراً مثل؛ أسعار المواشي، أحوال المراعي وأسواق الخضار والمزروعات. وفي مناسبات معينة يتم التطرق إلى قضايا مثل الانتخابات النيابية والبلدية.

عادة القهوة أو «التقهوي» كما يقال في الدعوات، انتقلت مع المجتمع من البادية وبيوت الشَعر إلى البيوت الحجرية للقرى والبلدات، فقد كانت، في جوهرها، تقليداً تم تناقله عبر أجيال اعتادت العيش في بيوت الشعر، إلى أن بدأت في الاستقرار خلال القرن الماضي.

في معظم تلك السهرات، الحديث في السياسة يمثل أحد «التابوهات» التي لا يتم التطرق إليها أو السماح في الاستزادة من الحديث حولها، باستثناء التأكيد على القدر الكبير من الإنجازات التي تحققت، ويرى رواد تلك السهرات أن تحققها تم بفعل معجزة نقلتهم من الحياة البدائية الصعبة إلى فضاء شاسع وراحة تامة، مقارنة بما كانوا يعانونه في الماضي.

مع آخر فنجان يرتشفه المتسامرون، يعلن أحد الحاضرين أنه بصدد تجهيز القهوة في الليلة اللاحقة في مضافته، على أمل اللقاء لتناول جرعات جديدة من القهوة، مع جولة أخرى من الحديث الذي يمضي رتيباً، وكأنه لن ينتهي.

تعديل قانون الضمان.. استحقاق متأخر

إبراهيم سيف

هل هناك من يحاول خداع الرأي العام وتضليله في ما يخص التعديلات المقترحة على حسبة الضمان الاجتماعي، وهل الوقت مناسب لإجراء التعديلات، وما هي أوجه الاعتراض، وهل لمدير الضمان مصلحة شخصية في التعديل، أم إن الواقعية المالية والحسابات بعيدة المدى هي التي تفرض التوقيت والحيثيات للتعديل؟

◄ أسئلة كثيرة يثيرها التعديل المقترح المنظور أمام مجلس النواب في قانون يعدّ الأكثر أهمية من بين القوانين المطروحة، فهو يتعلق بمدخرات الأردنيين من المستويات الاجتماعية كافة، وراتب التقاعد يعني الكثير بالنسبة لمن عملوا سنوات طويلة قبل الوصول إلى السن التي يتقاعدون عندها.

فهل عملَ العاملون ما يكفي من السنوات كي يستحقوا راتب التقاعد وفقاً لحسبة التقاعد المبكر وهم في منتصف الأربعينيات، وهل هناك دول أخرى تطبق حسبة كريمة إلى هذا الحد، ولماذا الاعتراض على نص من هذا النوع يرتب التزامات مالية كبيرة وليس له مبررات اقتصادية أو اجتماعية؟ فالأصل في الضمان أن يعتني بالفئة غير القادرة على العمل، أو التي لم يعد لها مكان في سوق العمل. هذه هي «فلسفة الضمان الاجتماعي»؛ تقديم الرعاية لتلك الفئة التي لا ترعاها الدولة، ومَن عملَ يستحق أن يكافئه المجتمع بقدر ما وضعَ من جهد على مدى زمني، أما أن يكون في أفضل سنوات العمر من حيث القدرة على العمل، ويخرج إلى ما يسمى «التقاعد المبكر»، فهذا يعكس خللاً، ليس فقط في حسابات الضمان، بل في مفهوم الأمن الاجتماعي وسوق العمل، وبشكل أعمق. فهل هذا ما نريد؟ وهل نستمر في تطبيق سياسة خاطئة سادت لفترة طويلة، لغياب النظرة طويلة الأمد، ولمصلحة من يتم التأخير، ومن سيتحمل التكلفة؟

هناك فئة مستفيدة من الوضع الحالي، وهناك من هم على وشك الوصول إلى سن التقاعد المبكر. هذه الفئة المهددة مصالحُها أكثر قدرة على التنظيم والعمل الاجتماعي وإيصال صوتها إلى الرأي العام، وبناء عليه فإنها تطالب بالإبقاء على القانون دون تغيير، ولا يهمّها ماذا سيحدث بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، عندما يصل الضمان إلى ما يُعرف بنقطة التعادل، التي يتساوى فيها إيراد الصندوق مع نفقاته المباشرة، وبعدها سيبدأ السحب من رصيد المحفظة الاستثمارية.

معارضو تعديل القانون لا يوضّحون مَن سيتحمل تلك التكاليف، وكيف سيتدبر صندوق استثمار أموال الضمان، مع الشروط المفروضة عليه، توفيرَ ما يلزم من العوائد للوفاء بالالتزامات التي ستترتب عليه حال بقاء القانون على حاله، والدراسات الإكتوارية التي نفذها الضمان ليست وليدة مؤامرات على المتقاعدين ومدّخراتهم، بل هي حصيلة أرقام وبيانات فعلية، دقت جرس الإنذار مبكراً، واستجاب الضمان لها بتعديل القانون بشكل يتناسب مع حجم المدخرات وعدد سنوات الاشتراك.

بصرف النظر عن الخلافات القائمة بين بعض النقابات، مثل نقابة المهندسين والضمان، فإن هناك عدداً من القضايا التي يجب النظر إليها وتعديلها قبل استفحال الأمر. تتعلق الأولى بالسقف الأعلى للراتب، وهذه عليها شبه إجماع بين الفرقاء كافة. وهناك حساب الراتب والقدرة على تغييره خلال السنوات الأخيرة للاشتراك، وهو الأمر الذي لا يتناسب مع طبيعة عمل الضمان، فهي حسبة يجب أن تأخذ في الحسبان معدل السنوات والحجم الكلي للمدخرات، وليس فقط السنوات المنتفخة الأخيرة. والقضية الثالة تتعلق بالتقاعد المبكر.

الحل الأسهل هو الإبقاء على القانون كما هو، والتغاضي عن الخلل الموجود، وخيار عدم التغيير يجنّب الحكومة ومدير الضمان مواجهةً مع مجلس النواب والنقابات وأصحاب الحسابات الضيقة، ومَن يطالب بعدم تعديل القانون عليه التقدم ببدائل واقعية تردّ على الحسابات الإكتوارية، أما الرفض لتحقيق مكاسب شعبية وسياسية فتدحضه البيانات والأرقام، وحتى الآن لم يخرج أحد ببديل عملي، ووجود خلل وخاسرين ورابحين لا يوفر حجة مقنعة لمزيد من التأخير.

هناك من سيتضرر من التعديلات المقترحة التي تأتي لعلاج خلل موجود، والتي تأخر إقرارها، لضمان استمرارية الضمان وتقديم الدور المطلوب منه مستقبلاً، ومن الخطأ توظيف التعديل لأغراض سياسية، فما هو على المحكّ يتعلق بالاستقرار المجتمعي، وتحديد سقفَين أعلى وأدنى لراتب الضمان.

تغيير حسبة الراتب كي تعكس المساهمة الحقيقية، يُعَدّ مسألة بديهية تأخرنا في التعامل معها، نظراً لحسابات قصيرة الأمد، ولم يعد التأجيل مقبولاً في قضية كان لا بد من البتّ فيها منذ سنوات.

بمناسبة حلول الشهر الكريم

احصل على **هدية**
من إختيارك
بـ ٢٣٪
من قيمة مشترياتك

عند شرائك أي غرفة نوم أو
غرفة سفرة أو طقم كنب
خلال شهر آب

وكل عام وأنتم بخير

١١٠٧٦
دينار

قيمة الهدية
٣٦٥٥
دينار

ميداس

مفروشات لأسلوب حياة مميز

أكبر معرض للأثاث في المملكة

ميداس خلدا - هاتف: 5522686 ، ميداس سيتي مول - هاتف: 5866183

شركات تدعو المواطنين لتوظيف أموالهم فيها

«البورصات العالمية»: أساليب عدّة والتحايل واحد

محمد كامل

في 17 آب/أغسطس 2008، أفاق سعود الزبن على رنين هاتفه ليخبره صديقه المتصل أن ما استثمره لدى شركة تتعامل بما يُدعى «البورصات العالمية» قد تلاشى، وأن الأموال العائدة لتلك الشركة، منقولة وغير منقولة، حجزت عليها نيابة أمن الدولة.

الزبن، الذي تلقى الخبر كصدمة، بحسب تعبيره، يشعر بارتياح كبير حالياً، كونه سيستعيد نصف ما استثمره آنذاك، بعد إعلان رئيس الوزراء نادر الذهبي في يوليو/تموز 2009، أنه سيتم إعادة 50 في المئة من حقوق المستثمرين في هذه الشركات.

30 ألف دينار مجموع ما وضعه الزبن لدى شركة ادّعت أنها تتعامل بالبورصات العالمية في إربد. يقول: «لا يهم ما خسرته، كوني سأسترد جزءاً من تلك الأموال، لأعيده إلى أحد الأصدقاء كنتُ اقترضته منه».

> **الخزاعي: الرغبة في جني المال دون جهد، وراء التدافع على أبواب تلك الشركات**

حال الزبن شبيهٌ بحال نحو 100 ألف مواطن استثمروا في تلك الشركات، وهو ما بيّنه الذهبي في إعلانه، رغم أن عدد الشكاوى التي قُدمت لنيابة أمن الدولة في هذه القضية بلغ 426 ألف شكوى. الذهبي أشار إلى أن عدد الذين تم التحقيق معهم 64 ألف شخص، وعدد الموقوفين على ذمة التحقيق 104 أشخاص، وانتهت الجهات المختصة إلى أن عدد المواطنين المتعاملين مع هذه الشركات 100 ألف مواطن فقط، كون بعض الشكاوى حقيقية، وبعضها الآخر قُدّم بالتواطؤ مع أصحاب شركات، حيث «اتفق أصحاب شركات مع مواطنين مقربين منهم لتقديم شكاوى ضد أصحاب الشركات أنفسهم، لتعود الأموال إليهم بعد أن يستردها المواطنون من الحكومة»، بحسب ما خلصت إليه نتائج التحقيق، ما أدى إلى إلغاء كثير من الشكاوى المندرجة في هذا السياق.

الزبن يستذكر أنه قبل صدور قانون البورصات في 17 آب/أغسطس 2008، بأسبوعين، امتنعت معظم الشركات عن دفع الأرباح المعتادة كل شهر للمستثمرين، بحجة أن «الأسواق العالمية تشهد تقلباً حاداً»، ما زاد من عدد المطالبين باسترداد أموالهم من تلك الشركات، لكن دون جدوى.

أحمد، الذي يقبع شقيقه في السجن حالياً على خلفية قضايا مرفوعة ضد شركة تتعامل بالبورصات كان يعمل فيها، أكد أن شقيقه تقدم بشكوى ضد أشخاص استثمروا لديه، بدعوى أنه «تعرض للإغواء والتضليل» من طرفهم، موضحاً أن شقيقه رفض أكثر من مرة قبول عروضهم في أن يستثمر أموالهم، لكنه رضخ، في النهاية، نتيجة إلحاحهم المستمر.

أحمد الذي طلب عدم نشر اسمه الثاني لحساسية موقف شقيقه، قال لـ«**السجل**» إنه سيكون شاهداً على ما حدث مع شقيقه.

أستاذ علم الاجتماع حسين الخزاعي، يرى أن «الرغبة الملحّة في جني المال دون جهد» كان السبب الرئيسي لتدافع المواطنين على أبواب هذه الشركات.

الخزاعي في حديث مع «**السجل**»، أشار إلى أن معظم المستثمرين في البورصة ليسوا من ميسوري الحال، وإنما هم «من الفقراء والطبقة الوسطى ممن يسعون لتحسين ظروفهم الاجتماعية».

«غياب الوعي، وعدم دراية المواطنين بطرق

إدارة المال، والتزام الجهات الرسمية الصمتَ حيال ما يجري»، أسباب لا يمكن إغفالها عند تناول القضية بالتحليل، بحسب الخزاعي.

قضية الشركات المتعاملة بالبورصات العالمية، أو التي تدّعي أنها تتعامل معها، بدأت تداعياتها بالظهور في مطلع آب/أغسطس 2008، عقب صدور القانون الذي اشترط إيداع 15 مليون دينار كتأمين. حينئذ لجأت بعض الشركات إلى التصفية الاختيارية، وتسابق المودعون لاسترداد ودائعهم، ما أربك القائمين على الشركات والعاملين في مكاتبها، والمستثمرين أيضاً.

القانون الجديد كشف عن إفلاس عدد من الشركات في هذا القطاع، ما أدى إلى إغلاق مكاتبها، واعتقال أصحابها وعاملين فيها، وفرار عدد منهم، وتهجّم مواطنين عليها، ثم وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى التدخُّل لمعالجة الأزمة.

في أثناء ذلك، حاول عدد من المستثمرين سحب إيداعاتهم من هذه الشركات، نجح بعضهم في سحب قسط كبير من هذه الإيداعات، لكن هناك شركات لجأت إلى المماطلة والتسويف، ما دفع مستثمرين إلى تقديم الشيكات التي بحوزتهم إلى البنوك، ليكتشفوا أنها من دون رصيد.

بلغت قيمة الأموال التي جرى تحصيلها حتى نهاية حزيران/يونيو 2009 نحو 157 مليون دينار: 55 مليون نقداً، و100 مليون دينار قيمة عقار وفقاً لتقديرات دائرة الأراضي، و2 مليون دينار قيمة سيارات. بينما يُقدَّر حجم المشكلة الكلية والمستخلصة من الشكاوى التي تم التحقق منها فعلياً، بنحو 314 مليون دينار، وفقاً للأرقام التي قالت الحكومة إنها وردتها من محكمة أمن الدولة.

بعد تصنيف الشكاوى، تبين أن شكاوى المواطنين الذين تبلغ حقوقهم أقل من ألف دينار تمثل 27 في المئة، والذين لهم حقوق أقل من 5 آلاف دينار شكلوا 80 في المئة من عدد المشتكين، فيما كان أقل عدد من المشتكين من فئة 100 ألف دينار فما فوق، الذين شكلوا نسبة 3 في الألف من حجم الشكاوى، تمثل المبالغ التي يطالبون بها 17 في المئة من المجموع الكلي للمطالبات.

بشأن التوزيع الجغرافي للمتعاملين بالبورصات الأجنبية، كشفت الأرقام أن نسبة المتقدمين بالشكاوى من محافظة إربد بلغت 29 في المئة، ومن عمّان 19 في المئة، وجرش 19 في المئة، والزرقاء 7 في المئة، ما يعني أن نحو 74 في المئة من الشكاوى تركزت في هذه المحافظات الأربع، في حين كانت نسب الشكاوى في المناطق الأخرى منخفضة، فنسبة الشكاوى الواردة من معان مثلاً، تُراوح حول رُبع في الألف، والكرك 4 في الألف، والرمثا نصف في المئة.

محمود الرقاد، الذي باع سيارة الأجرة التي يعمل عليها لـ«الاستثمار» في تلك البورصات، يلقي باللائمة على الحكومة التي لم تراقب أداء الشركات التي وصفها بـ«الوهمية». ويقر بأنه كان يحدس بعدم وجود اتصالات مباشرة بين تلك الشركات والأسواق العالمية، وأن الأمر لم يتعدَّ توزيع عوائد مقابل أموال مودعة، وبنسبة ربح وصلت إلى 25 في المئة في بعض الأحيان.

الرقاد يقول مستهزئاً: «ستعاد الكرة مرة أخرى»، مستذكراً أنه استثمر لدى شركات في العام 2004، وفقدَ مدخراته، في ما عُرف آنذاك بـ«قضية **الفوركس**».

الخبير الاقتصادي محمد البشير، يوافق الرقاد في ما ذهب إليه: «هذا احتيال مقصود ارتكبته هذه الشركات، طمعاً في جمع أكبر قدر ممكن من أموال الضحايا»، ويزيد: «تلك الشركات استخدمت شاشات وبرامج كمبيوتر وهمية لإقناع زبائنها بأنها تحقق الأرباح من خلال المضاربة بالعملات والسلع الرئيسية في العالم».

يؤكد البشير أن مشكلة هذه الشركات والفوضى التي تعمل بها «قائمة منذ العام 2004».

الخزاعي يتساءل عن إمكانية تكرار هذه القضية في المستقبل القريب، بخاصة أن قضايا أخرى تكشفت قبل أعوام، حتى إن هنالك شركات مارست تلك الأعمال منذ العام 1998.

البشير يختلف مع الخزاعي بأن القانون الذي أقرته الحكومة أخيراً سيحدّ من تلك الممارسات من الناحية القانونية، حيث «لم تحصل أي شركة حتى الآن على ترخيص وفق الشروط التي وضعتها الحكومة»، لكنه لا يستبعد أن «يلجأ عدد من الأشخاص مستقبلاً إلى أشكال أخرى من الاحتيال».

تنص المادة الأولى من القانون على أن يعاقَب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة، أو بغرامة لا تقل عن 10 آلاف دينار ولا تزيد على 50 ألف دينار، أو بكلتا هاتين العقوبتين، كل من قام بالإعلان بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأنه يتعامل لصالح الغير في بورصة أجنبية أو يتوسط فيها دون أن يكون حاصلاً على الترخيص وفق أحكام هذا القانون.

لكن ما كان مفاجئاً أنه في آذار/مارس العام 2009، وبعد صدور القانون بنحو سبعة أشهر، بدأت دعوات من شركات تجارية «استثمارية»، لتوظيف أموال المواطنين بعائد نسبته من 5 إلى 10 في المئة شهرياً.

مراقب عام الشركات أصدر بياناً حذّر فيه من اتّباع دعوات شركات تدعي الاستثمار

وذكرت شركة تتعاطى التجارة والاستثمار في إعلان نشرته صحيفة أسبوعية: إحدى غاياتنا «أن نستثمر أموالكم ونحقق طموحاتكم»، وجاء في الإعلان: «استثمر معنا.. نسبة الأرباح من 5 إلى 10 في المئة كل 30 يوماً».

تدّعي الشركة أنها تدير سوقاً استهلاكياً يُعدّ من أكبر المشروعات التجارية التي «تعود بالربح على المجموعة والمستثمرين»، بحسب الإعلان.

مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة صبر الرواشدة، أصدر بياناً في آذار/مارس 2009 حذّر فيه من اتّباع دعوات هذه الشركات والاستثمار فيها، كونها «غير قانونية»، وتأتي في إطار التحايل على المواطنين، وتكرار ما حدث في قضية بورصات عربية، لكن بطريقة مختلفة.

مركبات تعود لأصحاب مكاتب بورصة، حجزت عليها محكمة أمن الدولة في آب/أغسطس 2008

حل إدارة بنك المال، وعموميته تحسم شكل المجلس الجديد

تعليمات جديدة لحصص غير الأردنيين في البنوك

السّجل - خاص

أثار قرار البنك المركزي الأردني في 9 يوليو/تموز 2009 حلّ مجلس إدارة بنك المال الأردني، وتعيين لجنة إدارة تحت إشرافه لمدة ستة أشهر، اهتماماً بالغاً لدى الأوساط المالية، وترحيباً في الأوساط الإعلامية، إذ أثنى إعلاميون على القرار الذي وصفوه بـ«الجريء»، كما جاء في مقالة سلامة الدرعاوي في **العرب اليوم** في 22 تموز/يوليو، التي وصفت القرار بـ«الصائب»، ومقالة طارق مصاروة في **الرأي**، 25 تموز/يوليو، المعنونة «شكراً للإجراء الحازم».

القرار تبعه إجراء آخر اتخذته هيئة الأوراق المالية، تم بموجبه وقف متعاملين، منهم غير أردنيين، عن التداول بالأسهم.

هذه القرارات جاءت بحقّ مستثمرين عراقيين ومتعاملين معهم، منهم رئيس مجلس إدارة بنك المال الذي تم عزله، حسن كبة، وهو عراقي الجنسية؛ ومُنع العراقيان سعد سعدون محمود البنية ونصر عبد الغني محمود محمود من التداول في بورصة عمّان.

أسعد الديسي، صاحب شركة وساطة، روى لـ«**السجل**» ما يجري تداوله بين المستثمرين في أروقة البورصة، من أن قرار الهيئة مرتبط بشكل وثيق بموضوع بنك المال الأردني، وأنه اتُخذ تحاشياً لحدوث عمليات استحواذ أخرى من مستثمرين غير أردنيين، وتحديداً على بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، كون منع التداول شمل أيضاً 9 شركات، وبالتالي كان هنالك قرار بالتنسيق بين «هيئات الرقابة للسيطرة على بعض الأمور» على حد تعبير الديسي.

البيانات الرسمية الصادرة عن مركز إيداع الأوراق المالية، تفيد بأن الشركات التي مُنعت عن التداول بالأسهم، لها حصص تصل إلى أكثر من 50 في المئة من رأسمال بنك الاتحاد وهي: شركة المستثمرون العرب المتحدون التي تمتلك 10,7 في المئة من رأسمال البنك البالغ 100 مليون دينار، شركة **بولاريس** للاستثمار التي تمتلك ما نسبته 25,5 في المئة، **International IN Sirt Securities** 14,2 في المئة، شركة الاتحاد للاستثمارات المالية 9,2 في المئة، رجائي سلفيتي 5,6 في المئة، عصام سلفيتي 5,1 في المئة، رؤوف سلفيتي 3,844 في المئة، شركة معن عبد الجليل وشريكته 2,110 في المئة، وشركة وادي الأردن لتنمية الثروة الحيوانية 1,765 في المئة.

تم منع تلك الشركات من التعامل، لمنع أي عمليات استحواذ في البنوك من خلال التعامل بأسهم البنوك والتعامل بأسهم الشركات المساهمة العامة ذات الملكية المؤثرة في البنوك، بحسب هيئة الأوراق المالية.

تشير بيانات مركز إيداع الأوراق المالية، إلى أن غير الأردنيين يستحوذون على نحو 58,26 في المئة من القطاع المصرفي. وهو ما تكشّف مؤخراً، إذ كان كبّة استحوذ في نهاية حزيران/يونيو 2009 على عدد كبير من أسهم البنك عبر شراء حصص كبيرة من شركاء أو شراء أسهم من خلال بورصة عمان، ما رفع حصته إلى 51 في المئة من رأس المال، ومنحه حق الحصول على منصب رئيس مجلس الإدارة، في بنك المال الأردني.

ونقل مصدر لـ«**السجل**» عن حسن كبة أنه أخبره «أن الحكومة الأردنية لا ترغب بسيطرة غير الأردنيين»، ويكشف المصدر سبباً آخر لإقالة كبة، بحسب ما أخبره بنفسه، هو «رفْضه منح تسهيلات غير مضمونة لمستثمرين أردنيين، ما دفعهم للضغط على البنك المركزي للقيام بالإجراءات السابقة».

بيّن المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه، لقربه من كبة، أن «القرار الذي اتخذه البنك المركزي أخذ صفة الاستعجال، في الوقت الذي كان ينوي فيه كبة التشاور مع أعضاء مجلس الإدارة حول ملاحظات أبداها المركزي على أعمال البنك».

مصرفي بارز في بنك الاتحاد له تعاملات مكثفة مع كبة أبدى استغرابه من قرار «المركزي» الذي لم يفسر ماهية المخالفات الواقعة، التي تستدعي إدارةَ البنك من قبل لجنة لمدة تصل إلى ستة شهور. يقول: «إجراء كهذا أسبابه وجود تعثر، أو حالات فساد كبيرة».

أنباء تحدثت عن أن كبة منح شقيقه تسهيلات قيمتها 23 مليون دينار من دون ضمانات كافية، وهو ما لم ينكره كبة في تصريحات صحفية لأكثر من جهة إعلامية في 11 تموز/يوليو، مؤكداً أن «الإجراءات كانت سليمة، والتغطية فاقت المبلغ المقترض، وبنسبة تجاوزت 125 في المئة من القرض، وأن إدارة البنك ومجلسه وافقوا على ذلك».

تشير بيانات مركز إيداع الأوراق المالية، إلى أن غير الأردنيين يستحوذون على نحو 58.26 في المئة من القطاع المصرفي

وفي التصريح نفسه قال كبة: «الخلاف بيننا وبين المركزي حول الرؤى لحجم التعامل مع العراق، وليس أي شيء آخر كما يشاع».

كبة كان تولى عدداً من المناصب، منها مدير عام بنك البصرة الدولي للاستثمار. وكان بنك المال الأردني قبل أن يشتري كبة حصصاً فيه، تملّكَ العام 2005 ما نسبته 59,2 في المئة من رأسمال البنك العراقي، توزعت بين مساهمة مباشرة بلغت 49 في المئة، و10,2 في المئة بموجب اتفاقية رهن أسهم وحق الإدارة.

محافظ البنك المركزي الأردني أمية طوقان، وبعد يومين من حل مجلس إدارة البنك، أوضح في مقابلة مع محطة **العربية** في برنامج «ضيف وحوار»، أن قرار البنك في حل مجلس إدارة بنك المال الأردني، جاء بسبب خلافات في مجلس إدارة البنك، أدت إلى تعطيل آلية اتخاذ القرار الإداري.

وأضاف: «عندما يتعطل مجلس إدارة البنك بسبب خلافات، فإن استمرار هذه الخلافات لفترة زمنية يؤثر في الوضع المالي للبنك، وبطبيعة الحال على المودعين والمساهمين». وأكد أن «مرجعيتنا القانونية تحتم علينا الحفاظ على مصالح المودعين والمساهمين وحقوقهم، وعندما وجد البنك المركزي ضرورةً للتدخّل قام بذلك».

لكن ردّ كبة في تصريحات صحفية عقب حل مجلس الإدارة، بأنه لن يطعن بالقرار، أثار تساؤلات عديدة، بخاصة أن الفقرة د في القانون تبين أن: «لكل ذي مصلحة الطعن في إجراءات أو قرارات البنك المركزي المنصوص عليها في الفقرة ب من هذه المادة أمام محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اتخاذ الإجراء أو صدور القرار».

عضو في اللجنة التي شكلها «المركزي» لإدارة البنك، توقّع انعقاد الهيئة العامة في الأسبوع الأول من آب/أغسطس 2009، وقال إن مشاورات مكثفة تجري بين البنك المركزي والمستثمر العراقي كبة حول تشكلية مجلس الإدارة الجديد، ما دفع كبة إلى التأني وعدم الطعن في القرار.

العضو الذي طلب عدم نشر اسمه، بسبب ما ردّه إلى أن البنك يدار بشكل وصفه بـ«الاستثنائي»، كشف أن كبة طلب الحصول على أربع عضويات في مجلس الإدارة، بينما يقترح «المركزي» ثلاث عضويات كحدّ أعلى.

من بين ثنايا العرض الذي قدمه «المركزي» لكبة في حال موافقته على ثلاثة أعضاء، أن يصار إلى إتمام الصفقة الأخيرة التي قام بها كبة بها، وتتمثل بتملّكه مليون سهم من مستثمرين إماراتيين، والتي أهّلته ليكون رئيساً لمجلس الإدارة.

تلك الصفقة لم تكتمل إجراءاتها بعد، بسبب عدم دفع المبلغ بالكامل من قبل المشتري كبة.

وزاد: «التعليمات التي سيُصدرها المركزي قريباً، ستكون كفيلة بإحداث توازن داخل أعضاء مجلس الإدارة البالغ عددهم عشرة، لتجنب أي قرارات فردية مستقبلاً».

في تطور لاحق، أعلن طوقان في 23 تموز/يوليو عن معايير وشروط جديدة سيضعها البنك تحكم تملّك حصص مؤثرة في البنوك، وقال: «سنضع شروطاً مشددة تضبط تملّك حصص تتجاوز 10 في المئة في البنوك الأردنية». وأكد أن المعايير الجديدة التي يعكف «المركزي» على وضعها حالياً، تحدد شروط ومواصفات تملّك حصة مؤثرة في البنوك، منها الخبرات المصرفية المطلوب توافرها، والملاءة، ومصادر الأموال.

هذه الخطوات تشي بوجود مشاورات بين كبة و«المركزي»، حول تشكيلة مجلس الإدارة الجديد، كون كبة يستطيع عبر مساهمته في البنك العودة رئيساً لمجلس الإدارة، من خلال الهيئة العامة، وهو ما أكده كبة في تصريحاته عقب حل مجلس الإدارة بيومين، إذ قال إن قانون الشركات سيمنحه خلال اجتماع الهيئة العامة، رئاسةَ المجلس، مراهناً على زيادة عدد الأعضاء الذين يتبعونه، ما يجعل قرار الهيئة العامة يصب في صالحه.

طوقان ألمح إلى اجتماع الهيئة خلال اللقاء بالقول: «إن لجنة إدارة البنك المركزي توشك على إنجاز مهمتها، ما يمهد إلى دعوة الهيئة العامة لبنك المال لاجتماع غير عادي تنتخب فيه مجلسَ إدارة جديداً، يتسلّم الإدارة ويقود مسيرة البنك بشكل طبيعي».

رأس مال بنك الأعمال

رأس مال بنك المال الأردني «كابيتال بنك»، يبلغ 132,3 مليون دينار/سهم، بحسب بيانات مركز إيداع الأوراق المالية.

أكبر المساهمين في البنك: شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كويتية الجنسية)، 14,685 في المئة؛ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (9,027 في المئة)؛ عماد الملا (عراقي الجنسية)، 8,721 في المئة؛ حسن كبة (عراقي الجنسية)، 7,451 في المئة.

يبلغ مجموع أصول البنك في نهاية العام 2008 نحو 983,5 مليون دينار، وصافي الأرباح بعد الضريبة 15,3 مليون دينار، فيما بلغت أرباحه للربع الأول من العام 2009 نحو 3 ملايين دينار.

ويصل عدد فروع بنك المال الأردني، ثالث البنوك المحلية من حيث رأس المال، إلى 12 فرعاً: ثمانية في العاصمة، واثنين في العقبة، وفرع في كلٍّ من إربد والزرقاء.

تأسس البنك العام 1995 تحت اسم بنك الصادرات والتمويل، برأسمال 20 مليون دينار، تمت زيادته خلال السنوات اللاحقة.

قامت إدارة البنك بتأسيس شركة كابيتال للاستثمارات في حزيران/يونيو 2006، لممارسة نشاطاتها الاستثمارية، والمملوكة بالكامل للبنك برأسمال مدفوع بلغ 10 ملايين دينار.

يقدم البنك خدماته وحلوله المصرفية للسوق العراقية من خلال المصرف الأهلي العراقي، الذي يمتلك البنك ما نسبته 59 في المئة من رأسماله وأسهمه، إضافةً إلى حقوقه في الرقابة الإدارية، ليكون المصرف الأهلي العراقي بذلك بمثابة فرع لبنك المال الأردني في العراق، بموجب اتفاقية شراكة استراتيجية بين الطرفين.

تأسس المصرف الأهلي العراقي العام 1995 برأسمال مدفوع بلغت قيمته 400 مليون دينار عراقي، تمت زيادته بطريقة تصاعدية ليصل إلى 25 مليار دينار عراقي نحو 34 مليون دولار.

تسميم عرفات:

تشخيص بنكهة سياسية يكشف شَرخاً فتحاوياً

سعد حتّر

اتهامات «موثّقة» في توقيت مشبوه، ومن قلب عمّان، نكأت جرحاً لم يندمل لدى الفلسطينيين، وجدّدت التساؤلات عن الغموض الذي لفّ وفاة قائد الثورة الفلسطينية ياسر عرفات في خريف العام 2004.

رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي رمى قنبلته الصوتية ومشى. ثم تداعت أصداء اتهاماته بأن غريمه في حركة فتح محمود عباس، أبو مازن، تواطأ لتسميم عرفات مع رئيس وزراء إسرائيل المشلول أرييل شارون.

تصريحات القدومي عزّزت قناعة متنامية بأن إسرائيل أجهزت على عرفات

الشكوك بموت عرفات مسموماً ليست جديدة، لكن صدورها عن أحد أعمدة فتح التاريخية في هذا التوقيت، يثير علامات استفهام كثيرة، بخاصة أن اتهاماته لامست تخوين رئيس السلطة وزعيم فتح الذي نجح في «اختطاف» مؤتمر الحركة السادس إلى داخل الأراضي الفلسطينية.

بصرف النظر عن صدقية القدومي ومراميه الكامنة، فقد عزّزت اتهاماته قناعةً متنامية لدى غالبية الفلسطينيين وسائر العرب، بأن إسرائيل أجهزت على عرفات بعد عامين من احتجازه داخل ركام مبنى المقاطعة في رام الله. وهذا ما أعلنه لوسائل الإعلام مراراً، الطبيب الخاص لعرفات، الأردني أشرف الكردي.

لكن الجديد هو التهمة بـ«تواطؤ» خليفة عرفات ورفيق دربه، عباس، مع ألدّ أعداء الشعب الفلسطيني، شارون، الذي يتأرجح بين الحياة والموت منذ ثلاث سنوات.

تسريبات القدومي، أبو اللطف، رُتّبت مساء 12 تموز/يوليو 2009، مع ثلاثة صحفيين تابعين لصحف يومية؛ نادية سعد الدين من **الغد**، أسعد العزوني من **العرب اليوم** وريـاض منصور من **الدستور**، إضافة إلى شاكر الجوهري الذي يكاتب صحفاً خليجية عدّة. وحدها مندوبة **الغد** نشرت مضمون حديث القدومي، في 14 تموز/يوليو بعد أن صوّت اجتماع التحرير لصالح النشر.

فضائية **الجزيرة** التقطت الخيط، وبثت سلسلة تقارير تلفزيونية وأخرى على موقعها الإلكتروني، ما أثار زوبعة من التساؤلات، ذلك أن الاتهام صدر عن الرجل الثاني في حركة فتح ليؤكد بـ«التوثيق» وجود تواطؤ بين إسرائيل وخليفة عرفات أبو مازن، ومسؤول الأمن الوقائي السابق في قطاع غزة محمد دحلان.

الرد جاء سريعاً من السلطة الفلسطينية التي أغلقت مكاتب **الجزيرة** في الضفة الغربية، واتهمتها بـ«الانحياز» في تغطيتها لصالح حماس الإسلامية. وأكد عبّاس والآلة الإعلامية للسلطة أن ما يصفها القدومي بـ«الوثيقة» نُشرت بأشكال مختلفة سابقاً على مواقع إسرائيلية، وحماسية في قطاع غزّة.

في السياق، احتدم التراشق بالاتهامات بين مواقع إلكترونية تدور في فلك السلطة، وأخرى تابعة لحماس.

وواصلت **الجزيرة** تشريحها للغز عرفات، عبر تخصيص حلقات حوارية، خرجت إحداها بتصويت نتيجته أن 91 في المئة من متابعي موقع الفضائية القطرية يعتقدون أن أبو مازن ودحلان شاركا في مؤامرة اغتيال عرفات. يُذكر أن عمليات التصويت قابلة للتلاعب بها عبر التصويت المتكرر.

الحكومة الأردنية، لم تشأ الظهور بمظهر المؤيد، فطلبت من القدومي التوقف عن إصدار أي تصريح لحين خروجه من البلاد، بحسب ما أكد مسؤول رفيع، وأحد مساعدي القدومي. وهكذا صمت القدومي طيلة بقائه في عمّان لمعالجة

أسنانه، حتّى غادرها إلى مقر إقامته الرسمي في دمشق مطلع الثلث الأخير من تموز/يوليو.

وزير أردنـي، أكد لـ«**السجل**»، أن الأردن لم يكن لديه علم مسبق بتصريحات القدومي، وأن المسؤولين الأردنيين تفأجأوا بها، مثلهم مثل غيرهم. الوزير الذي اشترط عدم ذكر اسمه، يعتقد أن «القدومي جاء إلى عمّان خصيصاً ليقول ما قاله، لأنه لا يتجرأ على إطلاق مثل هذه التصريحات من دمشق، حيث يقيم». وبحسب ما يرى الوزير، فإن ما أدلى به القدومي يجيء ضمن ردة فعله الغاضبة، على إثر إقرار عقد مؤتمر فتح بمدينة بيت لحم.

أحد المواقع الإسلامية (وكالة **حياد** الإخبارية)، نَشر في 18 تموز/يوليو، تتمة للاتهامات الأولية بعنوان «القدومي يفجر قنبلة جديدة: تسجيلات صوتية لعرفات يتهم بها أبـو مـازن». لكن لدى محاولة التأكد من هذا النبأ، نفى مساعد القدومي، عمر الشكعة، صدور أيّ تصريحات جديدة عن المسؤول الفتحاوي.

فاروق القدومي

محمود عباس

الحكومة الأردنية طلبت من القدومي التوقف عن إصدار أي تصريح لحين خروجه من البلاد

سياسياً، تكشف اتهامات القدومي شرخاً واسعاً في كبرى الفصائل الفلسطينية، تعمّقَ بعد أن حسمَ أبو مازن عقدَ مؤتمرها السادس في بيت لحم. وبذلك خطفَ راية الحركة إلى الداخل، بعد تعطّل دام 20 عاماً، منذ التئام مؤتمرها الخامس في تونس.

مصادر فتحاوية محسوبة على أبو مازن في رام اللّه تتوقع أن «تتجذر صناعة قرار الحركة داخل الوطن. بخلاف بوصلة حماس التي تتأرجح بين دمشق وطهران». هذا التوجه إلى الداخل «أقلق أبو اللطف الذي بات يخشى فقدان موقعه» بعد نصف قرن من انطلاقة فتح.

تتحدث المصادر ذاتها عن احتمالية أن يجمّد مؤتمر فتح عضوية أبو اللطف، ويعمّق الانقسام مع قيادات الخارج، التي رفضت دخول مناطق الحكم الذاتي مع عرفات منتصف العقد الماضي.

مصدر في عمّان مطلّ على حركة فتح، يرى أن سهم القدومي «لن يفيده بقدر ما قد يقوّض موقف دحلان وتقوية نفوذ عدد من منافسيه، في مقدمتهم أحمد قريع، جبريل الرجوب، ورئيس المجلس التشريعي السابق روحي فتوح».

القدومي، الذي يستشهد بأن أبو مازن رفض تشريح جثة عرفات في فرنسا، ساهم في إزالة الحواجز بين ألدّ أعداء الأمس؛ أبو مازن وسهى عرفات، أرملة الزعيم الراحل.

إذ أصدرت سهى بياناً رفضت فيه «هذا التجني غير المسؤول ضد رفيق درب أبو عمار»، ونفت أن يكون زوجها أطلعها «على الوثيقة المزعومة»، عادّة أنها «تحمل في طياتها جانباً يبرّئ إسرائيل». ومضت إلى القول: «أرفض وأدين هذا الاستغلال من أبو اللطف لموضوع استشهاد الرئيس الرمز، من أجل حسابات ومصالح لا علاقة لها بالشعب الفلسطيني ونضاله ضد الاحتلال».

مصادر فلسطينية في رام اللّه، تؤكد أن سهى هي من «رفضَ تشريح جثّة عرفات»، وليس أبو مازن. كما منعت أبو مازن وابن شقيقة عرفات، ناصر القدوة، من رؤيته في المستشفى الفرنسي. وسمحت فقط لرئيس الوزراء الأسبق أحمد قريع، أبو العلاء، بالدخول إلى غرفته.

ووصف مصدر فلسطيني «وثيقة» أبو اللطف بأنها «كلام فاضي»، مضيفاً أن أبو مازن «لم يكن يلتقي بالإسرائيليين في تلك الفترة، ولم يكن يتحاور مع شارون». المصدر اتهم أبو اللطف بـ«تلقي دعم من إيران ليبقى في دائرة الضوء، ويقوض أسس السلطة الفلسطينية».

القدوة يرأس **Arafat Foundation** في رام اللّه، وهي مؤسسة معنية بالحفاظ على إرث الرجل والبحث عن أسرار موته. مصادر مقربة من المؤسسة كشفت أنها رتبت عقد لقاء لها في عمّان العام الفائت، إلا أن الفندق اعتذر عن استضافة المشاركين بعد أن كان وافق على ذلك. كما تراجعت شخصية أردنية رفيعة من أصول فلسطينية عن استضافة مجموعة المؤسسة على حفل عشاء.

«**السجل**» اتصلت مرتين بالقدوة، لمعرفة رأيه بتصريحات القدومي، لكنّه اعتذر عن التعليق بدعوى انشغاله باجتماعات.

المستشار السياسي السابق لأبو عمار، بسّام أبو شريف، يؤكد أن أبو مازن لم يكن ضالعاً في عملية تصفية عرفات. كان أبو شريف اتهم إسرائيل بقتل الزعيم الفلسطيني بالطريقة نفسها التي قتلت فيها وديع حداد، أحد زعماء الجبهة الشعبية في ألمانيا الشرقية، العام 1978.

وأوضح في مقابلات صحفية سابقة أن «السم الذي دُسّ لعرفات في الطعام غريب، يدخل ويقتل من خلال مسام التذوق في اللسان. ويستغرق بين ثمانية أشهر إلى عام حتى يقتل ضحيته. أي أن مفعول هذا السم بطيء ويعمل على تعطيل أجزاء الجسم الداخلية وآلياته واحدة تلو الأخرى حتى يصل إلى الدماغ، ومن ثم يقتل ضحيته».

مصدر فلسطيني: وثيقة أبو اللطف كلام «فاضي»

إلى ذلك، أكد أن «الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك يعرف جيداً هو وأطباؤه الثلاثة، أن عرفات مات مسموماً، إلا أنه لم يفصح عن ذلك من أجل المصلحة الفلسطينية».

قبل اتهامات القدومي التي جاءت بنكهة سياسية، وبعدها أيضاً، يبدو أن موت عرفات سيبقى لغزاً محيراً. وسيبقى هذا الملف الغامض مفتوحاً، فيما يرقد جثمان الراحل مؤقتاً بجوار بحيرة ماء على سفح تل في رام اللّه، لحين نقله إلى القدس.

هستيريا الطعن بمواطنية الفلسطينيين في إسرائيل

إمطانس شحادة*

خلال الحرب على غزّة، صيف 2008 ظهر واضحاً أنّ دولة إسرائيل والمجتمع اليهوديّ يتعاملان مع جميع الفلسطينيّين، في حدود 67 وحدود 48، بوصفهم خطراً على دولة إسرائيل.

لكن الاختلاف في التعامل مع هذا الخطر يُشتقّ من المكانة القانونيّة لهؤلاء الفلسطينيّين. وفي فترة الحملة الانتخابيّة، تحوّلت الأقليّة الفلسطينيّة إلى أحد أبرز مواضيع الحملة لدى بعض الأحزاب الصهيونيّة، بخاصة حزب **يسرائيل بيتينو** المتطرف بزعامة أفيغدور ليبرمان. فقد تعالت الأصوات المطالِبة بلجم البعد القوميّ في هُويّة الفلسطينيّين، وفرض قواعد للتصرّف السياسيّ المقبول. تلك المؤشّرات، ونتائج الانتخابات تدفع للاستخلاص بتحول عميق في تعامل دولة إسرائيل مع الأقليّة الفلسطينيّة، والانتقال من مرحلة محاولة الاحتواء 2000 - 2008،إلى مرحلة محاولة فرض الاحتواء بالقوانين 2009.

كانت مرحلة ما بعد انتفاضة الأقصى 2000 - 2008 - تميّزت، من حيث تعامل دولة إسرائيل مع الأقليّة الفلسطينيّة - بسَنّ مجموعة كبيرة من القوانين التي تمسّ بالمكانة القانونيّة والسياسيّة لهؤلاء، واستمرار سياسات الانتقاص من المواطَنة الممنوحة للفلسطينيّين في إسرائيل والمساس بمكانتهم السياسيّة والقانونيّة. وعلى ما يبدو كان واضحاً لصنّاع القرار في إسرائيل في تلك الفترة أنّهم لم ينجحوا في طمس الهُويّة الوطنيّة والانتماء الفلسطينيّ لتلك المجموعة، ولم ينجحوا في صقل وعي سياسيّ يفرض على الأقليّة أنماط تصرّف سياسيّ مقبول من المجتمع الإسرائيليّ. وهذا يعني فشل مؤسّسات الدولة وسياسات العصا والجزرة في أسرلة الفلسطينيّين في إسرائيل.

أمّا بما يتعلّق بمرحلة ما بعد الانتخابات 2009، واستناداً إلى مضامين الحملة الانتخابيّة لحزب **يسرائيل بيتينو**، الذي يطالب بسَنّ قانون يقرن قَسم الولاء للدولة من جهة، والمواطَنة من جهة أخرى؛ وشبه الإجماع بين الأحزاب الصهيونيّة الأساسيّة على قبول هذا الخطاب، يمكن التكهّن بأنّ الحكومة الحالية لن تكتفي باستمرار الوضع القائم والإبقاء على محاولات كبح المَطالب القوميّة والسياسيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة فحسب، بل ستنتقل إلى التهديد المباشر والمساومة على مواطَنتها. وسوف تطالِب الأقليّة الفلسطينيّة بحسْم موقفها على نحو نهائيّ في مسألة قبول الشروط الإسرائيليّة للإبقاء على المواطَنة. وقد تُصاغ تلك المَطالب على النحو التالي:

- القبول بمواطَنة تحت سقف الشروط الإسرائيليّة، والتخلّي عن الهُويّة القوميّة الجماعيّة ومطالب الحقوق الجماعيّة لأقلّيّة وطن أصليّة، والاكتفاء بالحقوق الفرديّة المنتقَصة.
- منح الشرعيّة لدولة إسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ.
- قبول الادّعاء الإسرائيليّ أنّ تحقيق المَطالب القوميّة للفلسطينيّين في إسرائيل سيكون بواسطة حلّ دولتين لشعبين وإقامة دولة فلسطينيّة.
- قَوْنَنة نهائيّة للمكانة الدونيّة للفرد الفلسطينيّ في إسرائيل في جميع المجالات.
- في حال عدم الرضوح للشروط الإسرائيليّة، سيأتي التهديد بحلّ تبادل الأراضي أو السكّان مع السلطة الفلسطينيّة.

نجح حزب **يسرائيل بيتينو** في فترة الحملة الانتخابية بتجنيد الكراهية والعنصريّة الكامنة في المجتمع الإسرائيليّ تجاه الأقليّة الفلسطينيّة وتحويلها إلى برنامج سياسيّ. وسوف يحاول ليبرمان وحزبه استخدام آليّات الديمقراطيّة الإثنيّة الإسرائيليّة لسَنّ قوانين تَفرض على الفلسطينيّين التنازل عن هُويّتهم مقابل البقاء على أرضهم وفي وطنهم من خلال المحافظة على الجنسيّة الإسرائيليّة.

تطوّرات الخطاب الجديد ضدّ الأقليّة الفلسطينيّة، الذي بلغ ذروته في برنامج **يسرائيل بيتينو**، نتاجُ تراكم ما حدث خلال العَقدين الأخيرين في تطوّر العلاقات بين الأغلبيّة والأقليّة في إسرائيل وتدهورها، ما أدى إلى تزايد القبول بطروحات أحزاب اليمين بما يتعلّق بالتعامل مع القضيّة الفلسطينيّة وطابع دولة إسرائيل.

العوامل والمتغيّرات تشير إلى أنّ تعامُل دولة إسرائيل مع الأقليّة الفلسطينيّة سوف ينتقل من مرحلة الاحتواء، عبر تقييد المكانة القانونيّة والسياسيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، إلى مرحلة التهديد المباشر وسَنّ قوانين تقرن بين المواطَنة والولاء.

* **باحث فلسطيني في مركز مدى الكرمل (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية - حيفا)**

اليمن: مطالبات بإحياء «دولة الجنوب»

معن البياري

جاء المشهد السياسي في اليمن في السابع من تموز/يوليو 2009، شديدَ الوضوح، في إظهاره التأزم الراهن في وحدة هذا البلد بين شطريه السابقين؛ الشمالي والجنوبي.

اليوم المشار إليه، هو ذكرى انتهاء حرب صيف 1994 بين القوات الحكومية وقوات تابعة للحزب الاشتراكي، بعد إعلان قيادة الحزب المذكور، ممثلةً بنائب الرئيس في حينه، علي سالم البيض، الانفصال والعودة إلى دولة اليمن الجنوبي. وانتهت الحرب، كما هو معلوم، بانتصار الوحدة وتكريسها، وهزيمة الانفصاليين. وكشفَ التباين الحاد في استذكار المناسبة في الشمال والجنوب عن اهتزاز خطير في بنية اليمن الموحد، إذ فيما ابتهجت مسيرات في الشمال بالذكرى، تأييداً للنظام السياسي وللوحدة، نادت تظاهرات في الجنوب بـ«فك الارتباط» مع الشمال، ورفعت أعلامُ دولة اليمن الجنوبي السابقة وصوراً لرئيسها الأخير، علي سالم البيض، الذي كان الرجل الأبرز في إقامة وحدة اليمن في أيار/ مايو 1990، وصار نائب رئيس الجمهورية، من دون أن ينص الدستور على هذا المنصب.

بعد صمت استمر 15 عاماً، وفي الذكرى 19 للوحدة، دعا البيض إلى الانفصال

بعد صمت استمر 15 عاماً، أقام خلالها في سلطنة عُمان، وفي الذكرى التاسعة عشرة للوحدة، دعا البيض من النمسا إلى الانفصال، وسط تفاعلات نجمت عن تظاهرات ساخطة في الجنوب على السلطة، سقط خلالها عشرات الضحايا، وهي تظاهرات ما إن تهدأ، في لحج والضالع بخاصة، حتى تشتعل ثانيةً، مطالبةً بإنهاء ما تسميه «احتلالاً» يقترفه الشمال بحق الجنوب، وتدعو إلى «الاستقلال»، وترفع شعار «فك الارتباط».

وفي جديدها، سقط 16 قتيلاً و30 جريحاً، بينهم عناصر من قوات الأمن، في محافظة أبين في 23 تموز/يوليو الفائت.

وعقب هذه «المجزرة»، حبسب تسمية جنوبية لها، أطلق البيض نداء إلى «المجتمع الدولي»، ومنه جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، لإنقاذ «اليمن الجنوبي» بوصفه «منطقة منكوبة». وقال في النداء الذي وقّعه بصفته «رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية»، إن القوات اليمنية هناك قوات احتلال تسفك دماء أبناء الجنوب.

كان البيض صرّح قبل ذلك، أن الجنوبيين عندما توجهوا إلى الوحدة، كانوا يتطلعون إلى وطن واحد يتسع للجميع، لكن السلطة في صنعاء كانت تتربص بهم. وأعلن أنه سيقود المساعي المؤيدة لـ«إعادة تأسيس دولة اليمن الجنوبي». وتسببت تصريحاته تلك، وغيرها، بنزع عُمان جنسيتها التي كانت قد منحتها له، فبدأ إقامة في منفى جديد هو النمسا.

جهر البيض، وعلى هذا النحو، بدعوته المذكورة، استناداً إلى ما يتم الحديث عنه بشأن «حالة غليان» في محافظات الجنوب، ومنها لحج التي شهدت إحدى مناطقها، في ذكرى «انتصار الوحدة»، مقتل ثلاثة يمنيين ينحدرون من الشمال على يد مسلّحين، تردّد أنهم ينتسبون إلى «الحراك الجنوبي» الذي يضم تشكيلات تطالب بالانفصال. جاء الحادث في أجواء تنامي مشاعر الكراهية والنزعة المناطقية الانفصالية، دفعت يمنيين من أهل الشمال المقيمين في الجنوب إلى المغادرة إلى مناطقهم الأصلية. واضطر تجار منهم إلى إغلاق محلاتهم في الجنوب، إثر تهديدات «عناصر مجهولة» لهم بالتصفية.

هذا المناخ باهظ التكلفة اجتماعياً ووطنياً، يتوازى مع انضمام متشددين إسلاميين إلى القوى الانفصالية، ومع عدم حسم السلطات الحاكمة حلولاً لمطالب معلَنة منذ سنوات في الجنوب، منها إعادة 70 ألف موظف إلى أعمالهم بعد أن تضرروا من حرب 1994.

هذه العوامل، وأخرى متعلقة بالتنمية وتوزيع الثروة في الجنوب، قد لا يصيب النجاحَ في حلّ تفاصيلها، التداعي الروتيني الحكومي في صنعاء، إلى إشهار الاتهامات بالإرهاب والتآمر في وجه من يعلنون أن 80 في المئة من الثروة النفطية والغاز في اليمن هي في محافظاتهم التي يشكل سكانها نحو 20 في المئة فقط من اليمنيين.

كان طيّباً أن لجنة نيابية لتقصي الحقائق شددت على دراسة أسباب تصاعد الاحتجاجات في الجنوب واستمرارها، وأوضاع الذين أحيلوا إلى التقاعد أو لم تُسوَّى أوضاعهم من العسكريين ورجال الأمن، ووضع المعالجات المناسبة لهم في مدة ثلاثة أشهر. وجاءت لافتةً توصيةُ اللجنة بضرورة التزام الحكومة بتعويض كل أسَر الضحايا، من قتلى وجرحى خلال المواجهات في الجنوب، مدنيين أو عسكريين، بوصف الجميع، رعايا الحكومة.. وإذا عملت الأخيرة بالتوصية، وأزالت أسباب الاحتقان والاضطراب في الجنوب، مع حدوث انفتاح سياسي جدّي في أجواء حوار صريحة بشأن المشكلات المستعصية، (الحوثيون مثلاً)؛ فقد يعبر اليمن إلى حال آخر، بخاصة وأن المخاوف على البلد حقيقية، بالنظر إلى نزوع شديد الحدّة في محافظات الجنوب إلى «الاستقلال»، وهذا مطلب حركات مقاومة ضد قوة احتلال، وينبغي أن لا يكون مطلباً من سلطة حكم في بلد واحد وموحد، كان اسمه اليمن السعيد.

طروحات حول الديمقراطية والليبرالية

عزمي بشارة

- الديمقراطية نظام حكم، يحكم بموجبه ممثلو الأغلبية.
- قد تُشتق منها قيم وسلوكيات، لكنها في الأصل وفي الهدف نظام حكم محدد في إدارة المجتمع لذاته عبر الدولة.

- الليبرالية توجه فكري وسياسي يرفع قيمة الحرية، والحرية الفردية بشكل خاص، على رأس سلم قيمه، ويعكس نظرياً مرحلة تطور مواطن المدينة الحر. من هنا، فإن الليبرالية ارتبطت تاريخياً بتحديد من هو الفرد الذي يستحق ممارسة الحرية. فقد كانت فكراً نخبوياً متعلقاً بالفئة التي تستحق أن يقال إنها مؤلفة من أفراد، بحيث يُعدّون (في إطار الدولة) مواطنين.

- في الأصل التاريخي، وفي الأصول الفكرية، الديمقراطية شيء، والليبرالية شيء آخر.

- الليبرالية الاقتصادية متفاوتة الدرجة، ولكنها، في جوهرها، توجه لتحرير قوانين السوق من تدخل الدولة وآليات القسر. وهي ترى أن حرية الفرد في صنع خياره العقلاني لمصلحته أو بحثاً عن السعادة، تلتقي مع حرية التعاقد وقوانين السوق. وأن النتيجة هي تحرير طاقات الناس الإبداعية وتثوير الإنتاج، وأن السوق تنظم ذاتها في النهاية.

- الليبرالية السياسية منظومة حقوقية تضع الحريات المدنية للمواطن في أساس النظام.

- الديمقراطية في بداياتها لم تكن ليبرالية، فحكم الأغلبية، تمثيلياً كان أم غير تمثيلي، لم يكن ليبرالياً.

- الليبرالية بشقيها لم تكن ديمقراطية. الشق الاقتصادي عُني بحق الملكية الخاصة للأقلية، والشق السياسي عُني بحقوق سياسية لأقلية من الذكور المالكين الأحرار. لكن الليبرالية السياسية كانت تاريخياً أكثر حساسية لما يمكن أن نسميه حقوق الإنسان.

- التقى اليسار عموماً مع الديمقراطية في مصالح الأغلبية مغلّباً قيمة المساواة على قيمة الحرية، ومُشككاً بمعنى الحرية في ظل الاستغلال. ولذلك أيضاً بحث اليسار عن نماذج ديمقراطية تقيِّد الملكية الخاصة.

- هل تصح الحرية دون عدالة اجتماعية، وهل تصح عدالة اجتماعية دون حرية؟ هذا هو النقاش الرئيسي الذي أشغل اليسار تاريخياً. وتجلى أكثر ما تجلى في قيمة المساواة وفكرتها. فقد تحولت المساواة إلى مساواة في انعدام الحقوق من جهة، وامتيازات عند الحاكمين في الجهة الأخرى.. ما شكل ردة حديثة عن الحداثة، فأعاد بأدوات حديثة إنتاج علاقة الحاكم والرعية (بدل المواطنين).

- تطورَ الصراع بين الديمقراطية على أشكالها التي تمثل فعلاً أو تدعي تمثيل الأغلبية من جهة، والليبرالية من جهة أخرى، وقد أختبأت خلفها حروب مصالح وصراعات دموية إيديولوجية حتى منتصف القرن العشرين.

- نجم اللقاء بين الديمقراطية والليبرالية عن تطور تدريجي وطفرات ثورية عند «الجانبين». فقد توسع فهم الليبرالية للحقوق المدنية ليشمل بعض الحقوق الاجتماعية، كما نجم عن نضال العمال والنساء وشعوب المستعمرات توسعٌ لمفهوم الفرد الحر والمواطن... أما الديمقراطية، فقد فرزت إلى ليبرالية وغير ليبرالية، بعد أن تطورت تيارات دكتاتورية تختلف عن الملكية بأنها تحكم باسم الشعب والجمهورية.

- أ. لقاء الديمقراطية والليبرالية، ألزم الديمقراطية، أي ألزم حكم الأغلبية بقيم ليبرالية، وأصبحت هذه القيمُ الأصلَ، مثل الحريات المدنية، وهي ملزمة للأغلبية حين تحكم، وإلا فإنها لم تعد تسمى أغلبية ديمقراطية (وأصبحت فكرة الأغلبية غير الديمقراطية فكرة ممكنة).

ب. كما عمّم هذا اللقاء الحقوق الليبرالية، نظرياً في ما يجب أن يكون على الأقل، لتصبح الحقوق غير مقتصرة على فئة. أصبح بذلك مفهوم المواطنة شاملاً للأفراد بوصفه منظماً للعلاقة بين الفرد والدولة.

- مكّنَ هذا التعميم أيضاً من الفصل بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية، بحيث أصبح ممكناً أن يتم تبني ليبرالية سياسية وحقوق اجتماعية تقيد الليبرالية الاقتصادية.

- الديمقراطية الليبرالية هي نموذج الديمقراطية القائم في عصرنا.

- لم تعد الديمقراطية حكم الأغلبية فقط، بل أصبحت حكم الأغلبية بموجب القيم الديمقراطية. وهذا يعني أن الأغلبية يجب أن تلتزم بقيم الديمقراطية، فلا تمثل أغلبية ديمقراطية فحسب.

- ملاحظة اعتراضية: لم تتطلب الليبرالية في الماضي في دول المنشأ أن تؤمن الأغلبية بقيم الديمقراطية، فقد كان حق الاقتراع من نصيب أقلية في المجتمع. ثم توسع هذا الحق وتطورت معه بالتدريج الثقافة الديمقراطية.

- ألا يعني هذا أنه يطلب من مجتمعات دول العام الثالث، التي لم تؤسس ديمقراطيات بعد، حق اقتراع عام دفعة واحدة، وبالتالي ثقافة ديمقراطية دفعة واحدة، بحيث تكون أكثر انتشاراً في مجتمعاتها مما تطلب الأمر في الدول التي نشأت فيها الديمقراطية في مرحلة نشوئها الأوروبية؟

- نعم، وربما ينطبق على هذه الحالة ما سماه هيغل: «خداع التاريخ».

- ماذا نفعل إذاً؟ إذا انتخبنا بالأغلبية قد ننتخب قوى لا تحترم القيم الديمقراطية. وإذا لم ننتخب تبقى أوضاع استبداد لا تساعد في انتشار قيم ديمقراطية، بل ربما تساهم في انتشار عكسها.

- نضع البرامج، وننظم القوى الديمقراطية، ونناضل لتوسيع حقوق المواطنة وتصليبها كي تصبح عرفاً مفروغاً منه، وجديراً بالدفاع عنه. يناضل الناس من أجل حقوق، ولا يدافعون عن حقوق غير موجودة ولم يجربوها.

- تطورت الدولة الديمقراطية الليبرالية الحديثة في سياق تشكل الأمة الحديثة من قومية قائمة أو من الدولة، أو من كليهما، وفي سياق اقتصاد منتج دافع للضرائب، وتشكل طبقة وسطى.

- حين يُطلَبُ من الديمقراطية العربية أن تتطور ضد بناء المؤسسات الحديثة، وفي سياق اقتصاد ريعي، وضد بناء الاقتصاد المنتج والطبقة الوسطى، ومن خلال تعميم ثقافة استهلاكية، فإنّه يتم تعميم الديمقراطية بوصفها جزءاً من الثقافة الاستهلاكية لا أكثر، وحين يُشترط بها أن تتطور ضد القومية وضد عملية بناء الأمة، وحين يُخلط بين الليبرالية الديمقراطية والنيوليبرالية، ينتج استعصاء.

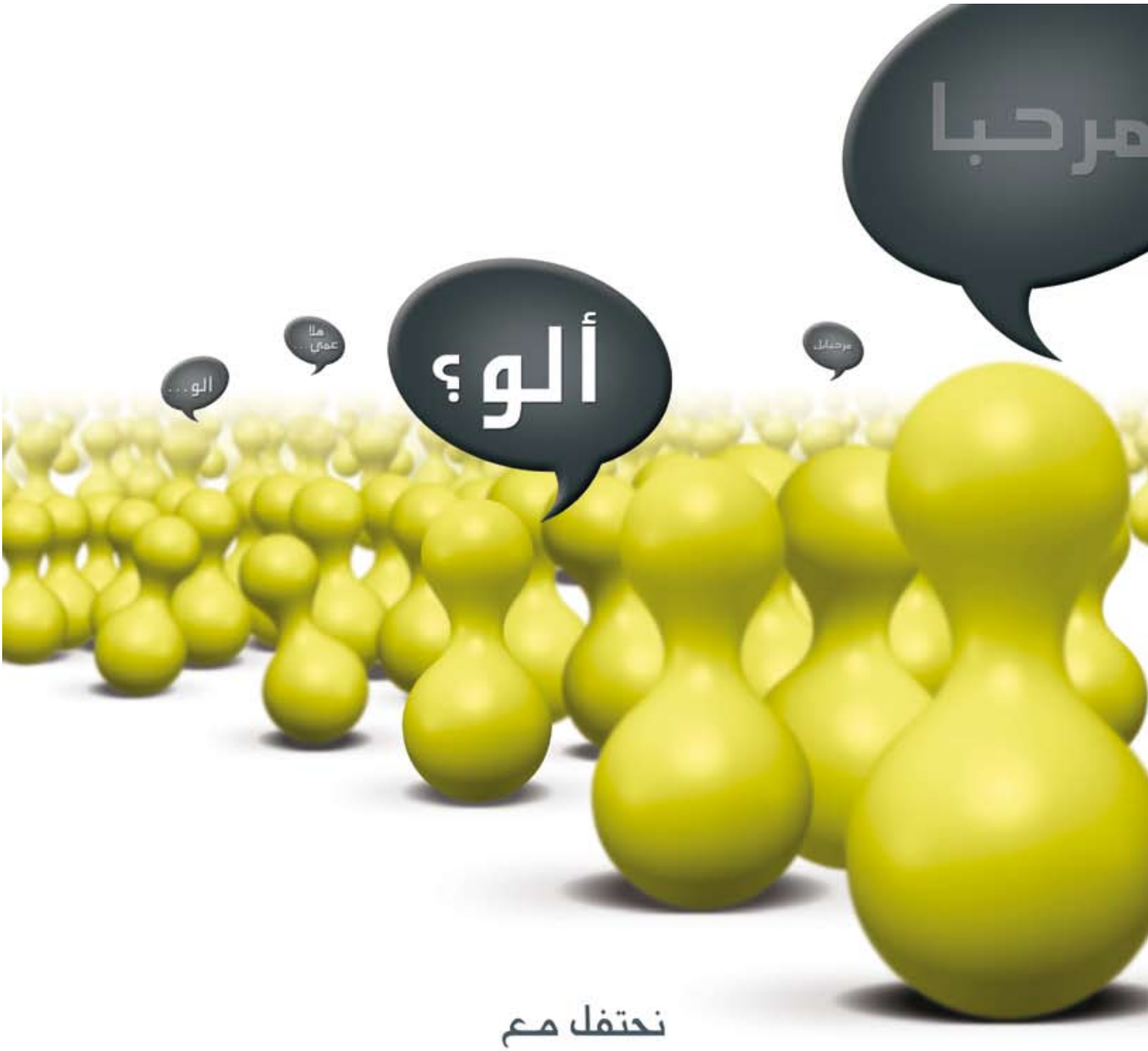

نحتفل مع

1,500,000

مشترك... شكراً لجميع أفراد عائلة أمنية

أمنية

كلمتك مسموعة

خلوي | انترنت | حلول أعمال

تحديات أمام أوباما

اللوبيات اليهودية بعضُها معتدل وبعضُها غير يهودي

ستيفن غلين

أخبرني صديق، وهو موظف حكومي متقاعد عمل تحت إمرة أربعة رؤساء أميركيين، أنه كان يخشى أن يرتكب البيت الأبيض خطأً بمواجهته المفتوحة مع الإسرائيليين حول قضية المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، بخاصة أنها في هذه المرحلة المبكرة من هذه العملية.

«هؤلاء السادة في البيت الأبيض قد يكونون أكثر ذكاء مما تستدعيه مصلحتهم، فهم يعتقدون أن بإمكانهم جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يتوقف عن التوسع في الاستيطان، بمجرد فرقعة أصابعهم». ويضيف: «أخشى أن يتراجعوا في هذه الحالة، وهو ما سيهدد آفاق أي محاولة أخرى».

> **اللوبي اليهودي مجمع من الأحزاب التي تميل إلى معارضة بعضها بعضاً**

هذا القلق يعكس حالة صحية من احترام قوة ما يدعى «اللوبي اليهودي»، رغم ما أشار إليه أحد الموظفين في واشنطن، من أن الرئيس الذي يتمتع بالمرونة، باراك أوباما، قد تفوق عليه من حيث المناورة. ومن المؤكد أن الجهد المؤثر الذي بذله «اللوبي» في بداية هذا العام لحرمان تشاس فريمان، المنتقد لإسرائيل، من منصب رفيع في مخابرات البيت الأبيض، كان برهاناً على أنه ما زال مُمسكاً بخيوط اللعبة إلى حد كبير.

ومن الطبيعي أن ينفي الصقور من مؤيدي إسرائيل حتى مجرد وجود لوبي يهودي، ويلمحون إلى أن من يؤمن بغير ذلك إنما هو معاد للسامية.

هذا هراء. ففي مدينة مثل واشنطن، لكل شيء في صورة أو أخرى بعده السياسي - بل إن هناك «جمعية للجمعيات» في الشارع 17 - وسوف يكون من غير الطبيعي لو أن إسرائيل لم تضع مؤيديها في المكان المناسب. ومثل إسرائيل نفسها - المتعددة إثنياً والمشتّتة سياسياً - فإن اللوبي اليهودي هو مجمع من الأحزاب التي، بسبب التباين العميق في الآراء حول ما هو جيد لإسرائيل، عادة ما تميل إلى معارضة بعضها بعضاً.

هذا العنقود من الجماعات المتنافسة ليس عملاقاً سياسياً، بل إنه ليس يهودياً في مكونه الأكبر، فمنبع الدعم الذي يبديه الكونغرس لإسرائيل تغذيه الجماعات الأصولية المسيحية، مثل **المسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل** بقيادة الراعي سيئ السمعة جون هاغي، بأكثر مما تغذيه الجماعات اليمينية اليهودية، وبدافع من الوعد بعودة رؤيوية للمسيح إلى الأرض، بعد عودة أرض إسرائيل بكاملها إلى الشعب اليهودي، فإن **المسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل** هم مصدر من مصادر الدعم الثابت للمتشددين الإسرائيليين، وهم يشكلون تحالفاً وثيقاً مع لجنة الشؤون السياسية الأميركية الإسرائيلية **إيباك**، وهي أشهر الجماعات اليهودية المؤيدة لإسرائيل، وأقواها.

إيباك منظمة واسعة، تعمل بموازنة تقدّر بنحو 60 مليون دولار، وتتمتع بعضوية من دافعي التبرعات تقدّر بنحو 100 ألف عضو، وهي منظمة سيئة بكل تأكيد. ويكتب أعضاؤها نصوصاً تشريعية رئيسية، بما في ذلك قانون محاسبة سورية، وهي تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية عن الحصار الدبلوماسي المفروض على الأراضي الفلسطينية بعد فوز حماس في انتخابات العام 2006.

غير أن هيمنة **إيباك** ليست بعيدة عن التحدي على أي حال، فهنالك **جي ستريت**، التي تأسست العام الماضي لتكون بديلاً معتدلاً من تشدد **إيباك**.

وهنالك أيضاً **أميركيون من أجل السلام الآن**، التي تناور في الكونغرس من أجل مدخل أكثر توازناً للسلام العربي الإسرائيلي على مدى سنوات طوال. ولكنها، مثل **جي ستريت**، فهي في تعاطفاتها ومبادئها لا تضاهي العضلات السياسية لـ**إيباك**.

ولـ**إيباك** عقب أخيل الخاص بها، فهي تتصرف كما لو أنها خارجة من مؤتمر قمة الخرطوم العام 1967. فهي بانحيازها الحاسم ضد الخطوات الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى شرق أوسط أكثر استقراراً حددت نفسها بوصفها عقبة أمام السلام التي قد تعزل أولئك الذين يدعمون إسرائيل ولكنهم ملّوا عنادها.

وكما تشير الاضطرابات في إيران، فإن التشدد لم يعد هو الأسلوب السائد، وهو ما يلعب لصالح قوة أوباما التقمصية الشهيرة. كما أنها تقود ثانية إلى ملاحظة صديقي حول مدخل البيت الأبيض إلى فضيحة المستوطنات الإسرائيلية. فرض هذه القضية الحساسة على قائد إسرائيلي في مثل هشاشة وضع نتنياهو، يعني أن أوباما قد يكون في وارد محاولة إشعال فتيل أزمة سياسية في تل أبيب قد ينبثق عنها خليفة له أكثر عقلانية. ولكن السنوات الثماني الأخيرة من حكم بوش كشفت عن أن تغيير النظام نادراً ما تجري فيه الأمور بحسب الخطة، وكثيراً ما تنعكس الأوضاع. ولكي يتفادى الليكوديين، فإن على أوباما أن يسعى أولاً إلى تقديم جهد عربي كبير على طاولة المفاوضات مع تأكيدات بدعم من البيت الأبيض لجوهر المبادرة العربية للعام 2002. فإذا ما كان لبشار الأسد أن يزجي مديحاً علنياً لإسحق رابين و«مخاطراته المحسوبة» من أجل السلام، سيكون ذلك بمثابة حشر لنتنياهو في زاوية مظلمة، حيث لا يمكن لأي لوبي، عملاقاً كان أو غير ذلك، أن يعثر عليه.

قمة عدم الانحياز: مفهوم لم يفارقه الالتباس

صلاح حزين

في برنامجه الذي يقدمه من على شاشة قناة **الجزيرة** الفضائية بعنوان «تجربة حياة»، قال محمد حسنين هيكل إن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وقف بعد أيام من هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران/يونيو 1967، ليتأمل في مفهوم «عدم الانحياز»، في التفاتة متأخرة قليلاً إلى أن المفهوم غير واضح أو محدّد. هيكل لم يتحدث عما انتهى إليه عبد الناصر بإعادة النظر في المفهوم.

كان الزعيم الهندي جواهر لال نهرو هو الذي سَكَّ المصطلح الذي تحول إلى واحد من أكثر المصطلحات شيوعاً في عالم السياسة الدولية في الخمسينيات والستينيات. وقد استفاد نهرو في سَكّ هذا المفهوم من مقترح هندي لوضع حد للصراع الذي اندلع بين الهند والصين، منذ خمسينيات القرن الماضي.

الزعيم الهندي جواهر لال نهرو اجترح مفهوم عدم الانحياز

ولا أحد يعرف، ولا يخبرنا هيكل، بما إذا كان عبد الناصر الذي ناضل تحت راية هذا المفهوم سنوات طوالاً قد توقف، قبل أن تلحق الهزيمة بالجيوش العربية، ليفكر في هذا المفهوم الذي كان مزيجاً من المفهوم الأيديولوجي والشعار السياسي.

لكن المهم أن توقف عبد الناصر عند هذا المفهوم تم في محطة فارقة، هي لحظة الهزيمة والاستعداد لمعركة جديدة مع إسرائيل وأميركا، ما يستدعي حسم خيارات مهمة واتخاذ قرارات مهمة في ضوئها، وعلى رأسها خيار التحالف مع القطب الاشتراكي الأكبر في ذلك الوقت، الاتحاد السوفييتي، لإدارة معركة حياة أو موت مع الدولة الإمبريالية الأكبر، الولايات المتحدة، وحليفتها الأبـرز في المنطقة، إسرائيل.

هذه الأيـام، بعد أكثر من أربعين عاماً على وقفة عبد الناصر تلك، عقد قادة دول عدم الانحياز مؤتمرهم الخامس عشر، في ظل المفهوم غير الواضح أو المحدد نفسه، كما في ظل حقائق جديدة شهدها العالم، أهمها انهيار المعسكر الاشتراكي، وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم قطباً أكبر وأوحد، مع بروز قوى إقليمية عديدة، كانت حتى وقت قريب جـزءاً من منظومة دول عدم الانحياز نفسها، مثل: الصين والهند.

قـرارات القمة التي عُقدت في منتجع شرم الشيخ المصري، جاءت لتضرب في أكثر من اتجاه؛ اتجاه الماضي الذي مضى وانقضى، ولكن بعض مشكلاته ما زالت ماثلة مثلما كانت منذ زمن. فقد أكد القادة دعمهم لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة متصلة وقابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، وهو بند لم يبرح أدراج الحركة منذ عقود، وشـدّدوا على ضرورة تعزيز نزع السلاح والأمـن الدولي، وتأكيد حق الـدول في امتلاك الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. كما أكدوا رفضهم توقيع عقوبات أحادية الجانب على دول الحركة، وذلك في إشـارة إلى إيـران. وإن كانت هذه البنود تنتمي إلى ماضي الحركة، فإن بعض القرارات تشير إلى قضايا مستجدة مثل الإرهاب الدولي، حيث دعا المؤتمر إلى ضرورة الانتهاء من المعاهدة الشاملة لمكافحته، والعولمة التي أبدت القمة تخوفها من مخاطرها وتحدياتها بالنسبة للدول النامية «رغم ما تتيحه من فرص مهمة وجيدة»، والأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي قال البيان الختامي الصادر عن المؤتمر إنها تشكل ضرراً متزايداً على جميع الـدول. وأخيراً أعربت القمة عن تضامنها مع شعوب وحكومات الدول التي تأثرت بتفشي وباء إنفلونزا الخنازير والأوبئة الأخرى.

زيادة المشاكل بالنسبة لدول الحركة لم تعن أكثر من زيادة بنود قائمة التوصيات التي تصدرها الحركة في نهاية كل مؤتمر لها.

لم يكن الأمر كذلك في ما مضى من سنين، فقد كان انعقاد مؤتمر لدول الحركة مؤشراً على توجهات عامة تهم العالم أجمع، دليلاً على حيوية الحركة وأهمية توجهاتها. ففي العام 1979، وكانت قمة دول الحركة تُعقد في هافانا، صدر عدد من مجلة **إيكونوميست** البريطانية بغلاف يحمل صورة كاسترو وهو يشير بيده إلى عاصمة بـلاده الاشتراكية، وهـو ما رأت فيه الصحيفة البريطانية «نكتة»، في إشارة إلى المفارقة بين عدم الانحياز وبين الجزيرة الشيوعية التي ينعقد على أرضها المؤتمر. وانفض مؤتمر دول الحركة في هافانا، مع توصية بعقد المؤتمر اللاحق في بغداد، ولكن بغداد ما لبثت أن انهمكت في حرب مدمرة مع إيران، فانعقد المؤتمر في الهند.

فـي أثـنـاء المؤتمر الأخـيـر، أشـارت إحـدى الدراسات إلى حقيقة «طريفة»، هي أن عشر دول فقط من بين 118 دولة عضواً في الحركة تقيم علاقات طبيعية مع العراق. فهل ما زالت الحركة هي الحركة؟ ألم يحن الوقت لوقفة مثل تلك التي وقفها الزعيم الراحل عبد الناصر للتفكير في معنى «عدم الانحياز» بعد أن جرت مياه كثيرة تحت أنهر كثيرة في الدول المكونة للحركة؟

في المؤتمر الأخير، شاهد العالم أجمع الرئيس الكوبي راؤول كاسترو، الذي ما زالت بلاده ترفع راية الشيوعية، وهو يسلم رئاسة الحركة إلى الرئيس المصري حسني مبارك، الذي يحكم بلاداً لم تعد يربطها بعبد الناصر الكثير من الروابط. أما القمة المقبلة فسوف تُعقد في طهران، وسوف تتولى الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرئاسة المقبلة لدول حركة عدم الانحياز.

العرب والذخائر العنقودية

جو ستورك

في العام 2006، لفت الأنظارَ الاستخدامُ المكثف للذخائر العنقودية من جانب إسرائيل، وبخاصة في العالم العربي. فخلال الحرب التي دارت على مدى 34 يوماً بين إسرائيل وحزب الله، أمطرت القوات الإسرائيلية جنوب لبنان، بصواريخ محملة بذخائر عنقودية، وبخاصة في الأيام الثلاثة الأخيرة من الصراع، في الوقت الذي كان يمثل فيه ذلك تهديداً للمدنيين، لأن كل قذيفة يمكنها ملء مساحة ملعب لكرة القدم بما يزيد على عشرات، بل مئات القنابل الصغيرة.

◀ لكن الخطر لم ينته بانتهاء القصف، فالقرى والبلدات والمنازل والبنايات الرسمية والحدائق والحقول الواقعة جنوبي نهر الليطاني، امتلأت بنحو مليون من «مخلّفات» الذخائر التي لم تنفجر فور سقوطها، ما شكّل تهديداً للبنانيين الذين يعيشون هناك لسنوات عديدة مقبلة، وتحويلاً للأرض الزراعية إلى حقول ألغام حقيقية. لقد كان مدى هذا التلويث أسوأ بكثير مما وجدته منظمة **هيومن رايتس ووتش** في أفغانستان والعراق وكوسوفو، وهي ثلاثة بلدان استُخدمت فيها الذخائر العنقودية أخيراً. (ومنذ ذلك الحين، استخدمت روسيا وجورجيا مثل هذه الأسلحة خلال حربهما على أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس 2008؛ كما استخدم حزب اللّه أسلحة عنقودية ضد إسرائيل خلال حرب العام 2006).

كانت منظمة **هيومن رايتس ووتش**، وشركاؤها في التحالف الدولي للذخائر العنقودية؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات أخرى، قد صنفت الذخائر العنقودية بوصفها أسلحة تخلف آثاراً إنسانية رهيبة، لأنها تنتشر فوق رقعة واسعة ولا تميز بين أهداف عسكرية وأخرى مدنية. و«المخلفات»، مثل حقول الألغام غير المنفجرة، تشكل تهديداً لحياة الناس وأطرافهم ومصالحهم بعد انتهاء النزاع بفترة طويلة.

في أواخر العام 2006، عقب الحرب اللبنانية الإسرائيلية، أطلقت النرويج عملية جمعت ما بين الحكومات والمنظمات الدولية، والوكالات التابعة للأمم المتحدة وجماعات المجتمع المدني، وفي أقل من عامين، صدر ميثاق 2008 للذخائر العنقودية. وأدّى لبنان دوراً مشهوداً في المفاوضات التي تمخض عنها، في النهاية، تبني المعاهدة الدولية. وقد فُتح باب التوقيع للدول على الميثاق العالمي للذخائر العنقودية في كانون الثاني/ديسمبر 2008؛ ومنذ أواسط تموز/يوليو 2009، وقّعت عليها 98 دولة وأقرتها 14 دولة أخرى. وسوف يدخل الميثاق حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من التوقيع الثلاثين على إقرارها.

لقد ساد الاعتقاد بأن الدول العربية سوف تدعم جهداً للتشهير بهذه الأسلحة، وبالتالي تحريم استخدامها، وذلك بالنظر إلى استخدام إسرائيل لها في لبنان العام 2006 (ثمة استخدام إسرائيلي آخر قبله). غير أنه من بين بلدان المنطقة، لم يوقّع سوى لبنان وتونس، في حين أن بقية الدول العربية تمتلك ترسانة من الذخائر العنقودية، ومعظمها جاء من الولايات المتحدة أو من الاتحاد السوفييتي السابق. والدول العربية التي استخدمت الذخائر العنقودية في نزاعاتها المسلحة هي: ليبيا (في تشاد في أواسط الثمانينيات)، والمغرب (في الصحراء الغربية)، والسعودية (ضد القوات العراقية التي تحركت نحو الأراضي السعودية في العام 1991). ويبدو أن مصر هي الدولة الوحيدة التي أنتجت ذخائر عنقودية.

لقد شارك الأردن في المؤتمر الذي أطلق عملية المعاهدة، وعبّرَ دبلوماسيون أردنيون عن مصالح بلادهم في الانضمام إلى الميثاق، لكن، لم تُتّخذ حتى الآن أيّ خطوة في هذا الاتجاه. وقد أبلغني دبلوماسي مصري ذو خبرة في مفاوضات التسلح، أنه بصرف النظر عن مزايا ميثاق الذخائر العنقودية، فإن مصر لن تدرس التوقيع عليه ما دامت الولايات المتحدة ترفض التعاون في المفاوضات حول منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

من الصعب قبول مثل هذا التفسير حول تفعيل ميثاق الذخائر العنقودية، فالولايات المتحدة واحدة من أكبر منتجي الذخائر العنقودية في العالم ومصدّريه، وقد عارضتْ دوماً كل جهد لتقييد استخدامها. فلو أن مصر أو أيّ دولة اهتمّت في إظهار استيائها من سياسات الولايات المتحدة الخاصة بنزع السلاح، فإن هنالك طريقة أفضل بكثير هي دعم جهود ضبط الأسلحة وإزالتها، مثل الذخائر العنقودية التي تشكل بطبيعتها تهديداً إنسانياً خطيراً على المدنيين.

حتى الآن، لم تكن هنالك سوى جهود ضئيلة للمجتمع المدني في البلدان العربية لحشد دعم للميثاق في أوساط الجمهور أو الحكومات، والعراق، البلد العربي الثاني (إلى جانب لبنان) الذي جرّب الاستخدام الكبير للذخائر العنقودية، يجب أن يدرس التوقيع على الميثاق وإقراره قريباً، والتهديد الذي تمثله على حياة المدنيين حيثما استُخدمت، وعلى النشطاء في العالم العربي أن يدفعوا حكوماتهم للتوقيع على المعاهدة، لتكون بين الدول الثلاثين التي ستجعل المعاهدة تدخل حيز التنفيذ.

خلوي

نقاطك راح تحلي حياتك... بدلها و عيش

اضغط على #140* مجاناً

الآن مع برنامج النقاط الجديد
من أمنية، جمّع نقاط أكثر
و استبدلها بالهدية التي تناسبك
للمزيد من التفاصيل اضغط على #140*
أو قم بزيارة أي من معارضنا

جمّع نقاط أكثر واستبدلها بقسائم مشتريات أو اشتراكات من الأماكن التالية:

500	قسيمة مشتريات بقيمة ٢٠ دينار من بيتزا هت	500	قسيمة مشتريات بقيمة ٢٠ دينار من سيفوي SAFEWAY مجمعات سلطان
500	قسيمة مشتريات بقيمة ٢٠ دينار من	500	قسيمة مشتريات بقيمة ٢٠ دينار من هارديز
500	قسيمة مشتريات بقيمة ٢٠ دينار من COSTA COFFEE	500	قسيمة مشتريات بقيمة ٢٠ دينار من TGI FRIDAYS

875	اشتراك بقيمة ٣٥ دينار من FITNESS one Gym & Fitness Center	
1000	قسيمة مشتريات بقيمة ٤٠ دينار من أبو شقرة Abu Shakra	
1250	قسيمة مشتريات بقيمة ٥٠ دينار من Home CENTRE	
1875	جهاز خلوي بقيمة ٧٥ دينار مقدم من امنية	

بموافقة وزارة الصناعة والتجارة رقم: ٢٠٨٥٨/٢٨/٢/٤

- ستحصل على نقطة واحدة مقابل كل دينار تنفقه في الشهر بشرط أن لا يقل استهلاكك عن ٥ دنانير
- ستحصل على نقطة واحدة إضافية عند وصول استهلاكك ١٠ دنانير في الشهر
- سيحصل المشترك الجديد على نقطتين إضافيتين عند تفعيل الخط
- لاستبدال قسائم الشراء أو الاشتراكات يرجى زيارة أي من معارضنا
- قيمة قسائم الشراء أو الاشتراكات غير مستردة نقدا

- سيتم خصم ٥ نقاط في حال الفصل الجزئي للخط و١٠ نقاط في حال الفصل الكلي، و إذا بقي المشترك في حالة الفصل الكلي لمدة ١٤ يوم يسقط حقه في جميع النقاط.
- يشمل هذا العرض جميع مشتركي الخلوط المدفوعة مسبقا الحليب و الجدد.
- يستثنى من هذا العرض أصحاب البطاقات المدفوعة مسبقا التابعة لإشتراكات الشركات و الخلوط غير الموثقة.
- كل نقطة صالحة لمدة سنتين من تاريخ الحصول عليها.
- أعلى عدد من النقاط التي يمكن أن يحصل عليها المشترك شهريا ٢٠٠ نقطة.
- يحق لأمنية إيقاف هذا البرنامج في أي وقت بعد إبلاغ المشتركين.
- يستثنى من قيمة الاستهلاك الشهري جميع قيم الإشتراكات الشهرية و قيمة نغمة أغنيتك.

امنية
كلمتك مسموعة

خلوي | انترنت | حلول أعمال

للإستفسار الرجاء الاتصال على 1333 من شبكة أمنية أو 88001333 07 من خارج الشبكة أو زيارة موقعنا الإلكتروني www.umniah.com

الوكلاء العامون

شركة البتراء للسياحة والسفر
PETRA TRAVEL & TOURISM CO.

الشميساني، 101 شارع عبد الحميد شرف – هاتف: 5684526 – فاكس: 5686684 – بريد إلكتروني: wataniya-airways@pttco.com

Discover our Holiday

Packages...

40+ YEARS of excellence SINCE 1965

Memories that last
for a life time...

Choose a fun-filled package from our traditional destinations and find yourself in a breathtaking location you never even imagined possible at this time of the year!

PETRA
Holidays
Division of
Petra Travel & Tourism Co.

For more information and details please contact Petra Holidays.

Shmeisani, 101 Abdulhamid Sharaf Street.
P.O Box: 19185 Amman 11196, Jordan
Tel.: (+962-6) 565 0991/2/3 Fax: (+962-6) 565 0994
E-mail: info@petraholidays.com
Website: www.petraholidays.com

Call Free 0800 222 11

حلقة مفقودة بين وزارة التنمية وذويهم

المعوقون عقلياً: عالقون في الوسط

دلال سلامة

كان عبد اللّه، 19 عاماً، في الثالثة من عمره، عندما بـدأت تصيبه نوبات غير مفهومة من الضحك الهستيري، تليها نوبات أخرى من البكاء الشديد، وقد شخّص الأطباء حالته بأنها «ذهان طفولي»، مصحوب بإعاقة عقلية متوسطة.

التشخيص كان بداية انقلاب هائل في حياة عائلة زيـدان قريع المقيمة في رومانيا، فقد اضطرت إلى العودة للأردن لمتابعة حالة الطفل، حيث أدخل إلى أحد المراكز الخاصة النهارية، حتى بلغ الرابعة عشرة. يقول والـده: «كان عبد اللّه يكسّر ويخرب ويعتدي على الآخرين بالضرب، لكنه في النهاية كان طفلاً يمكن السيطرة عليه»، أمّا المشاكل الحقيقية فقد بدأت عندما أصبح يافعاً، إذ «ازداد سلوكه عدوانية وشراسة، ولم يعد بالإمكان ضبطه».

أرسـل قريع ابنه إلى «مركز جرش لرعاية المعاقين» الذي يقدم خدمتَي الإيواء والتأهيل، ومكث عبداللّه هناك خمس سنوات، قبل أن يعيده المركز مطلع العام الجاري، لأنه «ليس بالإمكان الإبقاء عليه أكثر»، فهناك كثيرون على قوائم الانتظار، وبحاجة لأن ينالوا فرصتهم هم أيضاً، بحسب ما قاله قريع لـ«**السجل**» نقلاً عن إدارة المركز.

قريع يضيف بحسرة، أن عائلته «على وشك أن تدمَّر»، لأن ابنه الذي أصبح شابّاً الآن، «يشكل خطراً حقيقياً على نفسه وعلى أسرته»، وقد حاول مؤخراً إحـراق المنزل، ما تطلّب استدعاء رجال الدفاع المدني الذين حوّلوه إلى الأمن العام، ثم حُـوِّل إلى المحافظ، الـذي حوّله بـدوره إلى وزارة التنمية، لكنها رفضت استقباله، فأعيد إلى أسرته.

عبد اللّه، نموذج لحالات كثيرة لأشخاص يعانون من إعاقات عقلية متوسطة وشديدة، تقول أسرهم إنها تعجز عن التعامل معهم، في الوقت الذي تقرّ فيه وزارة التنمية الاجتماعية أنها لا تستطيع بإمكاناتها الحالية أن توفر لهم «أكثر من خدمة إيواء لمدة محددة»، كما تقول مديرة «شؤون المعاقين» في الوزارة فوزية السبع.

هناك ثلاثة مراكز فقط تقدم خدمة الإيواء لهؤلاء، في جرش والكرك والرصيفة

لا رقم محدداً لأعـداد المعوقين عقلياً في الأردن، ففي حين قدّر البنك الدولي أن نسبتهم تراوح بين 2 و4 في المئة من عدد السكان، فإن التعداد العام للسكان الذي أجري العام 2004، يؤكد أنهم يشكلون 1,2 في المئة، تبلغ نسبة المعوقين عقلياً نحو 16 في المئة منهم.

هناك ثلاثة مراكز فقط تقدم خدمة الإيواء لهؤلاء في البلاد، في جرش والكرك والرصيفة، تبلغ طاقتها الاستيعابية مجتمعةً 400 سرير تقريباً، وينتفع منها فعلياً 444 معوقاً، وهي لا تقدم خدمة الإيواء الدائم، بل هي «مراكز تأهيل تساعد المعوقين على الاندماج في أسرهم»، وفقاً للسبع، التي أوضحت في تصريح لـ«**السجل**»: «هناك اتجاه عالمي يدعو إلى أن يكون المعوق جزءاً من المجتمع، لذلك يقضي النظام الداخلي لمراكز الإيـواء والتأهيل ألاّ يبقى المعوق في المركز أكثرَ من سنة، تجدَّد في حالات استثنائية بعد دراسة حالته ووضع أسرته». أما خدمة الإيواء الدائم، فإنها تقدَّم لفئات محددة، تشمل «مجهولي النسب، والقادمين من عائلات مفككة، وآخرين يُعثر عليهم في الشوارع، ويتم الإبلاغ عنهم دون أن يتقدم أحد من ذويهم لتسلّمهم».

المشكلة، كما يقول عاملون في مجال رعاية المعوقين، تكمن فـي أن كثيراً مـن الأهالي يرفضون تحمّل مسؤولياتهم، ويريدون أن يبقى أبناؤهم في مراكز الرعاية «إلى الأبـد». مدير مركز جرش عوض سميرات، يؤكد لـ«**السجل**» أن المعوقين «يتلقون تدريباً يؤهلهم للاعتناء بأنفسهم، وقضاء حاجاتهم اليومية الأساسية، وعلى أسرهم أن تكمل المهمة».

لكن قريع يرى أنه لا تأهيل حقيقياً تقدمه «التنمية»، وأن مراكزها ليست أكثر من «مضبّة» للمعوقين، ويوضح: «ابني دخل وخرج من المركز دون أن يكتسب أيّ مهارات». الأمر الذي يرد عليه سميرات بقوله إن المعوق، عندما يعاد إلى أسرته، «لا تتم متابعته من ذويه، ما يؤدي إلى فقدانه المهارات التي تعلمها»، ويضيف: «كثيراً ما يأتي المعوقون إلى المركز في حالة مزرية، ويعاني

عدد كبير منهم من تشوهات في أجسادهم نتيجة سوء المعاملة». لكن قريع يصف كلام سميرات بأنه «كلمة حقّ يُراد بها باطل». يقول: «نعم، هناك عائلات تؤذي أبناءها المعوقين، لكن ذلك ليس قاعدة، وينبغي عدم استخدام حالات فردية كهذه مبرراً للتقصير الحكومي».

سميرات: الأهالي يريدون أن يبقى أبناؤهم في مراكز الإيواء إلى الأبد

يشير العامل في مجال رعاية المعوقين صادق الوزني، إلى «حلقة مفقودة» بين «التنمية» وأهالي المعوقين. «واضح أنه يجب أن يكون للوزارة دور أكبر في تأهيل أهالي المعوقين، وإرشادهم إلى طريقة التعامل مع أبنائهم».

لكنّ أسراً في المقابل تقول إن التعامل مع الإعاقات المتوسطة والشديدة أمرٌ يفوق طاقتها، وإن الأسرة تجد في الغالب أن عليها أن «تضحّي بحياتها في سبيل المعوق». عادل، 64 عاماً، لديه ابن معوق يبلغ الآن التاسعة والثلاثين من العمر، أصيب عندما كان في الرابعة في رأسه أثناء اللعب، ما تسبب بإعاقة عقلية شديدة. يقول عادل إنه عَرَض ابنه خلال سبع سنوات على عدد كبير من الأطباء، وسافر به إلى ألمانيا، إلى أن سَلّم أخيراً بأنه «لا علاج»، واتخذ نتيجة ذلك ما يصفه بـ«القرار الصعب»: وضع ابنه في دار للإيواء. «أدركت وزوجتي أننا سنخسر أنفسنا وبقية أولادنا، كنّا في حالة طوارئ طوال اليوم، كانوا يكسر كل ما تحت يده، ويضرب كل من يراه، ويفتح الثلاجة ويرمي ما فيها من أطعمة على الأرض، لم نعد نزور أحداً لأنه لا يمكن تركه وحده أو مع أحد من إخوته الذين كان يقلّدونه في كل ما يفعل، وأصبح الناس يتجنبون زيارتنا لأنه يؤذيهم، ولم نكن نستطيع اصطحابه إلى حديقة أو «سينما»، ولا حتى تناول الطعام داخل المنزل بسلام».

هذا الرأي يتبناه الوزني، الذي لديه هو نفسه ابن معوق في السابعة والثلاثين من عمره. «معظم وقت الأبوين يكرَّس لابنهما المعوق، بحيث لا يعود لديهما وقت لا لأبنائهما الآخرين، ولا لنفسيهما». يضيف الوزني: «حتى الأمور الصغيرة المتعلقة به تتحول إلى مآسٍ، مثلاً اضطر ابني مرة إلى خلع ضرس، عملية صغيرة مثل هذه تتم بدقائق في عيادة أسنان، لكن الأطباء أجروها له في غرفة العمليات تحت التخدير الكامل وكلفتني 600 دينار».

عادل، الذي يمتلك تجارته الخاصة، يدفع 800 دينار شهرياً لمركز خاص، هو، وفقاً لبيانات منشورة على موقع وزارة التنمية الاجتماعية، واحد من بين 35 مركزاً خاصاً توفر خدمة الإيواء للمعوقين عقلياً، وينتفع من خدماتها نحو 750 معوقاً. ويقول الوزني إنها تتقاضى مبالغ تتراوح بين 350 ديناراً و1700 دينار شهرياً. في حين أن مركزاً واحداً فقط من 64 مركزاً تابعاً للقطاع التطوعي يقدم خدمة الإيواء، طاقته الاستيعابية 30، وينتفع منه 31 معوقاً، ويتقاضى مبلغاً يراوح بين 50 ديناراً و200 دينار، حيث تساهم وزارة التنمية الاجتماعية بتغطية جزء من التكلفة. هذا مقابل 2 - 10 دنانير شهرياً، تتقاضاها الوزارة عن إيواء المعوق ورعايته، في الوقت الذي تبلغ فيه التكلفة الفعلية للمعوق وتتحملها الوزارة، 400 دينار شهرياً، بحسب السبع.

كثيرٌ من الناس غير قادرين على دفع مثل هذه المبالغ، وهؤلاء يقبع أبناؤهم المعوقون في قوائم الانتظار، ويبلغ عددهم 1085 معوقاً. تقول السبع إن الأسر التي «ظروفها قاهرة»، ولا تستطيع الانتظار، يمكن إدخال ابنها إلى المركز إذا أبدت استعدادها لدفع مبلغ مالي أكبر من الرسم المحدد، حيث تُنفَق هذه المبالغ في «تحسين خدمات المركز». هذا ما حدث مع أسماء، 38 عاماً، التي بقيت في مركز جرش سنة، كان أهلها يدفعون خلالها 120 ديناراً شهرياً. وهو أمر يرى الوزني أنه غير عادل. «هذا يعني أن هناك من يأخذ فرصة غيره، فقط لأنه قادر على الدفع».

المعوقون عالقون في الوسط ما بين أهاليهم ووزارة التنمية، ولا يبدو أكثر تعبيراً عن هذه الحقيقة من الطريقة التي يرى ذوو معوقين أن الوزارة تتبعها لإعادة أبنائهم إليهم، حيث يقولون إن الوزارة تستخدم «الحيلة» و«القوة». محمود، شقيق أسماء، قال إن موظفين في الوزارة اتصلوا بالعائلة، وقالوا إنهم سيأتون في زيارة استطلاعية. «فوجئنا بهم قادمين بصحبة شقيقتي، وجعلونا نوقّع على استلامها قائلين إن المركز أُغلق، واتضح بعدها أن هذا لم يكن صحيحاً». أما قريع، فيقول إن الوزارة «نبشت» حتى عرفت عنوان والده، وجاء الموظفون بصحبة رجل أمن، وطلبوا منه أن يوقّع على استلام حفيده. «والدي رجل كبير في السن، خاف ووقّع على الاستلام».

أهالي معوقين: الوزارة تستخدم الحيلة والقوة لإعادة أبنائنا إلينا

لكن سميرات الذي يقول إن كثيراً من العائلات تمتنع عن زيارة أبنائها خشيةَ إعادتهم إليها، يؤكد أن الوزارة لا يمكنها أن تسلّم أي معوق إلى أهله إلا عندما ينهي المدة المقررة لإيوائه وتأهيله، وأن التسليم بوساطة الشرطة لا يتم إلا بعد تجاهل الأسرة لبلاغات متكررة بضرورة الحضور.

من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين 1971

- يتمتع الشخص المتخلف عقلياً إلى أقصى حد ممكن عملياً بالحقوق نفسها التي يتمتع بها سائر البشر.
- ينبغي حيثما كان ذلك مستطاعاً، أن يقيم المتخلف عقلياً مع أسرته الأصلية أو مع أسرة بديلة، وأن يشارك في أشكال مختلفة من الحياة المجتمعية، وينبغي أن تحصل الأسرة التي يقيم معها على المساعدة، وإذا اقتضت الضرورة وضعه في مؤسسة، يجب أن يكون الوسط في هذه المؤسسة وظروف الحياة فيها على أقرب ما يُستطاع من وسط وظروف الحياة العادية.
- للمتخلف عقلياً حق الحصول على الرعاية الطبية والعلاج المناسبَين، وعلى القسط من التعليم والتدريب والتأهيل والتوجيه الذي يمكّنه من إنماء طاقاته وقدراته إلى أقصى حد ممكن.
- للمتخلف عقلياً حق التمتع بالأمن الاقتصادي وبمستوى معيشة لائق، والحق في العمل المنتج إلى أقصى مدى تسمح به قدراته.
- للمتخلف عقلياً الحق في حمايته من الاستغلال والتعسف المعاملة المهينة للكرامة.
- إذا أصبح أشخاص من المتخلفين عقلياً غير قادرين بسبب شدة عاهتهم، على ممارسة جميع حقوقهم ممارسة فعّالة، أو إذا اقتضت الضرورة تقييد أو تعطيل بعض هذه الحقوق أو جميعها، وجبَ أن يتضمن الإجراء المتبع في هذا التقييد أو التعطيل ضمانات قانونية مناسبة لتلافي التعسف بجميع أشكاله.

ثلاث جرائم شرف: المزيد من الوحشية

ثلاث جرائم شرف جديدة خلال تموز/يوليو الفائت، لم يفصل بين اثنتين منهما سوى 48 ساعة، حدثت الأولى في غور الصافي عندما أقدم شاب، 24 عاماً، على قتل شقيقته، 27 عاماً، أمام منزل العائلة، ومثّل بجثتها عندما شقّ بطنها وحاول نحرها.

الجريمة الثانية حدثت في جبل النزهة بعمّان، عندما أقدم شاب على طعن شقيقته 35 طعنة. القتيلة متزوجة، كانت حُكمت في قضية أخلاقية، وسُلمت بعد إطلاق سراحها إلى ذويها بعد أن تعهدوا بالحفاظ على سلامتها.

أما الثالثة، فحدثت في مخيم عزمي المفتي بالقرب من إربد، عندما أقدم رجل، 32 عاماً، على إطلاق النار على شقيقته، 17 عاماً. التي كانت قد تغيبت عن المنزل لأيام عدة، وقيل إنها كانت بصحبة شاب، قبل أن يسلمها الحاكم الإداري لذويها.

بهذه الجرائم الدموية، يرتفع عدد الضحايا لما يُدعى «جرائم الشرف» إلى 14 منذ بداية العام، بحسب الصحفية والناشطة في مجال مكافحة جرائم الشرف رنا الحسيني.

يحدث هذا، في الوقت الذي صرّح فيه وزير الدولة لشؤون الاتصال والإعلام نبيل الشريف، أن الحكومة اتخذت مجموعة من التدابير الوقائية، منها «التعامل الحكيم» مع حالات تغيُّب الفتيات عن منازلهن، إذ تعاملت مع 350 حالة «تغيب» منذ منتصف العام 2008، تم فيها جميعها «الحفاظ على الأرواح».

الحكومة، مع ذلك، تواجه هجوماً من منظمات حقوق إنسان محلية ودولية على خلفية فشلها مرتين في تعديل المادة 340 من قانون العقوبات. هذه المادة تفرض عقوبة مخففة على مرتكبي جرائم الشرف، الأمر الذي تعدّه تلك المنظمات «رخصة بالقتل».

لكنّ مصدراً قضائياً صرّح خلال تموز/يوليو الفائت، عبر وسائل إعلام محلية، بأن المحاكم الأردنية باتت أكثر تشدداً في منح العذر المخفف لمرتكبي هذه الجرائم، لأنها أصبحت أكثر «تشدداً في التدقيق في هذه القضايا للتثبت من صحة الادعاء وعدم استغلال القانون للحصول على عقوبة مخففة».

المحامية لين خياط تلفت في تصريح لـ«**السجل**»، إلى أن تشدد القضاء في التثبت من ادعاء القاتل بأن الشرف كان فعلاً الدافع لجريمته، «ما زال يكرس ضمناً مبدأ حقه في أن يَقتل إن كان ادعاؤه صحيحاً»، وتستدرك: «رغم ذلك، إنها خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن كانت تكتنفها الصعوبات».

توضح خياط: «لا تتوافر دائماً ظروف مناسبة للتثبت من صحة ادعاء القاتل، لأن التحقيق يعتمد، بشكل أساسي، على إفادات أقارب الضحية، الذين هم أقارب الجاني، والذين يؤازرونه، إما لأنهم يباركون فعلته، أو على قاعدة: الحيّ أبقى من الميت».

قصيدة زجل تقود مصرياً إلى السجن

أُفرج عن معلّم مدرسة مصري، كانت محكمة حكمت عليه يوم 31 أيار/مايو الفائت، بالسجن 3 سنوات، وذلك بتهمة «إهانة» الرئيس، على إثر قصيدة زجل كتبها المعلّم ووزّعها على زملائه.

كان زميل عمل لمنير سعيد حنّا، 56 عاماً، الذي يقيم في بلدة «العدوة» التابعة لمحافظة المنيا (175 كيلومتراً جنوب القاهرة)، أقام قضية ضده اتهمه فيها بأنه يقصد الرئيس مبارك، في قصيدته «القائمة السوداء»، التي يقول فيها:

«جه ميعاد اللفت
والبلاك ليست
وولاد القراميط
واللّي عامل لي قرد»

حُكم على حنّا بالسجن ثلاث سنوات، وهي العقوبة القصوى، حيث تنص المادة 179 من قانون العقوبات المصري، على أنه يُحكم بالسجن لمدة تراوح بين 24 ساعة وثلاث سنوات، على كل من أتى فعلا يتضمن «إهانة رئيس الجمهورية»، أو بغرامة مقدارها 90 ألف جنيه مصري (19 ألف دولار تقريباً)، لإيقاف الحكم.

حنّا، الذي لم يتمكن من دفع الغرامة، أمضى في السجن 50 يوماً قبل أن تقضي محكمة الاستئناف ببراءته، وظلت قضيته في الظلّ، إلى أن توجهت أسرته أوائل تموز/يوليو الفائت إلى صحيفتين مصريتين مستقلتين هما: **الدستور**، و**المصري اليوم**، اللتان قادتا حملة لمناصرته، رافقتها حملة أخرى لجمع التبرعات، قادتها الكنيسة الأرثوذكسية التي ينتمي إليها، إضافة إلى تجنيدها فريقاً من المحامين للطعن في الحكم.

تواصُل العنف ضد المسيحيين في العراق

عملية اغتيال في الشمال، وستّ هجمات متفرقة على كنائس في بغداد، نُفذت في يوم واحد، أثارت، وفق شبكة **الأنباء** الإنسانية، تساؤلات جديدة حول أمن مسيحيي العراق بوصفهم أقلية دينية، في ظل مخاوف مرتبطة بقدرة الجيش العراقي على حفظ الأمن أعقاب انسحاب القوات الأميركية في نهاية حزيران/يونيو الفائت.

فقد تعرض رزقو ميسان، مسيحي يشغل منصب مدير دائرة الرقابة المالية في محافظة كركوك، إلى الاغتيال يوم 12 تموز/يوليو، عندما أجبره مسلحون مجهولون على النزول من سيارته التي يستقلها برفقة ابنته، وأطلقوا النار عليه، قبل أن يلوذوا بالفرار.

وفي اليوم نفسه، نُفذت في بغداد ست هجمات متفرقة على كنائس، أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص من بينهم مسلم، وإصابة أكثر من 32 شخصاً.

هذه الموجة تأتي في سياق أعمال عنف استهدفت المسيحيين، من بين أقليات أخرى، منذ بدأ لاحتلال الأميركي للعراق، وتضمنت هجمات على كنائس، وأعمال خطف واغتيال، جرى أعنفها العام 2008، عندما قاد متطرفون إسلاميون في الموصل حملةَ تهجير، هددوا فيها بوساطة مكبرات الصوت مسيحيي المدينة بالقتل إن لم يرحلوا عن منازلهم، ما أجبر الآلاف على النزوح، وقُتل مع ذلك 13 منهم. كما شهد العام نفسه جريمة اختطاف قس، عمد خاطفوه إلى قتله، وقطع رأسه ووضعه في إناء أمام كنيسة في مدينة الموصل.

تقدّر الإحصاءات عدد المسيحيين قبيل الاجتياح الأميركي للعراق في آذار/مارس 2003، بأكثر من 800 ألف شخص، انخفض إلى 100 ألف، وفقاً لبيان أصدرته «جمعية الدفاع عن الشعوب المهددة»، وهي منظمة ألمانية غير حكومية تعنى بشؤون الأقليات في العراق.

وبحسب أرقام أعلنتها اللجنة الأميركية للاّجئين والمهاجرين، فإن 20 في المئة من اللاجئين العراقيين الذين استضافتهم سورية حتى نهاية 2008 مسيحيون، أما في الأردن فهم يشكلون ما نسبته 16 في المئة من اللاجئين العراقيين.

العودة عن قرار إغلاق مكتب «الجزيرة» في رام اللّه

تراجعت السلطة الفلسطينية عن قرارها بإغلاق مكتب قناة **الجزيرة** القطرية الذي نفذته يوم 15 تموز/يوليو الفائت، لكنها ذكرت أنها ماضية في الدعوى القضائية التي رفعتها على القناة، وذلك على خلفية ما وصفته بـ«التحريض ضد منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية».

قرار إغلاق المكتب جاء في أعقاب بثّ **الجزيرة** تصريحات أدلى بها رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي، واتهم فيها الرئيس محمود عباس، والمسؤول السابق في جهاز الأمن الوقائي محمد دحلان، بالمشاركة في اغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات، في الوقت الذي أصدرت فيه القناة بياناً أبدت فيه «دهشتها من استهدافها بالقرار، في ظل تناول أغلب وسائل الإعلام العربية والعالمية للخبر نفسه».

السلطة التي أعادت فتح المكتب بعد يومين من إغلاقه، ذكرت في بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني، أنها «قررت التوجه إلى القضاء».

وسائل إعلام فلسطينية عزت تراجع السلطة، إلى تهديدات رسمية تلقتها من الاتحاد الأوروبي، فقد نقلت شبكة **فلسطين الآن** الإخبارية، يوم 20 تموز/يوليو الفائت، عن «مصدر فلسطيني مطّلع»، قوله إن «لغة تهديد شديدة النبرة» تضمنتها رسالة وجهها الاتحاد الأوروبي إلى حكومة فياض، وتخوف الحكومة من «قطع المساعدات»، كانت السبب وراء إعادة النظر في القرار.

كانت السويد التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، سلّمت السلطة، بعد ساعات فقط من قرار الإغلاق، رسالة أعرب فيها الاتحاد الأوروبي عن «قلقه البالغ، وتخوفه من الخطوة الخطيرة التي أقدمت عليها الحكومة»، ووصفت الرسالة القرار بأنه «مسّ بحرية العمل الإعلامي بسبب خلافات داخلية في حركة فتح، ولا علاقة لها بالشأن العام»، وخلصت الرسالة إلى أن الاتحاد الأوروبي بصدد «إعادة النظر في طبيعة التعامل معها إثر إغلاقها مكتبَ **الجزيرة** لأسباب غير مبررة».

الجزيرة نقلت عن «مصدر مطلع» قوله إن قرار إغلاق مكتبها اتُّخذ في أعقاب انتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، وإن مسؤولين في السلطة قدّموا طلباً بذلك إلى عباس، بدعوى أن القناة «صوت مقرّب من حركة حماس».

40 جلدة لصحفية سودانية لارتدائها البنطلون

وزّعت صحفية سودانية 500 بطاقة دعوة، على أفراد ومؤسسات، لحضور عملية جلدها، بعد أن وجهت إليها السلطات تهمة «ارتداء ملابس فاضحة»، وهي تهمة يعاقب عليها القانون الجنائي هناك بالجلد.

الصحفية، وتدعى لبنى أحمد الحسين، تعمل في صحيفة **الصحافة اليسارية**، وبعثة الأمم المتحدة، من بين 13 امرأة اعتقلتهن الشرطة بعد مداهمتها قاعة احتفالات، يوم 3 تموز/يوليو الفائت، وجمْع النساء اللواتي يرتدين البنطلونات، حيث وُجهت إليهن تهمة ارتداء ملابس «مضايقة للشعور العام»، استنادا للمادة 152 من القانون الجنائي السوداني، للعام 1991، الذي يعاقب بـ«الجلد بما لا يجاوز 40 جلدة، أو بالغرامة، أو بالغرامة والعقوبة معاً»، كل من «يأتي في مكان عام فعلاً أو سلوكاً فاضحاً أو مخلاً بالآداب العامة، أو يتزيّا بزيّ فاضح أو مخلّ بالآداب العامة، يسبب مضايقة للشعور العام».

وفقاً لتصريحات أدلت بها الصحفية لقناة **العربية**، فقد تم فعلاً تنفيذ عشر جلدات، وغرامة مقدارها 250 ألف جنيه سوداني، بحق عشر فتيات، أربع منهن تتراوح أعمارهن بين السادسة عشرة والتاسعة عشرة، أما الثلاث الأخريات اللواتي رفضن الانصياع فقد تمت إحالتهن إلى المحاكمة.

الصحفية التي ظهرت في المقابلة مرتديةً الملابس نفسها التي اعتُقلت بسببها، قالت إنها منذ اعتقالها لم ترتدِ ملابس غيرها، وأشارت إلى أن المادة المشار إليها لم تقدّم تعريفاً واضحاً لمعنى «زيّ فاضح»، وأن الأمر تُرك كلّياً للتقدير.

أضافت الصحفية أن قضيتها لم تعد شخصية، بل هي «قضية نساء السودان اللواتي يُجلدن منذ عشرين عاماً بموجب هذا القانون وهنّ صامتات»، مشيرة بذلك إلى أن الإدانة وفق هذا القانون تتم تحت بند «الأفعال الفاضحة»، ما يشكّل وصمة اجتماعية تلتصق بالمدانة، وهو أمر يجعل الفتاة التي تتعرض لهذه العقوبة تخفي الأمر، وذلك «خشية الفضيحة»، بحسب تعبيرها.

دعوات سلَفية لسحب جائزة الدولة من مفكرَين مصريَين

رفع الداعية المصري يوسف البدري دعوى قضائية ضد وزير الثقافة المصري، وأمين عام المجلس الأعلى للثقافة، طالبَ فيها بسحب جائزة الدولة التقديرية التي مُنحت للمفكرَين سيد القمني، وحسن حنفي، أواخر حزيران/يونيو الفائت، قائلاً في دعواه إنهما في مؤلفاتهما، وأحاديثهما عبر الفضائيات، يواصلان «الطعن في الإسلام وأحكامه وشعائره ورموزه، وإهانة العقيدة الإسلامية».

القضية أثارت حملة من التراشق بالاتهامات ما بين إسلاميين محتجين على منح الجائزة لكاتبين يقولون إن كتبهما تضمنت إساءات للإسلام، وحقوقيين احتجوا على تواصل حملات تكفير المثقفين، وأطلقوا حملة لدعم الكاتبين.

فقد أصدرت جبهة علماء الأزهر بياناً انتقدت فيه منح الجائزة للقمني وحنفي، وجاء في البيان أن وزير الثقافة «يغدق مما بقي من أموال الدولة التي أرهقتها الأزمات على المرتدّين من أتباعه وأصدقائه في جوائز يهديها لهم باسم الدولة المنكوبة».

في سياق متصل، أصدرت ثلاث منظمات حقوقية مصرية بياناً حذرت فيه من «تفاقم ظاهرة الملاحقات القضائية للمبدعين والمفكرين في مصر»، وانتقد البيان «تخلّي الحكومة عن الالتزام بتعهداتها الواردة في الدستور والاتفاقيات الدولية، التي تكفل حرية الفكر والتعبير والبحث العلمي وحرية الاعتقاد».

كان سيد القمني تعرض العام 1997، إلى حملة تكفير وتهديدات بالقتل، بعد إصداره كتاب **رب الزمان**، لكن المحكمة برأته وأفرجت عن كتابه.

المستهلك وحيداً في الحَلَبة

ارتفاع الأسعار هل يمكن كبحه؟

علا فرواتي

يتكرر كل عام: ترقُّبٌ قدوم شهر رمضان، وازدياد الحديث عن ارتفاع الأسعار، استغلال التجار، إسراف المستهلك، وعن وعود حكومية لا تنقطع بمراقبة الأسواق. ذلك أن الاستهلاك الزائد الذي تؤكده أرقام المستوردات وارتفاع الطلب، ينعكس على الأسعار ضمن معادلة العرض والطلب التاريخية.

أخيراً، بدأت جهةٌ جديدة، غير الحكومة، وجمعية حماية المستهلك محدودة التأثير، هي النقابة العامة لتجار المواد الغذائية، الحديثَ عن خطوات لمنع ارتفاع الأسعار.

رئيس النقابة خليل الحاج توفيق، أكد أن نقابته «تتابع مع المستوردين المحليين أولاً بأول توفير المواد الغذائية، وتسهيل انسياب السلع إلى الأسواق، لزيادة المعروض منها وضمان عدم رفع أسعارها في حال زاد الطلب مع حلول شهر رمضان».

وقال الحاج توفيق لـ«**السجل**» إن «مستوردي المواد الغذائية والمصانع الغذائية المحلية أبرموا عقوداً مع المؤسستين الاستهلاكيتين العسكرية والمدنية، ومراكز تجارية، ومولات، وتجار جملة، لتوفير المواد الغذائية بكميات كبيرة في أسواقها قبل الشهر الفضيل، وبأسعار منافسة»، لافتاً إلى أن النقابة «تنسق حالياً مع تجار في جميع المحافظات لإجراء عروض على أسعار المواد الرمضانية والأساسية، بهدف تخفيض أعباء المعيشة على المواطن».

جهة جديدة بدأت الحديث عن خطوات لمنع ارتفاع الأسعار

لكن، هل تتمكن هذه الإجراءات من القطاع الخاص، وتلك الحكومية، من منع تكرار ارتفاعات الأسعار في شهر رمضان، والتي تنتج عن الإقبال غير المدروس على المواد الأساسية، وبعضها

«خاص» بشَهر الصوم.

«المشكلة في الغالب تكمن في المستهلك»، يؤكد المحلل الاقتصادي حسام عايش، ويضيف: «يزيد الاستهلاك خلال رمضان عن الحدود الطبيعية في بقية أشهر السنة، ويكثر هدر المستهلك فيه، ويبدو كأنه لا يستطيع الاستغناء عن كثير من المواد الغذائية، مهما ارتفع سعرها».

من جهته، يرى المحلل الاقتصادي جواد العناني، أن «الموسمية» في الإقبال على الشراء، لا يمكن تغييرها بسهولة، بخاصة أن السلوك الاستهلاكي ذو خصوصية في رمضان. ويقول: «حتى لو رفعت المخابز سعر القطايف خلال شهر رمضان، فإن المستهلكين سيستمرون في الإقبال على شرائها. في بقية شهور السنة تبدو هذه المادة غير ضرورية، لذا فإنهم قد ينصرفون عنها إذا ارتفع ثمنها».

يعتقد العناني أن الطلب في هذه الظروف يصبح «غير مرن»، وحساسيته للأسعار تقل، في الوقت الذي ينتظر فيه التجار شهر رمضان بفارغ الصبر، انطلاقاً من أنه في نظرهم «موسم البيع».

عايش: المشكلة، في الغالب، تكمن في المستهلك نفسه

في هذا الإطار، يرى عايش أن ارتفاع الأسعار مرتبط بكيفية تنظيم المجتمع المدني الذي يصفه بـ«المشتت»، والذي يعمل بشكل «هبّات»، ما ينتج عنه تحكم حلقات التسويق في ارتفاع الأسعار الذي يصل حتى 30-40 في المئة.

ويقول: «ليس الهدف هنا أن يبدو الأمر وكأنه حملة ضد التجار، لكن المشكلة أن هناك كثيرين يعتقدون أنه يمكنهم زيادة الأسعار دون حسيب أو رقيب».

أستاذ الاقتصاد في الجامعة الألمانية الأردنية إيهاب مقابلة، يرى أنه «في كثير الأحيان، من يتسبب في شيء، لا يكون هو متضرراً منه. هذا ينطبق على رفع الأسعار الذي تسببه مجموعة من المقتدرين، فيما يتأثر به عموم المستهلكين، بخاصة الفقراء».

مقابلة يتوقع أن تكون مشكلة الأسعار أكثر «إيلاماً» في رمضان المقبل، بسبب عودة المغتربين، لقضاء إجازة الصيف، أو للإقامة بشكل نهائي بعد أن تخلّت عنهم الشركات التي يعملون بها في الخليج، ضمن موجة عمليات تسريح العمال التي اجتاحت معظم أجزاء العالم.

المحللون يختلفون حول حلول مشكلة ارتفاع الأسعار الموسمية والمزمنة في رمضان، لكنهم يتفقون في أن المستهلك يجب أن يكون أكثر وعياً بما يخص مشترياته: أن يبحث عن البدائل المتوافرة، والأماكن التي تبيع بأسعار معقولة، وفي مرحلة متقدمة أن يقاطع المواد التي ترتفع أسعارها بشكل غير مبرر.

العناني: الحساسية تجاه الأسعار تصبح أقل في رمضان

هذا الطرح ليس جديداً، والمستهلك الأردني بحسب مختصين، ما زال يمارس العادات نفسها رغم تكرار النصح والإرشاد للإقلاع عنها. فهل يُترك هذا المستهلك في الساحة وحده، بخاصة أن سلوكه الاستهلاكي لا يؤثر فيه فقط، فمجموع تصرفات المستهلكين بعامة تؤثر في المجتمع كله في النهاية؟

العناني يرى أن «أي نوع من التحكم بالأسعار سيؤدي مباشرة إلى سوق سوداء». ردة فعل التجار ستؤدي أيضاً إلى عرض أنواع رديئة من البضاعة بالسعر «الحكومي»، وعرض أخرى ذات نوعية أفضل إلى جوارها بالأسعار التي يرتأيها التاجر ضمن ما يسمى «ترتيب البضاعة» **price lining**.

عايش، يؤكد أن هناك وسائل لـ«تنظيم» السوق، لكنها بحاجة هي الأخرى إلى تنظيم وترتيب.

عايش والعناني يقترحان الاستمرار في إقامة الأسواق الشعبية، لكنهما يشترطان لنجاحها أن تكون خاضعة للرقابة من حيث الجودة والتنظيم والمنافسة الشريفة.

يقول عايش بقدر من الثقة: «المؤسستان الاستهلاكيتان المدنية والعسكرية قادرتان على ضبط إيقاع الأسعار».

مقابلة، يقترح إلى جانب الأسواق الشعبية، إقرار شكل من أشكال الحصص لكل مستهلك، ويرى ذلك «ضرورياً حال غياب عقلانية الشراء». عقلنة الشراء هنا قد تخلق نوعاً من السوق السوداء، لكنها ضرورية لضبط السواد الأعظم من المستهلكين الذين، إما ينفقون مدخراتهم خلال شهر الصوم، أو يستدينون لتوفير احتياجاتهم غير المعقلنة.

الحاج توفيق قال في تصريحات صحفية لوكالة الأنباء الأردنية **بترا**، إن أسعار المواد الغذائية الأساسية ستكون خلال شهر رمضان أقل مما كانت عليه الموسم الماضي في السوق المحلية. وأكد أن أسواق البلاد لا تعاني أيَّ نقص في المواد الأساسية، مشيراً إلى أن المستوردين وفروا جميع احتياجات المملكة من المواد الأساسية ومن مناشئ مختلفة، بهدف توفير بدائل لشرائح المواطنين المختلفة، بخاصة من ذوي الدخل المحدود.

الحاج توفيق أبدى استغرابه من التصريحات التي تتوقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق المحلية، والتي تؤدي بحسب ما يرى، إلى «إرباك المواطن»، وتدفع ببعض التجار إلى «رفع الأسعار دون مبرر».

لكن العناني يدعو المستهلكين إلى «استخدام سلاح فعال» ضد التجار الذين يزيدون الأسعار. يقول: «تقنين الاستهلاك، ومقاطعة البضائع ذات الأسعار غير المعقولة، ستجبر التجار على تخفيض أسعار السلع، بخاصة ذات تكلفة التخزين العالية، أو تلك التي تتلف عند التخزين الطويل، مثل الألبان أو الخضراوات والفاكهة».

ويؤكد العناني أن المستهلك لديه قدرة عالية على الاستجابة لدعوات التقنين، والاستهلاك الذكي، وأن «هذا التوجُّه يزداد عند توفير البدائل».

توفير البدائل مهم جداً، لكن هناك شكاوى من تركُّز الاستيراد في أيدي «عصبة» صغيرة من التجار المتنفذين. عايش يرى أن الحكومة مطالَبة بفتح باب الاستيراد لكثير من المواد، ومنح رخص استيراد من دون شروط تعجيزية.

الحاج توفيق دعا الحكومة هو الآخر، إلى تعليق الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على بعض المواد الغذائية إلى ما بعد شهر رمضان، بخاصة سلع قمر الدين والبرغل والفريكة وجوز القلب والدجاج المجمد، كما دعا إلى الاهتمام بالقطاع التجاري كونه لا يقل أهمية عن القطاعات الأخرى، فضلاً عن أنه يمر بظروف صعبة، نتيجة تراجع القدرة الشرائية للمواطن.

اقتراح بإعادة الأسواق الشعبية في رمضان وإخضاعها للرقابة

هل تنجح هذه الجهود، في منع إعادة مسلسل ارتفاع الأسعار في رمضان، الذي لا يتابعه أحد، بينما يتابع كثيرون مسلسلات مصرية وسورية وحتى تركية؟ سؤال لن تجيب عنه سوى معدلات «الوعي» والمشاهدة في شهر الصوم، الذي تقول الدلائل إنه سيكون أصعب من الذي سبقه، بخاصة أن الشمس لن تغيب فيه قبل حلول الثامنة مساء.

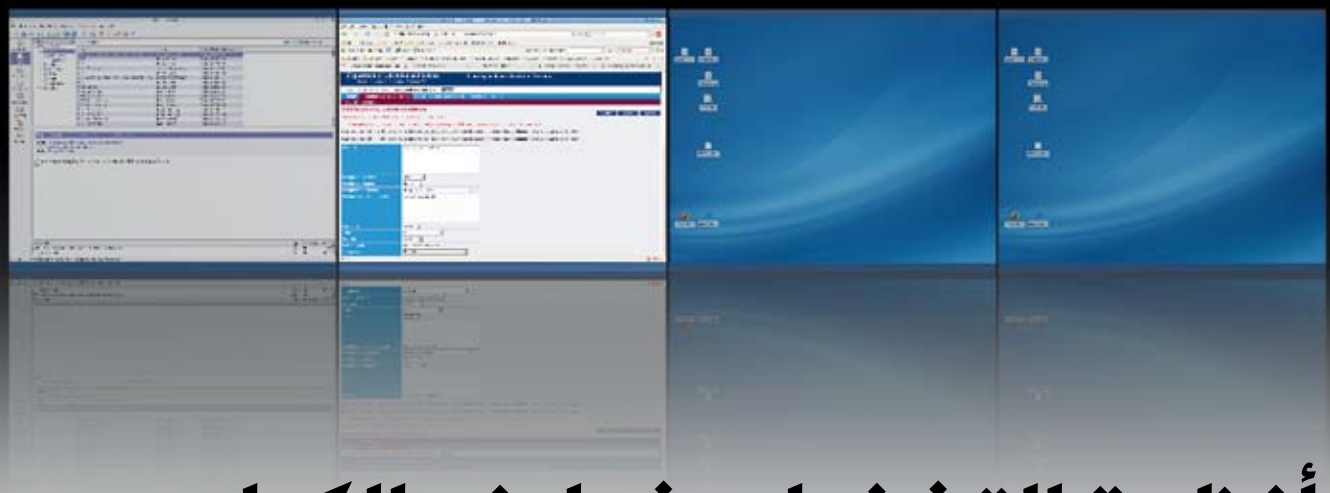

أنظمة التشغيل: شطرنج الكبار

السّجل - خاص

بعد سنوات طويلة من هيمنة عملاق البرمجيات **مايكروسوفت** على أنظمة تشغيل الكمبيوترات الشخصية، تبرز **غوغل** بوصفها منافساً قوياً على هذه الساحة، بإعلانها عن تطوير نظام تشغيل جديد.

النظام الذي يحمل اسم **كروم**، يستهدف أجهزة الكمبيوتر الدفترية صغيرة التكلفة ومنخفضتها، كما يمكن استخدامه في أجهزة الكمبيوتر الشخصية الأخرى.. وتُعَدّ هذه من المرات القليلة التي تحاول «شركة رئيسية» تحدّي **مايكروسوفت** بعد فشل العديد من المبادرات، مثل **لينكس**، في الاستحواذ على نسبة تتجاوز 10 في المئة من المستخدمين عبر أنظمة مصدرية مفتوحة.

يُتوقَّع أن يؤدي إعلان غوغل إلى إعادة تشكيل سوق أنظمة التشغيل بشكل جذري

بما يخص **مايكروسوفت**، فإن الأنباء عن قرب طرح نظام التشغيل الخاص بـ **غوغل** تأتي قبل أشهر قليلة من إطلاق عملاق البرمجيات أحدث نسخة من نظام التشغيل الخاص بها: **ويندوز ٧**.

نظام التشغيل الجديد يعمل عبر متصفح **كروم**، الذي أطلقته **غوغل** أواخر العام 2008، وتقول إنه استقطب 30 مليون مستخدم حتى حزيران/يونيو 2009.

تلفت الشركة إلى أن أنظمة التشغيل الحالية صُممت خلال الفترة التي سبقت انتشار الإنترنت، وإلى أن نظام التشغيل الجديد يعيد النظر في الكيفية التي يجب أن تكون عليها أنظمة التشغيل.

«ما تقوم به **غوغل** هو إعادة صياغة مفهوم نظام التشغيل في عصر الإنترنت»، يؤكد أحمد حميض، مؤسس **أكبس.كوم**، ومواقع إلكترونية أخرى.

حميض، يرى أن **غوغل** فهمت «لبّ اللعبة»، وتقدم للمستخدمين نظام تشغيل يعبّر عن عصر الإنترنت، بخاصة أن الملايين حول العالم يستخدمون التطبيقات التي كانت مفصولة عن الإنترنت في السابق، مثل كتابة المستندات على الإنترنت، وأشهرها **غوغل دوكس Google Docs**.

«كثيرون يستخدمون منصة **غوغل** للمستندات وجداول البيانات. **فيسبوك** بوصفه تطبيقاً، يتجاوز كونه مجرد موقع على شبكة الإنترنت»، يقول حميض متسائلاً: «ماذا يعني **ويندوز** لهذا الجيل من المستخدمين؟».

بالنسبة لحميض، أصبح متصفح الإنترنت «منصة الحوسبة الجديدة»، وهو بالضبط ما تقوم **غوغل** حالياً بمنحه صفة «الرسمية». ويذكّر حميض هنا أن لدى الشركة «نظاماً جيداً» لتشغيل الهواتف المحمولة الذكية، التي أصبحت في أيامنا هذه «حواسيب صغيرة».

غوغل ذكرت أن أجهزة الكمبيوتر الدفترية المزودة بنظام تشغيلها الجديد، ستكون متوافرة في السوق في النصف الثاني من العام 2010.

الشركة أكدت على مدونتها الرسمية على شبكة الإنترنت، أن نظام التشغيل الجديد سيتميز بـ«السرعة والبساطة والأمن»، وقالت إنه صُمم «ليكون سريعاً وخفيفاً، بحيث يتمكن المستخدم من بدء التشغيل والدخول على الإنترنت خلال ثوان».

وأشارت **غوغل** إلى أنها تعيد، بشكل كامل، تصميم بنية الأمن على نظام التشغيل، بحيث لن يكون على المستخدم العادي التعامل مع الفيروسات والتحديث الخاص بالخواص الأمنية.

يُتوقَّع أن يؤدي إعلان **غوغل** إلى إعادة تشكيل سوق أنظمة التشغيل بشكل جذري، بخاصة في ظل سيطرة شركة **مايكروسوفت** على حصة 90 في المئة من السوق العالمية لأنظمة التشغيل.

حبيب حداد، الشريك المؤسس لمحرك البحث وتكنولوجيا الطباعة **yamli.com**، يرى أن كون نظام التشغيل المرتقب مبنياً على الإنترنت، يجعله مناسباً لأجهزة الكمبيوتر المحمولة الصغيرة المخصصة للإنترنت **netbooks**. لكن حداد يتوقع أن يحتاج المستخدمون «وقتاً لا يُستهان به»، للاعتياد على استخدام البرمجيات المختلفة بصيغتها «الإنترنتية».

في سياق متصل، يطرح حداد سؤالاً حول مدى خصوصية نظام التشغيل، كون مستخدميه سيعملون ضمن فضاءات الشركة، لكنه يؤكد في الوقت نفسه أن **غوغل** «جُرِّبَت من قبل»، وليس من عادتها الاعتداء على خصوصية المستخدمين.

إلى ذلك، يؤكد حميض أن المنافسة لن تكون سهلة: «بطبيعة الحال، مع هيمنة **ويندوز** على أنظمة التشغيل المكتبية، ينبغي أن لا نتوقع أن **ويندوز** ستختفي بين عشية وضحاها. لكننا نشهد تحولاً مهماً نحو نوع جديد من الحوسبة والاتصالات».

مركز صيانة بوش – قيادة آمنة لكل أفراد العائلة

تجنب لدغة القطع المقلَدة

BOSCH
Invented for life

- كفالة على جميع القطع تصل لمدة سنة.
- قطع غيار أصلية لكافة أنواع المركبات.
- الخدمة وفقاً لمعايير بوش الصناعية.

خصم ٣٠% على جميع قطع الغيار خلال شهر آب عند زيارتك لمركز صيانة بوش

مركز صيانة بوش – البيادر
الرائدة في خدمة السيارات وقطع الغيار

هاتف: ٦٥٣١ ٦٥٨٢ ٩٦٢+ فرعي ٢٢١ فاكس: ٠٥٣٠ ٦٥٨٢ ٩٦٢+
موبايل: ٢٨٢٢ ٧٩٩٩٢ ٩٦٢+ ص.ب ١٤٤٣٦٧ عمان ١١٨١٤ الأردن

BOSCH
Service

خدمة بوش للسيارات... خدمة يستحقها الجميع و يثقون بها.

البريد الالكتروني: www.bosch-service.com

KIA MOTORS TOYOTA HYUNDAI CITROËN Mercedes-Benz Mitsubishi Audi PEUGEOT RENAULT SUBARU
VW BMW Porsche Nissan Opel Chevrolet Fiat HONDA

قابلة للتطبيق حتى بعد «وقوع الفاس في الرأس»

تدابير العزل الحراري: وفرٌ على المدى البعيد

علا محمد

شهدت الفترة الأخيرة، نشر تقارير صحفية ورسائل إرشادات عبر وسائل الإعلام المختلفة، تحث على التوفير في الطاقة.

نسبةٌ غير قليلة من هذه التقارير ركّزت على الدور الذي يؤديه العزل الحراري للأبنية في توفير الطاقة. حيث إن تطبيق **كودات** العزل الحراري يمكن أن يوفر ما نسبته 45 في المئة من استهلاك الطاقة في أيّ بناء، سواء أكان سكنياً أم تجارياً أم صناعياً.

> **90 في المئة من المباني في البلاد تضيع فيها الطاقة هباء**

لكن نسبة التوفير هذه، بحسب مختصّين التقتهم «**السجل**»، تتحقق عندما يتم تطبيق العزل الحراري أثناء إنشاء البناء، وليس بعد الانتهاء منه.

تكشف الأرقام في هذا السياق، أن 90 في المئة من المباني في البلاد تضيع فيها الطاقة هباء، وتصل كفاءة التكييف في جميع فصول السنة فيها إلى درجة متدنية، بمعنى أن الحرارة تخرج من المبنى مثلاً في الشتاء، وتدخلها في الصيف، وذلك بسبب عدم تطبيق مبادئ العزل الحراري الأساسية في هذه المباني.

ويشتكي كثيرون من ضعف الخيارات أمامهم في تطبيق مبادئ العزل في بيوتهم، في الوقت الذي يؤكد فيه مختصون أن الوفر في فاتورة الطاقة قد يصل إلى نحو النصف حين يتم العزل الحراري أثناء بناء الشقة أو البيت أو المبنى التجاري والصناعي.

وفي حال تطبيق العزل الحراري بعد البناء، تنخفض قيمة التوفير إلى نحو 25 في المئة، لكنها تبقى نسبة مقبولة، بخاصة أن العزل يساعد على جعل البيئة المنزلية مثلاً، مريحة أكثر لقاطني المنزل، لأن العزل يسهم أيضاً في التخفيف من «تسرُّب» الضوضاء إلى البيوت.

مدير دائرة الهندسة القيمية في شركة خدمات إدارة الطاقة نعيم عوض اللّه، يقول في هذا السياق: «أنصح الناس دائماً بأن يحاولوا شراء بيوتهم قبل التشطيب، لأن هذا يساعدهم على تسليح منازلهم بالعزل الحراري قبل أن ينتهي بناؤها كلياً، وهذا بالطبع أقلّ تكلفة على المدى البعيد وأكثر كفاءة».

بعدما «تقع الفأس في الرأس» يصبح العزل أصعب، لكنه «ممكن» بحسب مختصين. وبينما يؤكد الرئيس السابق لمركز بحوث الطاقة مالك الكباريتي، أن أقل من 10 في المئة من المباني في الأردن تطبق **كودات** البناء الخاصة بالعزل الحراري والميكانيكي، فإنه يلفت إلى أن البيوت تفتقر أيضاً إلى تطبيق **كودات** الإنارة الطبيعية، المصاعد، التدفئة، تكييف الهواء، التهوية الطبيعية والأصول الصحية.

> **قيمة التوفير تنخفض إلى نحو 25 في المئة، عند تطبيق العزل الحراري بعد البناء**

الكباريتي يرى أن الرقابة على البناء والتشييد غائبة، بخاصة يما يتعلق بالعزل الحراري،

ويضيف لـ«**السجل**» أنه لا بد من الاهتمام بزيادة كفاءة الطاقة، في اقتصادٍ يستورد أكثر من 95 في المئة من احتياجاته من الطاقة، وتقضم فاتورة استهلاك الطاقة نحو 20 في المئة من ناتجه المحلي الإجمالي.

أرقام دائرة الإحصاءات العامة، تبين أن إنفاق البلاد على المحروقات بلغ نحو 2,5 بليون دينار في العام 2008، وفي العام 2007 نحو 2 بليون دينار، بزيادة تزيد على 25 في المئة.

في الأبنية القائمة، يرى عوض اللّه أن متطلبات التوفير في استهلاك الطاقة قد تكلف أكثر من تطبيق العزل قبل البناء، لكنه يؤكد في الوقت نفسه أن الوفر الذي يتحقق عبر توفير الطاقة يبرر الإنفاق على تدابير العزل الحراري. «التوفير حاصل حاصل، لكن في بعض الأحيان تكون فترة استرداد ما أنفق على الاستثمار قصيرة، وفي أحيان أخرى طويلة».

دراسة: 20 - 35 في المئة من الفاقد الحراري سببه الشبابيك القديمة، والتي «تهرّب» الهواء

الفقد الحراري يُحسب بما يسمى «معامل الانتقالية الحرارية» **Uw**. وهناك طرق علمية سهلة التطبيق لحساب الوفر الحاصل عند تطبيق العزل في الجدران وفي الزجاج.

عزل الشبابيك مهم جداً لمنع الفقد الحراري. وقد كشفت دراسة أجراها المركز الوطني لبحوث الطاقة أخيراً أن 20-35 في المئة من الفاقد الحراري سببه الشبابيك القديمة، والتي «تهرّب» الهواء.

استخدام الشبابيك المزدوجة العازلة **double glaze** قد يكون أكثر تكلفة. لكن تركيب هذه الشبابيك أثناء تشييد البناء أقل تكلفة مما لو تم ذلك بعد البناء، بحسب عوض اللّه الذي يستطرد أنه رغم أن تكلفة الاستثمار قد يتطلب استرداها وقتاً طويلاً نسبياً، عند استبدال شبابيك **double glaze** بالشبابيك العادية ذات الطبقة الواحدة، إلا أن العزل الحراري يهدف، ليس إلى توفير الطاقة فحسب، وإنما إلى جعل البيئة التي يعيش أو يعمل بها الإنسان أكثر راحة، وهو مهم لجعل بيئة المنزل مريحة، وبيئة العمل أكثر إنتاجية.

الكباريتي يؤكد أن التكلفة الزائدة لاستخدام الشبابيك العازلة، وتطبيق العزل في الجدران والأسطح، إضافة إلى إجراءات عازلة أخرى لمنزل مساحته 160 متراً مربعاً مثلاً، تُقدَّر بنحو 3-4 آلاف دينار، لكنه يؤكد أن الوفر الذي يتحقق من تصغير حجم **البويلر** أو تقليل عدد **روديترات** التدفئة يصل إلى ألفي دينار على مدى سنتين، على شكل توفير في السولار والكهرباء.

لعزل الجدران المبنية أصلاً، يمكن بحسب عوض اللّه، استخدام **الجبسوم بورد**، بعد التأكد أن الجدران لا تسرب ماء، ووضع مادة عازلة، مثل الصوف الصخري، خلفها.

وتُستخدم لعزل الأرضيات أنواع عدة من المواد رديئة التوصيل للحرارة، مثل **البوليوريثين**. البشيتي، أحد أكبر محلات العِدَد ومواد العزل، يبيع المتر المربع من **البوليوريثين** الذي يُمَدّ تحت السجاد أو الموكيت، بـ 1,75 دينار، أي أن تكلفة عزل غرفة مساحتها 12 متراً مربعاً 21 ديناراً فقط.

ويمكن استخدام مادة **armaflex** لعزل أنابيب التدفئة، إذ تساعد على حفظ سخونة المياه الخارجة من المنزل حتى وصولها إلى **الروديترات** داخل المنزل.

عزل الجدران	
معامل الانتقالية الحرارية لجدار خارجي مكوّن من الطبقات التالية: 7 سم حجر، 23 سم خرسانة إسمنتية، 3 سم قصارة داخلية.	Uw = 2.65 W/m²/◉c
الفقد الحراري منه شتاءً لكل متر مربع	Qh = 76.3 kw.
والكسب الحراري منه صيفاً لكل متر مربع:	Qh = 57.2 kw.
بإضافة 3 سم من البولسترين أو الصوف الصخري، وتغليفها بـ«جبسوم بورد»، تصبح الانتقالية الحرارية للجدار:	Uwi = 1.26 W/m²/◉c
والفقد الحراري منه شتاء:	Qhi 36.3 = kw.
والكسب الحراري منه صيفاً:	Qci 27.2 = kw.
والوفر السنوي المتحقق من مصروف الديزل يعادل دينارين سنوياً لكل متر مربع، ومن الكهرباء 1.4 دينار سنوياً. إجمالي التوفير: 3.4 دينار سنوياً. التكلفة التقديرية للعزل و«جبسوم بورد»: 17 دينار /م². فترة الاسترداد: 5 سنوات. وفقاً للأسعار الحالية للوقود والكهرباء	

الزجاج المزدوج	
معامل الانتقالية الحرارية للزجاج المفرد:	Ug = 5.68 W/m²/◉c.
وكمية الفقد الحراري منه شتاءً:	Qgw = 81.8 kw.
وكمية الكسب الحراري منه صيفاً:	Qgs = 168.8 kw.
معامل الانتقالية الحراية للزجاج المزدوج:	Ugd = 3.2 W/m²/◉c.
وكمية الفقد الحراري منه شتاءً:	Qgdd 46 = kw.
وكمية الكسب الحراري منه صيفاً:	Qgdd 67.5 = kw.
والوفر السنوي من مصروف الديزل نتيجة الفقد الحراري شتاء: 10.6 دينار لكل متر مربع. الوفر السنوي نتيجة الكسب الحراري صيفاً: 3.4 دينار لكل متر مربع. إجمالي التوفير 14 ديناراً/ سنة. التكلفة التقديرية للزجاج المزدوج: 90 دينار /م². فترة الاسترداد: 6.4 سنة.	

المثقف العربي أمام واقع مهزوم

تقدّم ثلاث روايات ثلاث صور للواقع العربي اليوم، تراوح بين النقد واليأس والكارثة، وتعكس في الوقت نفسه وعي المثقف النقدي، الذي يتأمل واقعاً لا يَعِدُ بشيء.

فيصل درّاج

الروائي الفلسطيني يكتب عن بقايا المكان

أعطى الروائيون الفلسطينيون، في زمن مضى، رواية متفائلة قالت بأمور ثلاثة: استعادة فلسطين كاملة وهزيمة الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما دارت حوله معظم أعمال غسان كنفاني، والحديث عن بطل نموذجي يواجه الصعاب ويخرج منتصراً، وهو ما قام به جبرا إبراهيم جبرا إلى حدود المبالغة، والتوحيد بين المستقبل والانتصار، الذي كان سمة ما دُعي بـ«أدب المقاومة». محا المآل الفلسطيني، بعد اتفاق أوسلو بخاصة، هذه الأفكار، وجاء برواية جديدة، تصف الواقع ولا ترسم الرغبات.

تأمّل أكرم مسلّم في روايته **سيرة العقرب الذي يتصبّب عرقاً**، الحائزة على جائزة الكاتب الشاب الفلسطينية للعام 2007، حياة الفلسطينيين «بعد الاستقلال»، منتهياً إلى صورة مأساوية لا ينقصها العبث. بنى الروائي عمله على صورة «الإنسان المعطوب»، الذي ينتظر مستقبلاً لا ملامح له. وما صورة الفلسطيني، كما جاء في الرواية، إلا صورة عن مكان يتقلّص وينكمش ويتفتّت، ويجبر الإنسان الذي يعيش فيه على مقاسمته تجربته.

كتاب مسلّم يسخر من «دولة الاستقلال» أكثر مما يسخر من سلطة الاحتلال

عمد الروائي، الذي لا يستطيع أن يعبّر عن تجربته بشكل مألوف، إلى الرمز والاستعارة والمجاز: فبطل الرواية ولدٌ وحيدٌ لإنسان يمشي على ساق واحدة، بعد أن ذهبت ساقه الأخرى في صدفة بائسة، في انتظار مرض السكّري الذي يأخذ من الأب بصره. وإذا كان في الساق الوحيدة والعمى ما يعبّر عن العجز، فإن في الوليد الوحيد، الذي لم يستطع الأب إنجاب غيره بعد فقدان ساقه، ما يصرّح بالخصاء. بيد أن صورة الخراب لا تكتمل إلا بمصير «السجين المحرّر»، الذي قضى في السجن ثمانية عشر عاماً، لأنه كان «بغل ثورة»، بلغة الرواية، خرج إلى العمل في **كراج**، وظل «بغلاً» كما كان. ظل المقاتل القديم «بغلاً»، في الحالين، غريباً عن «رام اللّه الاستقلال»، التي يمطر شتاؤها مالاً، ويزهر ربيعها «بنايات وأبراجاً وفيلات ومؤسسات...»

جعل الروائي من الفلسطيني عقرباً يتصبب عرقاً، مشيراً إلى وجود هجين، لا هو بالاحتلال ولا هو بالاستقلال، ويساوي فيه حضور السلطة غيابها، ويتساوى الدخول إلى السجن والخروج منه. لعل هذا الوضع هو الذي يدفع به إلى سخرية سوداء، تعبث بالاحتلال والسلطة الفلسطينية معاً، مذكّراً بعبث إميل حبيبي في روايته الشهيرة: **الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل**.

إذا كان إميل حبيبي قد سخر من دولة الاحتلال، في الماضي القريب، فإن أكرم مسلّم يسخر اليوم من «دولة الاستقلال» أكثر مما يسخر من سلطة الاحتلال، مع فرق أكيد بين الطرفين: صنع حبيبي سخريته من ضحك كثير وحزن قليل، وخلق «مسلّم» سخريته، بموهبة واضحة، من حزن كثير وضحك قليل.

أكرم مسلّم: سيرة العقرب الذي يتصبّب عرقاً، دار الآداب، بيروت، 2008

مأساة المثقف في مجتمع الأقنعة

يوهم الروائي الكويتي طالب الرفاعي، في روايته **الثوب**، بقول الحقيقة متوسلاً عناصر ثلاثة: تعيين المكان تعييناً دقيقاً، الكويت بشوارعها وأماكنها العامة، تحديد الزمن بتواريخ لا التباس فيها، وشخص الروائي، الذي يحضر في النص باسمه الصريح. توحي هذه العناصر بأن الروائي يقول ما يراه في حياته اليومية، وأن ما يسرده عاشه، أو سيعيشه، مسّ ذلك قضايا فردية، أو طبائع هجينة تجمع بين الاستهلاك «الحديث» وعقليات منقطعة عن مبادئ الحداثة. ومع أن ما يقول به قد يبدو يومياً، ومبذولاً في يوميّته، فإن تصوره الروائي للعالم يلتقط المأسوي قبل غيره، مؤكداً، بهمس شفيف، أن في الوجود الإنساني فجوة لا ترمَّم.

ثلاثة مواضيع تلفت النظر في الخطاب الفكري الـذي صاغته روايـة **الثوب**: مجاز «الـثـوب» الذي يختصر منظور فئة اجتماعية، تعتقد أن المراتب الاجتماعية موروثة، وأن ما لا تسوّغه الوراثة البعيدة غير جدير بالاعتراف. ومعنى «الأديب» في مجتمع يعتنق «الكمّ» ويحتفي بالبيع والشراء، ويبارك تفوق الشراء على البيع. وعلاقة الكتابة بالحقيقة، التي توحّد بين القيم والإبداع، وتقرّر أن الإبداع بلا قيم يعارض الإبداع ويلغيه.

يشكل مجاز «الثوب» القوام الصلب الذي تنهض عليه رواية طالب الرفاعي، فلكل فرد ثوب ورثه عن عائلته، ولكل عائلة، مهما تبدّلت وتطورت، ثوب لا يلتبس بغيره، وكل ثوب مقام ومرتبة، جدير بأهله لا بغيرهم. يعبّر الثوب، في مجازه الخصيب، عن ركود المجتمع وتكلّس قيمه، بل عن يباس طرائق نظره.

ترجم الروائي مجاز الثوب، حكائياً، بشكلين: شكل أول يحكي قصة سيدة تنتمي إلى «عائلة عريقة» تزوجت إنساناً من عائلة عادية، وطردته لاحقاً بسبب التفاوت بين هيبة العائلتين، فلكل عائلة ثوب لا يحق لها أن تلبس غيره. وشكل ثانٍ سردَ قلقَ تاجر مشهور يملي سيرته الذاتية على «روائي»، ويحرص أن لا يعرف أحد شيئاً عن «حياته الخاصة»، بقدر ما سردَ شقاءَ الروائي الذي يسعى وراء الحقيقة ويرفض أنصاف الحقائق.

يدور سؤال الرواية عن الرقابة الذاتية الموروثة، التي تسوّغ جميع ألوان الرقابة. وإذا كان الإبداع الـروائـي فعلاً حـراً ويدعو إلـى الحرية، فما هي إمكانية الإبداع في مجتمع تأخذ الرقابة فيه شكل العادة؟ ينهي الروائي عمله بجملة صغيرة كثيفة: «الكتابة مخاطرة بدءاً ومنتهى».

أعطى الرفاعي، في روايته «الثوب»، صيغة حكائية محكمة لثقافة عبادة التقاليد

أعطى الرفاعي، في روايته **الثوب**، صيغة حكائية محكمة لثقافة عبادة التقاليد، مبرهناً أن «الأفكار ليست ملقاة على قارعة الطريق»، خلافاً لما قاله الجاحظ ذات مـرة، وأن الفكرة المبدعة الخصيبة قـادرة على بناء عمل روائي جدير بالقراءة. تأمل وهو يمزج بين علم الاجتماع والرواية الشروط الاجتماعية للكتابة الروائية، فلا رواية بلا متخيّل فاعل، ولا تخيّل في مجتمع يلقن الإنسان تعاليم المستور والمكشوف، ويرى في الإنسان، وهو قيمة مستقلة بذاته، امتداداً لأعراف عائلية تمحو الأفراد.

طالب الرفاعي: الثوب، دار المدى، دمشق، 2009

المدينة الفاضلة التي صارت كارثة

أدمنت الرواية العربية على النهايات السعيدة مرتين: مـرة أولـى حين اطمأنت إلـى «الصبي الواعد»، الذي يسير إلى مستقبل سعيد مضمون الوصول، وهو ما فعله توفيق الحكيم في **عودة الروح** وغسان كنفاني في **ما تبقى لكم**، وفعله كثير غيرهم، ومرة ثانية حية جاءت «الواقعية الاشتراكية» بـ«البطل الإيجابي»، الذي يخوض معارك كثيرة ويخرج منتصراً، حال روايات السوري حنا مينة والجزائري الطاهر وطار.

بعد هزيمة حزيران/يونيو 1967 التي توالدت في هزائم لاحقة، استبدلت الـروايـة العربية بالبطل المنتصر أبطالاً يحملون سمات نقيضة، مثل: الطفل المشوّه والمشلول المستبد والمثقف الذي يُؤثر الانتحار، حال بطل غالب هلسا في **الروائيون** وبطل بهاء طاهر في **واحة الغروب**.. واجهت الرواية، بعد أن أصبح التداعي قاعدة، وضعاً جديداً عنوانه: الكارثة. وهو ما كتب عنه المصري أحمد خالد توفيق في روايته **يوتوبيا**، الكلمة التي اخترعها الإنجليزي توماس مور العام 1567. أعطى «مور» للكلمة دلالات ثلاث: فهي اللاّمكان، فلا أحد يعرف موقعها، وهي المدينة الفاضلة التي تحقق حاجات الإنسان ورغباته، وهي حلم إنساني لا يعلم أحد عن زمن تحققه شيئاً.

أعاد الروائي، الذي ينقد واقعاً راهناً لا يحتمل، تأويل المدينة الفاضلة التي حلم بها الفلاسفة: اختار لها مصر موقعاً، وقرّر تحققّها العام 2020، وقلب دلالاتها قلباً كاملاً، ذلك أنه ألصق اسم «يوتوبيا» بمدينة متوحشة تتنكّر لمبادئ الأخلاق. فقد أصبحت المدينة الموعودة ملْكاً لأصحاب الثروة والنفوذ، لا مكان فيها للفقراء والثقافة والفن، تسوّرها جدران عالية ويحرسها نفر من المرتزقة. وضع الروائي في مواجهة مدينة البطر السفيه، التي لاذ بها الأثرياء المتسلطون، مدينة الفقر الكاسح، التي تأوي إليها مخلوقات، تعيش حياة تشبه الحياة، وتمارس وجـوداً سائباً، فلا سلطة ولا قانون، إلا من عيش عشوائي يحوّم فوقه الهلاك. والرابط الوحيد بين المدينتين، أو الشعبين المصريين، اللذين كانا شعباً واحداً، هو التقاتل أو «الصيد المتبادل».

تنطوي رواية **يوتوبيا** على شهادة عن «وعي مستنير مضطرب»، ينقد أفكار التقدم ويتمسك بها. ولذلك رسم الروائي مدينتين منحطّتين يعصف بهما التقاتل وفساد القيم وعاد، لاحقاً، يبشّر بثورة جديدة للفقراء، ناسياً أن الموت يخيم على المدينتين معاً. لم يستطع الروائي أن يوازن بين النقد والتحريض، فمزج بين المستقبل والكارثة، واستولد التحريض من مكان لا وجود له. ربما كانت «اليوتوبيا» الحقيقية، في تصوّر المؤلف، هي المكان اللامرئي الذي تنبثق منه الثورة على غير توقع.

أنجز الروائي في عمله أمرين: وسّع مساحة «الأحـيـاء العشوائية» المصرية توسيعاً غير مسبوق، وأنتج خطاباً نقدياً عن الفكر التقدمي ومآله: هل يأتي التاريخ وحده بالمدن الفاضلة، أم تأتي به إرادة إنسانية فاعلة تصنع التاريخ؟ أعلن، في الحالين، أن التحولات الاجتماعية تقترح أشكالاً أدبية جديدة وأن «الزمن الكارثي» لا يكتفي بالرواية ما بعد المحفوظية. تعطي المقارنة بين رواية الحكيم **عودة الروح**، ورواية **يوتوبيا** صورة حزينة عن مآل مصر، التي رأى فيها الجغرافي اللامع جمال حمدان ذات مرة تجسيداً لما دعاه « عبقرية المكان».

أحمد خالد: يوتوبيا، القاهرة، ميريت، 2008

أعاد خالد تأويل المدينة الفاضلة التي حلم بها الفلاسفة، واختار لها مصر موقعاً

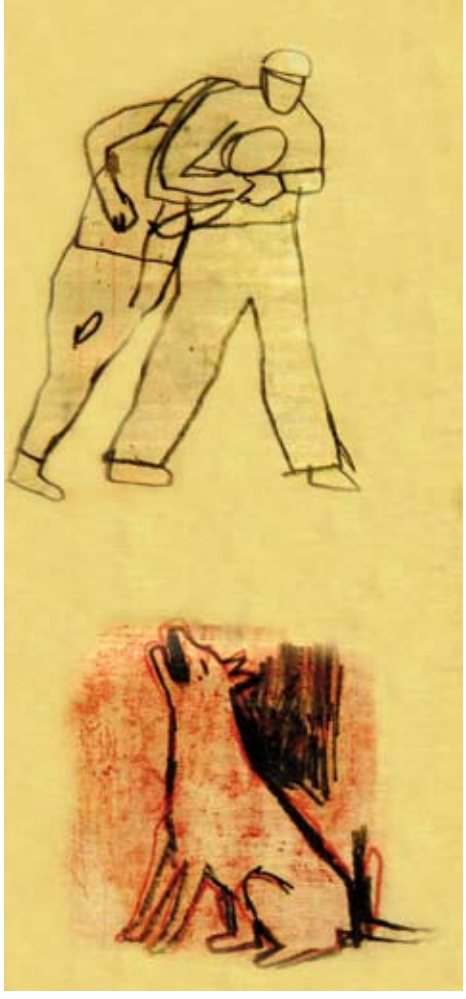

الليبرالية الجديدة وصناعة الجمهور

تعالج كتب ثلاثة، بأشكال مختلفة، صناعة العقول المستقيلة، أو ما دعاه اللغوي الأميركي ناعوم تشومسكي: «صناعة الإذعان»، التي تنتج جمهوراً يساوي بين الخطاب الإعلامي والحقيقة، وبين المعايير الفنية التجارية وقواعد التربية الثقافية الصحيحة.

فيصل درّاج

والتر ليبمان و«جمهور الأشباح»

أصدر الصحفي الأميركي الشهير والتر ليبمان العام 1925 كتاباً عنوانه **جمهور الأشباح**، تأمّلَ فيه فاعلية الدعاية الإعلامية، التي تقنع الجمهور بأن ممثليه السياسيين يفعلون ما لا يستطيع فعله، وأنهم يُؤمّنون مصالحه ومصالح بلاده. ومع أن الكتاب بدا، ذات مرة، جزءاً من الماضي، فإن أزمة «الليبرالية الجديدة» بعثته من جديد، فحظي بأكثر من قراءة، في بلاده، وفي فرنسا بشكل خاص.

تكمن أسباب بعث كتاب «جمهور الأشباح» في خطابه الملتبس

تكمن أسباب بعث الكتاب في خطابه الملتبس الذي يدافع، في وجه منه، عن الدور الحاسم للنخبة السياسية في تقرير شؤون المجتمع والوطن، وينقد، في وجه آخر، غلوَّ الخطاب الإعلامي السياسي في قمع عقول البشر وتحويلهم إلى قطيع قليل المشاكسة. يتحدّث الكتاب عن سلبية الجمهور، الذي لا يختلف عن «المتفرّج المسرحي الأصمّ الجالس في الصف الأخير»، الذي يغلبه النعاس دون أن يكترث بالعرض الذي يدور أمامه.

والسؤال الذي لا بدّ منه: هل تعود سلبية الجمهور إلى طبيعته، أم إلى الآلة الإعلامية التي تنتج سلبيّته؟

يعثر ليبمان على الجواب في فكرة «اللامرئي»، التي تعني أن تعقّد القضايا السياسية والاقتصادية يدفع بالجمهور إلى تعيين غيره ناطقاً باسمه، مقتنعاً بثنائية النخبة/العامة، حيث الأولى تفكّر وتقرّر، والثانية تقبل وتنصاع. تلغي هذه الثنائية، في المجتمع الديمقراطي، معنى الديمقراطية، وتحوّل «حكم الشعب بالشعب» إلى تحكّم الأقلية بالأكثرية. وتصبح «الإرادة الجماعية» مهملة مستحيلة، لا يختلف حالها عن حال «الإنسان البدين الذي يحلم بأن يكون راقصاً يشدّ إليه الأنظار»، كما يقول ليبمان، ذلك أن الجمهور السلبي عاجز عن وضع برنامج سياسي، وعاجز أكثر عن صوغ سياسة اقتصادية أو ثقافية.

نقدَ ليبمان سلبية الجمهور مسوّغاً ثنائية النخبة / العامة. غير أن القراءة المتأنية تعثرُ في كتاب **جمهور الأشباح** على نص آخر ينقد في «الديمقراطية البرجوازية» وجوهاً عديدة: فالديمقراطية مثال جميل أكثر منه حقيقة فعلية، الأمر الذي يضع في تطبيقها صعوبات كثيرة، ويصيّر «التعدّدية السياسية» أحادية سياسية. وعلى هذا فالمطلوب ليس تحويل الديمقراطية إلى «شعار غنائي» حاشد بمبالغات تقلب الديمقراطية إلى نقيضها، بل التعامل معها بوصفها مثالاً نبيلاً، يُسهم في صياغتها البشر جميعاً. يتضمن كتاب ليبمان، في جوهره العميق، خطابين متناقضين، يدافع أحدهما عن الليبرالية الجديدة ونزعتها النخبوية، التي تقصي الشعب خارجاً، وينقد ثانيهما الديمقراطية الشكلانية، ويطالب بإصلاح سياسي، يقصّر المسافة بين النخبة السياسية المحترفة والجمهور.

Walter Lippmann, Le Public fantome , Demopolis, Paris, 2008, 191 p.

جاك رانسيير المتفرّج المتحرّر

يستأنف رانسيير، وهو واحد من وجوه الفلسفة الأوروبية المعاصرة، في كتابه الجديد **المتفرّج المتحرّر**، فكرته الأساسية عن علاقة المثقف بالجمهور، القائلة بقدرات البشر المتساوية على المحاكمة والفهم والتفكير. ينقد الفيلسوف، اعتماداً على هذه الفكرة، دعاوى المثقفين القائلة بضرورة إرشاد الجمهور وترشيده، كما لو كان هذا الأخير قاصراً عقلياً وعاجزاً عن التفكير وحده. وبسبب ذلك يرى الفيلسوف في «الأدب الهادف» صياغة أخرى لثنائية السيطرة / الإذعان، لأن هذا الأدب يقفز فوق فكرة «تساوي البشر»، ويقسم البشر إلى فئة تفهم وتفكّر وتعلّم، وفئة أخرى تحتاج إلى من يلقّنها أصول الفهم والتفكير.

تدفع قناعة رانسيير، التي لا تنقصها المبالغة ولا الارتباك، إلى نقد المسرح السياسي، في أكثر أشكاله شهرة وإبداعاً، كان ذلك عند بريشت وآرتو وبيتر فايس وغيرهم، معتبراً أن المتفرّج يتعلّم وحده ولا يحتاج إلى من يعلّمه. غير أن الفيلسوف لا يكتفي بنقد «المدارس القديمة»، فهو يقرأ تراجع فاعلية الفن في زمن الليبرالية الجديدة متوقفاً أمام ظاهرتين مختلفتين، ترتبط إحداهما بالنظريات الفنية الجديدة، وتحيل ثانيتهما على معايير السوق والتسليع.

نقد رانسيير النظريات التي تلغي الحدود بين الممارسات الفنية المختلفة، مساوية بين الشعبي وغير الشعبي، والفني والتجاري، وبين الإبـداعـي والاستهلاكي.. يوهم إلغاء الحدود بتعميم الفن ونشره بين الجمهور، بينما يقوم فعلياً بإلغاء الفن، لأنه لا فن إلا بما يميّزه عن غيره. وواقع الأمر، وكما يرى الفيلسوف، أن إلغاء الفن عن طريق «انتشاره الجماهيري» ضرورة من ضرورات السوق، التي تعطي السلع المختلفة شكلاً فنياً زائفاً وتختزل الفن إلى سلعة بين سلع أخرى، سلعة جميلة لا تحديد فيها، ترضي جمهوراً واسعاً من المستهلكين.

يرى رانسيير أن دور الفن هو الكشف عن الواقع الكامن وراء الواقع الزائف

إذا كانت «المساواة بين البشر» تعبيراً عن الديمقراطية ومقدّمة لكل فن ديمقراطي، فإن سوق الليبرالية الجديدة، في سلعها المختلفة، تجسيدٌ للاستبداد وباعثٌ على إنتاج: «الفن المستبد»، رغم التباس العبارة.

دور الفن، كما يرى رانسيير، ليس «تهذيب المتفرج»، فهو ليس بحاجة إلى هذا، إنما دوره الكشف عن الواقع الحقيقي الكامن وراء الواقع الزائف، الذي تخلقه الصناعة الإعلامية. يتناقض الفيلسوف، في النهاية، مع ذاته، لأن في الكشف عن الواقع الحقيقي بُعداً تعليمياً وتنويرياً، لا يستطيع «المتفرّج المتحرّر» أن يصل إليه وحيداً. واقع الأمر أن رانسيير، تلميذ الفيلسوف الماركسي الشهير آلتوسير الذي تمرّد على أستاذه، يريد أن يكون ماركسياً وغير ماركسي في الوقت نفسه: يريد أن يكون ماركسياً وهو ينقد «صنمية السلعة»، التي تجعل البشر ينظرون إلى العالم من وجهة نظر السلع نفسها، ولا يريد أن يكون ماركسياً حين يعتقد أن «المتفرّج المتحرّر» يحرّر ذاته، ناسياً أن ماركس كان يقول: «إن التعامل مع الأعمال الفنية يحتاج إلى تربية فنية»، فالوعي الاجتماعي لا ينبثق من الروح، بل تأتي به الممارسات الاجتماعية.

Jacques Ranciere, Le Spectateur émancipé, La Fabrique, Paris, 2008 , 150 p.

هال فوستر: التصميم والجريمة

أدرج جاك رانسيير في نصه فكرتين تقول الأولى: لا ينفد الفن، في زمن الليبرالية الجديدة وانحسار الديمقراطية بعامة، إلى جوهر الواقع ويكتفي بسطحه الخارجي. وتقول الثانية: لا تسمح هيمنة أيديولوجيا السوق، في زمن تراجع السياسة، بإنتاج فن يقول الحقيقة الموضوعية. وصل الأميركي هال فوستر، الأستاذ في جامعة برنستون والمهتم بقضايا الفن، إلى موقف قريب في كتابه: **التصميم والجريمة**، الذي استند فيه إلى كتاب: **ثقافة التسويق وتسويق الثقافة** لجون سيبروك، الذي ظهر العام 2001. تأمل الطرفان الفرنسي والأميركي فاعلية الفن اليوم، ولم يصلا إلى جواب واضح، مصرّحين بالكثير من الشك وبـ«كآبة يسارية»، كما يقول بعضهم.

انطلق هـال فوستر من التصور التقليدي لوظيفة الفن النقدية، التي قال بها المثقفون التنويريون في القرن التاسع عشر وجزء كبير من القرن العشرين. لكنه يقرّر، سريعاً، أن التحوّلات الاجتماعية في العقود الأخيرة أنتجت فناً له شكل جديد، لا يستطيع أن يستأنف وظيفه الفن «القديمة»، بقدر ما أنتجت جمهوراً جديداً، لم يعد يكترث كثيراً بعلاقة الفن بالسياسة ولا بالمعايير الفنية القديمة. والأساسي في كتاب هال التمييز بين الحداثة، التي قالت بـ«الاستقلال الذاتي للعمل الفني»، حيث لكل فن، مسرحاً كان أو رسماً أو سينما، حدود خاصة به وسمات وخصائص تميّزه عن غيره، و«ما بعد الحداثة» التي فتحت الفنون على بعضها وألغت «التمايز الفني» الذي استندت إليه الحداثة.

مع أن فوستر يؤيد انفتاح الفنون المختلفة بعضها على بعض، فهو يتوقف، مثل رانسيير، أمام جملة ظواهر سلبية تربك معنى العمل الفني وتعطّل وظيفته الاجتماعية أولها: غياب السمات الواضحة في الإنتاج الفني، الذي يؤدي «إلى خلط السياسة بالفن التافه والمزج بين الفن والخلاعة»، منتهياً إلى تشكيلات لا معنى لها، تفسد معنى الفن والسياسة معاً.

انطلق فوستر من التصور التقليدي لوظيفة الفن النقدية

يدعو فوستر من أجل تجديد البحث النظري، إلـى الاستفادة من «الـدراسـات الثقافية» في فروعها المختلفة، مثل «الدراسات البصرية»، التي لم يهتم بها المختصون الكبار، رغم الأسئلة الخصيبة التي تحضّ عليها. فلا يمكن تهميش البعد البصري في أشكال التعبير الشعبية، و«السينما» و«التلفزيون» والدعاية، ولا في «التمثيلات البصرية الخاصة بالفن العسكري والطب والصناعة»، التي تجعل من عالمنا «فرجة واسعة قوامها السلع والتكنولوجيات البصرية والمعلومات والتسلية». تفتح هـذه الظواهر الحداثة الكلاسيكية على ظواهر ما بعد الحداثة، وتقضي بتصور نظري يـرى تداخل الظواهر المختلفة ولا يخطئ السمات الخاصة بكل منها.

يتقاسم كتابا رانسيير وفوستر السؤال التالي: كيف يمكن للوعي النقدي التنويري، الذي تأقلم كثيراً مع معطيات النصف الثاني من القرن العشرين، أن يتكيّف مع «المجتمع المعلوماتي» وأن يحتفظ برسالته السياسية التي تريد تغيير العالم؟ ينطوي الكتابان على وعي مأزوم، يدافع عن الحداثة ويرفض عدمية ما بعد الحداثة، ويحلم بتغيير العالم في زمن انحسار السياسة. إنها فضيلة الوعي القلق، الذي يدرك أن الأزمنة الجديدة لا تقبل بالإجابات القديمة. وهذا الوعي هو الذي أيقظ كتاب ليبمان من سباته، وأعطاه قراءة متجددة.

Hal Foster, Design & Crime, Les Prairies ordinaires, Paris, 2008, 92 p.

فائق ورّاد في مذكراته

نَهَلَ أفكار التقدّم في مدينة مُحافِظة

كتابة المذكرات لم تصبح بعد ضرباً شائعاً من ضروب الخطاب الأردنـي، رغم أن المذكرات تغني معرفة القارئ وتجعلها متنوعة، بخاصة عندما يكون أصحابها من ذوي الخبرة الحياتية، والمعرفة المتطورة. ومما يؤسَف له أن كثيراً من الشخصيات السياسية والحزبية في الأردن رحلت عن الدنيا، ولم تخلّف مذكرات منشورة في حياتها، أو متروكة لإصدارها بعد وفاتها. ويخطر في البال من هؤلاء: فؤاد نصّار، ومحمد عبد الرحمن خليفة، وتقي الدين النبهاني، ومحمود المعايطة. وليس المقصود هنا رجالات المعارضة وحسْب، بل رجالات الموالاة كذلك. وأيضاً أولئك الذين انتقلوا من اتجاه إلى آخر.

أحمد ماضي

◄ ما تقدم كان لا بُدّ منه قبل تسليط قدْر من الضوء على كتاب **مذكرات فائق ورّاد - خمسون عاماً من النضال**، الصادر عن منشورات حزب الشعب الفلسطيني (الشيوعي سابقاً)، برام اللّه، العام 2005.

اُستُهلت المذكرات بمقدمة كتبها محمود شقير، المبدع، والمناضل الشيوعي على أرض الأردن، ثم أرض فلسطين في ما بعد. وهي تُلقي قدراً من الضوء على المذكرات بمصباح شيوعي. والواقع أن الكتاب يتألف من المذكرات التي تنتهي بصفحة 123، وفي العام 2003، والملحق الذي يضم منشورات ووثائق، وينتهي بصور اُلتقطت لورّاد بمناسبات مختلفة.

وُلِدَ في قرية بيتين العام 1926. لأسرة فلاّحية. فقد كان أبوه «مزارعاً يحرث أرضه وأرض الآخرين» (ص 12). أمّا أمّه، فقد كانت خيّاطة وذات شخصية قوية حازمة. ومثّلت دعامة وجدانية كبيرة له: «كانت تعلن افتخارها بي، واعتزازها بابنها الوحيد الذي يعارض الحكومة..» (ص53). أمّا جدّه، فقد كان «مختار القرية والشخصية الأكثر حضوراً فيها» (ص11).

ولهذا الجدّ، يعود الفضل بإلحاق فائق بالمدرسة، ومن الجدير بالملاحظة أنه كان دائماً الأول في صفه. وعندما انتقل إلى مدرسة البيرة كان ترتيبه الأول أيضاً. وقد أهّله ذلك للدراسة في الكلية الرشيدية. ويؤكد ورّاد أن ميوله كانت علمية، إذ كان «مبرزاً في الرياضيات طوال سني الدراسة» (ص 14). من بين الذين درّسوه في الكلية المذكورة: نقولا زيادة، الذي أصبح في ما بعد، أحد أبرز المؤرخين العرب، وجبرا إبراهيم جبرا، المبدع والمترجم.

ويبدو، كما يقول ورّاد، إنّ شيئاً من حماسة زيادة قد انتقلت إليه، لأنه ظل «مشدوداً إلى التاريخ، بقوانينه، بغموضه، وبمفاجآته» (ص 16). والسؤال الذي يخطر ببال القارئ المُلمّ بالسياسة: متى تَفتّح وعي ورّاد، وبالذات السياسي منه؟

ثورة 1936 كانت الشرارة الأولى التي ألهبت وعيه، رغم أنه شارك فيها من حيث لا يدري. فقد كان يرشق أعمدة الهاتف بالحجارة، اعتقاداً من الصغار - وهو أحدهم - «أن ذلك يسهم في إنجاح الثورة ضد الإنجليز» (ص 17). كان عمره آنذاك، عشر سنين. وفي العام 1938، جرت اشتباكات عنيفة بين مجموعة من الثوار وجيش الاحتلال البريطاني، ما دفع فلاّحي القرى المجاورة لرام اللّه والبيرة، لمساعدة الثوار، وإسنادهم. وثمّة دور أدّاه ورّاد في هذه المساعدة. فقد كان القرويون يقومون بإيصال الطعام للجرحى وحراستهم بشكل منظم. وكان جده أحد هؤلاء. إذ كلّفه بالذهاب إلى أحد الجرحى ليبقى معه «لمدة يوم كامل، ثم يحل محله آخر في اليوم التالي» (ص 19). وبعد أداء المهمة عاد وحده «راكباً على البغلة» التي نُقل عليها الطعام..» (ص 19). ويدل الوصف للطقس الذي ساد في أثناء العودة، على رباطة جأشه، وشجاعته.

رغم ما قام به، فإنّ ورّاد في فترة «الرشيدية» لم يرَ في نفسه «سوى طالب قروي جاء إلى المدينة ليدرس وينجح فقط، كان اهتمامه مُنصباً على الدراسة في الدرجة الأولى..» (ص 23)، ويبدو أنه لم يخطر بباله أن ينشغل بالهموم العامة. وعندما أدى امتحانات المترك، كان ورّاد «من الناجحين بامتياز في الرياضيات والطبيعيات» (ص 25).

عُيّن، بعد تخرّجه، معلماً في الخليل. وهنا، بدأ تكوينه السياسي يتبلور، إذ صار له عالمه الجديد. ففي هذه المدينة المحافظة تعرّف ورّاد إلى «أفكار التقدم»، وصار يعرف بالضبط إلى «أين يتجه» وماذا يختار، وكيف ينتبه. تفتح وعيه السياسي والاجتماعي عن طريق صحيفة «قُذفت بالصدفة» بالقرب من فراشه، فإذا بها «كنز للفكر وللحق وللعدالة» (ص 26- 27). كانت الصحيفة المقصودة هي **الاتحاد** التي أصدرتها عصبة التحرر الوطني، هذه الصحيفة التي، كما يقول، شدّته «بطريقة غريبة»، وفتحت أمامه «عالماً آخر» لم يكن يعرف عنه شيئاً.

كان في المدرسة اثنان من المعلمين هما: فؤاد الخوري، ومحمد فيّاض. وكان لهما ولـ**الاتحاد** الأثر الأكبر في حياته السياسية. فقد صار يتردد معهما على النادي الرياضي. وهناك تعرّف إلى مخلص عمرو، الذي كان عضواً في هيئة السكرتاريا لعصبة التحرير الوطني. «ومن خلال هؤلاء الثلاثة: الخوري، وفيّاض، وعمرو، إضافة إلى **الاتحاد**، عرفتُ ما هي الشيوعية، التي بدأتُ أتعمق فيها، وأغوصُ أكثر فأكثر في ما تطرحه من قضايا على مستوى الفكر والعلم والاجتماع والسياسة والتاريخ، ومن ضمن ذلك بالطبع، الوضع السياسي في

البلاد» (ص 26).

ومما كان يطالعه، إضافة إلى **الاتحاد**، مجلة **الغد** التي أصدرتها «رابطة المثقفين العرب» في القدس، وترأس تحريرها مخلص عمرو. وأيضاً صحيفة **الاتحاد** الأسبوعية الناطقة باسم مؤتمر العمّال العرب، التي كان يُشرف على تحريرها فؤاد نصّار.

يتضح، مما تقدم، أن ورّاد كان مُحاطاً بأعضاء بارزين من عصبة التحرر الوطني، وكان، في الوقت نفسه، قارئاً لما يصدر عنهم سواء كان صحيفة أو مجلة. كل ذلك أثّر فيه على نحو ملحوظ.

عند انتهاء السنة الأولى من التدريس، جرى نقله إلى قرية بيت فجار ليكون المعلم الوحيد فيها. ولكي يقاوم العزلة، والتخلف المهيمن على القرية، كان يذهب إلى القدس يومَي الخميس والجمعة زائراً لرابطة المثقفين العرب، ومجلة **الغد**. وهناك يتحاور ويتعرف إلى الجديد من ترجمات كثيرة ومجلات عربية مختلفة، منها **الطريق** اللبنانية. فضلاً عن شراء 3 - 4 كتب وكرّاساتٌ ونشرات. ولم يكن حتى ذلك الوقت، كما يقول، قد أصبح «مناضلاً حزبياً» (ص 28). وإذ يؤكد ورّاد التأثير الملحوظ لعصبة التحرر الوطني ورابطة المثقفين العرب فيه، يقول عنهما: إنهما «الأقرب لميولي ورغباتي وأفكاري التي أصبحت تنجذب بحماسة للنظرية الماركسية» (ص 28 - 29). وفي غزّة التي عُيّن في كليتها معلماً للرياضيات والطبيعيات، التقى علي عاشور، صديقه وزميله في الدراسة بالكلية الرشيدية. ومما زاد سروره بالتقائه أنه وجده «عضواً في عصبة التحرر الوطني»، وصديقاً لمؤتمر العمال و«جمعية العمّال» (ص 29). وكان ورّاد يقضي معظم أوقات فراغه في الجمعية المذكورة، يلتقي العمّال ويسهم مع «إدارتها في كتابة البيانات والمعاملات والمذكرات» (ص 29). وفي ضوء ما تقدم، كانت الخطوة المتوقعة هي انضمامه للعصبة.. وهذا ما حدث، إذ كان «من الطبيعي أن أنضم لتنظيم العصبة، وسرعان ما تم اختياري عضواً في اللجنة المسؤولة عن منطقة غـزّة..» (ص 29). كان ذلك في العام 1945. وبعدها بقليل صار عضواً في اللجنة المركزية، وتفرّغ للعمل السياسي، وهو يبلغ من العمر نحو عشرين عاماً، أو يزيد قليلاً.

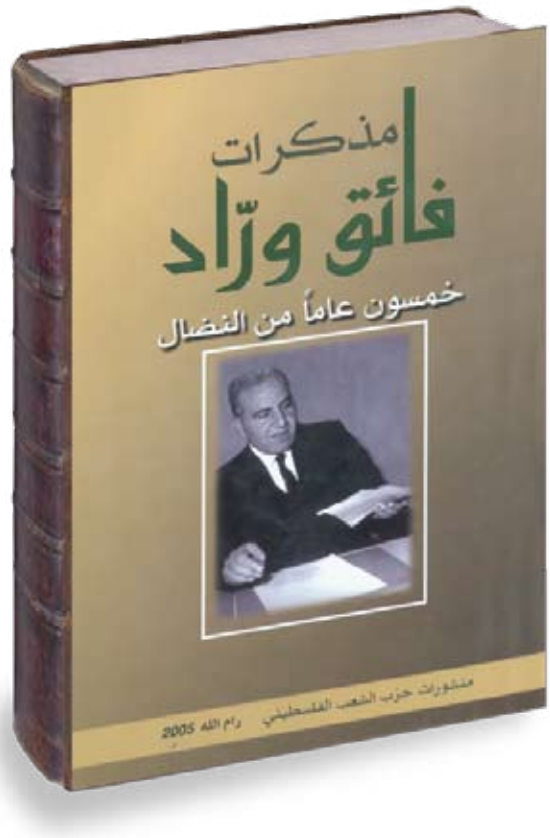

فائق ورّاد: مذكرات فائق ورّاد - خمسون عاماً من النضال، منشورات حزب الشعب الفلسطيني، رام الله، 2005

عندما صدر قرار التقسيم العام 1947، وافقت العصبة عليه، «رغم ما فيه من إجحاف، وذلك تجنباً لمأساة رفضه» (ص 35). «ولكن هذا الموقف لم يعجب الأكثرية من الناس...» (ص 32).

فضلاً عن الموافقة على القرار المذكور، كانت العصبة تدعو إلى «استقلال فلسطين وإنهاء الانتداب البريطاني عليها، وإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين لجميع سكانها العرب واليهود» (ص 33).

قد يتساءل المرء: ما الصلة بين موافقة الاتحاد السوفييتي على القرار المذكور، وموافقة العصبة عليه «رغم ما فيه من إجحاف». إعجاب ورّاد الشديد بالاتحاد السوفييتي لافت للنظر. فليس غريباً أن يكرر أنه كان «على حق» بهذه المناسبة أو تلك. ورغم ذلك، فإنّه يؤكد أننا «كنا نعمل ما نعمله انطلاقاً من مصلحة الشعب والوطن أولاً وأخيراً» (ص 65).

من الجدير بالذكر، أن ورّاد عند انقسام المشاركين في **كونغرس** العصبة بين مؤيد للتقسيم ومعارض له، كان من المؤيدين. وفي تلك الأثناء أصدرت الأحزاب الشيوعية في سورية ولبنان والعراق، بياناً يؤيد التقسيم. وهنا يُطرح السؤال الآتي: ما تأثير الموقف السوفييتي في هذا البيان؟

ترتّبَ على الموافقة على قرار التقسيم، ومناهضة حرب 48، أن اُتهم أعضاء العصبة بالخيانة، كما أن هؤلاء الأعضاء تشتتوا، شأنهم في ذلك شأن شعبهم. وفي أيار/مايو 1951، عندما وجدوا أنفسهم «أردنيين» بعد الضم الذي وقفوا ضده، وليس «ضد الأردن»، كما يقول، تغيّر اسم العصبة، وذلك بعد انضمام الماركسيين الأردنيين إليه.

وإذا كان ورّاد أصغر عضو في اللجنة المركزية، فقد كان في برلمان 1956 - 1957 أصغر نائب، إذ لم يكن يتجاوز الثلاثين سنة إلا بأيام. ومن تداعيات إقالة حكومة النابلسي في نيسان/إبريل 1957 اعتقال ورّاد وزجّه في سجن الجفر، ثم الحكم عليه بمقتضى محاكمة سرية. وقد قضى معتقلاً ثماني سنوات من عمره.

ثمّة وقائع عديدة حدثت بين إطلاق سبيله، العام 1965، وانتخابه العام 1976 أميناً عاماً للحزب الشيوعي الأردني، وهناك مواقف عديدة اتخذها الحزب بقيادته لا يتسع المقام لتسليط الضوء عليها، لعل أبرزها، معارضة فك الارتباط، مؤكداً أننا «كنا وما زلنا نعتبر أن العلاقة بين الأردنيين والفلسطينيين علاقة وثيقة جداً، وهي مرشحة دوماً لتكون مثالاً يحتذى في الوحدة والمصير المشترك» (ص 117).

يختم ورّاد مذكراته قائلاً إنه ليس نادماً على خياراته الفكرية، ولا على ما مضى من حياته في السجون والمنافي. لقد فهم الشيوعية على أنها «انحياز للعدالة وللمستقبل وموقف ضد الظلم والاستغلال، وإنها مع الإنسان ودفاع عنه، وهي ضد العدوان». ولهذا فإنّ اختياره لها اختيار ثابت وحقيقي. يقول: «لهذا كان أعداء حزبنا هم أعدائي، وهم على وجه التحديد: المحتلون الصهاينة والإمبريالية الأميركية المنحازة للاحتلال الإسرائيلي لأرضنا الفلسطينية العربية» (ص 122).

يختتم ورّاد مذكراته قائلاً إنه ليس نادماً على خياراته الفكرية، ولا على ما مضى من حياته في السجون والمنافي

علي الجابري: السيرة القرمزية

هيا صالح

ما زال علي الجابري حاضراً عبر إبداعه التشكيلي، رغم الحادثة المأساوية العنيفة التي طوت الصفحة الأخيرة من حياته، في العام 2002.

رسم الجابري من خلال أعماله، صورة واقعية للمشهد العربي، وكتب عن هذا المشهد كما عاينه وعاش أحداثه. جمع في داخله ثقافته الإنجليزية وانتماءه لوطنه العربي الذي ارتجي أن يجد لنفسه فيه محطةً يرتاح إليها، كما كان أسيراً لموهبته وفهمه الخاص لهويته وفخره بالانتماء إلى عائلة مميزة، وفقاً لما جاء على غلاف كتاب أصدرته بالإنجليزية أمل غندور في حزيران/يونيو 2009، حول هذا الفنان وتجربته.

تقول غندور لـ«**السجل**» حول دافعها لإنجاز كتابها: «الطريقة التي رسم فيها علي العالم العربي، والكيفية التي كتب فيها عنه، ورحلة عائلته، جعلت قصته مذهلة»، وتضيف: «عندما رحل علي، عرفتُ أن له حكاية مثيرة جداً يجب أن تُكتب».

الكتاب صدر عن إيلاند – لندن، ويحمل عنوان **عن رجل اسمه علي: الحياة القرمزية لفنان عربي**.

ينتمي الجابري لعائلة سورية عريقة، كان القرن العشرين شديد القسوة عليها، وقد ظلّ يستشعر تاريخ عائلته بـ«كثير من الألم والعاطفة»، بحسب تعبير غندور. كان عاشقاً للكتابة ورسم الصور، وكان متمكناً بشكل عبقري منهما، ليشكل رؤاه وخبراته وإلهامه الفريد.

صورة مؤلمة وعميقة تلك التي ترسمها غندور للجابري عبر الكلمات، وهي لا تقف عند حدود البحث في مسيرة هذا الفنان الإشكالي فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى الكشف عن حكاية شعب عاش حقبة تاريخية حساسة، راصدةً التأثيرات التي أنتجتها الاتجاهات والمواقف **الكولونيالية**، وكيف أدت الأنظمة العسكرية والأصولية إلى زعزعة المنطقة العربية: سياسياً واجتماعياً وثقافياً. تقول: «كل شبر من المنطقة العربية صار مسبباً للصداع.. وحيث نام الناس سوريين نهضوا في الصباح التالي لبنانيين»، في إشارة تحمل قدراً كبيراً من السخرية والقلق معاً، من تداعيات تجزئة المنطقة بحدود وكيانات مصطنعة.

لم يكتفِ الجابري برسم العالم العربي بروح شاعرية، بل كان مراقباً محنكاً للساحة السياسية، ومتابعاً فطناً على الساحة الاجتماعية، وراوياً للحقائق التي أظهر بها «ما هو شاعري وجيّاش ومأساوي فينا كعرب». رفضَ البقاء في المنفى معزولاً في قاعات الفن بمانهاتن ولندن وباريس، والتصق بالمكان العربي الذي تعلّق به كقيمة أصيلة تمثل تراث الأمة وحضارتها، حتى إنه اتخذ موقفاً ضدّياً من التنمية والتطوير العشوائيين للأماكن التي أحبّ، بخاصة العقبة والبترا.

في هذا السياق، تؤكد غندور في حديثها لـ«**السجل**»، أن الجابري لم يكن سجين الماضي على الإطلاق، بل كان على وعي بـ«استمرارية التاريخ، ودوره المحوري في التأكيد على هوية الشعب». أدرك بوضوح أثر الحداثة في ذاكرة الشعب، وقدرتها على احترام الماضي، والمضي، في الوقت نفسه، بخطى ثابتة إلى الأمام. وقاوم محاولات المساس بروح الأماكن القديمة، لكنه «لم يتملك الخصائص التي تمكّنه من المقاومة؛ كرة المساومة وتقديم التنازلات، لم يكن مؤهلاً ليكون جزءاً من لعبة الفريق، ولم يعمل بناءً على برامج محددة بمواعيد نهائية» تقول غندور، مضيفةً: «عندما يتجلى مبدأ الحفاظ على التراث، كان علي قادراً على تطبيقه فوق قماشة الرسم، لكنه كان يُحبَط دوماً خارجها».

تربط الكاتبة بين ما تعرّض له الجابري من مآس، وما تمثّله عائلته تاريخياً، إذ بدأت هذه العائلة الأرستقراطية تتخبط مع تخبُّط العالم

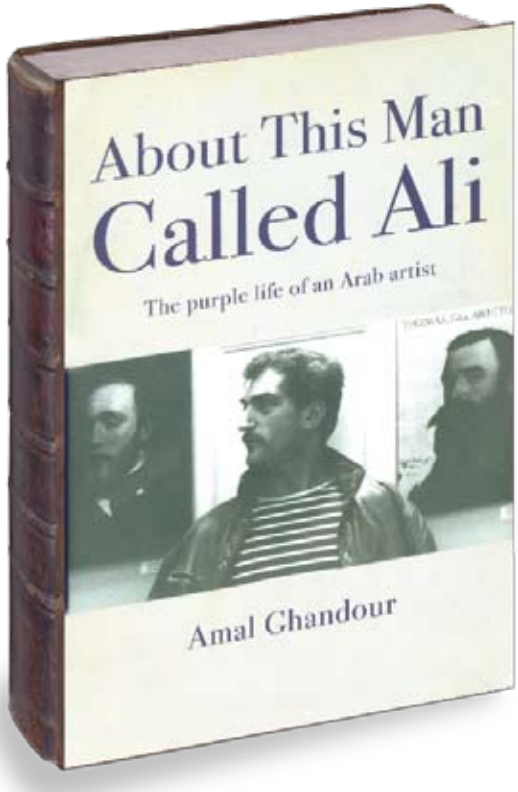

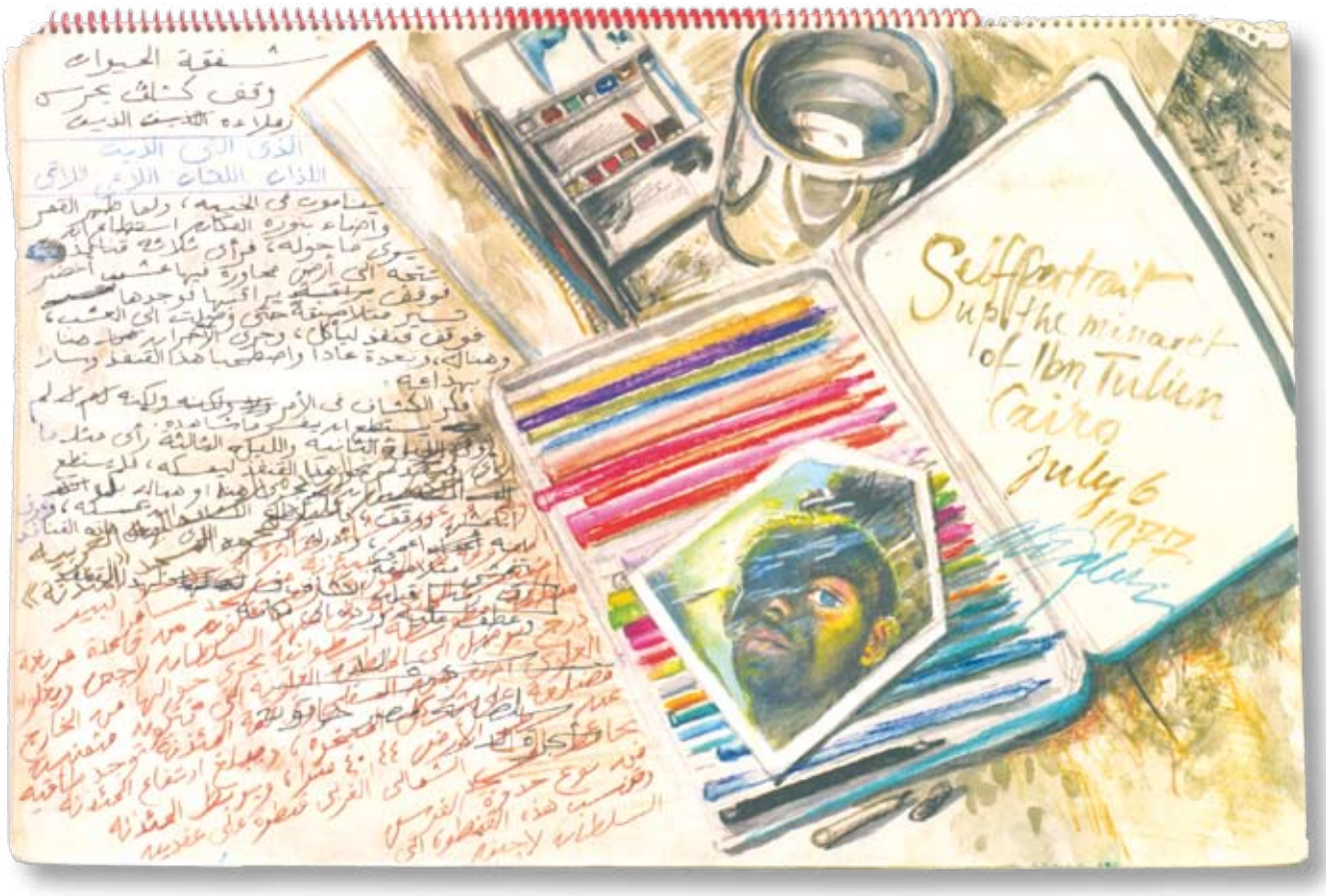

العربي. وتلفت إلى أن وصفي التل، رئيس الوزراء الأسبق في الأردن، كان يمثل بالنسبة لعلي «الرجل الأخير، والأمل الأخير». كان وصفي زوج خالته سعدية، وعندما اغتيل، وقعت الحادثة كالصاعقة على علي الذي عاش في كنف وصفي وأحبه بشغف.

تستذكر غندور ليلة 3 كانون الأول/ ديسمبر 2002 التي عُثر فيها على علي مقتولاً في بيته. اكتشفت الأمر أولاً أخته ديالا، فاتصلت بأصدقائه، ومنهم فادي غندور: كان ملقى على أرض الغرفة، لا وجود لآثار عنف أو قتال سابق، كانت آثار الدماء واضحة، وكذلك آثار الطعنات التي أودت بحياته.

كتبت غندور عن علي «لأجل الصديق في الإنسان، ولأجل الشاعر في الفنان، ولأجل الشاهد في الرسام، ولأجل الفقير في الأرستقراطي، لأجل إدمانه لهذه الأرض وكل ما هو مأساوي عليها». علي الذي حظي بمكانة جيدة في الأردن، وبشكل أقلّ عربياً وعالمياً، «مات وهو غير معروف، كما كان يرغب» تقول غندور، مؤكدة: «لم يكن يبغض شيئاً أكثر من بيع رسوماته مقابل المال، كان يضطر للبيع من أجل العيش»، في إشارة إلى الكفاف الذي عاشه الفنان سليل الأسرة العريقة.

كان الجابري مثلياً، متصالحاً مع هويته الجنسية. وبحسب غندور، «كانت له علامات استفهام على كثير من مواضيع الحياة، لكن بما يخص هويته الجنسية، لم تكن لديه أيّ علامة استفهام».

غندور: مات وهو غير معروف، كما كان يرغب

تقتبس غندور ما كتبه جين بيار بيرونسيل هوغو، عن الجابري، من أنه كان مميزاً في الطريقة التي أظهر بها الروح الشاعرية والمشاعر الجيّاشة في العالم العربي: «الفنان السوري الأردني علي الجابري كان قادراً على أن يخط على الورق الروح الشاعرية للعرب وحساسيتهم العنيفة. إنه استثناء وحيد في الشرق الأوسط».

تتضح هذه الروح الشاعرية، من خلال «رحلة العودة، علي الجابري في مصر، 1977»، المعرض الأول الذي تنظمه مؤسسة علي الجابري للتراث الإنساني، وهي مؤسسة أنشأها مجموعة من أصدقاء علي وفاءً لذكراه، ويرأس مجلس إدارتها فادي غندور.

يقول غندور، كما جاء في الكتيّب التعريفي بالمعرض: «لأن عليّ يتصف بالغموض، فقد كان أفضل رواة القصص، وكان بالفعل يريد من العالم أن يسمع قصته، ومؤسسة علي الجابري ستكرس نفسها من أجل سرد هذه القصة».

المعرض الذي يقام بين حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر 2009، يتضمن رسومات ودفاتر رسم ويوميات ولوحات، هي جزءٌ من مجموعة مؤسسة علي الجابري، تؤشر على تلك الفترة التي قضاها عليّ في مصر والتي كانت أول محطة له في رحلة عودته الى العالم العربي.

يمنح المعرض زائره مدى الإلهام الذي استمده الفنان من المواقع التاريخية في القاهرة، ونبض الحياة الشعبية فيها، وذلك من منظور سياسي اجتماعي. مديرة المؤسسة هانية صلاح، تحدّثت خلال زيارة «**السجل**» للمؤسسة وجولتها في المعرض، عن أهمية مرحلة إقامة الجابري في مصر، ودورها في تشكيل ملامح فنّه، إذ بدأ يتجه نحو الاهتمام بالثقافة والحضارة والتقاليد العربية، وكرّس نفسه منذ ذلك الوقت، لـ«الحفاظ على التراث العربي الإسلامي»، معتنياً بصفاء التفاصيل التي يبرزها بألوان حية ومميزة تنبض بالإنسانية.

بحسب صلاح، فإن المعرض يهدف إلى إتاحة الفرصة لإعادة اكتشاف أعمال فنان مبدع، ودراستها وتأملها والتمتع بها، «فنان أضاء القماش ودفاتر الرسم واليوميات بالهجاء والتأمل والجمال».

بدأها مركز الدراسات الاستراتيجية العام 1993:

استطلاعات الرأي العام أداة معرفية تقيس نبض المجتمع

محمد المصري

مدير وحدة الاستطلاعات في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. نال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة درم في المملكة المتحدة العام 2004. وكان نال درجتَي البكالوريوس والماجستير من الجامعة الأردنية.

«استطلاعات الرأي»، أدخلها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية إلى البلاد. المركز واجه، في البداية، ضغوطاً لثنيه عن مواصلة هذا المسار، لكنه واظب على إجراء الاستطلاعات التي شمل الدوريِّ منها تقييمَ أداء الحكومات وحالة الديمقراطية في الأردن، إضافة إلى تقييم أداء مجلس النواب، وشارك المركز في تنفيذ استطلاعات إقليمية ودولية، بما فيها استطلاع عن الحرب في لبنان 2006.

«السّجل» التقت محمد المصري، مدير وحدة الاستطلاعات بالمركز، للتعرف إلى هذه التجربة المتميزة وتقييمها.

حاوره: حسين أبو رمّان

«السّجل»: هناك التباس في فهم الناس لنتائج الاستطلاعات، ما السبب في ذلك؟

- تنفيذ استطلاعات الرأي ونشر نتائجها لم يكن جزءاً من ثقافتنا المحلية، ورغم أننا بدأنا هذا العمل منذ سنوات، إلا أننا ما زلنا في طور تجذير ثقافة المسوحات السياسية. إلى جانب ذلك، هناك مواقع إلكترونية تقوم بتنفيذ أنشطة تسمّيها «استطلاعات»، وهي ليست كذلك، بل مجرد رأي فئة من الناس، وهذا يؤدي إلى خلط الأمور. فضلاً عن ذلك، فإن الاستطلاع لا يقيس «الشيء»، بل يقيس انطباع الناس عنه، أي أن الاستطلاع يقيس نبض المجتمع تجاه مواضيع محددة.

«السّجل»: هل يمكن إعطاء تعريف موجز لاستطلاع الرأي؟

- الاستطلاع أداة بحثية تقع ضمن علم العيّنات، وهو جزء من علم الإحصاء. هذه الأداة تعوّض عن المسح الكامل للمجتمع بمسح عينة ممثلة. فالعينة الوطنية تعني استخدام الإطار السكاني الذي يقسم إلى تجمعات سكنية (**بلوكات**)، يتكون كل منها من 100 مسكن إلى 150 مسكناً. وتتولى دائرة الإحصاءات إعداد خريطة التجمعات السكنية للأغراض الإحصائية، بحيث تكون فرصة ظهور مسكن ما في أي مكان في الأردن، مماثلة لفرص المساكن الأخرى.

«السّجل»: كيف يتم تعبئة الاستمارات وجمعها؟

- عند تنفيذ الاستطلاع، يُزوَّد الباحثون بخرائط للتجمعات السكنية، وبأرقام المساكن التي ظهرت في العينة التي يقومون باستطلاع آراء أفراد من ساكنيها، مع توفير بدائل لهذه المساكن في حال كان سكانها غائبين عنها. استمارات الاستطلاع لا يملؤها المستجيبون، وإنما باحثون ندرّبهم جيداً. ويتكون فريق الاستطلاع أيضاً من مراقبين يدققون الاستمارات ميدانياً، ويعيدون فحص من 10 إلى 20 في المئة من الاستمارات التي جُمعت من خلال باحثين آخرين، فيما يتأكد المشرفون من توزيع الباحثين على العينة المختارة، وسلامة إجراء الاستطلاع.

«السّجل»: هل طلب أحد منتقدي الاستطلاعات الاطلاعَ على آلية العمل؟

- عدد قليل جداً من الناس يتصلون مع المركز للسؤال عن مغزى الأرقام والتحليل. وفي واقع الحال، فإن قاعدة البيانات المتوافرة لدى المركز مفتوحة للجميع، وبإمكان الراغبين مواكبة خطوات أيّ استطلاع ننظمه من الألف إلى الياء. وأذكر أن الصحفي ياسر أبو هلالة، واكب أحد الاستطلاعات بناء على طلبه، إذ جاءنا متشككاً، وانتهى به المطاف مدافعاً عنه، ومثمناً الجهدَ الإنساني والعلمي الكبير الذي يبذله المركز.

«السّجل»: كيف تُعدّون العينات الخاصة برأي النُّخَب؟

- إحدى الإضافات المنهجية في الاستطلاعات، تمثّلت في إنشاء إطار مفاهيمي جديد يسمى «قادة الرأي» في البلاد، يضم فئات قادرة على التأثير في اتجاهات الرأي العام وفي صناعة القرار. يعود الفضل في بلورة هذا «الفتح» المنهجي لزميلنا مصطفى الحمارنة. هذا تطلّب إعداد قاعدة بيانات تشمل سبع فئات، هي: المهنيون، كبار رجال وسيدات الدولة، كبار الاقتصاديين، القيادات الحزبية، قادة المجتمع المدني والنقابات المهنية والعمالية، أساتذة الجامعات، والصحفيون والكتّاب والفنانون. هذا الإطار الجديد يسلط الضوء على التباين في وجهات النظر بين النخبة والشارع.

«السّجل»: هل مارست جهات رسمية ضغوطاً عليكم؟

- دائماً كانت هناك ضغوط تمارَس بطرق مختلفة. في المراحل الأولى كانت الضغوط شديدة كي يتراجع المركز عن إجراء الاستطلاعات بعدما تبين لبعضهم أن المركز لا يساوم على صدقية البحث الأكاديمي. وما زال عدد من المسؤولين يراهنون على أن ضغوطهم يمكن أن تجد آذاناً صاغية. كل هذا يبرهن على أن هناك من «يستكثر» على الأردن أن يكون لديه مؤسسة وطنية مستقلة وموضوعية لديها أخلاقياتها الأكاديمية، وتعمل على قياس اتجاهات الرأي العام بشكل دوري تجاه قضايا حيوية.

«السّجل»: كيف كانت ردود الفعل على الاستطلاعات؟

- في البداية، كان بعض المسؤولين يبدون تجاهلاً للاستطلاعات كما لو أنها غير موجودة. فيما راهنت جهات أخرى على توقفها. بالمقابل، فتحت الاستطلاعات مجالاً للحوار على نطاق واسع، وبخاصة في الصحافة، وأصبح الصحفيون يستخدمون الرقم الإحصائي في أسئلتهم للمسؤولين. ثم أخذت المعارضة الحزبية تستخدم نتائج الاستطلاعات في خطابها السياسي. وكان لافتاً أن الملك الراحل الحسين استخدم نتائج استطلاعات الرأي مبكراً في العام 1994، في ما يتعلق باتجاهات الرأي العام تجاه توقيع إعلان المبادئ بين الأردن وإسرائيل.

«السّجل»: كيف تقيّمون الشوط الذي قطعتموه؟

- نجح المركز من خلال مصداقيته والاستمرارية في تنفيذ الاستطلاعات في تكريس هذه الأداة، وترسيخ مكانتها في البلاد. فانتقلنا من مرحلة كان بعض رؤساء الوزارات فيها يقولون في مجالسهم الخاصة إنهم لم يقرأوا نتائج تقييم أداء حكوماتهم، إلى مرحلة أخرى باتت حكومات تتعامل فيها بجدية مع هذه النتائج. بهذا تكون الاستطلاعات قد أصبحت من مكونات الحياة السياسية، ويمكن ملاحظة ترقُّب وسائل الإعلام وقوى المجتمع المدني لنتائج الاستطلاعات الدورية للمركز. وهناك العديد من الأبحاث والأطروحات الجامعية في الأردن وخارجه اعتمدت على نتائج الاستطلاعات.

«السّجل»: ماذا تقولون للذين يغضبون من النتائج؟

- نحن أيضاً لدينا تساؤلات حول النتائج، لكنها تهدف لمعرفة ما إذا كانت النتائج مجرد صورة لحظية لرأي عام متغير، أم إنها تمثل اتجاهاً مستقراً للرأي العام؟ لذلك نتطلع دائماً إلى الوقوف على السيناريوهات المحتمَلة التي يمكن أن تبنى على هذه الأرقام، هذا لأننا لا نتعامل مع النتائج بوصفها قضية أخلاقية، بل بوصفها مادة معرفية. فمن يعنيه الاستطلاع، عليه أن يهتم بما ينبغي عليه فعله لتغيير الانطباعات لدى الناس، إذا كان يعتقد أنها غير قائمة على أساس. فكل رقم يمكن أن تبنى عليه سياسة. لذلك يخسر من يدير ظهره للأرقام.

الاستطلاع أداة بحثية تقع ضمن علم العينات، وتعوّض عن المسح الكامل للمجتمع

«السّجل»: كيف تفسرون التحدي الذي مثلته الاستطلاعات للمجتمع؟

- مصدر التحدي هو أن الاستطلاعات أداة جديدة، والمجتمع الأردني لم يكن متعوداً على نشر آرائه. علاوة على ذلك، تعوّد صناع القرار على وسائل تقليدية للتعرف إلى الرأي العام من خلال اللقاءات مع الناس، والاطلاع على الصحف. أما الآن، فالاستطلاعات توفر لهم أداة قياس جديدة، وهذا أربكهم. أما التحدي الأكثر حساسية، فهو قبول السلطة السياسية بفقدان احتكارها للمعلومة، عندما انبرت جهة مستقلة لإعداد استطلاعات رأي ونشرها. إضافة إلى ذلك، تناولت الاستطلاعات قضايا حيوية، بعضها لم يكن يناقَش علناً، مثل العلاقات الأردنية الفلسطينية.

«السّجل»: ما تقييمكم لحالة استطلاعات الرأي في الدول العربية؟

- يمثل الأردن حالة متقدمة مقارنة بالدول العربية الأخرى باستثناء فلسطين التي بدأت بإجراء استطلاعات الرأي في الوقت نفسه تقريباً الذي بدأنا فيه. مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية هو الذي قام بتأسيس فكرة استطلاع الرأي في مصر وسورية، وساهم بفعالية في تطويرها في لبنان. وتمثّل دور المركز في تدريب الخبراء والكوادر اللازمين.

«أعداء الشعب»: 143 دقيقة من التشويق

محمود الزواوي

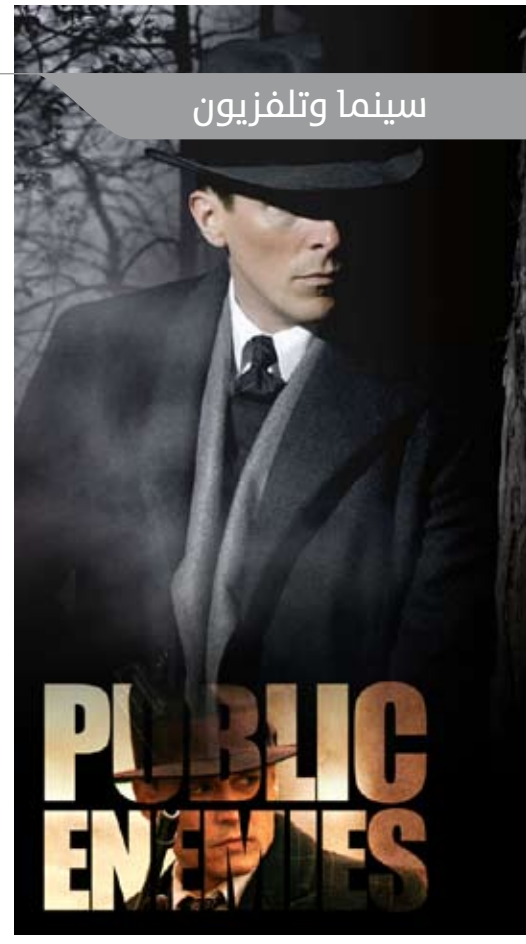

«أعـداء الشعب» Public Enemies هو الفيلم الروائي العاشر للمخرج والمنتج والكاتب والمصور السينمائي مايكل مـان، أحـد أبرز المخرجين الأميركيين المعاصرين، الذي قدم أفلاماً متميزة منها: «آخر الموهيكانز» 1992، «حرارة» 1995، «المطّلع» 1999، «علي» 2001، و«شرطة ميامي» 2006.

قصة الفيلم مبنيةٌ على أحداث وقعت أوائل الثلاثينيات في شيكاغو

يستند سيناريو الفيلم إلـى كتاب للمؤلف بريان بورو، واشترك في إنجاز السيناريو الكاتبان السينمائيان رونان بينيت وآن بايدرمان مع المخرج مايكل مـان. قصة الفيلم مبنية على أحـداث حقيقية وقعت أوائل ثلاثينيات القرن الماضي في مدينة شيكاغو، في ذروة فترة الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة، التي انتشرت فيها سطوة العصابات، وتفشت الجريمة.

الشخصيات الرئيسة في فيلم «أعداء الشعب» هم: جون ديلينجر (الممثل جوني ديب)، أشهر مجرم تخصص في السطو على البنوك عرفته الولايات المتحدة حينئذ، وأفراد عصابته، وعلى رأسهم بيبي فيس نيلسون (الممثل ستيفين جـراهـام)، وهـو أحـد عتاة المجرمين، وبيلي فريشيت (الممثلة الفرنسية ماريون كوتيلارد) صديقة جون ديلينجر. وهناك على الجانب الآخر ميلفين بيرفيس (الممثل البريطاني كريستيان بيل) مدير فرع مكتب التحقيقات الفيدرالي في شيكاغو المكلف بمطاردة ديلينجر وعصابته، ومدير المكتب في العاصمة واشنطن جي. إدجار هوفر (الممثل بيلي كرادوب).

تتركز أحداث الفيلم على فترة الشهور الثلاثة عشر الأخيرة من حياة جون ديلينجر، الواقعة بين خروجه من السجن ومصرعه على أيدي عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في العام 1934 حين كان في الحادية والثلاثين من عمره.

يبدأ «أعـداء الشعب» بمشهد مثير يُنفِّذ خلاله جون ديلينجر بنجاح، عملية هروب أعضاء عصابته من سجن فيدرالي بعد فترة قصيرة مـن إطـلاق سراحـه مـن سجن قضى فيه تسع سنوات. وقـدّم المخرج مايكل مان قصتين متزامنتين ومتداخلتين، تتعلق الأولـى بجرائم عصابة جون ديلينجر المتخصصة بالسطو على البنوك ومواجهاتها المسلحة مع عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي، وتتعلق الثانية بنشاط عـملاء هـذا المكتب في مرحلته التأسيسية مع التركيز على خطط مدير فرع المكتب في مدينة شيكاغو لإلقاء القبض على جون ديلينجر وعصابته.

جمع جون ديلينجر بين الكثير من التناقضات. فقد عُرف بدقة تخطيطه لعمليات السطو على البنوك، وبانضباطه وأناقته، كما عُرف بقسوته وبرودة أعصابه. وكان يـردد أنـه يسرق من البنوك الجشعة في ذروة فترة الكساد، وليس من عملاء البنوك، بما يتضمنه ذلك من تناقض واضح. وكـان يـعـامـل مـوظـفـي البنوك والعملاء الذين لا يقفون في طريقه برفق وأدب.

مـن المفارقات أن جـون ديلينجر لقي مصرعه في كمين نصبه عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي له خارج سينما بيوجراف في شيكاغو، بُعيد انتهائه من مشاهدة فيلم «مانهاتان ميلودراما» 1934، الذي جسد فيه الممثل كلارك جيبل شخصية مجرم عاتٍ. وقد أبلغت مومس رجال الأمن عن وجوده في دارٍ السينما.

يتميز فيلم «أعداء الشعب» بقوة إخراجه على يد مايكل مان الذي يحمل الفيلم بصمته الشخصية المميزة، وبأسلوبه المشوق الذي يشد المشاهد عبر 143 دقيقة لهذا الفيلم الطويل من دون إحساس بمرور الوقت. كما يتميز بأجوائه الواقعية، بما في ذلك التصوير في المشاهد الفعلية لمعظم أحداث الفيلم والمواجهات المسلحة.

صعد «أعداء الشعب» إلى المركز الثالث في قائمة الأفلام التي حققت أعلى الإيرادات في دور السينما الأميركية، وحصد أكثر من 45 مليون دولار خلال الأيام الخمسة الأولى لعرضه، وقد بلغت تكاليف إنتاجه نحو 100 مليون دولار.

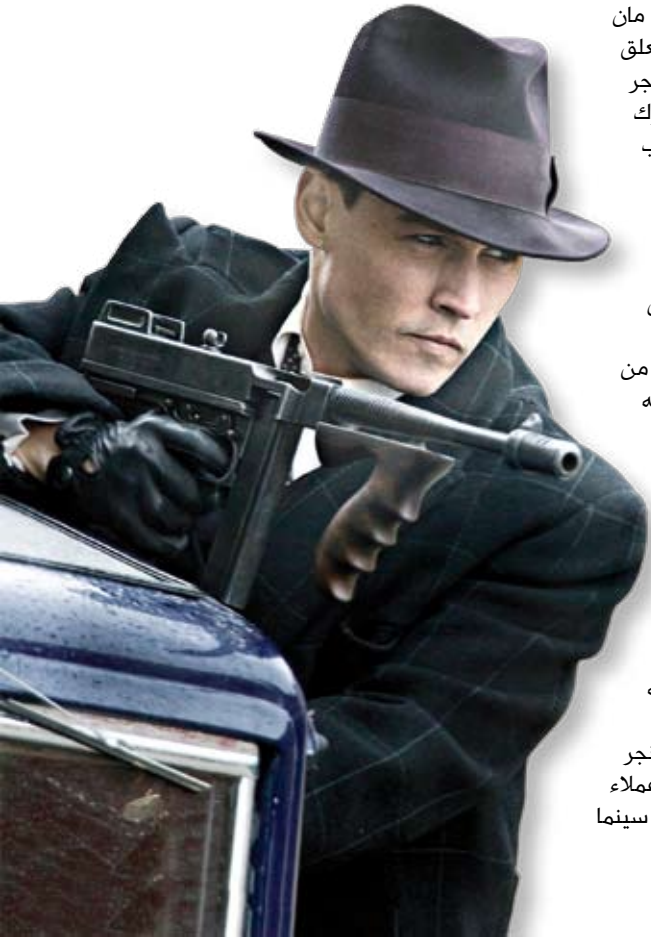

النجمة دونوف تطلّ على الجمهور الأردني بـ«بدّي شوف»

السّجل - خاص

أطلّت النجمة الفرنسية كاترين دونـوف على الجمهور الأردنـي، عبر مهرجان الفيلم العربي الفرنسي، الذي أسس لنفسه موطئَ قدم ثابتاً، بوصفه تظاهرة ثقافية فنية سنوية أصبح لها روّادها ومرتادوها.

استُهلّت عروض المهرجان بفيلم «بدي شوف» للمخرجين جوانا حاجي توماس وخليل جريج. وتؤدي فيه دونوف دور الشخصية الرئيسية. قبيل العرض بدقائق غصّت الصالة بالجمهور الذي جاء، لا لمشاهدة الفيلم فحسْب، وإنما لرؤية أيقونة السينما العالمية التي راهن كثيرون ممن تواجدوا في باحة مركز الحسين الثقافي، أنها لن تأتي، بينما طمأنهم إعلاميون التقوا بالنجمة خلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد قبيل العرض، أنها وصلت عمّان بالفعل، وستحضر الافتتاح.

وصلت دونوف صالة العرض، تُكلّلُ وجهَها ابتسامةٌ رقيقة تشي بانبهارها بالحشد الذي التفّ حولها. وبكلمات بسيطة شكرت الحضور، وتبادلت مع بعضهم أطراف الكلام.

كثيرون شعروا بعد مشاهدة «بدي شـوف»، أن هنالك نكهة مختلفة اكتسبها المهرجان في دورته الخامسة عشرة، بحضور البطلة، وبعرض الفيلم. لم تكن دونوف في هذا الإطار تلك النجمةَ فحسْب، وإنما غربيةٌ تناصر العرب في قضاياهم العادلة، وتدين آلة الحرب الإسرائيلية.

في المؤتمر الصحفي، بدت النجمةُ فتيةً، رغم تقدمها بالسن، قريبة من الحضور. تحدثت عن الفيلم قائلة: «حين باشرت بالمشروع، كان لبنان يشهد مرحلة حرجة في تاريخه، فبدا لي الفيلم وسيلة فعّالة لتقديم شيء من أجل هذا البلد». ولفتت إلى أنها وجدت في لبنان «شعباً لديه رغبة جامحة بالحياة».

دونوف ذهبت أبعد من ذلك، حين أكدت: «هذه التجربة بالنسبة لي، أهم من إطلاق التصريحات عندما تُطرح عليّ أسئلة عن الشرق الأوسط». وتبدّى في ردودها وإجاباتها عن الأسئلة حسٌّ إنساني نبيل ومؤثر، بخاصة وأنها قادمة من بلد يحظى بتقدير نسبة كبيرة من العرب، كما قال أحد الإعلاميين على هامش المؤتمر.

دونوف أوضحت أن رسالتها تمثل رسالة «الشعب الفرنسي الذي كثيراً ما انفتح على قضايا الشرق الأوسط»، وأضافت: «لا يمكن أن يغفل المرء حقيقة مرة، تمثّلها حياة الفلسطينيين في المخيمات. أشعر بالأسى إزاء أوضاعهم المزرية، لذا لا بد أن أتحدث عنهم أينما حللت، انتصاراً لقضيتهم».

تتجول دونوف في «بدي شوف» مع الفنان ربيع مروة في قرى جنوب لبنان بعد مرور عام على الحرب على لبنان صيف 2006، يرويان بارتجال ما يتداعى في ذاكرتيهما عن الحروب، بينما تركز كاميرا الفيلم على وجه دونوف الذي طغى عليه حزن شفيف، وعلى ملامحها التي علتها الدهشة، وهي تتأمل حجم الدمار حولها مشعلةً السيجارة تلو الأخرى، ما أحدثَ كبيرَ الأثر في نفوس مشاهدي الفيلم، بخاصة أنها ليست المرة الأولى التي تتناول فيها دونوف قضايا إنسانية في بقاع الأرض.

عـرضَ المهرجان أحـدث ما أنجزته السينما العربية من أفـلام روائية وتسجيلية، نال معظمها جوائز عربية ودولية، ورصـدت التناقضات التي يعيشها الإنسان العربي في ظل دوامـة من الحروب أشعلتها السياسة الأميركية - الإسرائيلية في الشرق الأوسط، وضعف الحكومات العربية وغياب الرؤية المستقبلية لها.

عُقد المهرجان خلال الفترة من 1 إلى 9 تموز/يوليو 2009، وافتتحته الأميرة ريم علي، بحضور السفير الفرنسي بعمّان دوني غوييز، ومدير مؤسسة شومان ثابت الطاهر، ومدير احتفالية مئوية عمان خالد برقان.

احتفى المهرجان الذي نظمته السفارة الفرنسية بعمّان، بالتعاون مع الهيئة الملكية للأفلام وأمانة عمان الكبرى ومؤسسة عبد الحميد شومان، بتجربة المخرج المصري الراحل يوسف شاهين، فأعاد عرض رائعتيه السينمائيتين: «الأرض» و«القاهرة منوّرة بأهلها».

وفي ختامه، أعلن عن نتائج المسابقة التي خُصصت للأفلام الأردنية القصيرة، التي تتنوع بين الدرامي والتسجيلي والتجريبي، ومدة كل منها 15 دقيقة، إذ فاز الفيلمان: «كعب عالي» للمخرج فادي حداد، و«رب البيت» للمخرج أنس بلعاوي.

مهرجان موسيقى البلد: قران سعيد بين الشرق والغرب

لينا شماميان

في أمسيةٍ بديعة أحيتها السورية لينا شماميان، وسط جمهورٍ كبير ملأ مسرح الأوردیون بوسط البلد، اختُتمت فعاليات مهرجان موسيقى البلد، الذي أقيم في مواقع مختلفة بعمّان خلال الفترة من 30 حزيران/يونيو إلى 5 تموز/يوليو 2009.

فور اعتلائها المسرح، غنت شماميان بصوتها المنفرد، ترنيمة «يا عصفورة الجنة» التي أهدتها للشعب الفلسطيني. هذا الاستهلال جذب الشبّان، الذين شكلوا معظم الجمهور، إلى غناء ينساب بهدوء ودونما صخب، عبر صوت شفيف وموسيقى صافية.

واصلت شماميان بعد تصفيق حارّ أكد به جمهورها تعطّشه للمزيد، تقديم أعمال من ألبومها الجديد «شامات» الذي تتعانق فيه الموسيقى الكلاسيكية الشرقية والأرمنية بموسيقى الجاز الغربية، والذي اشتمل على أغانٍ تراثية غير منتشرة على نطاق واسع، بتوزيعٍ موسيقي جديد، فقدمت بصوت غنيٍّ الطبقات: «يا مايلة عالغصون عيني»، و«يا مسافرة في البحر»، «يا روح لا تسهري»، ومن الموشحات الأندلسية شدت بـ«لما بدا يتثنى»، وغنت «هالأسمر اللونا»، من ألبومها الذي يحمل الاسم نفسه، الذي أنجزته مع الموسيقي باسل رجوب.

استلهام تراث الأغنية العربية والتفاعل معه ليخرج بحلّة صوتية وتوزيع موسيقي جديدَين، والدمج بين أصوات آلات غربية وشرقية، كانتا السمتين البارزتين لما قُدّم من فعاليات موسيقية وغنائية في المهرجان. وقد أطل المشاركون على جمهورهم عبر ما قدموه من ألبوماتهم الجديدة، ليمثّل المهرجانُ ساحة ثرية بالحوار الموسيقي الفني، تكشف عن طاقات إبداعية شابة تواصل الحفر عميقاً في موروثها الغنائي الجميل، وتعيد إحياءه بروح عصرية تستثمر طاقات الآلات الموسيقية على اختلافها، وطبقات الأصوات على تنوعها.

المهرجان الذي نظمه مسرح البلد بالتعاون مع أمانة عمّان الكبرى، افتُتح بأمسية لطارق الناصر، استعرض فيها تجربته الموسيقية الدرامية «أصوات» التي تقوم على الدمج بين صوت الحنجرة البشرية والآلة الموسيقية عبر «التراويش» و«الارتجالات الصوتية» التي أطلقت العنان لطاقة الصوت البشري القادرة على الوصول إلى طبقات لا يمكن للآلة أن تؤديها.

كذلك جاءت التنويعات الإيقاعية للآلات ضمن طبقات يصعب على الصوت البشري الوصول لها. وكشف العرض عن ثراء كبير في التنويع الصوتي المتولّد من التآلف بين الصوتين؛ الإنسان والآلة، في تجربة تُحسَب للناصر الذي ما برح يبحث عن التجديد في القوالب الموسيقية والتنويعات الصوتية.

استهل الناصر أمسيته بأغنية «ما إنت روحي» من كلماته وألحانه وتوزيعه، أمّا الأداء فكان للمغنيتين وسام قروي وعربية طرابلسي من تونس. فيما قدم ياسر فهمي ثلاث أغنيات تراثية قديمة بتوزيع جديد للناصر.

وفي تجربة مازجت بين الموسيقى العربية والغربية، قدمت فرقتا «جدل» من الأردن، و«دام» من فلسطين، تجربتيهما في التطوير الموسيقي عبر مقطوعات تنوعت بين أسلوبَي «الروك» و«الراب» الغربيين، وبين الإيقاعات العربية التي تسيِّدها العود وإيقاعات الطبل.

أما ما قدمته فرقة «الثلاثي خوري»، فجاء بأجواء مغايرة للروك والراب اللذين يعتمدان الإيقاع السريع والموسيقى الحادة، حيث قدمت الفرقة مقطوعات موسيقية ذات إيقاع هادئ اعتمد الكمان والقانون والعود، لتمتّع جمهورها بمقطوعات ذات إيقاع عاطفي شفيف، ولحن بطيء شجن.

من التَراث العثماني الشرقي، عزف «الثلاثي خوري»: «سماعي عجم» للموسيقار إبراهيم أفندي، التي تقيم حواراً بين الكمان والقانون. فيما جمعت مقطوعة «بدون رقص» بين الإيقاعَين الغربي والشرقي بأسلوب هادئ يترك للمتلقي مساحة من التأمل والسفر عبر الحلم، ويعيد الوهج للموسيقى الكلاسيكية.

المشاركات استثمرت طاقات الآلات وطبقات الأصوات المتنوعة

تواصلت فعاليات المهرجان بأمسية للفنانة سحر خليفة، لتقدم جديدها من ألبوم «شمس» من تأليفها وغنائها، وقد تميز بأسلوب الجاز، وباستخدام الآلات الشرقية والغربية. أظهرت الأمسية جانباً من تجربة خليفة التي ترتكز على البحث المستمر في قوالب الموسيقى، والتفاعل مع الأغنية التراثية.

وأحيا عازف العود اللبناني زياد سحاب أمسية قدّم فيها أغانيَ ملتزمة تنقد الواقع الاجتماعي والسياسي بطريقة ساخرة ولاذعة، شاركته الأداء فيها ياسمينا الفايد، فقدما «توت حاوي» للمصري أحمد فؤاد نجم، و«عطشان» للشاعر صلاح جاهين.

ورشة «شطنا» العالمية: حوار فنّي حضاري

تحلّت قرية شطنا (جنوب إربد) بحلّة جديدة على مدار نهار كامل؛ حشود من الزائرين زادهم عدداً المضيفون من أهل القرية، توزعوا في أرجاء المكان ضمن فضاء مفتوح، يتبادلون الأحاديث، ويتأملون أعمالاً فنية تستوحي مفرداتها من المكان وتراثه وتفاصيله، فيما الصغار يتقافزون هنا وهناك..

حـراكٌ مفعم بالنشاط، ضـخّ فـي عـروق الشوارع الهادئة والبيوت المتروكة والأماكن المهجورة في القرية دماءَ الحياة، وحوّلَها إلى فضاء فني، يجمع بين مـاض عـريـق، وبين الأساليب الفنية المعاصرة والتقّنيات الحديثة في عالم التشكيل.

هذا المشهد المؤتلف والمتناقض معاً، تجّلى خلال اليوم المفتوح الذي عُرضت فيه نتاجات فنانين شاركوا في ورشة العمل الفنية العالمية «شطنا»، التي عُقدت خلال الفترة 3 – 17 تموز/ يوليو 2009، عمل خلالها فنانون أردنيون وعرب وأجانب، معاً، فـرادى وجماعات، وتحدثوا عن أعمالهم، وناقشوا أفكارهم، واستمزجوا رؤى بعضهم بعضاً، وتعاونوا في تطوير أساليبهم، وتوثيق تجاربهم مع ساكني القرية في أعمال فنية.

الأعـمـال التي تنوعت أساليبها وتقنياتها «ليست هي المنتج الوحيد أو الأخير للورشة» التي تُعقد للسنة الثالثة على التوالي، كما تؤكد لـ«**السجل**» الفنانة ديالا خصاونة، مشاركة في الورشة ومن المؤسسين لها، مشيرةً إلى أهمية مخرجات الورشة لجهة تأسيس علاقات بعيدة المدى بين الفنانين، واستيلاد ورشـات أخرى مشابهة لها في غير بلد عربي.

هـذا مـا أكـدت عليه أيـضـاً الفنانة سماح حجاوي، من المبادرين في تأسيس الورشة، ولفتت في حديث لـ«**السجل**» إلى أهمية التفاعل بين الفنانين الأردنيين والعرب والعالميين، أن الورشة «تخلق فرصة قيمة يتعرف من خلالها الفنانون إلى الثقافة الأردنية، في أجواء تطلق الفنون من الحصار داخل أروقة صالات العرض، إلى فضاء أكبر»، حيث «يدخل الفن إلى البيوت، ويتغلغل في حياة الناس».

محمد فهمي، فنان من مصر، قـدّم عملاً تضمن يافطات إرشادية وزّعها على طرقات القرية وأزقتها، أكد أنه استفاد من الورشة بشكل كبير، وتمكن من تبادل الخبرات مع فنانين آخرين ضمن أجـواء الطبيعة المُلهمة والحميمة التي تثري التواصل الإنساني وتغني الحوار مع الذات والآخر.

أهالي القرية، أكدوا أن هذا الحدث السنوي بات يمثل جزءاً من ذاكرتهم الجمعية، معربين عن سعادتهم في العمل والتواصل مع الفنانين، وتعريفهم ببعض الحِرَف اليدوية، كما فعلت فـدوى، سيدة من سكان القرية، عندما علّمت الفنانة التركية إز أوزتـات كيفية نسج أطباق القش من عيدان سنابل القمح.

إز أوزنات أنجزت عملها الفني من وحي هذا النسيج، إذ جلست خلال الافتتاح أمام كنيسة القرية وبدأت تحيك أطباقها معبّرة عن فكرة الحوار بين القديم والجديد، وتغيير إيقاع حياة المجتمع بمرور الزمن.

الفنان مـارك سلفاتوس من الصين كتب دعـوات لـ«وليمة» مقامة لأهـل القرية، كي يتشاركوا الطعام مع الفنانين. تجمهر الجميع حـول طـاولـة على شكل صليب، فـي إشـارة إلى ما يمكن أن يستوحى من حادثة «العشاء الأخير». وثق الفنان هذا العمل الأدائي بالصور الفوتوغرافية. بينما اشتغل الفنان الهندي مانوج بافيسكار مانوس على فكرة تفاعل الألـوان الصباغية مع الطبيعة، من خلال عمل جماعي مع أهل القرية يرتكز على صبغ الملابس.

مواقع العرض توزعت في أنحاء القرية، حيث كان هناك نحو ثلاثين مشروعاً فنياً، لأكثر من عشرين فناناً، تنوعت الأعمال بين الفيديو والنحت والتصوير والتركيب والأداء، احتضنتها كنيسة القرية والبيوت العتيقة والكهوف القديمة.

يأتي المشروع ضمن مبادرة نظمتها الفنانات البصريات: سماح حجاوي وعريب طوقان وديالا خصاونة، بالتعاون مع علا الخالدي ورفيق ناصر الدين من «مكان». وهي جزء من شبكة ورشات تراي آنغل آرتس ترست، تستهدف الفنانين ممن هم في منتصف عمرهم المهني، ليتلاقوا في منطقة تعزلهم عن صخب المدينة وإيقاعها، وتدفعهم لمزيد من التأمل والإبداع.

140 طفلاً يوقّعون على مبادرة «غلوبل زيرو»

في سابقة هي الأولى من نوعها، وقّع 140 طفلاً يمثلون 16 دولة عربية وأجنبية، على مبادرة **غلوبل زيرو** الداعية لإزالة الأسلحة النووية من العالم.

جاء ذلك في ختام مؤتمر الأطفال العرب الدولي التاسع والعشرين الذي عُقد في عمّان، ورعته الملكة نور الحسين، إحدى الشخصيات العالمية المئة التي صاغت المبادرة. وسيصار إلى رفع توقيعات الأطفال إلى منظمة **اليونيسيف** وهيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بحسب ما أكدت مديرة المؤتمر لينا التل.

المؤتمر الذي عُقد خلال الفترة 5 – 11 تموز/يوليو 2009، ركز على الانتقال من مربع التوعية بحقوق الطفل، إلى المطالبة باتخاذ العقوبات الرادعة تجاه المسيئين للطفولة، في السلم والحرب، وسواء أكانت الإساءة جسدية أم نفسية.

«الحق في الحماية مسؤولية مَنْ؟»، سؤال أثاره المؤتمر، واتخذه شعاراً له، في ظل تزايد حالات العنف ضد الأطفال، بخاصة في دول العالم النامية، في محاولة للخروج بتدابير خاصة توائم بين التشريعات المحلية والبرامج المعتمدة على أرض الواقع، وبين الاتفاقات الدولية لحقوق الطفل.

عكس المؤتمر بمجمله، الضرورة الملحّة لوضع قوانين وبرامج تترجم الاتفاقيات المخطوطة على الورق إلى إجراءات عملية تكفل الحماية للطفل. الدور في ذلك لا يقتصر على المنظمات الحكومية حسْب، بل على المجتمع أيضاً، في الأسرة والمدرسة والمؤسسات المكرسة لخدمة الطفل، لتكون الإجابة المفترضة عن شعار المؤتمر: «مسؤولية الجميع».

إلى ذلك، أوصى الأطفال المشاركون بضرورة الضغط على جميع الدول لوضع قوانين وأنظمة تحمي الأطفال من أشكال العنف المختلفة، واستخدام طاقة نظيفة ومتجددة لتشغيل المعدات والآليات، وضرورة زراعة الأشجار وتقليل عدد المصانع وإبعادها عن المراكز التعليمية.

المؤتمر نظمه المركز الوطني للثقافة والفنون الأدائية التابع لمؤسسة الملك الحسين، وهو تقليد سنوي راسخ، بحسب التل التي تؤكد أن المؤتمر يعكس من خلال أنشطته وفعالياته أصالة الروابط القومية والثقافية والتاريخية المشتركة التي تجمع الأطفال تحت مظلتها، وتمكّنهم من التواصل والانفتاح على الثقافات العالمية.

كانت الملكة نور كرّمت خلال المؤتمر، ضيوفَ الشرف ومبدعين أردنيين قادوا مبادرات تطوعية في تطوير مجتمعاتهم المحلية وتنميتها.

الملكة نور خلال افتتاح المهرجان

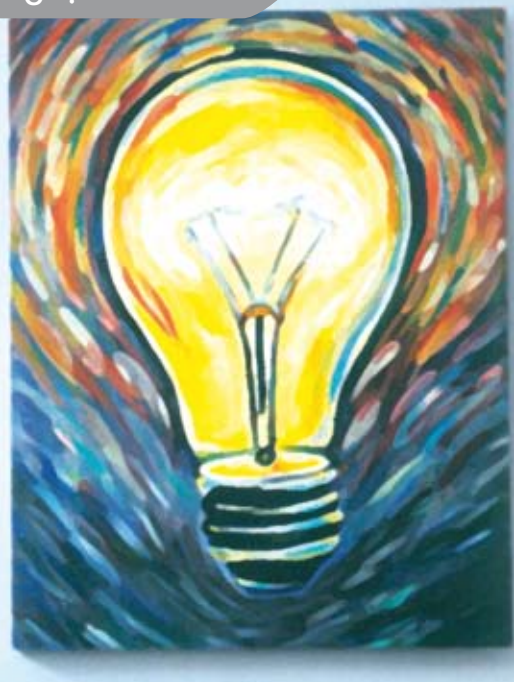

UCMAS: تطوير مهارات العقل

فورَ بدء العرض، أطبق صمت على أجواء القاعة، وحدّق الجمهور بالشاشة، حيثُ أطلّ أطفالٌ لا يتجاوز أكبرهم الثامنة؛ أحدهم يجمع أكثر من عشرين رقماً مكتوباً على ورقة بأقل من ستين ثانية، وآخر تتلو عليه معلمته الأرقام بسرعة كبيرة، فيتلقاها ويجمعها ويخرج النتيجة النهائية فور انتهاء المعلمة من القراءة، وثالث في السادسة يقرأ أرقاماً كُتبت بخط صغير على الورقة، ويحفظها مجردَ أن يلمحها.

لم يصدّق كثيرون ما تراه أعينهم في العرض البصري الذي رافق الطاولة المستديرة التي نظمتها في 8 تموز/يوليو 2009، شركة **يو سي ماس UCMAS- Universal Concept of Mental Arithmetic System**، وقدمها مدير الشركة في الأردن معتز عازر، للتعريف ببرنامجها القائم على «تحفيز النشاط الدماغي للأطفال ما بين الرابعة والثانية عشرة، بشكل مميز»، بخاصة في النصف الأيمن من الدماغ باستخدام الحساب الذهني الذي يقوم الدماغ البشري بأدائه منفرداً دون استخدام وسائل غير الذهن.

عازر أوضح أن تدريب الأطفال يبدأ من خلال **الأباكس**، وهو العدّاد التقليدي المصنوع من الخرز، حيث يتم التركيز على التعليم عبر اللمس والحركة، ومن ثم يتعلم الأطفال مبادئ الحساب، وبعد إتقان هذه المهارة، يُدرَّب الأطفال على ترك **الأباكس** الملموسة، وتخيُّل أخرى في الذهن وإجراء الحسابات عليها، ما يساهم في تحفيز مهارات: التخيل والتصور والذاكرة والملاحظة والاستماع والتركيز.

مسائل كثيرة أثيرت ونوقشت في عصف ذهني حول جدوى البرنامج، وأهمية تبنّيه في المناهج التربوية بالمدارس إذا كان يحقق هذه الفوائد الكبيرة بتكلفة لا تتجاوز ثمن العداد، والعلاقة بين السرعة في حل المسائل الرياضية وعبقرية الطفل، ومدى فاعلية البرنامج في رسم مستقبل الطفل بعد إكمال الدورات التدريبية التي قد تمتد لثلاث سنوات.

عازر متحدثاً عن مزايا البرنامج

وأكد عازر أن دولاً عدّة تبنت تطبيق البرنامج بوصفه منهاجاً للدارسة، وأن الأردن بصدد الانضمام لتلك الدول، لكن العقبة تكمن في قلّة عدد المدربين. وأضاف أن العمليات الحسابية وسيلة لقياس مدى التطور الذي أحرزه الطفل في مهارات متنوعة منها: التركيز، الملاحظة والاستماع، التخيل والتصور، الذاكرة الفوتوغرافية، السرعة والدقة، والإبداع. مشيراً إلى أن أهمية متابعة التدريب الذاتي بعد انتهاء البرنامج، وإلا فإن الطفل سينسى كلّ أو بعض ما تعلّمه.

مهتمون ومشاركون في البرنامج، أكدوا لـ«**السجل**» أهميةَ البرنامج بوصفه أداة لتطوير القدرات العقلية للأطفال. جاء ذلك خلال المسابقة التي نظمتها الشركة في النادي الأرثوذكسي بعمّان، في 18 تموز/يوليو 2009، وحضرها مدير البرنامج في العالم، ومؤسسه، دينو ونغ.

أظهرت المسابقة ما يتمتع به الأطفال من مهارات أقل ما توصف به أنها «مدهشة»، وكشفت أن البرنامج يسهم في تطوير مهارات العقل.

مهرجان الربيع: ترويج المنتج التراثي

مثّل مهرجان الربيع السنوي الأول للحرف والصناعات التقليدية، فرصة لترويج المنتج التراثي الأردني، وتعزيز حضوره لمواجهة قيم الاستهلاك التي شاعت جرّاء الانفتاح على السوق العالمية.

لكن المهرجان الذي نظمته الرابطة الأردنية للحرف والفنون الشعبية، في حدائق الحسين، 28 حزيران/يونيو – 4 تموز/يوليو 2009، يبدو «غير كافٍ لدعم هذا القطاع»، وفقاً لما صرّح به لـ«**السجل**»، رئيس الرابطة لؤي السعيد، مستعرضاً العقبات التي يواجهها الحرفيون الأردنيون الذين «يطمحون إلى إنشاء سوق خاصة بهم، على غرار سوق الحرير في دمشق، وخان الخليلي في مصر، وباب العمود في القدس».

«المسؤولون لا يدركون أهمية هذا القطاع»، يقول السعيد، الذي يقرّ بضعف الترويج للمنتج التراثي المحلي، وعدم قدرة هذا المنتج على منافسة المنتجات المستوردة، من حيث السعر. يُضاف إلى ذلك «فرض الضرائب الجمركية على المادة الخام التي يستخدمها الحرفيون عند استيرادها من الخارج».

المهرجان الذي أقيم بدعم ورعاية من وزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى ووزارة التخطيط وصندوق التنمية والتشغيل وعدد من المؤسسات، كان اللافت فيه الحضور الكبير لقطع أنجزتها نساء حرفيات، بما يؤكد المشاركة الفاعلة للمرأة في هذا القطاع، لأسباب تتعلق بطبيعة المهنة التي يمكن أن تمارسها المرأة داخل منزلها، وقتَ ما تشاء.

تنوعت المعروضات التي احتضنتها السوق، لتشمل المطرزات التي تكشف تنوع الزي التراثي المرتبط ببيئته الجغرافية، وقطع إكسسوارات المنزل، مثل الشراشف وأغطية السفرة، ومشغولات الخزف والنحاس، والرسم بالرمل الملون داخل الزجاج، والزخرفة والرسم على الزجاج، وقطع الزينة المصنوعة من خشب الزيتون والقش والعظم، والخناجر المزخرفة والبُسط التي تميزت بالنقوش المستلهمة من رموز وأيقونات تعود لحقب تاريخية مختلفة، منذ الكنعانيين حتى اليوم.

شهد المهرجان تكريم نحو ستين حرفياً من جانب مدير عام صندوق التنمية والتشغيل علي الغزاوي، الذي قدّم للرابطة منحة لتأسيس وحدة تسويق إلكترونية تساهم في دعم الحرفيين وتمويل مشاريعهم.

«**السجل**» التقت مجموعة من زائري السوق، لفتوا إلى ما تشكله هذه الصناعات من حضور في الوجدان الجمعي، ودعوا أن يقام المهرجان بشكل دوري ومنتظم، بهدف الترويج السياحي والتعريف بالفلكلور. أم صلاح، ستينية اصطحبت أفراد عائلتها لمشاهدة هذه التظاهرة الجمالية، قالت: «سمعنا عن السوق من أقارب لنا، فقررنا زيارتها، لأنها قد لا تقام إلا مرة واحدة في السنة»، فيما أكد مراد خليل، أردني يعمل في الخليج، أن هذه «فرصة» ليصطحب عائلته في جولة «تراثية»، ولابتياع قطع تذكارية ترافقه في السفر.

تصاميم حوراني تزين متحف «هاناو» الألماني

زيّنت المجموعة الجديدة للمصممة لمى الحوراني قاعات متحف **هاناو** الألماني، الذي يحتضن معرضاً تنظمه الجمعية الألمانية للمصوغات، بعنوان «تقليدي وحديث»، خلال الفترة 5 تموز/يوليو- 19 أيلول/سبتمبر 2009.

تشتمل المجموعة على تصاميم مستوحاة من التراث الآسيوي، إلى جانب تصاميم عصرية ومبتكرة من تركيا ومصر وكردستان.

تعرض حوراني ثماني قطع كبيرة تعدّ من أبرز تصاميمها في عالم المجوهرات والحلي، وفيها استلهمت الفنانة الألوان السائدة في الطبيعة الأردنية: البني والأرجواني والأخضر، وتدرجاتها. واعتمدت على الأشكال والرموز المفرغة داخل القطعة أو المضافة إليها كتعليقة أساسية، المستمدة من نقوش وُجدت على جدران الكهوف، ومن رموز حضارات قديمة كشفت عنها اللقى الأثرية.

في المعرض، قِطَعٌ من الفضة، المعدن الأثير لدى الفنانة، تحاور العقيقَ والأحجارَ الكريمة الملونة. والسلاسل باللون الأسود تعانق تلك الفضّية أو الذهبية، فيما تتناثر التعليقات الصغيرة المستمدة من أشكال هياكل عظام الأسماك والطيور، والمفاتيح وقطع النقود القديمة، لتمنح القطعة الواحدة أبعاداً جمالية ودلالية غنية.

تحوّل الفنانة الرموز الأليفة والبسيطة إلى وسيلة تواصل إنسانية لا تعرف الحدود، تعبّر عن قيم المحبة والتسامح والسلام، كما توظف رموز الثقافة الشعبية لتمنح القطعة سحراً وجاذبية وغموضاً، من مثل الكفّ والعين التي تدرأ الحسد، وغيرهما من التعويذات التي تجلب الحظ والسعادة.

تصاميم حوراني يبدو أنها لا تأبه بالزمن، فهي عابرة للثقافات والحضارات واللغات، تطلق العنان لكل ما هو خاص جداً وحميم، ليصبح عالمياً لا يتوقف عند حدود جغرافيته التي وُلد من رحمها، لذلك فإنه قابل للتطور والنمو دائماً.

المتحف المتنقل: اللوحة تخرج من قمقمها

في قرية اليزيدية، قريباً من مدينة السلط، تجمّع حشدٌ من الناس حول لوحات عُرضت في قاعات المدرسة الأساسية وساحاتها، بينما راح أطفال بلغ عددهم نحو 200 طفل يتدربون على الرسم والتلوين ضمن فضاء مفتوح أتاح لهم رسمَ ما يعنّ على خيالهم، بإشرافٍ مباشر من فنانين أردنيين، عرّفوهم بمواد الفن، وقواعد الرسم البسيطة، وكيفية مزج الألوان بعضها ببعض.

مدرسة اليزيدية التي تحولت إلى خلية نحل، شهدت انطلاق فعاليات «المتحف المتنقل» في 20 أيار/ مايو 2009، الذي ينظمه المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة، ضمن مبادرة تعدّ الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، بحسب ما أكد مدير المتحف الوطني خالد خريس لـ«**السجل**»، مشيراً إلى أن هذا المشروع «يهدف إلى تعريف المجتمع في الأطراف وفي الأماكن النائية، بالمجموعة الخاصة للمتحف»، التي تشتمل على فنون تشكيلية معاصرة من الأردن والعالمين العربي والإسلامي والدول النامية، إضافة إلى عقد ورش عمل متنوعة، بما يسهم في نشر الثقافة التشكيلية بين الناس في محافظات المملكة ومدنها وقراها.

الحياة التي دبّت في عروق تلك المدرسة، واصلت نبضَها في مدارس أخرى في قريتَي عيمة بالطفيلة، ورحابا بإربد، إلى جانب معان والمفرق والأزرق وعجلون ومادبا والعقبة. وقد تنوعت اللوحات المعروضة، وأماكن العرض وورش العمل، مع التركيز على إشراك أكبر عدد من السكان في الفعاليات التي تستمر ليوم واحد في كل منطقة.

«بدا كلُ إنسان تابَعنا في جولاتنا مشروعَ فنان»، يقول الفنان سهيل بقاعين، المشرف على فعاليات المتحف، لافتاً إلى أن المشروع يحاول «إخراج اللوحة من قمقمها إلى العالم الرحب»، وتعريف الناس على عالم الألوان، وتقنيات الفن وأشكاله.

«الناس يحبون الفن»، يقول بقاعين من واقع تجربته، مضيفاً لـ«**السجل**» أن هذا ما تؤكده الأعداد الكبيرة من الجمهور «المتعطش» لمشاهدة اللوحات والتعامل مع الألوان.

بقاعين يبدي عدم رضاه عن غياب الثقافة الفنية والتدريب البصري عن معظم المدارس في البلاد، وبشكل خاص في القرى والأماكن النائية، حيث حصة الفن المقررة ضمن منهاج التعليم المدرسي، لا تعدو كونها أكثر من حصة «فراغ»، أو على الأكثر حصة يمكن أن يدْرس الطالب فيها أيَّ مادة «ما عدا مادة الفن».

من جهته، يرى خريس أن المتحف المتنقل «لن يؤتي أُكُلَه» قبل مرور سنوات من العمل الدؤوب، وأنه مشروع يتخذ صفة الاستمرارية، وهو قابل للتطوير واستقطاب الأفكار الخلّاقة وتطبيقها على أرض الواقع. وهذا ما يذهب إليه بقاعين، أيضاً، مشدداً على أهمية تغطية أكبر عدد ممكن من المناطق الجغرافية، وزيارة المراكز الشبابية والمؤسسات الاجتماعية فيها.

يأمل القائمون على المشروع الذي تدعمه وزارتا الثقافة والتخطيط، أن تتوسع فكرته ليصبح شبيهاً بـ«المهرجان»، حيث تُعرض الأفلام إلى جانب الأعمال الفنية، وتُعقد محاضرات وندوات متخصصة بالفنون، مع زيادة مدة الفعاليات بحيث تصبح أكثر من يوم، ودعوة فنانين للمشاركة في الفعاليات والالتقاء مع الناس، بما يسوّق للفنان ويبرز إبداعاته.

«حَيّ»: مسرحية تجريبية تفاعلية

في عرضه المسمّى «حّـي»، قـدّم الفنان موسى السطري مفهوماً جديداً للمسرح التجريبي التفاعلي، يجمع بين الأداء الصوتي، والعرض البصري، والموسيقى، وجميعها جاءت «ابنة اللحظة»، بشكل عفوي وارتجالي، يعتمد على تحوير النص، وتغيير إيقاع الموسيقى والعرض البصري، تبعاً لردود فعل الجمهور.

الأداء الذي قُدم في مؤسسة خالد شومان - دارة الفنون، مأخوذ عن نص للكاتبة سمر دوديـن مستوحى مـن قصة ابـن طفيل **حـيّ بـن يقظان**، يتناول رحلة ذلك الطفل الذي فقدَ عائلته بسبب العاصفة، لتكبر معاناته كلما تفتّح وعيه وأدرك حجم المأساة التي أحاقت به.

على مدار ساعة من الزمن، نجح السطري في جذب اهتمام الجمهور، باعتماده التنويع الصوتي، بخاصة في ذلك الحوار الذي تقيمه دودين بين «حيّ» الذي يتكلم العامية، مع الآخر/ الصوت الداخلي له الذي يتحدث الفصحى. يسأل «حيّ» في لحظة مواجهة حادة مع النفس/الآخر: «ليش بيتي؟ ليش أهلي؟ ليش أنا»، فيما تأتي الإجابة دائماً: «عليك بالصبر».

القراءة المسرحية لقصة «حـيّ»، تخلّلتها قصص أخرى ذات طابع فكاهي، ولخلق أجواء أكثر تفاعلية، عقد السطري حـواراً مكتوباً ومنطوقاً مع الجمهور ليعبّر كـلٌ منهم عما يجول بخاطره، سواء أكان ذلك متصلاً بموضوع العرض أم بغيره.

«بادية جديرة بنسائها»: استلهام التراث لتعزيز حقوق المرأة

«بادية جديرة بنسائها: توظيف التراث البدوي في دعم وتعزيز حقوق المرأة»، عنوانُ فيلم وثائقي أطلقه مركز الثريا للدراسات بالتعاون مع مؤسسة **فريدوم هاوس** الأميركية. وتقوم فكرته على استلهام التراث البدوي، قديمه وجديدة، لتعزيز حقوق المرأة في البادية الأردنية ودعمها.

فكرة الفيلم تشكّلت على إثر برامج وأنشطة نفذها المركز لمدة عامين، ناقش فيها قضايا تتعلق بتوعية أبناء البادية الأردنية، بعامّة، والشباب، بخاصة، بأهمية التراث البدوي بوصفه «من أهم محددات الوعي والسلوك الاجتماعي»، وفقاً لمدير المركز محمد الجريبيع، في تصريح لـ«**السّجل**».

تضمن الفيلم مقابلات مع قيادات من البادية الشمالية والوسطى والجنوبية: شيوخ وقضاة عشائريون، شعراء، نساء في مواقع قيادية. تتناول المقابلات حكايات واقعية تؤكد أن العادات والتقاليد البدوية هي «الأكثر دعماً للمرأة»، وذلك بخلاف «الصورة النمطية المغلوطة عن إيقاع حياة البادية وثقافتها» بحسب الجريبيع.

يعزز ذلك ما يرويه عبر الفيلم شيخُ عشيرة يستذكر كيف كان قبل زمن بعيد يرافق ابنته للمدرسة البعيدة، وينتظرها لساعات حتى ينتهي الدوام، كي تنال حظّها من التعليم. وكذلك القصة التي كانت حاسمة في إلغاء العرف بأن «ابن العم ينزّل ابنة عمه عن ظهر الفرس»، حين استنجدت فتاة بقاض عشائري، لأن ابن عمها المعوق عقلياً كان سيتزوجها وفقاً للعرف، فما كان منّ القاضي إلا أن جمع وجهاء العشائر وشيوخها لإلغاء هذا العرف.

يقول الجريبيع إن الفيلم هدف إلى تحديد أولويات الفتاة البدوية من الحقوق الممنوحة للمرأة، مثل: التعليم، العمل، المشاركة، واختيار الشريك. إضافة إلى «كسب دعم وتأييد المجتمع لمساندة المرأة في نيل حقوقها»، و«تشكيل فريق من الشباب في البادية لدعم حقوق المرأة».

الفيلم استُخدم أداةً توعوية عبر عرضه في جلسات حوارية عُقدت بالبادية، وفي جامعات رسمية وأهلية. وكما توضح مديرة فرع مؤسسة **فريدوم هاوس** في الأردن، لمى خريس، فإن المؤسسة دعمت إنتاج الفيلم، لأنها «معنية بنشر ثقافة حقوق المرأة، وتعزيز صورتها الإيجابية لدى فئة الشباب».

فريدوم هاوس، مؤسسة غير حكومية تعمل في الأردن منذ العام 2004، وتتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لدعم نشاطاتها في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وتنفذ برامجها من خلال مشروع «تواصل» الذي تدعمه الوكالة الأميركية للإنماء الدولي. كما أسست المؤسسة مكاتب استقبال لشكاوى النساء داخل مؤسسات محلية في الأقاليم الثلاثة في البلاد، وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي للنساء المعنّفات.

مهرجان الضحك: عروض كوميدية ومسابقات

ضمن أجواء كرنفالية صاخبة، وحضور واسع من فئات عمرية متعددة، قُدّمت فعاليات «أسبوع الضحك» الذي نظمته أمانة عمان الكبرى للعام الثاني، ضمن مهرجان صيف عمّان في دورته الرابعة خلال الفترة من 8 إلى 24 تموز/يوليو 2009.

اشتمل المهرجان على عروض تفاعل معها الحضور بالبسمة تارة، وبالضحكة المجلجلة تارة أخرى، وتنوعت بين «الاسكتشات» الطريفة، والأداءات الكوميدية الساخرة، وتقليد أصوات وحركات شخصيات فنية معروفة، بعضها قدّمه شباب هواة، وبعضها الآخر أدّته فرق عربية، كما عُرضت مسرحيات كوميدية أردنية.

المهرجان الذي أتى بالتزامن مع احتفالات الأمانة بمرور 100 عام على تأسيس أول مجلس بلدي في عمان، جاء بمبادرة أطلقتها الأمانة العام 2008، لتوفير «منبر تُكتشف عبره مواهب الشباب»، بحسب مستشار أمين عمان لشؤون السياحة والاستثمار، مدير مهرجان صيف عمّان، خالد برقان.

برقان أوضح أن مسابقة عامة تُجرى قبل شهرين من إطلاق الفعاليات، لاختيار عشرة شبّان ليقدموا عروضهم ضمن مهرجان الضحك أمام الجمهور واللجنة المختصة، التي ضمت هذا العام: أمل الدباس، عماد حجاج، ومجد القصص.

اشتملت كلّ ليلة من ليالي المهرجان الثلاث، على ثلاث فعاليات، يُختار في ختام كل فعالية عرضٌ واحد للتنافس في مسابقة الكوميديا للهواة، وفي نهاية المهرجان يُختار الفائز وفقاً لقرارات لجنة التحكيم وتصويت الجمهور.

الفائزون الثلاثة الذين تم اختيارهم في المهرجان في دورته الأولى، شاركوا في فعاليات هذا العام، و«فاجأوا الجمهور ولجنة الحكام بطاقاتهم الخلّاقة»، وفقاً لبرقان، الذي كشف لـ«**السّجل**» أن أمانة عمّان ابتعثتهم للدراسة في معهد متخصص، بهدف «تطوير خبراتهم وصقل تجاربهم».

رؤية المهرجان على المدى البعيد تسعى، كما يؤكد برقان، لاكتشاف كوادر مؤهلة في مجال الكوميديا، تتمكن من إثبات حضورها على الساحتَين المحلية والدولية.

SUNSILK
تساقط شعر أقل خلال أسبوع
SUNSILK
hair fall solution
SUNSILK
hair fall solution
الحياة ما بتنتظر

ضانا: سيمفونية الطبيعة

كان حلماً طفولياً، يُقرأ في القصص ويُـرى في الأحـلام.. أن تداعب الأنامل غيمة بيضاء قريباً جـداً من قمة جبل أخضر.

حلم يراود الكثيرين، ويستعيده المرء كلما استقلّ طائرة إلـى أي مكان في العالم، حيث غيوم بيضاء تتوزع على وجنتَي السماء. هذا الحلم الـذي يبدو بعيداً حدَّ بُعد الواحد منا عن طفولته، تحقّق بالصدفة عندما حطّت الرحال في محمية ضانا الطبيعية، بعد اجتياز قرية القادسية.. شكراً لك يا أمي الطبيعة.

علا فرواتي

◀ لا عجب أن المنطقة هنا عشقُ الطيور وملاذُ مئات الأنـواع من الحيوانات التي لـولا عناية الطبيعة بها لانقرضت. تعانُق الجبال مع السهول مع المياه العذبة جعل ضانا تبدو جنةَ هذه الأنواع على الأرض.

كلما تواصَلَ السيرُ ازدادَ كرمُ الطبيعة، وكأنها تقول أن لا جنى من غير تعب

ذهبنا إلـى ضانا ونحنِ مليئون بالأسئلة والتوقعات.. هل سنرى غزالاً يقفز هنا وهناك، أم ثعلباً يبحث عن حيوان في مملكته يسد رمقه.. وهل ستكون الزهور حمراء أم زرقاء؟

لكن الطبيعة دائماً تمنح أكثر من ما يتوقع المرء، والجميل في السياحة البيئية أنها غامضة، فلا أحد يعرف ما الذي ستتكرم عليه الطبيعة به.

استقبلَنا النسر الأسمر الذي يؤكد باحثون أن المسافة بين الحد الأقصى لجناحيه ثلاثة أمتار. بين جبال ضانا الطبيعية حلّق النسر المعروف بإطلالته كلما رأى زائرين. هل يرحب هذا النسر بنا، أم يحذرنا من عواقب وطء أرضه العذراء، وإقلاق راحـة «إخـوتـه» من الطيور والـوحـوش الذين يصرّون على الاختباء، بعيداً عن عيون الغرباء

والفضوليين.

جمال المنطقة لهواة رياضة المسير والتسلق يكمن في الممرات التي تتدرج من السهل الذي يستغرق نحو الساعة، إلى الصعب الذي يتطلب ساعاتٍ يحتاج المرء فيها إلى قوة ولياقة بدنية عالية...كلما تواصَلَ السير، ازدادَ كرمُ الطبيعة، وكأنها تقول أن لا جنى من غير تعب. صخور نَمّتها السنوات، وشجيرات استدلّت على طريقها بين الصخور بالفطرة والتحدّي والرغبة في العيش، واكتفت بمِنَح السماء من مطر، يجود أحياناً، ويقتر أخرى. وثمة حيواناتٌ وطيور جارحة، وأخرى أليفة، تحنانةٌ على الطبيعة، فتُحَنْحِن الطبيعة عليها في تآلف وتناغم لا ينغصهما سوى تدخّل إنسان يعجز عن فهم معزوفة الطبيعة، أو الاستماع إلى وقعها الشفيف. وفي مكان قريب، توقفت

مترقِّبَةً سحليةٌ بنية «تركض» على التراب، ولونُها لونُه، فيما أحاط بها «غرباء» يلتقطون الصور ليتباهوا بها أمام سكان المدينة.

في ضانا، هناك خيارات عدة لقضاء الليلة، أقلّها تكلفةً نصبُ خيمة، أو المبيت في «المخيم»، أو بيت الضيافة، وكلها خيارات تشرف عليها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

في تلك الليلة، ودّعنا الأرق، لم نحتَج لتلفاز «ينعسنا»، أو لكتاب يهدهدنا طمعاً في إغماضة جفن. في ليلتنا هُناك، كان يكفي هواءٌ نقي لنغمض العيون توقاً إلى صبيحةِ يوم آخرٍ نستيقظ فيه على أشعةٍ ذهبيةٍ تتسلل شيئاً فشيئاً إلى مخادعنا.

نهارُنا الثاني في المنطقة كان بطعم مختلف: طيور الزرزور تحلّق وتغرّد، فيما هيَ تبحث عن شيء تقتات به، وذئب وقف من علٍ يتأمل المكان كما وقفنا نحن على جهة مقابلةً، ولكن بمنأى عنه. هذا الوحش، هل يحفظ المكان، أم يتحسر على المدنية التي أثقلت ظلها عليه؟

المنطقة غنيةٌ بمعادن «نفيسة»، مثلما هي غنيةٌ بتنوعها الحيوي

وكما هي غنيةٌ بتنوعها الحيوي، غنيةٌ هذه المنطقة بمعادن «نفيسة» أيضاً، وهي حيرى بين طمع الإنسان وبين ميله نحو الحفاظ على ما تبقى من براءة الطبيعة. الزائر هنا عليه خلْع ثوب الواقعية وعدم الرضوخ لحساب الأرقام، فلا مردود مادياً يعوّض عن سيمفونية الطبيعة.

عن المحمية والقرية

تعدّ محمية ضانا أكبر محمية طبيعية في الأردن، تغطي مساحتها نحو 320 كم2 من المناظر الخلّابة والتضاريس المتعرجة التي تواجه حفرة الانهدام. تمتد المحمية على سفوح عدد من الجبال من منطقة القادسية التي تقع على ارتفاع يزيد على 1500 متر عن سطح البحر، حتى سهول صحراء وادي عربة. تتخلل جبالَ المحمية، بعضُ الوديان التي تتميز بطبيعتها الخلابة، وتتنوع التركيبة الجيولوجية ما بين الصخور الرملية والحجر الجيري والغرانيت.

محمية ضانا هي المحمية الوحيدة في الأردن التي تحتوي على الأقاليم الحيوية الجغرافية الأربعة الممثلة في الأردن: إقليم البحر الأبيض المتوسط، الإقليم الإيراني- الطوراني، إقليم الصحراء العربية، والإقليم السوداني. لذلك فهي أكثر المناطق تنوعاً في الأردن من ناحية الأنظمة البيئية والأنماط النباتية، مثل: نمط العرعر، نمط البلوط دائم الخضرة، نمط نبت الكثبان الرملية، نمط النبت السوداني. كما تتميز المحمية بأنها موئل ما تبقى من غابات السرو الطبيعية المعمّرة.

سُجِّلَ في المحمية أكثر من 700 نوع من النباتات، ثلاثة منها اكتُشفت حديثاً، و190 نوعاً من الطيور، و37 نوعاً من الثدييات، و36 نوعاً من الزواحف. وقدّر باحثون أن أكثر من 25 نوعاً سُجِّلت في المحمية، أنواعٌ مهددة بالانقراض محلياً أو عالمياً، من بينها: القط الرملي، والذئب السوري، والعويسق، والضب. لذا تحتاج المحمية إلى برامج حماية حثيثة، وإلا ستفقد الأرضُ الكثيرَ من هذه الأنواع وإلى الأبد. لكل تلك الأسباب تتميز محمية ضانا بأهمية عالمية.

تقع قرية ضانا في منطقة مطلّة على وادي ضانا، وكشفت الدراسات الأثرية أن الإنسان استوطن موقع القرية منذ 4000 سنة ق.م، لخصوبة تربتها وتوافر المياه فيها. وجد الباحثون بقايا أثرية مرتبطة بعصور عدة، مثل: العصر الحجري القديم، قدامى المصريين، الأنباط، والرومان. أما في العصور الحديثة، فقد استوطنت القريةَ عشيرةُ العطاعطة منذ العصر العثماني قبل 400 عام، ويعود لأبنائها الفضل في إنشاء القرية الحالية. وخلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي هجر الكثير من السكان قرية ضانا، متّجهين نحو قرية القادسية، بحثاً عن فرص عمل جديدة، ولقرب القادسية من الخدمات الأساسية، مثل التعليم والخدمات الصحية.

المصدر: الجمعية الملكية لحماية الطبيعة

حياته كلُّها رياضة في رياضة

أبو الطيب.. علامة فارقة في تاريخ الرياضة الأردنية

له الفضل في إدخال رياضة كرة اليد للبلاد، صاحب أول ميدالية ذهبية في تاريخ الأردن في الـدورات العربية، مارس الرياضة لاعباً ومـدربـاً وحكماً وإداريـاً، عمل مديراً عاماً لمؤسسة رعاية الشباب، وكان أول أمين عام لوزارة الشباب، ورغم بلوغه الرابعة والسبعين، إلا أنه ما زال يتمتع بحيوية الشباب.

إنه محمد جميل أبو الطيب، الذي رأى النور العام 1935 في بلدة عنبتا قرب نابلس، وَدَرس فيها المرحلتين الابتدائية والإعدادية، ثم انتقل إلى طولكرم لإتمام المرحلة الثانوية في مدرسة الفاضلية.

محمد الفرواتي

بعد نجاحه في امتحان «المترك» العام 1954، أُوفد في بعثة لدراسة التربية الرياضية في المعهد العالي في الهرم / القاهرة، لتفوقه بالرياضة، وانطباق شروط لجنة إيفاد المتفوقين عليه، وكانت برئاسة خليل السالم، وعضوية إبراهيم نسيبة ومنير عمر.

«حزتُ على بطولة الضفتين في رمي الجلة، ومثّلتُ الأردن في الدورة الرياضية المدرسية في لبنان» يقول أبو الطيب لـ«**السجل**»، مضيفاً أنه كان أثناء دراسته في طولكرم، لاعباً مميزاً في كرة القدم والسلة والطائرة وألعاب القوى، وعدّاءً سريعاً، كما أتقن رمي الرمح والجلّة والقرص.

في صيف العام 1957 شارك أبو الطيب في بطولة المملكة التي أُقيمت على ملاعب الشيخ جـراح في الـقـدس، وفـاز بالمركز الأول بألعاب الرمي، وكان يشرف على تدريبه ضياء حبيب. وفي العام نفسه شارك في معسكر تدريبي أقيم في معهد المعلمين ببيت حنينا قرب القدس للاّعبين المشاركين في الـدورة العربية التي ستقام في بيروت حينئذ، وأثناء المعسكر يتذكر أبو الطيب: «فاجأنا الملك الحسين بزيارة للمعسكر التدريبي ليطّلع على تحضيرات الأردن للمشاركة في الدورة، وقام الحسين بالسلام عليّ بعد أن شاهدني أثناء التدريب، وسماعه عن تفوقي من المدربين، وأراد معانقتي، فرجوته أن لا يفعل، لأنني كنتُ مبللاً بالعَرَق جراء التدريبات، لكنه أصرّ على ذلك، وهو يقول: إنه عَرَق الرجال».

> **«يحزنني العقوق تجاه رواد الرياضة الأردنية»**

كان ثمة مشكلة تواجه أبو الطيب، تتمثل في غيابه عن الدراسة في المعهد الرياضي، فشرحها للملك الراحل الذي أعطى توجيهاته للشيخ إبراهيم القطان، ولمرافقه العسكري مازن العجلوني، للاتصال بالسفارة الأردنية بالقاهرة، التي خاطبت إدارة المعهد لتسهيل مهمة أبو الطيب.

ذهب أبو الطيب إلى بيروت وكله حماسة. يستذكر: «كانت لحظة فرح لن أنساها عندما تمكنت بفضل اللّه من إحراز الميدالية الذهبية في رمي الرمح ولمسافة 55,50 م، وكانت أول ميدالية ذهبية يحرزها الأردن في تاريخ مشاركته بالدورات العربية».

عاد أبو الطيب إلى القاهرة لإكمال دراسته في المعهد الذي كان لاعباً متفوقاً في فرق رياضية عدة فيه، ولعب أثناء دراسته هناك ضمن صفوف نادي الجزيرة المصري، وفاز بالميدالية الذهبية في بطولة القاهرة بدفع الجلة، وتخرج العام 1958 ليكون أول أردني يحمل شهادة المعهد العالي للتربية الرياضية.

بعد عودته إلى عمّان، انتسب لصفوف النادي الأهلي، ومارس ألعاباً عدة، لكنه ركز على كرة السلة، وفاز مع فريقه ببطولة الدوري لسنوات عدة، وكان من زملائه: محمد خير مامسر، نظمي السعيد، إحسان نغوي، منصور قردن، وسعيد عمر.

ظل أبو الطيب مع «الأهلي» حتى العام 1963، قبل أن ينتقل إلى صفوف فريق نادي الأردن، وكان موقع النادي في سوق السكّر وسط البلد قبل أن ينتقل إلى دوار الحاووز في جبل اللويبدة، ثم قريباً من مدرسة تراسنطة. أسس أبو الطيب في هذا النادي فريقاً لكرة السلة، وكان من أبرز زملائه عواد حداد، وفاز الفريق ببطولة المملكة العام 1966.

«رياضة ألعاب القوى منجم الذهب، وأمّ الألعاب»

اعتزل أبو الطيب اللعب العام 1970، بعد مسيرة استمرت لعقدين، تولى بعدها تدريب منتخب ألعاب القوى، وفي الوقت نفسه تدريب المنتخب الوطني لكرة اليد التي كان أول من أدخلها لـلأردن العام 1959، وذلك عبر إدراجها ضمن النشاطات الرياضية لمعهد المعلمين في عمّان ولكلية الصناعة وكلية الحسين، حيث عُقدت دورات تدريبية في المحافظات لنشر اللعبة التي لقيت إقبالاً كبيراً، وقد شارك الأردن بعدها بالدورة العربية التي أقيمت العام 1963 في الدار البيضاء بالمغرب، وفاز المنتخب بالميدالية البرونزية، وكان أبو الطيب لاعباً في الفريق ومدرباً له في الوقت نفسه.

عُين أبو الطيب مشرفاً للنشاطات التربوية في وزارة التربية والتعليم العام 1976، ثم أصبح أول مدير للنشاطات التربوية في الوزارة، وكان مستوى الفرق الرياضية في بعض المدارس أقوى من فرق الأندية. وبعد ست سنوات انتقل للعمل مديراً عاماً لمؤسسة رعاية الشباب حديثة التأسيس، ثم عُيّن أميناً عاماً لوزارة الشباب لغاية العام 1986، انتقل بعدها ليدير مؤسسة النقل العام حتى العام 1990، حيث أحيل على التقاعد من العمل الحكومي.

بعد ذلك، عمل أبو الطيب عميداً لشؤون الطلبة في جامعة عمّان الأهلية، ثم مديراً عاماً لكلية حطين التي شارك بتأسيسها، وما زال في موقعه حتى الآن.

أثناء مسيرته الرياضية مارس أبو الطيب تدريب كرة السلة وألعاب القوى، وعُين مدرباً للمنتخب الوطني لكرة اليد في الفترة 1961-1976، كما مارس التحكيم لألعاب كرة القدم وكرة اليد وألعاب القوى التي ترأس اتحادها بين العامين 1979 و1985.

يرى أبو الطيب أنه لم يتم تطبيق الاحتراف في الأردن كما ينبغي، ويوضح: «يشمل الاحتراف الآن اللاعبين والمدربين فقط، بينما يجب أن يطبَّق الاحتراف كمنظومة متكاملة تشمل الأندية ومنشآتها وإداراتها، وإيجاد موارد مالية لها، ليصبح النادي مؤسسة قائمة مستقلة، كما هي الحال في بقية بلدان العالم، أما في الأردن فهذا من مهام الحكومة بوصفها مسؤولة عن رعاية الرياضة والشباب».

ويصف أبو الطيب رياضة ألعاب القوى بقوله: «إنها منجم الذهب، وأمّ الألعاب»، مبدياً أسفه «لأننا في الأردن لا نهتم بالألعاب الفردية، ويتركز اهتمامنا على الألعاب الجماعية».

ينسب أبو الطيب الفضلَ في إنجازاته الرياضية «للّه عز وجل»، ثم إلى والده موسى قاسم بركات، الذي كان لاعباً في كرة القدم وألعاب القوى. كما يدين بالفضل إلى مدرّس الرياضة عبد الرحيم أسعد، وإلى إبراهيم نسيبة الذي شجعه كثيراً.

حياة أبو الطيب كلها رياضة في رياضة، وأفراد عائلته رياضيون متفوقون، فوالده كان رياضياً بارزاً، وابنته الكبرى، رولا، كانت لاعبة كرة سلة وسبّاحة، وحققت للأردن أربع ميداليات في الدورة العربية المدرسية بالصومال، وكذلك ابنه الأكبر، الطيب، الذي كان لاعباً في المنتخب الوطني للسباحة في الثمانينيات، وسجل رقماً أردنياً جديداً في بطولة آسيا في هونج كونج. أما ابنه الأوسط، المنتصر، فيشرف على تدريب المنتخب الأولمبي بكرة السلة حالياً، وكان لاعباً في المنتخب الوطني للّعبة، ولاعباً في المنتخب الوطني للشباب في **السكواش**. وكان ابنه الأصغر، مضر، عضواً في المنتخب الوطني للسباحة، ولاعباً في منتخب الشباب لكرة السلة.

يُعرب أبو الطيب عن حزنه، بسبب ما وصفه بـ«العقوق» تجاه رواد الرياضة الأردنية حالياً، عكس ما يجري في دول أخرى «تحترم الرواد، وتعدّهم ثروة كبيرة قامت الرياضة على أكتافهم رغم صعوبة الحياة». ويضيف بأسى واضح على ملامح وجهه، أنه لا يجد «الترحيب» الذي يستحقه مع زملائه عند قيامهم بمتابعة النشاطات الرياضية، ويطالب الاتحادات الرياضية بـ«وضع قائمة شرف لرواد اللعبة، ودعوتهم في ختام البطولات».

يوجّه أبو الطيب الشكر للأميرة هيا بنت الحسين التي قدمت لهيئة رواد الرياضة التي يرأسها «مقراً نموذجياً» في ضاحية الرشيد، كما يوجّه شكره لها بوصفها رئيسة لرابطة اللاعبين الدوليين الأردنيين، حيث عُين أبو الطيب نائباً لها في الرابطة التي ترعى شؤون اللاعبين الدوليين المعتزلين.

يرى أبو الطيب أن الرياضة المدرسية «أساس التفوق الرياضي»، لكنها في الأردن «ضعيفة جداً، مما انعكس سلبياً على مستوى منتخباتنا الوطنية ونتائجها».

يهوى أبو الطيب المطالعة، بخاصة الكتب الصحية والتربوية والرياضية، كما يمارس رياضتَي التنس والسباحة بشكل مستمر، إضافة إلى زراعة حديقة منزله العامرة بأشجار الفاكهة، وهو «مكتفٍ ذاتياً بالعنب والتين والليمون»، بحسب تعبيره.

«الرياضة المدرسية أساس التفوق الرياضي، لكنها في الأردن ضعيفة جداً»

أبو الطيب يقضي بعض سهراته مع زوجته، في متابعة المباريات الرياضية. يقول: «أم الطيب مظلومة معي، لأنني أقضي معظم وقتي إما في مكتبي في الكلية، أو في متابعة أمور هيئة الرواد ورابطة اللاعبين»، لكنه يقرّ أن زوجته ملهمته ورفيقة دربه.

نتائج طيبة في بطولة كأس القارات

المنتخَب الأميركي: نال إعجاب خصوم بلاده

محمد الفرواتي

فرضَ منتخب الولايات المتحدة الأميركية محبته على الملايين من عشاق كرة القدم حول العالم، بعد عروضه المثيرة في بطولة كأس القارات التي أُطلق عليها «بطولة المفاجآت»، رغم أن كثيرين من هؤلاء يمتعضون من سياسة أميركا، ويستهجنون مواقفها تجاه قضاياهم.

الأميركان شاركوا في البطولة التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم في جنوب إفريقيا خلال حزيران/يونيو الفائت، لتكون «بروفة» لنهائيات كأس العالم التي ستقام في البلد نفسه العام المقبل.

وقد شاع اعتقادٌ بأن أبناء العم سام سيخرجون من الدور الأول من البطولة، فمنتخبهم بلا تاريخ يُذكر، لذا ستتمزق شباك مرماهم بأهداف كثيرة يسجلها أبرز نجوم الكرة، وفي مقدمتهم لاعبو المنتخبات الثلاثة الكبار: البرازيل، حاملة لقب بطولة العالم خمس مرات؛ وإيطاليا، التي تحمل بطولة العالم؛ وإسبانيا، بطل أمم أوروبا 2008؛ إضافة لمنتخب مصر، بطل إفريقيا الذي لديه دوري يضم فرقاً عريقة؛ ومنتخب العراق، بطل آسيا؛ ومنتخب جنوب إفريقيا، صاحب الأرض والجمهور؛ ومنتخب نيوزيلندا.

بدأ سيناريو البطولة بخسارة الأميركان أمام الطليان 3/1، وهذه نتيجة متوقَّعة، ثم لعب الأميركان أمام منتخب السامبا البرازيلية، وخسروا بثلاثية نظيفة، وهذه أيضاً نتيجة متوقَّعة للأميركان الذين تأتي لعبة كرة القدم في المرتبة الثالثة من حيث الشعبية عندهم بعد كرة القدم الأميركية وكرة السلة.

الأميركان يفاجئون العالم

كانت بداية الانقلاب بعد خسارتين ثقيلتين للأميركان، في لقائهم الثالث والأخير بالدور الأول، مع أبناء النيل، حيث صبّت الترشيحات لصالح أبناء المدرب المصري حسن شحاتة الذي يُطلق عليه لقب «المعلم»، وكانت مصر فاجأت العالم بالبطولة بتقديمها عرضاً سحرت فيه البرازيليين بعد تعادل المنتخبين 3/ 3 قبل نهاية المباراة، لكن ضربة الجزاء التي احتُسبت في الوقت الضائع من المباراة شفعت للبرازيل بالفوز 3/4، في مباراة سجل فيها زيدان المصري هدفين، وحققت مصر مفاجأة أخرى من العيار الثقيل بفوزها على الطليان 0/1.

شاع اعتقادٌ بأن أبناء العم سام سيخرجون مبكراً، فمنتخبهم بلا تاريخ يُذكر

كل ذلك كان قبل لقاء الأميركان، الذين مُنيوا بنصف دزينة من الأهداف في مباراتين سابقتين، ما جعل المصريين يعتقدون أن طريقهم أصبحت سالكة بسهولة للعبور نحو الدور الثاني في البطولة، بعد عرضين كبيرين لهم.

الانقلاب

كان المنتخب المصري بحاجة إلى التعادل أو الخسارة بهدف أو اثنين ليتأهل للدور الثاني، بعد خسارة الطليان أمام البرازيليين الذين قدموا هدية للفراعنة كان من المأمول أن يقدّروها.

لكن، كان للأميركان وجهة نظر أخرى عندما قاموا بإعلان الانقلاب في عالم كرة القدم، ودكّوا شباك عصام الحضري حارس المصريين بأهداف ثلاثة، عبر ثلاثة صواريخ موجهة مزقت شباك المصريين وأذهلتهم وأخرجتهم من البطولة، ليتأهل الأميركان إلى الدور الثاني بشكل لم يتوقعه أحد، حتى إن بعض اللاعبين الأميركان كانوا جهزوا حقائبهم للعودة إلى بلادهم بعد المباراة.

وفي نصف النهائي تابع الأميركان عروضهم المذهلة، عندما لعبوا أمام الماتادور الإسباني، ودخلت إسبانيا المباراة بعلامة كاملة، 9 نقاط، من ثلاثة انتصارات على منتخبات نيوزيلندا والعراق وجنوب إفريقيا.

أطلق الأميركان صاروخين مزقا فيهما شباك «إيكر كاسياس»، الحارس الإسباني وحارس فريق ريال مدريد وأفضل حارس بالعالم، ليخرج الماتادور الإسباني خاسراً ومذهولاً وهو صاحب الرقم القياسي العالمي بالفوز في 15 مباراة متتالية، وبذلك حَرَم المنتخب الأميركي الإسبانَ من مواصلة تحقيق الأرقام القياسية، لينتقل أبناء العم سام إلى المباراة النهائية.

انتفض البرازيليون في الشوط الثاني، وأثبتوا أنهم سادة العالم في كرة القدم

لوسيو يستعين بالدرع الصاروخي

وجاء اللقاء النهائي الذي جمع المنتخب الأميركي مع منتخب السحرة البرازيليين. كانت البرازيل تطمح عبر هذه المباراة تأكيد فوزها على الأميركان في الدور الأول بثلاثية، بينما تريدها أميركا مباراة ثأرية لخسارتها القاسية. وكان هناك ما يشبه اليقين بأن كاكا وروبينيو ولوسيو، أبرز نجوم منتخب البرازيل، لن يجدوا صعوبة بإيداع كمية من الأهداف، والفوز باللقب، لكن الأميركان واصلوا هجماتهم، وأطلقوا صاروخين اخترقا شباك المنتخب البرازيلي، وكانت نهاية الشوط الأول لمصلحة الأميركان بهدفين نظيفين.

وانتظر عشاق الكرة البرازيلية خمس عشرة دقيقة، مدة الاستراحة بين شوطي المباراة، ليعرفوا: هل يواصل الأميركان مشوارهم نحو نيل اللقب، أم يضع البرازيليون حداً لطموحات الأميركان؟

البرازيل تلجأ إلى السحر

لم يكن أمام البرازيل سوى اللجوء إلى السحر لفك العقدة الأميركية، عندما انتفض البرازيليون في الشوط الثاني، وأثبتوا أنهم سادة العالم في كرة القدم، بعد توجيهات مدربهم دونغا، وسجلوا هدفَي التعادل، ليأتي قائدهم لوسيو قبل نهاية المباراة، ويفجر كرة رأسية في الشباك الأميركية، وبذلك احتفظت البرازيل بلقبها بطلةً لكأس القارات، فيما ارتضى الأميركان بمركز الوصيف، وهو أبرز إنجاز لهم في تاريخهم الكروي، نقلهم للمركز الثاني عشر بالتصنيف العالمي الذي يُصدره الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا»، ونقل منتخب البرازيل للصدارة التي احتلها الإسبان لمدة عام.

في نهاية المباراة النهائية، تُوِّجَ الحارس الأميركي «هوارد» بكأس أفضل حارس بالبطولة، وهو الذي ذاد عن شباكه ببسالة، فيما تُوِّجَ كاكا بلقب أفضل لاعب.

حلّ اتحاد ألعاب القوى: آخر العلاج الكَيّ

نجيب أبو الشعر

لم يكن مستغرباً اتخاذ اللجنة الأولمبية الأردنية قراراً بحل اتحاد ألعاب القوى، وتشكيل إدارة مؤقتة لمتابعة شؤونه في الفترة المقبلة. حيث بدا أن هذا القرار لا بدّ منه، تطبيقاً للمثل الشعبي: «آخر العلاج الكي». رياضة ألعاب القوى يُطلق عليها «أم الألعاب» و«منجم الذهب»، وتركز دول العالم عليها في الدورات والبطولات المختلفة، لأنها تعدّ من أكثر الرياضات اشتمالاً على الميداليات.

في الأردن، لم تحظَ هذه اللعبة بالاهتمام المأمول، وتراجعَ مستوى التقدير لها في السنوات الأخيرة، ولم تشهد اللعبة إنجازات ملموسة لأبطالها وبطلاتها منذ نحو عقد، بعد أن ضمت هذه الرياضة أبطالاً كباراً، أبرزهم فخر الدين فؤاد، الفائز بالميدالية الذهبية في الوثب العالي في دورة بيروت العربية العام 1997؛ وندى قعوار، حاملة ذهبية رمي الجلة في العام نفسه.

حل الاتحاد جاء بسبب «تجاوزات مالية وإدارية»، وفقاً لبيان صحفي للّجنة الأولمبية.

أمين سر نادي عمان نجيب أبو الشعر، قال لـ«**السجل**» في تعقيب له على قرار حل الاتحاد: «هذا القرار في محله، لأن الاتحاد لم يقم بواجباته لخدمة اللعبة، بل إنه ساهم في تراجعها»، وأضاف: «كنّا اتخذنا في نادي عمان قراراً بوقف التعاون مع الاتحاد الذي لم يَفِ بوعده بتقديم الدعم المالي المستحق لنادينا، رغم مطالباتنا المتكررة».

لم يكتف الاتحاد بذلك، وفقاً لأبو الشعر، بل «أعلن عدم موافقته على تنظيم نادي عمان للبطولة العربية للمرة الثانية، لكنه بعد ثبوت عدم صوابية قراره، تراجع وأعلن موافقته على تنظيم النادي للبطولة».

أبو الشعر أكد أن الاتحاد «تجاوز صلاحياته، بعدم موافقته على استبدال عضو النادي المنتدب في عضوية مجلس إدارة الاتحاد، ورفعَ الأمر للّجنة الأولمبية التي أكدت على حق إدارة النادي بانتداب العضو الذي تختاره».

تمنى أبو الشعر على الإدارة المؤقتة الجديدة، تصويب مسيرة هذه الرياضة، وفتح قنوات التعاون مع الأندية التي تقوم هذه اللعبة على أكتافها. وأضاف: «لاعبو الأندية عماد المنتخبات الوطنية، ونحن في نادي عمان حملنا لقب بطولة الأردن مرات عدة، وننافس دوماً على المراكز المتقدمة. كما يرصد النادي ميزانية كبيرة لرعاية ألعاب القوى».

السؤال الذي يدور في أوساط المهتمّين بهذه اللعبة: لماذا تأخر تشكيل لجنة التحقيق، التي استندت اللجنة الأولمبية إلى تقريرها، عند اتخاذ قرار حل الاتحاد الذي عصفت فيه الخلافات الداخلية منذ مدة طويلة؟

اللجنة اتخذت قراراً آخر بحل اتحاد بناء الأجسام، ولجنة رياضة الهجن أيضاً، لوجود «تجاوزات مالية وإدارية فيهما»، وشكلت اللجنة لكل منهما إدارة مؤقتة.

على ضوء القرارات الأخيرة، آن الأوان لتواصل اللجنة الأولمبية متابعتها للاتحادات أولاً بأول، بغية تصويب مسيرة الاتحادات التي تعاني من عثرات، وإعادة الألق للرياضة الأردنية التي تراجعت نتائجها بعامة في السنوات الأخيرة.

فندق ريجنسي پالاس
THE REGENCY PALACE
HOTEL

يقدم

مع الافطار يوميا خلال شهر رمضان المبارك في قاعه العلالي

والتي بدأ فيها المسرح السياسي الرمضاني في الاردن

مجموعه نبيل صوالحه في العرض الكوميدي

الـــف ازمـــه وازمـــه

رانيا

حسن

آية

رمضان كريم

تأليف نبيل صوالحه وحسن سبايله

للحجز والإستفسار هاتف: 06-5607000

لأن هدف المؤسسة وغايتها حماية العامل فقد أضافت المؤسسة في مشروع القانون الجديد تأمين التعطل عن العمل كوعاء إدخاري يمكّن المؤسسة من تأمين دخل للعامل خلال فترة تعطله ولفترة معينة ريثما يجد فرصة، وفي حال عدم استفادة المشترك من هذا التأمين خلال اشتراكه فإنه يتقاضى كامل ادخاره مضافاً إليه العائد الإستثماري عند تقاعده.

مشروع القانون الجديد.. دعوة إلى المستقبل

المؤسسة العامة
للضمان الإجتماعي
Social Security Corporation

ضمان... مستقبلك
www.ssc.gov.jo

البسطة والدلّة والعربايّة:

فن التكيُّف وانتزاع لقمة شريفة

آمال إرشيد

يحمل الشاب حنطيُّ البشرة والحائز على شهادة الإعدادية، دلّةَ شاي بالنعناع كبيرة، وأكواباً بلاستيكية صبيحة كل يوم، مستعداً لـ«سقاية» زوار المدرج الروماني، وسط البلد. وهو يزور غرفته الصغيرة الواقعة قرب المدرج مرتين أو ثلاث مرات يومياً، لملء دلّته، وتناول وجبة متواضعة تُعينه على ساعات العمل الطويلة.

محمد عبده، 32 عاماً، العامل سابقاً في محل شاورما أقفلته وزارة الصحة، ينهي عمله في ساعات الليل المتأخرة بمردود يقارب العشرين ديناراً كل يوم، يشتري ببعضها خبزاً وبندورة وسجائر، بينما يدّخر الباقي «للزمن وغدره»، بحسب تعبيره.

صعوبات الحياة تجبر عديدين على التكيّف مع وضع اقتصادي متردٍّ، أو تحدٍّ صحي أو إعاقة جسدية، من خلال سلوكيات إبداعية تتسم بالمرونة، ومهن ذات تكاليف إنشائية متواضعة، تضمن لهم قدراً من الاكتفاء الذاتي، وتنأى بهم عن أن يكونوا عالة على الآخرين.

أستاذة علم النفس الاجتماعي في جامعة **يال** الأميركية، شيلي تيلور، تضع هذه المهن تحت ما يسمّى: «استراتيجيات أو آليات التكيّف»، وتعرّفها على أنّها: «جهود محدّدة على المستويَين السّلوكي والنّفسي يلجأ إليها المرء لتجاوز الصّعوبات الحياتية المحيطة».

تيلور تقسّم استراتيجيات التكيّف إلى نوعين: يركّز الأول على حل المشاكل بشكل عملي **Problem Solving**، ويُعنى الثاني بالجانب العاطفي **Emotions Focused Coping Strategies**.

الأربعينية سما حمدي، اعتادت منذ 9 أعوام، شراء خضراواتها يومياً من «الحسبة»، ما يُعرف بـ«سوق عمان المركزي»، في السادسة صباحاً، وتحميلها في باص النقل العام، إلى أعتاب سوق الخضار في سقف السيل. تغادر المكان مساء بعد خلوّه من الشارين، حاملةً لأبنائها «خبزاً ونواشف وخضاراً بايتة». تقول لـ«السجّل»: «لا تدخل اللحمة بيتنا إلا نادراً».

الأرملةُ الوحيدة، لا تفك الخط العربي، بينما ترك أصغر أبنائها محمد، 12 عاماً، التعليم مؤخراً، ليرافق أمّه للسّوق، ويعمل في أحد محال البقالة المجاورة، لـ«عدم توافر تكاليف تعليمه»، بحسب أمه التي تقول إن عملها فرّاشةً في مستشفى، ثم في مدرسة «لم يكن كافياً بتأمين نفقات البيت»، وتضيف باعتزاز ممزوج بالأسى: «استطعت تعليم اثنتين من بناتي، فأكملن الثانوية العامة، وما زال هناك اثنان في المدرسة».

أبو مايكل، ستيني، اختار التقاعد مبكراً من سلاح الجو الملكي، وعمل سائقاً على تكسي خاص به، لينفق على بناته الثلاث كي يكملن تعليمهن الجامعي. يلجأ أبو مايكل عند الحاجة لمبالغ مالية طارئة، للمشاركة في «جمعيّة» مع عاملين في المهنة نفسها، ويوضّح: «أقوم حالياً بدفع 50 ديناراً كل شهر، لأحصل على مبلغ 1000 دينار عند حلول دَوري بالقرعة، في أيلول /سبتمبر المقبل، بينما ألتزم بدفع القسط الشهري حتى عشرين شهراً، هي مدة الجمعية».

تمثل «الجمعيات» إحدى الوسائل الشعبية للحصول على مبلغ مالي مناسب لمواجهة الأزمات وحالات الطوارئ، دون الاضطرار إلى الاقتراض من بنوك، وتحمّل الفائدة. وفيها، يتم إخضاع المشاركين للقرعة لتحديد أدوارهم، أو الاتفاق على الأدوار بحسب حاجة كلٍّ منهم. وهي شائعة في أوساط النساء، الموظفات وربات البيوت على السواء، وفي أوساط العاملين في المهن المختلفة. وترتبط قيمة كل جمعية، بعدد المشاركين، وعدد الأسهم التي يشاركون فيها.

الجيّوسي: ظاهرة البسطات المرخّصة من أشكال سُبل العيش المستدامة

صعوبات الحياة المعيشية تدفع بكثيرين لممارسة مهن متعددة في الوقت نفسه، لـ«تحقيق مستوى معيشي أفضل»، كما تقول العشرينية ولاء بدور، وتقدّم نفسَها مثالاً. «أحمل شهادة تصميم داخلي، وأعمل مدرّسة للتدريب المهني في مدرسة حكومية، وأصمم الإكسسوارات وأبيعها على بسطة في سوق جارا كل جمعة». تؤكّد ولاء أن وظيفتها الحكومية تُشعرها بـ«الأمان والاستقرار»، وتضيف: «أما العمل الإضافي، فأستطيع من خلاله توفير مستلزماتي الشخصية من مساحيق تجميل وملابس وأحذية، دون اللجوء إلى زوجي وطلب النقود منه».

أستاذ علم النفس الاجتماعي في الجامعة الأردنية موسى شتيوي، يقدم مفهوم «سبل العيش المستدامة» الوارد في تقرير التنمية البشرية المستدامة في الأردن للعام 2004، بوصفه أحد أشكال استراتيجيات التكيّف، موضّحاً أن المفهوم «يعبّر عن سلوكيات مختلفة، منها تغيير أولويات المعيشية، التقنين في الصّرف، واستبدال بضائع أقلّ ثمناً بأخرى، وابتكار مشاريع عمل جديدة تساهم في الدخل».

التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتّعاون الدّولي، وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية في معهد الملكة زين الشرف التنموي، عرّف المستوى المعيشي الجيد بـ: «وصول الأسرة لمستوى الحياة الكريمة، أي للوضع الذي تستطيع فيه الأسرة أن تضمن

قُوْتها ويـزداد دخلها، وتقل فيه قابلية التعرض للصدمات المفاجئة ونضب الموارد المتاحة».

مدير المرافق والأسواق المتخصصة في أمانة عمان الكبرى، محمد صادق الجيّوسي، يرى في مكالمة هاتفية أجرتها معه «**السجل**»، أن ظاهرة البسطات المرخّصة والمنتشرة في العاصمة عمّان، «أحد أشكال سُبل العيش المستدامة». يصل عدد هذه البسطات، وفقاً للجيوسي، إلى 640 بسطة، موزّعة في 5 أسواق، من بينها 278 بسطة لـ«حالات إنسانية». يوضح الجيوسي في هذا السياق: «الحالة التي لا يستطيع صاحبها العمل في ظروف طبيعية بسبب تحدٍّ جسدي يطاله أو أحد أفـرادِ عائلته، تندرج ضمن الحالات الإنسانية». مضيفاً أن هذه الحالات تشمل أولئك الذين يتمتعون بوضع صحي سليم، لكنهم لا يجدون عملاً، أو المسؤولين عن أسر كبيرة ومتعطلين عن العمل.

وفقاً لبيانات أمانة عمّان الكبرى، تتوزع البسطات في: سوق الوحدات الشعبي الذي يتسع لـ 263 بسطة، منها 150 لحالات إنسانية؛ وسوق الحسين في منطقة بسمان الـذي يحوي 255 بسطة منها 53 لحالات إنسانية؛ وسوق أم تينة في حي اليرموك بجبل الجوفة، وفيه 106 بسطات منها 30 لحالات إنسانية؛ وسوق وادي السير في البيادر الذي يضم 17 بسطة لحالات إنسانية من أصل 52 بسطة؛ وسوق الهاشمي الذي يصل عدد بسطاته 68 منها 23 لحالات إنسانية.

الجيّوسي كشف أن تعاون جهات رسمية وشعبية في العاصمة لإنشاء البسطات، يوفّر مئات فرص العمل، ويفتح باب الـرّزق أمام كثيرين، مؤكّداً «عزم الأمانة المساهمة في مساعدة المواطنين من خـلال فتح سـوق شعبية جديدة للبسطات في منطقة رأس العين قبل نهاية العام الجاري، مخصصة للحرف والفنون والطعام وغيرها».

المبادرات الفردية لا تشكل وحدها حلاً للفقر وتردّي الأوضاع الاقتصادية

من بين الجهات التي تتعاون مع «الأمانة» في هذا المجال، وفقاً للجيوسي: وزارة الثقافة، وزارة البيئة، مؤسسة المواصفات والمقاييس، الجمعية العلمية الملكية، وزارة العمل، شركات في القطاع الخاص، منظمات غير حكومية، منظمات المجتمع المدني، مديرية الدفاع المدني، مديرية الأمن العام، شركة الكهرباء، وشركة مياهنا.

يستمر السّجال بين المواطن والحكومة حول البسطات وفتح أسواق شعبية جديدة. فبينما تؤكد الحكومة على لسان رؤساء وزراء متعاقبين، التزامها بتلبية احتياجات الفقراء على المديين القصير والمتوسّط عن طريق استراتيجية مكافحة الفقر التي أُطلقت العام 2001، مستهدفةً ما يزيد على 800 ألف نسمة، يفيد تقرير التنمية البشرية 2004 أن «برنامج المعونة الوطنية المتكررة الذي يُعدّ من أبرز مشاريع صندوق المعونة الوطنية، واجه ردة فعل تتسم بالاتكاليّة لدى الأفراد الخاضعين له لدخول سوق العمل، ومزاولة أعمال مؤقتة متدنية الأجر أو غير مضمونة».

الأرملة منذ 3 أعـوام، القاطنة في ضاحية الرّشيد، والتي اعتادت صنع المعجّنات والكبّة والشيشبرك والمقلوبة وغيرها من «الطبائخ» البيتية، لتلبية رغبات زبوناتها من سيدات المنازل، تنفي هذا «الاتهام». فأم عماد، 44 عاماً، تلازم بيتها لعدم استطاعتها تأمين نفقات علاج أصغر أبنائها الـذي يعاني تلفاً في الخلايا الدماغية وبعض مظاهر مرض التوحد، وتقول إن المعونات الحكومية «قد تثبط من همّة بعضهم»، لكنها على أية حال «لا تكفي المصاريف الحياتية في هذا الزمن».

يوافقها شتيوي في هـذا الـرأي. «الحكومة تساعد الطبقة الفقيرة من خلال المعونات النقدية، وتمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة، غير أن هذا لا يُعدّ حلاً لمشكلة الفقر والبطالة، بل إنه يسهم في التخفيف من آثارها فقط».

هذه المبادرات الفردية المثيرة للإعجاب، تبقى «جنينية»، ولا تشكل وحدها حلاً لمشاكل الفقر وتردّي الأوضاع الاقتصادية، ما يدعو مؤسسات الـدولـة المختلفة لوضع استراتيجيات وحلول لمحاربة الفقر وتمويل المشاريع الصغيرة، إضافة إلى توفير فرص عمل خارج إطار الدولة لتحقيق الرّفاء، وتخفيض العبء المتراكم على الموازنة العامة.

أحمد أبو خليل

تبدُّلات العلاقة بين الرجْلين واللحاف

العبارة التي تقول: «على قَدْ لحافك مدْ رجليك» تفترض أن تكون الرجْلان أطول من اللحاف، أو أن اللحاف أقصر منهما - بحسب مدخل النقاش الذي تريده - كما تفترض أن هناك سعياً عند كلٍّ منا لأن يمد رجليه خارج لحافه، وأنه راغب في ذلك.

لا يلتفت مرددو هذه العبارة إلى أن طول الرجلين ثابت، بينما طول اللحاف متغير، وتطويل اللحاف ممكن، بعكس تطويل الرجْلين الذي لا يتم إلا عبر الجراحة العظمية المعقدة، ثم إن الوضع الدارج عن البشر، في غالب الأحيان، أن يقوم الواحد منهم بكف رجْليه، بحيث يبدو وكأن اللحاف لا يكفي، أو كأن صاحبه يخشى مدّ رجْليه!

في كثير من الحالات يُستحسن أن تصبح العبارة كالتالي: «مدْ رجْليك، فهناك متسع في اللحاف»، أو: «أطِل لحافك، لأنه لا يتناسب مع طول رجْليك»..

وعلى سيرة الرجلين

الرجْل عضو مهم في الجسد، ولذا وُضعت بالتساوي مع «شمة الهواء»، أي مع عنصر الحياة الرئيسي في القول الشهير: «الحمد للّه على شمة الهواء والمشي على الرجْلين»، وقُدمت بذلك على العينين والأذنين، وحتى على الأنف والفم، رغم ضرورة هذه الأعضاء للبصر والسمع والتنفس والتغذية على التوالي.

محط رجْل

واللافت أن الانسان في أرذل العمر، لا يتمنى، بالدرجة الأولى، سوى أن يستمر واقفاً على رجْليه، بينما يكون في ما سبق ذلك حريصاً على الإكثار من وضعية «رجْل على رجْل».

وفي الحياة بعامة، عندما تجد لنفسك «محطَّ رجل»، فهذا يعني أنك حققت مكاناً ومكانة، وإذا أردتَ أن تقدم على أمرٍ ما بثقة، فعليك أن تأتيه «على رجْل ثابتة»، ولكنك بعد أن تتيقن من ثبات رجْليك قد يُقال عنك: «رِجْله سَلْكت».

لكن، إذا غضبت من شخص ولم تعد راغباً في استمرار العلاقة معه، فعليك أن «تقطع رجْله» عنك، وعليك أن تتذكر دوماً أن الحد الأدنى من شروط العيش الكريم، أن لا تقبل «العيشة بين الرجْلين».

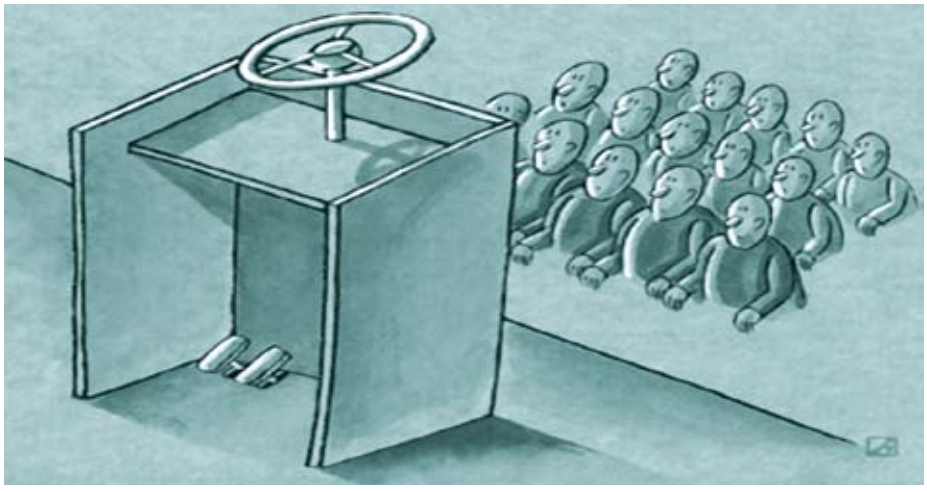

للفنان سياو كينغ هو من الصين

كلام الناس لا يقدم، لكنه قد يؤخر

يُعاب على السياسيين أنهم يقولون ولا «يفعلون». ولكن ذلك ينطوي على جهل بكون السياسة في المحصلة مجرد كلام، بمعنى أن «فِعْلَها» هو كلامُها، والسياسي مهما حاول لا يمتلك ما يقدمه سوى الكلام، وبالطبع يمكن بعد ذلك الخلافُ حول طبيعة ومحتوى هذا الكلام، أما الاعتراض على الكلام بحد ذاته فهو اعتراض في غير محله.

المادة الخام للنشاط السياسي هي الكلام، فالمواقف السياسية والبيانات والمؤتمرات والمهرجانات والخطابات والانتخابات والأحزاب.. كل ذلك هو بشكل رئيسي كلام، وأصحابه لا ينكرون ذلك، ويسمّون كلامهم: آراء، ويدعون إلى احترام الرأي والرأي الآخر، أي إلى احترام الكلام منطوقاً أو مكتوباً أو مضمراً.

السياسي كصانع كلام

والناس لا ينتظرون من رَجُل السياسة سوى أن يتكلم، وحتى عندما تُتَّهم جهة سياسية أنها لم «تحرك» ساكناً، أو لم «تفعل» شيئاً ما، أو لم تتخذ «ردَّ فعل» ما، فإن الحديث يكون أساساً عن أنها لم تتكلم. حتى التظاهرات، وهي أكثر أشكال العمل السياسي حركة وشدة، كلام أيضاً، وما يميزها عن غيرها أن الكلام فيها يجري من وضعية المشي ورفع الأيدي والصوت أحياناً، وليس من وضعية الجلوس أو الوقوف كما هي حال الكلام عادة.

لكن السياسي لا يخفى عليه أن كون صنعته تعتمد على الكلام يُضعفها، فتجده يستعير من أشكال النشاط الأخرى ما يعينه على رفع مستوى وقيمة منتوجه، أي كلامه.

فالسياسيون يتحدثون مثلاً عن «صناعة» المواقف، ويصفون المفكر السياسي أو النظرية السياسية بأنه أو بأنها «منجم أفكار»، وإذا أقدم سياسي على اقتراح فكرة جديدة قيل إنه «يحرث» في أرض بكر، كما يكثر القول إن السياسي «يحصد» نتيجة مواقفه، ويوصف السياسي المعارض من قبل الحكومة أنه «مِعْول» هدم، مع أنه قد لا يعرف ما هو المعول.

كنّاسو مزبلة التاريخ

ويتحدث الناس عن سياسيين من «معادن» مختلفة، فواحد صلب كالفولاذ، وآخر مثل «الصخر»، وصولاً إلى السياسي «اللين» الذي يتخذ مواقف «شوربة».

يستعير السياسي إذن من النشاطات الأخرى ما يحتاج لكي يعلي من شأن مهنته، وهو لا يوفر مهنة إلا ويستعير منها.. فهو «يحمل» قضيته على أكتافه، و«يحفر» عميقاً في الأفكار والمواقف المطروحة، وعندما يتناقش السياسيون فإن الواحد منهم «يقنّي» للآخر، وقد «يحلق» السياسي لخصمه أو «ينعّم» له، بل إن السياسيين يقولون إنهم «يكنّسون» الأفكار البالية والاستعمار والإمبريالية إلى مزبلة التاريخ، مع أنهم قد لا يكنسون أمام بيوتهم (كما لاحظ المفكر البحريني محمد جابر الأنصاري)، مع ملاحظة أن مزبلة التاريخ تختلف عن بقية المزابل، بدليل أن وزارة البيئة لا تكترث لها.

جت
JETT

A Vision Comes True

Daily Tours **Time & Rate** Table

Destination (Round Trips)	Departure Time (Daily)	Return Time	Rate
Jerah & Ajloun	8:15 am	3:30 pm	18
Dead Sea & Baptism, Panorama	8:00 am	8:00 pm	15
Petra	7:00 am	6:00 pm	25
*Wadi Rum	15:00	*19:00	25
Ma'in Spa	7:15 am	3:00 pm	20

All rates are in Jordanian Dinar or equivalent in USD.
Daily tours are subjected to all terms and conditions.
**Wadi Rum every Thursday and return every Friday (over-night).*

AQUA Pure · Radisson Blu Tala Bay Resort, Aqaba · Alia Tours · Crowne Plaza Amman · Grand Hyatt Amman · Evason Ma'in Hot Springs & Dead Sea Spa

Jett 7th Circle: +962 6 5854679
For further details, contact your preferred tour operator.

إيليا نقل: حلم بلا حدود انطلق من سوق السكّر

موفق ملكاوي

من نافذة مكتبه يطل على جسر عبدون ووادیها. يتبسم بإشراق وهو يهمس بدفء: هذا هو نهري الذي أطلّ عليه وأرى عمان.

يطيب له أن يعود بذاكرته إلى أكثر من نصف قرن، يستدرج إلى مخيلته صوراً مضت، اختزلت تاريخَ مدينة أحبها، فوهب لها جهده كله.

إنه إيليا نقل؛ ابن مدينة الرملة التي ما زالت حاضرة في ذاكرته ووجدانه، شدّه الشوق إلى الدراسة، فغادر بلدته متوجهاً إلى بيروت، وحين اكتشف سرابية الحلم، أراد العودة إلى وطنه، لكنه تيقن أن النكبة حلّت، وأن الوطن تبدلّت فيه وجوه بأخرى، ودخل في معجمه مصطلح «محتلّون».

في العام 1948 بالذات، استكان إيليا إلى صدر عمّان. كانت الأسرة سبقته باللجوء إلى السلط بعد أن هُجّرت من الرملة، لتتخذ بعدها من منطقة المحطة سكنى لها.

يؤكد الرجل أنه لم يندم البتة على اتخاذه قراراً بالإقامة في عمّان، وهي المدينة التي بدأ منها الحلم.. وتحقق فيها.

المولود في ليلة عيد الميلاد، 25 كانون الأول/ ديسمبر 1928، ما زالت تعتمل في صدره حتى اليوم رواسب الفجيعة الأولى والظلم الأول. ويستذكر تلك الفترة بحزن تشفّ عنه كلماته التي تختلط بالضيق: «كنت متفوقاً في الدراسة في الرملة»، إلا أنه يعترف أن التفوق لا يلازمه الحظ دائماً، فالمترك الفلسطيني الذي أنهاه بامتياز، لم يشفع له في الذهاب للدراسة في الكلية العربية بالقدس، فـ«الواسطات أضاعت الحلم»، ومنحته لغيره.

كانت تلك «أولى حرقات القلب، وأولى الصدمات» في حياته. وفي لحظات الاستذكار، يُخرج الشهادات المدرسية التي ما زال يحتفظ بها، ويقارنها بعلامات رفاقه الذين تعدّوا على حلمه، وسلبوه نشوةَ التفوّق.. ربما تنفرج شفتاه عن ابتسامة غامضة، غير أن حزناً خفياً لا بدّ أن يتسرّب إلى النفس، ولا بدّ أن يواجه نفسه بسؤال: ترى ما الذي يمكن أن يكون عليه الحال لو كان من قائمة الذاهبين إلى كلية القدس؟

سؤال سوف يبقى جوابه في حكم الغيب، فالرجل الذي أسس امبراطورية صناعية في منطقة الشرق الأوسط، حمل الظلم الذي أصابه سلاحاً يواجه به ظروف الحال، وأمعن في الحلم حتى غدا على ما هو عليه.

مكتبه في منطقة عبدون فارهٌ ومتسع حدَّ عدِّه، مجازاً، سكَناً مكتملَ الأركان، غير أن الرجل بسيط ومتواضع، وتستطيع أن تتلمس أن النعمة التي أصابته لم تغيّر فيه شيئاً، فهو يأسى كثيراً لضياع رسائله إلى رفيقة الدرب، زوجته، عندما تلقى منزلُه قرب دوار الداخلية ضربةً موجعة اشتعل فيه كل شيء، إبان أحداث 1970، لكنه لا يُلقي كثيرَ بال إلى الخسارة المالية الكبيرة التي تكبّدها في أحد عطاءات تزويد الجيش بالمواد الغذائية العام 1959.

في سوق السكّر، انطلق حلمٌ من غير حدود، لعل تشكُّلَه الأول بدأ بالعمل في شركة «قطان والعملة»، التي كان موقعها في شارع الرضا، حيث أمضى إيليا ثلاثة أعوام كاملة.

لكن طموحه لم يقف عند «راتب كبير» يتقاضاه، لذلك عمد إلى استئجار محل يمتلكه سعيد باشا المفتي: «وضعنا في المحل طاولة ومكتباً، وكانت سوق السكّر عالمنا»، فالسوق كانت تختصر حراكَ مدينة بأكملها، فيما التنافس على أشدّه بين العائلات الاقتصادية في تلك الحقبة؛ الشعراوي، أبو عيشة، الكيالي، بدير، وسواها.

في العام 1955 زار لندن، ليطّلع على عمليات تصنيع الورق الصحي وتقطيعه، ملاحظاً أن استيراد المواد الخام من أوروبا إلى لندن، ثم نقلها إلى عمّان أمر مكلف، فسعى إلى الحصول على آلة تقطيع خاصة به.

ضالّته عثر عليها في مدينة دوزلدورف الألمانية، فأحضر ماكنة كلفتها 1700 دولار إلى سوق السكّر، لتتولد منها الماركة الشهيرة التي اجتاحت المنطقة بأسرها: **فاين**، وليفتتح بعدها أول مصانعه في العام 1962.

من عمّان، انطلق إلى بيروت، ليفتتح مصنعه الأول في الخارج مطلع السبعينيات، ثم يذهب إلى دول شمال إفريقيا، متدرجاً في الصعود بعالم التجارة والصناعة.

اليوم، يجد نفسه راضياً تماماً عما أنجزه، ويزداد إيمانه بأن على الإنسان أن يبذل كل ما لديه من طاقة لتحقيق أهدافه ودعم أسرته ومجتمعه. لذلك اتجه «أبو غسان» للمساهمة في العديد من المشاريع غير الربحية؛ تأسيس جمعية الثقافة والتعليم الأرثوذكسية، إطلاق مشاريع التعليم غير الربحية، ابتعاث طلبة متفوقين للدراسة في الخارج، دعم مشاريع عمل إنسانية في الأردن مثل «تكية أم علي» ومشروع التغذية المدرسية، إضافة إلى مشروعه المتكامل في تبني لواء الكورة لإحداث تنمية مستدامة لدى سكانه.

رؤيته للاستثمار تنبع من المصلحة العليا. «أيُّ استثمار لا يحمل قيمة مضافة لـلأردن يجب عدم الترحيب به».

يبتسم بودّ حين يُسأل عن سبب عدم انخراطه هو أو أحد أبنائه في غمار السياسة، ويؤكد: «نحن عائلة تجارة وصناعة، ولسنا أصحاب سياسة».

أجمل الهدايا التي تلقّاها كانت في عيد ميلاده الخامس والسبعين. إذ أهدته ابنته رندة لوحة لمدينة الرملة، رُسمت النسخة الأصلية منها في العام 1839 بريشة روبرتس.

حين ينظر إلى الوراء، يشعر بالرضا الكامل عن النفس، فمصانعه تنتشر في معظم البلاد العربية، مستفيداً منها نحو 6 آلاف إنسان، ومنتجاته تصل إلى أكثر من 45 سوقاً في أنحاء العالم. وهو لا يخفي اعتزازه حين يقول إنّ مصانعه في إرينبة، جنوب العاصمة عمان، تُصدّر منتجاتها إلى لندن، بعد أن ظل الأردن يستورد هذه المنتجات طيلة عقود من إنجلترا.